بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب

The Reciprocal Effect Between Globalization And Terrorism

إعداد:

سعود فياض الشرفات

إشراف:

الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي

حقل التخصص:

الاقتصاد السياسي الدولي

الفصل الأول

٢٠٠٧م

الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب

إعداد

سعود فياض الشرفات

بكالوريوس اقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٨٥.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، اربد - الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور وليد عبدالحي ....مشرفاً ورئيساً- جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور أحمد نوفل.............................. عضواً- جامعة اليرموك

الدكتور محمود أحمد العلي............................عضواً- جامعة العلوم التطبيقية

أستاذ مشارك

الدكتور مسعود الربضي...................................عضواً- جامعة اليرموك

أستاذ مساعد

٢٠٠٧م

الإهـــداء

إلى والدي ووالدتي . . .

اللذين دفعاني وشجعاني على الدراسة والعلم . . .

إلى من ساعدني وصبر معي . . . . .

عائلتي . . . زوجتي . . . . أبنائي . . . .

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور وليد عبدالحي لما قدمه لي من واسع علمه، وحرصه الشديد على توجيهي المستمر، وإرشادي في كافة مفاصل الرسالة.

كما أتقدم بموصول الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور أحمد نوفل والدكتور مسعود الربضي والدكتور محمود العلي لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأقدم جزيل الشكر والتقدير إلى كافة أساتذتي في قسم العلوم السياسية في برنامج الاقتصاد السياسي الدولي، وأخص بالشكر أخي وصديقي العزيز الدكتور محمد الشرعة والأستاذ الدكتور فواز عبدالحق، والدكتور عبد الباسط العثامنة، والدكتور توفيق شومر.

وأختم بالشكر والعرفان شقيقي الأستاذ خالد لما قدمه لي من مساعدة، وابنتي الغالية لينا التي كانت إلى جانبي دائماً.

المحتويات

الصفحة	الموضوع

الإهــداء .... أ
شكر وتقدير .... ب
المحتويات .... ج
قائمة الجداول والأشكال .... ه
قائمة الملاحق .... و
الملخــص .... ز
الفصـل الأول:الإطار النظري وتحديد المفاهيم ١
المبحث الأول: مفهوم العولمة ٣
المطلب الأول: صيرورة العولمة ٤
المطلب الثاني: أطراف العولمة ٧
المبحث الثاني: مفهوم الإرهاب ١٣
المطلب الأول: إشكالية مفهوم الإرهاب ١٩
المطلب الثاني: تعريف مفهوم الإرهاب ٣٥
المطلب الثالث: هيكلية الإرهاب وأنماطه ٤٦
الفصـل الثاني:قياس ظاهرتي العولمة والارهاب ٥١
المبحث الأول: قياس ظاهرة العولمة ٥٣
المطلب الأول: أبعاد ومؤشرات العولمة ٥٣
المطلب الثاني: أوزان مؤشرات العولمة ومنهجية قياسها عند مؤسسة (كارني) ٥٧
المطلب الثالث: نقد منهجية القياس لدى مؤسسة (كارني): ٦٠
المطلب الرابع: مبررات نقد منهجية القياس لدى مؤسسة (كارني) ٦٥
المطلب الخامس: مؤشرات العولمة الكلية في عينة الدراسة: ٧٣
المبحث الثاني:قياس ظاهرة الإرهاب ٧٨
المطلب الأول: إشكالية تحديد مؤشرات الإرهاب Terrorism Index ٧٨
المطلب الثاني: مؤشرات الإرهاب المستخدمة: ٨٤
المطلب الثالث: نقد منهجية مؤشرات الإرهاب المستخدمة ١٠٣
المطلب الرابع: مؤشرات الإرهاب البديلة-S: ١١٠
الفصل الثالث:الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب ١١٧
المبحث الأول: أثر العولمة على الإرهاب ١٢٠

المطلب الأول: آلية قياس أثر العولمة على الإرهاب................................ ١٢٠
المطلب الثاني: أثر العولمة الطرديّ على الإرهاب................................ ١٦٩
المطلب الثالث: أثر مؤشرات العولمة التكنولوجية على الإرهاب............. ١٨٣
المبحث الثاني:أثر ظاهرة الإرهاب واتجاهاته المعاصرة على ظاهرة العولمة ٢٢٠
المطلب الأول: اتجاهات الإرهاب وأثرها على العولمة:.............................. ٢٢٠
المطلب الثاني: آلية قياس أثر الإرهاب على العولمة ٢٣٠
المطلب الثالث: دور مؤشر القطاع الخاص في ظاهرة الإرهاب وأثره الطردي
على ظاهرة العولمة:.. ٢٦٢
الخلاصة والنتائج.. ٢٧١
التوصيات.. ٢٧٤
قائمة المصادر والمراجع:.. ٢٧٦
الملاحـــــق ٢٩٧

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	الجداول	الصفحة
١	خصائص الإرهاب، حرب العصابات، والحرب التقليدية كأساليب للصراع العنيف VIOLENT STRUGGLE	٢٦
٢	نماذج تعريفات الارهاب	٤٠
٣	أوزان مؤشرات العولمة لدى مؤسسة كارني	٥٨
٤	ترتيب الدول حسب مؤشرات العولمة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م	٧٤
٥	أسماء منهجيات مؤشرات الارهاب والمنهجية البديلة-S.	١١٥
٦	ترتيب الدول الـ (١٥) في عينة الدراسة حسب مراكزها بتصنيف كارني للعولمة لعام ٢٠٠٦، وعدد سكانها حسب إحصاء ٢٠٠٦م	١٢٥
٧	العدد الاجمالي للعمليات الارهابية من ١٩٦٨/١/١-٢٠٠٦/١٢/٣١م.	١٢٦
٨	عدد العمليات الارهابية حسب التوزيع الجغرافي في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٦م	١٢٨
٩	حجم نمو شبكة الانترنت لعام ١٩٩٨-١٩٩٩م	١٩٣

الرقم	الأشكال	الصفحة
١	اتجاهات الارهاب الديني	٣٤
٢	هيكلية الارهاب	٤٨
٣	هيكلية الارهاب ودور العولمة	٤٩
٤	الترابط والأثر المتبادل بين الدوائر الثلاث في بيئة عامة هي العولمة.	١٥١
٥	أثر الارتباط السياسي على العولمة (نموذج مكافحة الارهاب)	١٥٧
٦	تطور المؤشر العام للعولمة مع الزمن (١٩٨٩-٢٠٠٦م)	١٧٧
٧	تطور المؤشر العام للإرهاب مع الزمن (١٩٨٩-٢٠٠٦م).	١٧٨
٨	تمثيل العلاقة بين المؤشرين العامين للعولمة والإرهاب مع الزمن (١٩٨٩-٢٠٠٦م)	١٧٩
٩	تطور المؤشرين العامين للعولمة والارهاب مع الزمن (١٩٨٩-٢٠٠٦م)	١٨٠
١٠	منحنى حدود التكنولوجيا S-CURVE	١٩٨
١١	منحنى حدود التكنولوجيا المتعدد	١٩٨
١٢	منحنى روجرز	٢٠٠
١٣	شبكة الارهابيين في منحنى روجرز	٢١٣

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
١	المصفوفة (MATRIX) رقم (١) أثر مؤشرات العولمة على مؤشرات الإرهاب	٢٩٩
٢	مؤشر الارتباط السياسي (عدد المعاهدات الدولية المصادق عليها) حسب تصنيف كارني	٣٠١
٣	معدلات نمو مؤشرات العولمة، ومؤشرات الإرهاب ومعدل النمو المرجح للظاهرتين خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٦م	٣٠٢
٤	ترتيب الدول حسب مراكزها بتصنيف كارني للعولمة لعام ٢٠٠٦م وحجم الاستثمار المباشر (FDI) خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤ م	٣٠٣
٥	الدول حسب مراكزها بتصنيف كارني للعولمة لعام ٢٠٠٦م وتطور المؤثر الفرعي للعولمة :(السياحة والسفر ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م) (قادمين ARRIVAIS)	٣٠٤
٦	ترتيب الدول حسب مراكزها بتصنيف كارني للعولمة لعام ٢٠٠٦م وتطور المؤشر الفرعي للبعد التكنولوجي للعولمة (عدد مستخدمي الانترنت) ١٩٩٨ - ٢٠٠٤م	٣٠٥
٧	مؤشر عدد العمليات الإرهابية وتوزعها الجغرافيّ والزمانيّ خلال الفترة (١٩٨٩/١/١ - ٢٠٠٦/١٢/٣١ م)	٣٠٦
٨	مؤشر عدد القتلى العمليات الإرهابية وتوزيعها الجغرافي في العالم خلال الفترة ١٩٨٩/١/١-٢٠٠٦/١٢/٣١م	٣٠٧
٩	مؤشر عدد جرحى العمليات الارهابية وتوزيعها الجغرافي والزماني خلال الفترة ١٩٨٩/١/١ - ٢٠٠٦/١٢/٣١.	٣٠٨
١٠	مؤشر عدد الجماعات الارهابية وتوزيعها الجغرافي خلال الفترة١٩٨٩/١/١-٢٠٠٦/١٢/٣١ م.	٣٠٩
١١	معدل النمو في مؤشرات الإرهاب التقليدية خلال الفترة من ١٩٨٩/١/١-٢٠٠٦/١٢/٣١م*، ثم مؤشر الإرهاب العام (معدل النمو المرجح لمؤشرات الإرهاب).	٣١٠
١٢	المصفوفة (MATRIX) رقم (٢) وتبين تأثير مؤشرات الإرهاب على مؤشرات العولمة	٣١١

الملخـــص

الشرفات، سعود فياض، الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٧

(إشراف : الأستاذ الدكتور وليد عبد الحيّ)

هدفت الدراسة إلى معرفة وتحليل الأثر المتبادل بين ظاهرتي العولمة والإرهاب خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٦)، وقد استخدم الباحث المنهج الكميّ لهذه الغاية.

وافترضت الدراسة أنّ هناك علاقة طرديّة موجبة وأثر متبادل بين ظاهرتي العولمة والإرهاب.

وتناولت الدراسة هذا الأثر المتبادل في خمس عشرة دولة متفاوتة من حيث قوة مؤشرات العولمة وتطبيق مؤشرات العولمة، ومؤشرات الإرهاب، التي قام الباحث بصياغتها على تلك الدول، وذلك لمعرفة وتحليل العلاقة بين تلك الظاهرتين .

وقد توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١. هناك أثر متبادل و طرديّ بين ظاهرتي العولمة والإرهاب.

٢. أن أثر العولمة على الإرهاب أقوى من أثر الإرهاب على العولمة .

٣. أن أثر ظاهرة الارهاب تتجسد بشكل رئيسي بتطور ظاهرة العولمة، لكن هناك ثمة عوامل أخرى محددة لظاهرة العولمة غير الإرهاب.

وتتفق هذه النتائج مع الفرضية الاساسية للدراسة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الارهاب، مؤشرات العولمة، مؤشرات الارهاب.

المقدمة:

تشغل ظاهرة العولمة حيزاً واسعاً في المناظرات الفكرية والجدل السياسي في عصرنا الحاضر. حيث بنت العولمة نشاطاً وحراكاً وأطراً متعددة المجالات ضمن النظام العالمي الجديد، لم تكن مدركة قبله، وترتكز على منظومة من التشابك والتعقيد التي تربط بين مختلف القضايا والأطراف، والحواجز الجغرافية في العالم.

و لقد أفرزت بيئة ومناخات العولمة الكثير من القضايا والمعضلات والمشاكل التي هزت بعض أركان النظام العالمي ولعل من أبرز هذه القضايا ظاهرة الارهاب العالمي او الارهاب المعولم، والتي بات ينظر إليها على أنها ثمرة العولمة، او النسخة الفاسدة منها. وبالتالي فقد أصبحت ظاهرتا العولمة والارهاب تشكلان معاً أهم خطوط التصدع في النظام العالمي وطرفي معادلة القوى المتغيرة في عالمنا المعاصر.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة للتعرف على طبيعة وإتجاه العلاقة بين ظاهرة العولمة بمؤشراتها المختلفة و ظاهرة الارهاب ومؤشراته المختلفة ولهذه الغاية فقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي متفردة – بحسب إطلاع الباحث- عن الدراسات السابقة التي نحت الى تشخيص العلاقة وصفياً أو من خلال الإنطباعات الشخصية، والأحكام المسبقة.

أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة أنها من الدراسات النادرة التي تعالج موضوع الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب، وبالتالي فهي تدرس أثر الإرهاب على الدول والحكومات، وأثره في العلاقات الدولية وستحاول في هذا الإطار الإجابة عن التساؤل فيما إذا أدت ظاهرة الإرهاب العالميّ إلى تشابك وتعقيد في (الخيوط العنكبوتية) للعولمة، ونوعيته، وتشكيل هذا التشابك، كما أنها ستحاول أن تبحث عن مقدار أثر ظاهرة العولمة في نشوء واستفحال ظاهرة الإرهاب العالميّ في محاولة للإجابة عن التساؤل: ما إذا كانت العولمة بشكلها الحاليّ عاملاً من العوامل التي أدّت إلى انتشار الإرهاب العالميّ ــــــ .

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب، بمعنى كيف أثرت العولمة على الإرهاب، وكيف أثر الإرهاب على العولمة ؟.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الواقع الحاليّ للعولمة والإرهاب العالميّ كظاهرتين معاصرتين في طور السيرورة، والتعرف إلى الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب .

رابعاً: فرضية الدراسة:

تستند هذه الدراسة على فرضية مؤدّاها أن هناك ترابطاً وأثراً متبادلاً بين العولمة والإرهاب.

خامساً: منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة المنهج الكميّ بهدف قياس مؤشرات العولمة، ومؤشرات الإرهاب، لتحديد درجة الترابط والأثر المتبادل بينهما .

سادساً: تعريف المصطلحات:

العولمة:

يعود استخدام مفهوم العولمة إلى فترة الأربعينات من القرن الماضي، ولكن المصطلح تطور في منتصف الثمانينات من هذا القرن، وكان من أوائل من استخدمه بمدلوله الواسع عالم الاجتماع البريطانيّ الشهير أنتوني جيدنز (Anthony Giddens) الذي يعدّ أشهر منظري العولمة[١].

إذ يرى جيدنز (Anthony Giddens) أنّ العولمة يمكن أن تعرّف:" بأنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على نطاق العالم، والتي تربط ما بين المواقع المتباعدة، بطريقة تجعل الأحداث المحلية تكتسي طابع الأحداث التي تطرأ على بعد أميال عديدة، والعكس بالعكس"[٢].

كما يرى جيدنز بأن العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية تتعلق حقيقتها بالتحول في الزمان والمكان، لذلك يتحدد معناها بالعمل أو التأثير عن بعد، ولا ينحصر اهتمامها فقط في إطار أو إيجاد منظورات واسعة النطاق، بل تحويل السياقات المحلية والشخصية للخبرة الاجتماعية، وتزايد تأثير الأنشطة اليومية للبشر بالأحداث التي تجري على الجانب الآخر من العالم، وعليه " فإن مجرد شراء ملابس له آثاره ليس على التقسيم الدوليّ للعمل، بل أيضاً بالنسبة للمنظومات الإيكولوجية"[٣].

ويرى (بريجنسكي) بأنّ كلمة العولمة برزت في الأصل " باعتبارها وصفاً حيادياً لعملية ملازمة للتأثيرات العالمية للثورة التكنولوجية، ونتاجاً للانهيار غير الموجّه للحواجز

---

(١) جيدنز، انتوني، العولمة، ٢٠٠٦م، ص١: Http://Www.Msses.Ru/17/4/2006

(٢) بيليس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢٩.

(٣) جيدنز، انتوني، بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع السياسة، الكويت، العدد ٢٨٦، ٢٠٠٢م، ص١١.

التقليدية للزمان والمكان بفعل التكنولوجيا الحديثة أكثر من كونها تعميماً مذهبياً أميركيا متعمداً "[1].

ويرى مارتن ألبرو (Martin Albrow) أن العولمة تشير:" إلى جميع العمليات التي ينضوي سكان العالم من خلالها تحت لواء مجتمع عالميّ واحد يدعى " المجتمع العالميّ".

أمّا روبرت كوكس (Robert Cox) فيعرّفها: "من السمات الملحوظة في مسيرة العولمة وتدويل الإنتاج، والتقسيم الدوليّ الجديد للعمالة وحركات الهجرة الجديدة من الجنوب إلى الشمال، وأجواء التنافس الجديدة التي تسرّع وتيرة هذه العمليات، وتدويل نظام الدولة .. وهو ما يحوّل الدول إلى وكالات لعالم (العولمة) "[2].

ويعرّفها (جير، وباريت) بأنها: سريان البضائع والأفكار والأشياء من طرف العالم إلى طرفه الآخر، وزوال الحدود والحواجز التي كانت تفصل بين دول العالم وشعوبه، وسرعة انتقال البشر بسرعة وسهولة، وإطلاعهم على ثقافات بعضهم بعضا، بشكل لم يكن متوافراً في الماضي [3].

بينما يرى (روبرتسون) بأنها: " مجرد اتصال اقتصاديّ واجتماعيّ وسياسيّ جديد يجمع بين المحليّ والعالميّ والفرديّ والإنسانيّ"[4].

من جانبه فإنّ (ستيجلتز) يرى بأنّ العولمة ليست قدَراً محتماً، وأنها قابلة للتغير وإعادة الصياغة، وأنها تفرض مشاكل وانحرافات تنعكس سلباً على مجمل الحراك السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، ومثلما للعولمة مؤيدون فإنّ لها معارضين يتجسّدون

---

(١) بريجنسكي، زبيغنيو، الاختيار: السيطرةعلى العالم ام قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ص ١٦١-١٩٦.

(٢) بيليس، جون وسميث، ستيف، ٢٠٠٤، ص٢٩.

(٣) بندر، توماس، نظرات حديثة للتاريخ الأمريكي لعصر العولمة، مجموعة باحثين في العولمة، ٢٠٠٦م، ص٣، Www.Rezgar.Com/Debat

(٤) الناصر، نسرين محمد، أثر العولمة على الحركة النسوية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥م، ص٩.

في حركة مناهضة العولمة، وهناك طرف ثالث ناقد غيور مثل: (ستيجلتز) يرى بأنها" تحمل إمكانات هائلة مفيدة، إذا أديرت على النحو الصحيح[1].

ولعلّ من أحدث التعاريف وأهمها لمفهوم العولمة حالياً تعريف (بيليس، وسميث) في دراستهما المهمة الموسومة: عولمة السياسة العالمية، ٢٠٠٤ م .

ويعرف (بيليس، وسميث) العولمة بأنها: عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات، بشكل يكون معه تأثير الأحداث في ركن من أركان العالم متزايداً أكثر فأكثر في الناس والمجتمعات ضمن ركن أو أركان أخرى بعيدة للغاية من مركز تلك الأحداث[2]. ونظراً لسهولة وتكثيف هذا التعريف فإننا سنستخدمه في دراستنا هذه .

مفهوم الإرهاب:

هناك أكثر من مائة تعريف لمفهوم الإرهاب، وهذه الكثرة للتعريفات فرضت مشكلة ابستمولوجية للباحثين والدارسين أكثر مما ساهمت في سهولة دراسة ظاهرة الإرهاب.

ويشكل الإرهاب أحد أشكال الصراع الاجتماعي، ونظراً لأنّ الحرب كانت ولا تزال - حتى الآن - أهمّ هذه الأشكال، فإنّ الإرهاب يمكن أن يكون هو ثاني هذه الأشكال أهمية في عصر العولمة نظراً لما يترتب عليه من نتائج .

ولقد كانت دراسة الظواهر الصراعية، ومنها الإرهاب مشكلة تواجه الباحثين في علم الاجتماع والعلاقات الدولية، كما أن قِصَر عمر الدراسات في هذا المجال " بخاصة استخدام المناهج الكمية حال دون قدرة الباحثين على إعطاء إجابة شافية "، وتبقى المشكلة هنا تتمثل في صعوبة جمع المعلومات عن الظواهر الصراعية: كالإرهاب، وهي صعوبة أكبر مما يحاول بعض الباحثين أن يصوّرها[3].

---

(١) ستيجلتز، جوزيف، إنجاح العولمة، صحيفة الغد الاردنية، ٢٠٠٦/١٠/٨م، ص٢٩.

(٢) بيليس، جون وسميث، ستيف، ٢٠٠٤م، ص١٣.

(٣) دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبدالحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص ص١٤٥-١٤٦.

وعلى الرغم من وجود الكثير من الأمثلة على الأحداث الإرهابية تاريخياً إلا أن الإرهاب بشكله الحديث ظهر في منتصف القرن التاسع عشر، وتعود كلمة إرهاب الإنجليزية إلى اللغة الفرنسية المعتمدة بدورها على أصل لاتيني وتعني (تخويف) وترجع تاريخياً إلى عام (١٧٩٥) عندما استخدمت لوصف أعمال ما يسمى جماعة اليعاقبة بقيادة روبسبير بعد الثورة الفرنسية، إذ أشاع هؤلاء استخدام هذه الكلمة للتعريف على أنفسهم، وقد وصفت تلك الفترة ١٧٨٩ – ١٧٩٩ بفترة (الرهبة أو الرعب)، أما المعنى الإنجليزي فإنه قد شاع عندما استخدمه الفيلسوف السياسيّ المحافظ ادموند بيرك الذي كان يعارض الثورة الفرنسية بشكل عامّ، والإرهاب بشكل خاصّ[١].

ولذلك يمكن القول بأن الإرهاب هو " عمل عدوانيّ منظم، ومتعمّد يستخدم العنف والقوة مباشرة، أو التهديد باستخدامهما، من قبل الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهداف سياسية، أو اجتماعية عن طريق إرعاب المدنيين"[٢].

أما في الإسلام - المتهم الأكبر بالإرهاب حالياً - فإن جلّ المهتمين يصرّون على وجود خلاف ابستمولوجيّ في المفهوم، ولكن تعريفهم لا يخرج عن معنى الإخافة والتخويف، وهو بإجماع علماء المسلمين: ظلم على الغير، وحَرابة على المسلمين، والحرابة غير الإرهاب[٣].

لقد أصبحت الجماعات والشبكات الإرهابية من أهم الأطراف الفعالة التي تتخطى الحدود الوطنية، وتحظى بأهمية كبرى على ساحة السياسة العالمية [٤].

ويمكن القول بأن الإرهابيين يستخدمون ما اصطلح على تسميته (الحرب المركبة) بمعنى " دمج جميع العناصر المتاحة في حالات الحرب، سواء كانت عسكرية، أو مالية، أو إعلامية، بقصد فتح جميع الجبهات وتحويل الضغط إلى معسكر الخصم"[١].

---

(١) Wikipedia, Terrorism, History, 2006, P.9, Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Terrorism.14.8.2006.

(٢) Barros, Proenca, 2006, P.305, Wikipedia, 2006. P.1.

(٣) مديرية الافتاء في القوات المسلحة الأردنية، التطرف حقيقته وبواعثه ومظاهره، وعلاجه، المطابع العسكرية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م، ص٢٣.

(٤) بيليس، جون وسميث، ستيف، ٢٠٠٤م، ص٨.

ويؤثر الإرهاب بشكل سلبيّ على الحريات الفردية والديمقراطية في الدول التي تتعرض أو يهددها الإرهاب، مشكلاً "دائرة مغلقة "، بمعنى أن مكافحة أو مقاومة الإرهاب تستدعي التنازل عن بعض الحريات الفردية، والكثير من مظاهر الديمقراطية التي تعدّ أساس العولمة في الغرب .

لذلك نرى بأنّ لينش (Lynch) يدعو إلى كسر ما أسماه بهذه " الدوائر الشريرة " من خلال التأكيد على ضرورة صيانة الحريات العامة في الوقت نفسه الذي يحارب فيه الإرهاب(٢)*.

ومن الضروري التنبيه الى ان اختلاط مفهوم الارهاب والمقاومة ببعضهما يجعل الباحث أمام اشكالية كيفية الفصل بينهما، باعتبار المقاومة أمراً مشروعاً، والارهاب أمراً غير مشروع.

وقد آثر الباحث ان يعرض في احيان كثيرة وجهة النظر الغربية التي كثيراً ما خلطت مفهوم المقاومة بالارهاب، وتبرير الأخذ بوجهة النظر الغربية لا يقصد تبنيها بل لتبيان أن العولمة التي تعززها الآليات الرأسمالية في المجتمع الدولي هي المسؤولة عن تعميق العنف في هذا المجتمع سواء وصف هذا العنف ارهاباً او مقاومة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

١- دراسة (كولست، ديفورد، ٢٠٠٦ م، تقييم إحصائي لحالة الإرهاب في ٢٠٠٥م:

Coolsaet, Rik & Dvoorde Van.Teun, The Evolution Of Terrorism In 2005: A Statistical Assessment, Department Of Political Science, Ghent University, February, 2006, Pp.1-2, From:- Www.Stabel.Fgov.Be/Studies/Ac424-En.Pdf)

وهذه الدراسة باللغة الإنجليزية جاءت بعد دراسة تقييميه مماثلة عام ٢٠٠٤م، قام بها كولست، ديفورد من دائرة العلوم السياسية في جامعة (Ghent) في بلجيكا، وهي كما

---

(١) كابلان، روبرت، ايران واستراتيجية الحرب المركبة، عن صحيفة لوس انجلوس تايمز، في صحيفة الغد الأردنية، العدد ٧٨٨، ١/١٠/٢٠٠٦م، ص٢٥. علماً بأن مفهوم الحرب المركبة صاغه لأول مرة العقيدان في سلاح الجوي الامريكي (جيمس كالارد وبيتر فابر) في معرض حديثهما عن الاستراتيجيات الحربية.

(٢) Lynce, Timothy, Breaking Te Vicious Cycle: Preserving Ourliberties While Fighting Terrorism, Policy Analysis, No. 443, June 26, 002, Cato Institutude, .Washington Dc. 2006, At Www. Cato.Org

* تيموثي لينش هو مدير مشروع العدالة الجرمية في معهد كاتو في العاصمة الامريكية، واشنطن.

هو واضح من عنوانها دراسة إحصائية كمية لعدد الحوادث الإرهابية، كمؤشرات الإرهاب، وعدد الإصابات منذ عام ١٩٧٧-٢٠٠٥م كمؤشرات للإرهاب اعتماداً على إحصائيات وزارة الخارجية الأمريكية، مؤسسة راند (Rand,Cor) والمعهد الوطني لمنع الإرهاب (IPT). موزعة على (٥) مناطق جغرافية هي: الشرق الأوسط، جنوب آسيا، أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، وقد قيمت الدراسة الإرهاب الدوليّ (International) والمحليّ (Domestic) كمياً، وتوصلت إلى نتائج مهمة منها: أن الإرهاب الدوليّ انخفض عام ٢٠٠٥م سواء في عدد الحوادث، أو الإصابات مقارنة بعام ٢٠٠٤ م، بحيث انخفض عدد الهجمات بنسبة الثلث وعدد الإصابات بنسبة (٤٠%) . لكن على العكس من ذلك ارتفعت نسبة الإرهاب الداخليّ، بحيث ارتفع عدد الهجمات بنسبة (٩٠%)، وعدد الإصابات بنسبة (٦٠%)، ومعظم هذه الزيادة جاءت من العراق، ثم باكستان، وأفغانستان.

وخلصت الدراسة إلى اعتبار الإرهاب الدوليّ مجرد تحدٍّ أكثر منه تهديداً وحرباً طويلة ضدّ الإرهاب، بعكس الإرهاب الداخليّ الذي اعتبرته الخطر الأكبر، وبدلا من أن يكون الإرهاب تهديداً ذا بيئة عالمية (Global Nature) فإنه يتركز في منطقة محددة هي الشرق الأوسط بخاصة العراق الذي استحوذ لوحده نسبة (٨٠%) من إصابات الإرهاب المحليّ.

وإن الغرب ليس الهدف الرئيس للإرهاب، وإن هذا يفسر انخفاض التأييد والتعاطف الشعبيّ في البلاد الإسلامية مع الإرهابيين وبالذات تنظيم القاعدة، كما أن الحرب في العراق عزّزت من الإرهاب بدلاً من تقليله، بناء على الاستنتاج بأن هجمات ١١/ أيلول وإعلان الحرب على الإرهاب ساهمت بشكل كبير في صراع داخل حضارة واحدة (Clash Within One Civilization) بدلاً من صراع بين الحضارات ؟

٢- دراسة (كرولي، باتل، ٢٠٠٥م)، مقاييس الفشل.

Crowley J.P&Patel, Mira, Metrics Of Failure, Center For American Progress Washington, DC.2005, September 8/2006,PP1-8, From Www.Americanprogress.Org

والدراسة باللغة الانجليزية، وتقتبس عنوانها من حديث لوزير الدفاع الأمريكي السابق رامسفيلد في تشرين الأول/٢٠٠٣، أشار فيه إلى أنهم يفتقرون إلى مقاييس (Lack

Metrics) لمعرفـة " هـل يربحـون الحـرب العالميـة علـى الإرهـاب .. أم أن الإرهـابيين يجندون ويدربون المزيد في وجه أميركا "، وتجيب الدراسة بإجابة مختصرة ومكثفة بـأن الحرب العالمية على الإرهاب فشلت، ودليل ذلك: كارثة الإستراتيجية الأميركية في العراق علـى المستوى العـالميّ، عزلـة دوليـة وعداء لأميركـا علـى مستوى عـالميّ، وأن العولمـة ساعدت على زيادة الإرهاب، وجعل الأمن الأمريكي الداخليّ أكثر عرضـة للإرهاب، لأن الخطر الذي يواجه أميركا وغيرها من الدول لا يعرف الحدود، مع إشارة إلـى وجود شبه معضلة تقوم على أن أميركا تحارب الإرهاب عولمياً خارج حدودها، فيما لا تـأمن علـى حدودها الداخلية، وأن العولمة الاقتصادية فيما يخصّ اعتماد أميركا علـى النفط الخـارجيّ، والعولمة السياسية عبر عزلة أميركـا لانفرادهـا بـالقرارات الأحادية قد سـاهمت بزيـادة الإرهاب، وعلى صعيد كميّ تشير الدراسـة إلـى أن (٨٦%) من خبراء الإرهـاب يعتقدون بأن العالم أصبح أكثر خطراً بالنسبة لأميركا (٨٤%) يعارضون تصريحات الرئيس بوش بـأن أميركـا تـربح الحـرب علـى الإرهـاب، وكيـف أن الإرهـاب العـالميّ أثـر علـى سـلم الأولويات الاقتصادية والسياسية لأميركـا، فمثلاً: من أصل (٦٤١) بليون دولار أميركـيّ التـي تشكل موازنـة الأمـن القومي لعـام ٢٠٠٦م اسـتحوذ قطـاع الأمـن والمخـابرات علـى نـصيب الأسـد، بحـصة تبلـغ (٦٨%)، (٢١%) منهـا للعمليـات العـسكرية فـي أفغانـستان الأمريكية، و (٣%) للبنية التحتية الطارئـة، و (٣%) لمكافحة الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل . أما الشؤون الدولية فنالت الحصة الأقل، إذ بلغت (٤%) فقط، و (١١%) للحصة الدبلوماسية والأمن، و (١%) للمنظمات الدوليـة والمساعدات العسكرية، و(٢%) للتنمية غير العسكرية كالديمقراطية والاستقرار.

٣- دراسة (Li, Quan, 2005)، عن أثر الديمقراطية على الإرهاب العالميّ:

Does Democracy Promote Or Reduce Transnational Terrorist Incidents, Journal Of Conflict Resolution, Vol.49 NO.2.Sage Publication, April 2005, PP278-297, From Www.Jcr.Sagepub.Com.22.8.2006)

وهي باللغـة الإنجليزيـة، إذ درس عينـة مكوّنـة من (١١٩) دولـة فـي الفترة الزمنيـة ٩٧٥-١٩٩٧، وخلصت دراسته إلى أن المشاركة الديمقراطية تقلل من حوادث الإرهـاب العـالميّ فـي الدولـة، بينمـا تزيـد هـذه الحـوادث إذا عرقلت الحكومـة ووضـعت ضـوابط

للمشاركة الديمقراطية وقد أشار لي (LI) بأن هناك وجهتي نظر للنقاش النظريّ حول هذه المسألة: الأولى تتوقع بأن الديمقراطية تقلل من الإرهاب العالميّ، والثانية ترى العكس تماماً بحجة أن أجواء الانفتاح تسهل الأعمال الإرهابية، وأن معظم الدلائل التجريبية (Empirical) تدعم الفكرة والانطباع (Notion) بأن الديمقراطية تشجع الإرهاب العالميّ .

وإن إحدى أهم الدراسات الرائدة في هذا المجال ليوبانك ووينبرغ (Eubank& Weinberg,1994)، إذ وجدا أن الجماعات الإرهابية توجد عادة في المجتمعات الديمقراطية أكثر من السلطوية، واستنتجا بأن الحريات السياسية والمدنية ترتبط إيجابيا مع الإرهاب السياسيّ، وكان (ايوبانك وونبرغ) قد اعتمدا على "منهجية " تقوم على فحص العلاقة بين الإرهاب والديمقراطية بناء على "عدد الجماعات الإرهابية"، لذلك فقد قام ساندلر (Sandler, 1995) بنقد هذه الدراسة منهجياً، وقال بأن بيانات الحوادث الإرهابية أكثر ملاءمة لدراسة العلاقة بين المتغيرين: الإرهاب والديمقراطية، ثم عادا (يوبانك ووينبرغ، ٢٠٠١، ١٩٩٨) مستخدمين مؤشرات "الإرهاب العالمي: كمساهم في الحوادث الإرهابية " ITERATE (International Terrorism: Attributes Of Terrorist Events) التي وضعها ميكولس وتوصلا للنتائج نفسها في دراستهم القديمة عام ١٩٩٤م . ولقد أصبحت دراساتهم (١٩٩٤م، ١٩٩٨، ٢٠٠١ م) معلماً يعتدّ به أكاديمياً في هذا المجال تحديداً.

٤- دراسة (غولدشتاين، شيري وشفيمتار، يورام)، القاعدة وعالمية إرهاب المنحرفين، مركز (جافا) للدراسات الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٥ م، عرض نزار رمضان (ص ص ٢-٤) على الموقع:

Www.Aljazeera.Net/Nr/Exeres/1d63886

تبحث الدراسة في موضوع تنظيم القاعدة وعالمية إرهاب المنتحرين، وتشكل الدراسة وجهة نظر مختلفة ومهمة؛ لأنها تصدر عن مؤلفين إسرائيليين، وعن أبرز المراكز الإستراتيجية في إسرائيل، ألا وهو مركز (جافا) للدراسات التابعة لجامعة تل أبيب، وتتحدث الدراسة عن جذور الإرهاب العالميّ، والانتشار العالميّ للتنظيم مستخدمة المنهجين التاريخيّ والوصفيّ .

٥- دراسة (بيليس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ص ٦١٧-٦٢٢) حول عولمة السياسة العالمية، وهي جهد لمجموعة كبيرة من الخبراء الذين ناقشوا عبر محاور عدة مفهوم العولمة، بهدف مقارنة الموضوع لفهم واستيعاب الظاهرة، في سياق محاور رئيسية محبوكة بقوة، من ضمنها محور يتحدث عن أطراف العولمة المتخطية للحدود الوطنية، ومن ضمنها الإرهابيون، ومجموعات رجال حرب العصابات .

٦- دراسة (بيتر مارتين، هانس وشومان، هارولد)، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة وتقديم: عدنان عباس علي، مراجعة: رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٩٥، مطابع السياسة، الكويت، ٢٠٠٣م، وهي أيضاً تأتي في مجال نقد ومهاجمة العولمة مع التركيز على المنظهر الاقتصاديّ للعولمة . وهي من أهم وأشمل دراسات وأدبيات نقد العولمة الاقتصادية تحديداً .

٧- دراسة (ويليامس، بولزال)، القاعدة .. الإخوة الارهابيون، الطبعة الأولى، الناشر الفا بوكس، بيرسون اديو كيشنال، ٢٠٠٢م، كامبردج بوك ريفييو، ص ص ١-٢.

Www.Arjazeera.Net/Nr/Exeres/1ef09792-43c5-433b-B3b7-4a07a84da78..12/11/205

والمؤلف كان يعمل مستشاراً لشؤون الإرهاب والجريمة المنظمة في (FBI)، ولذلك جاءت دراسته مسكونة بالهاجس الأمنيّ أكثر من الاعتبارات العلمية الأكاديمية، وفي دراسته يشير إلى سعة انتشار التنظيم عبر القارات وتشابك خلاياه .

٨- دراسة (حلف الناتو ٢٠٠٦، مفهوم الناتو العسكري للحرب ضد الإرهاب)

Natos Military Concept For Defence Aganst Terrorism, From: Www.Nato.Int/Ims/Docu.Terrosim.HTML,13Jun 2006, PP.1-4)

ولقد جاءت هذه الدراسة كردّ فعل مباشر على هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م الإرهابية، ففي ١٨/ديسمبر كانون أول من العام نفسه، أي بعد حوالي (٣) أشهر فقط من الهجمات الإرهابية عُهدَ لوزراء دفاع حلف الناتو بإعداد هذا المفهوم، وخلال اجتماع قمة لقادة الحلف في (براغ) بتاريخ ٢١/تشرين ثاني/٢٠٠٢م، تم التعريف عليه، ومنه تم التأكيد

علـى ضـرورة أن يراعـي هذا المفهوم لمواثيـق الأمـم المتحـدة وقـرار مجلس الأمـن رقـم ١٣٧٣ وحقوق الإنسان والحاجات الإنسانية، والتعاون الدوليّ في جهود لمكافحة الإرهاب، وتقديم يد المساعدة للسلطة الوطنية في التعامل مع عواقب استخدام الأسلحة البيولوجيـة أو الكيماويـة، أو الإشـعاعية أو النوويـة (CBRN) مـع التركيـز علـى نظريـة درء العمليـات الإرهابيـة بـدلاً مـن التعامل معهـا والتركيـز علـى الحاجـة الماسـة لتفعيل التنسيق والتعـاون المشترك على المستويات الدولية بهدف تعزيز وتقوية الردّ العالميّ (Global) على التهديد والتحدي الخطير للإرهاب على الأمن القوميّ وعلاوة علـى أهمية الجهد العولميّ للحلف كمؤسسة عـسكرية تـضم عـدداً مـن الأطـراف الدوليـة، لمكافحـة الإرهـاب فـإن تقيـيم (Assessment) الحلف لخطر الإرهاب على درجة من الأهميـة، إذ خلصت الدراسة إلـى النتائج التالية:

أ- مع أن المتطرفين المتدينين (لم يذكر ديانة بعينها) هم مصدر أهم التهديدات الإرهابية الحالية للدول الأعضاء في الحلف، إلا أن هناك دوافع أخرى للإرهاب يمكن ان تنشأ عن الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، بسبب استمرار الصراعات، أو ظهور الايدلوجيات الجديدة .

ب- ومع أن رعاية " الأطراف " الدولية للإرهاب حالياً في انخفاض، إلا أن هناك ظروفاً سياسية يمكن أن تؤدي إلـى زيـادة الإرهـاب، مزوّدة إيـاه بالمـأوى الآمـن، والمـصادر اللازمة .

ج- ومـع أنّ النمط المهيمن للإرهـاب الحـاليّ هو الإرهـاب التقليديّ (استخدام الأسلحة، والمتفجرات التقليدية) إلا أنّ الجماعات الإرهابية يتوقع أن تكافح من أجل الحصول على أكثر الأسلحة فتكاً، بما فيها أسلحة الدمار الشامل.

وحول مقاومة الإرهاب (Anti Terrorism) بمعنى استخدام الوسائل الدفاعية، فقد ركزت الدراسة على أهمية تبادل المعلومـات الاستخباراتية (Sharing Of Intelligence) ومساعدة المجتمعـات التـي ترغـب فـي سـحب رعاياهـا وقواتهـا مـن أمـاكن تزايـد العمليـات الإرهابية .

أما عن مكافحة الإرهاب (Counter Terrorism) بمعنى استخدام الوسائل الهجومية المعدة للحدّ من كفاءة الإرهابيين، فإن الناتو يمكن أن يقود عمليات المكافحة أو دعم هذه العمليات، من خلال استعداد الحلف لمساعدة المنظمات الدولية، ودول الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، ومثال ذلك: دخول الحلف مع أميركا على الساحة الأفغانية، مدشناً بذلك أول عملية للحلف خارج حدود أوروبا، والمساعدة في حفظ حدود الدول الأعضاء، ومثال ذلك: حماية الملاحة في شرق المتوسط .

٩- مركز التقدم الأمريكي، ٢٠٠٦م، مؤشرات الإرهاب:

The Terrorism Index, The Center For American Progress, Washington, Dc, Foreign Policy Magazine,PP.1-22,From: , June14,2006.

بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية وهي باللغة الإنجليزية، والدراسة عبارة عن مسح (Survey) يجرى للمرة الأولى عبر مؤسسات الأمن الوطنيّ الرئيسة، بأطيافها الأيدلوجية المختلفة لمعرفة آرائها الاستراتيجية الأمريكية بالحرب العالمية على الإرهاب (Global War On Terror)، ولهذه الغاية الصعبة قام المركز باستطلاع آراء (١١٦) خبيراً أمريكياً مشهوراً في موضوعات الإرهاب والأمن الوطنيّ من خارج النطاق الحكوميّ .

وتأتي أهمية هذه الدراسة لأنها حاولت توسيع مظلة مؤشرات الإرهاب التقليدية المبنية أساساً على عدد من العمليات، وعدد الإصابات فقط، ولقد تمّ بناء هذه المؤشرات اعتماداً على نتائج المسح الذي شمل (٣١) سؤالاً للعينة المكونة من (١١٦) خبيراً، وقد أظهرت الدراسة إجماعاً من قبل هؤلاء الخبراء في موضوع الإرهاب والأمن الوطنيّ الأمريكيّ، إذ ظهر أن الأغلبية ترى بأن العالم أصبح أكثر خطراً للمواطنين الأمريكيين بنسبة (٨٦%)، فيما رأى (١٠%) أنه أصبح أكثر أمناً، وأقلّ من (٠,٢) يعتقدون بأنّ أميركا تربح الحرب ضدّ الإرهاب، واكثر من (٠,٨) يعتقدون باحتمالية تعرض أميركا للهجمات بنفس حجم هجمات (١١/ايلول / ٢٠٠١م) خلال العشر سنوات القادمة، وأكثر من نصف العينة وضع العدائية الإسلامية وحرب العراق السبب الرئيس لجعل العالم أكثر خطورة، وجاء خطر الإرهاب في المرتبة الثالثة بعد تهديد الأسلحة والمواد النووية، وأسلحة الدمار الشامل (WMD) .

أما الاقتراحات التصحيحية التي فرضها الخبراء لهزيمة شبكات الإرهاب وتعزيز الأمن الوطني فكانت: زيادة موازنة الخارجية الأمريكية بنسبة (٨٧%)، وتقليل الاعتماد على النفط من الخارج (٨٢%)، وتطوير القدرات الاستخباراتية (٧٦%)، ويلاحظ أنه من السهولة ربط هذه المقترحات بآثار العولمة، ثم أكثر من ذلك وضوحا حينما نرى أن أغلبية العينة من الخبراء أدرجت مجموعة من الأسباب العولمية كمسبب لفشل التقدم في الحرب على الإرهاب، وهي: الحرب في العراق (٨٧%)، واعتقال الإرهابيين المشتبه بهم في غوانتانامو وغيرها (٨١%)، السياسة الأمريكية تجاه إيران (٦٠%) السياسة الأمريكية في مجال الطاقة (٦٤%)، وأكد الخبراء على أن الأسباب أعلاه كان لها تأثير سلبي على الأمن القوميّ.

١٠- دراسة (دوغلاس فرح)

Farah, Douglas, Terror In The Shadows: Avolatil Max:Non-State Actor And Criminal Stste, Center For American Progress , Washington,Dc.2005,Octuber 5.2004,PP.8-14, From: Progress@Americam Progress.Org

جاءت هذه الدراسة على خلفية هجمات ١١ أيلول / ٢٠٠١ م، باعتبار أنّ الأطراف الفاعلة من غير الدول، ومنها الإرهابيون أصبحت تشكل تحدياً رئيساً للأمن في العصر الحديث، وعليه فأنه لا بد من محاولة فهم أعمق لكيفية تقاطع مصالح هذه الأطراف مع الدول المجرمة، بخاصة حينما تقوم هذه الدول بتأمين الحماية والمأوى لهذه الأطراف، وكيف ساعدت العولمة في تقاطع مصالح أطراف متضاربة معاً في شبكة علاقات سياسية واقتصادية معقدة جداً: تضم قادة مرتزقة مثل تشارلز تيلر في ليبيريا مع تنظيم القاعدة، مع تجار الماس من حزب الله إلى زعماء الجريمة المنظمة من روسيا والبلقان، وكيف أن مسرح عمليات هذه الأطراف كان العالم كله من لبنان إلى سيراليون، ليبيريا، زائير، ساحل العاج، بلجيكا، أفغانستان، روسيا، أوكرانيا، البلقان، أميركا، العراق، دبي، هولندا، إسرائيل وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من الدروس، أهمها:

إن الشبكات الإرهابية تتعلم من بعضها بعضاً، ومن أخطائها لتصحيح مساراتها، والأهم من ذلك، هو أنه ونظراً لان آليات العولمة التكنولوجية والاقتصادية الملائمة تتفاوت من مكان إلى آخر فقد تكون ضعيفة في دول غرب أفريقيا، حيث خدمة الهواتف والإنترنت

قليلة، والمعلومات التجارية تأخذ صفة العلاقات العائلية فإن المخابرات البشرية تبقى هي الأهم لجمع المعلومات وملاحقة هذه الشبكات الإرهابية ووسائل التمويل، ولكن آليات العولمة السياسية زادت النشاطات الإرهابية وشبكات الإجرام من خلال استغلالها للدول الرخوة - مثل ليبيريا - مسرحاً للعملية اللوجستية .

١١- دراسة (هيرست، بول وطوميسون، جراهام، مال العولمة: الاقتصاد العالميّ وإمكانيات التحكم، ترجمة فالح عبدالجبار، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، مطابع السياسية، العدد ٢٧٣، الكويت ٢٠٠١م. ص ص ٣٠٢-٣٠٤) الذين نقدا العولمة بشدة بحجة أنها تفتقر إلى العمق التاريخيّ، وركزا على النظريات الاقتصادية للعولمة، وأنّ الأفكار المتعلّقة بها (ضربٌ من الأساطير).

١٢- دراسة (جاكار، رولان) باسم أسامة بن لادن، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ترجمة كامبردج بوك ريفيو، ٢٠٠٤م:

Paris,Jean Picollec Editeur, Pp.1-3, From:

Www.Aljazeera.Net/Nr/Exeres/9f12cc39-5199-49f5-B430-462da0d498c0...12/11/2005.

باسم أسامة بن لادن، وهي محاولة لفهم ما جرى يوم ١١/أيلول/٢٠٠١م، والباحث هو مدير المرصد الدوليّ للإرهاب / باريس والخبير في الإرهاب لدى مجلس الأمن الدوليّ، والدراسة محاولة لفهم شخصية ابن لادن، واستخدامه لأحدث إفرازات العولمة التكنولوجية ووسائل الاتصالات في نشاطاته .

١٣- دراسة (Armstrong,2001)، المعركة من أجل الله:- تاريخ الاصولية

Armstrong,Karen,The Battel For God: A History Of Fundamentalism, The Random House Publishing Group, With Alfred A.Knoff,First Edition, USA, Pp.Vii-Xi, Februry 2001.

وهي باللغة الإنجليزية: وتدرس (Armstrong) الأصولية الدينية في الديانات السماوية الثلاث:اليهودية، المسيحية، الإسلام، وبشكل كليّ تسلسليّ، وليس بشكل منفصل عن بعضه بعضاً، وذلك بهدف تحليل واكتشاف ردّة فعلها على الثقافة المعاصرة والحداثة،

ومقارنة كم هي متشابهة تلك الأصوليات مع بعضها بعضاً، لذلك نراها تختار نماذج ثلاثة من هذه الديانات، وهي:

- النموذج الأول: الأصولية البروتستانية الأمريكية .
- النموذج الثاني: الأصولية اليهودية في إسرائيل .
- النموذج الثالث: الأصولية الإسلامية السنية في مصر، والشيعية في إيران .

وذلك لبيان كيف أنّ هذه الأصوليات الثلاثة تشترك في قاسم واحد مشترك، و الذي يحركها، ألا وهو المخاوف المشتركة، والقلق، والرغبة التي تبدو على أنها ردّة فعل غير طبيعية على الشعور بالغربة وصعوبة العيش في ظل عالم الحداثة والعلمانية، وكيف أنّ الأصولية الدينية باتت تؤثر في السياسة العالمية بخاصة بشكلها الجديد: المقاتل والإرهابيّ، ولقد حظيت هذه الدراسة باهتمام الكثيرين في الغرب وأمريكا بالذات، ونالت مرتبة أفضل الكتب حسب تصنيف النيويورك تايمز لمراجعة الكتب . ٢٠٠١ .

وهكذا فإنّ كافة الدراسات أعلاه تحدثت عن العولمة والإرهاب، مستخدمة المنهج الكميّ، والتاريخيّ، والوصفيّ، ولم تربط بينهما، لمحاولة فهم واستكشاف الأثر المتبادل بينهما إلا أن هذه الدراسة تتميز باستخدام المنهاج الكميّ مع توسيع المتغيرات في مجال الإرهاب من خلال القيام ببناء وتطوير نموذج جديد لمؤشرات الإرهاب لمحاولة تحليل وفهم الترابط والتكامل بين الظاهرتين، والأثر المتبادل بينهما بشكل أكثر عمقاً واتساعاً .

الفصــل الأول

الإطار النظري وتحديد المفاهيم

المقدمة:

تعتبر العولمة - على نطاق واسع-: أنها تلك العملية المستمرة التي تكتسب من خلالها العلاقات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، سمات مجردة عن المسافات، والحدود الطبيعية أو المصطنعة، إذ أصبح البشر يعيشون في هذا العالم باعتباره مكاناً منفرداً وواحداً شديد الترابط، بحيث يكون تأثير الأحداث والظواهر مهما كانت نوعيتها امتداداً من الأمراض المعدية، أو التلوث البيئيّ، أو الاحتباس الحراريّ، إلى تجارة الممنوعات والإرهاب، أو مكان حدوث هذه العلاقات والظواهر في العالم متزايداً بشكل متسارع جداً.

وتعدّ ظاهرة الإرهاب المعاصر واحدة من تلك الظواهر التي أخذت - وخلال العقدين الماضيين - تساهم في مسيرة العولمة وزيادة ترابط العالم، رغم الجدل الواسع الذي لا يزال يكتنف المفهومين: العولمة والإرهاب.

وسيتناول الفصل الأول مفهوم الظاهرتين (**العولمة والإرهاب**) من حيث: تعريفهما، وأبعادهما، ومؤشراتهما المختلفة، ولذلك سنقسّم الفصل إلى مبحثين: يتناول المبحث الأول: مفهوم وأطراف العولمة وصيرورتها، في حين سيتناول المبحث الثاني: مفهوم الإرهاب، والمقاربات المعاصرة له، وبعض أهم اتجاهاته المعاصرة، وهيكليته، وأنماطه المختلفة.

المبحث الأول

مفهوم العولمة

مقدمة:

لقد شغل مفهوم العولمة حيزاً واسعاً في المناقشات الفكرية والجدل السياسيّ مع بداية ثمانينات القرن العشرين ، وتركز جلّ هذا الجدل في أوساط علماء السياسة الدولية وإن دخل حيز هذا الجدل منظرون، وعلماء، ورجال سياسة، وصحفيون من شتى المشارب والمذاهب،والذين تختلف وتتباين آراؤهم ، منهم من يرى العولمة: أنها تحويل للشكل التقليديّ للدولة، وآخرون يرون عكس ذلك ، وفريق ثالث يرى: أنها كظاهرة ما زالت غير واضحة المعالم، من حيث تحديد المفهوم ، أو من حيث اختبارها على أرض الواقع، وأنها لا تعدو أن تكون ديناميكية جديدة دخلت دائرة السياسة والعلاقات الدولية .

لكن الأمر الثابت هو أن العولمة بنت نشاطا وحراكا تحكمه قواعد، ونظم، وأطر واضحة ضمن النظام العالميّ لم تكن مدركة قبل القرن العشرين، وهذه الأطر ترتكز على التشابك والتعقيد، ونسيج من الشبكات المتعددة.

ولأنه في ظل العولمة لا يمكن فهم الأحداث الجارية في العالم المعاصر إلا من خلال الأنظمة المعقدة التي تشمل الحكومات، والشركات، والمنظمات الدولية، والمجموعات غير الشرعية والإرهابية ؛ ولأن الدول والحكومات تفقد سيادتها عندما تواجه وتتعرض لهجوم الإرهابيين ، أو التهديد باستهداف تلك الدول سواء على مستوى مواطنيها، أو مصالحها، تغدو مسألة" محاولة " دراسة العولمة وأثرها على الإرهاب العالميّ محاولة مفيدة لفهم عالم العلاقات الدولية المعاصرة، وتحليل العلاقات بين الحكومات، والدول، والمنظمات، والشبكات الإرهابية كأطراف فاعلة في العولمة .

لذلك يمكن القول: إن العولمة والإرهاب ، باتا يشكلان معا " أهم خطوط التصدع العالمية"، وطرفي معادلة القوى المتغيرة " التي كانت شعارا للمنتدى الاقتصاديّ العالميّ في دافوس في الفترة بين ٢٤ ــ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٧، وهذه المعادلة التي تقوم

بشقيها على: نظرة التشاؤم لنصف سكان الكرة الأرضية لمجمل مسيرة العولمة من ناحية، ومن ناحية أخرى افتقاد الأمن والسلام العالميين .

وقد أظهرت دراسة أجراها المنتدى الاقتصاديّ العالميّ في دافوس شملت (١،٥) مليار شخص من (٦٠) دولة - امتدت من النرويج التي تعدّ من أكثر الدول عولمة في العالم، إلى نيجيريا، في أواخر عام ٢٠٠٦ - أن ٤٨% من سكان الكرة الأرضية يتوقعون مستقبلا حالك الظلام للأجيال المقبلة، ولا يتوقعون أن يعيش أطفالهم في أوضاع أكثر هناء، أو في مستوى الرفاه الحاليّ نفسه الذي تتمتع به بعض الدول. وكان اللافت للنظر أن أكثر درجات التشاؤم والخوف وفقدان الأمن والسلام برزت في دول أوروبا الغربية ، حيث قال ٦٨% من العينة الأوروبية أن الجيل المقبل سيعاني من عالم يفتقد للأمن والسلام[١].

المطلب الأول: صيرورة العولمة (Globalization Process):

يؤكد كثير من الباحثين المهتمين بدراسة العولمة على أن المشكلة التي تواجه الباحثين والمهتمين عند دراسة العولمة تبدأ من قضية تعريف المفاهيم؛ إذ لا يمكن دراسة أو فهم العلاقات الدولية في مجتمع العولمة فهماً إيجابياً دون المزاوجة بين سلسلة من المعارف والتجارب التاريخية ، القانونية العلمية، والنظرية السياسية ، ولا يمكن فهم مجتمع العولمة دون أن نعرف شيئا عن جميع هذه الموضوعات ، وكيفية ترابطها فيما بينها[٢].

ويرى (مارتن شو، Marten Shaw) بأن العولمة قد أدركت، وتمّ التعامل معها على نطاق واسع على: أنها مفهوم " مكانيّ - زماني " Time-Spatial"، وهو ما أكده (شولت، Scholt)، ذلك أن العولمة بالنسبة له تعني: " عملية تحويل لجغرافية المجتمع " الموسومة بواسطة نمو الفضاءات فوق الإقليمية " مع إدراك شولت بأن الإقليمية وفوق الإقليمية ينتصبان في الوقت نفسه مع بعضهما البعض ضمن علاقة معقدة[٣].

---

(١) صحيفة الدستور الأردنية ، تقرير عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس كانون الثاني ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢ ، نشرت هذه الإحصائية في الصحف الدنماركية بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٢م.

(٢) جاكسون، روبرت، ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول ، تعريب فاضل جتكر، العبيكان للنشر ، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٣م ص٩.

(٣) Shaw, Marten, Jan Art Scholt, Globalization: A Critical Introduction, Draft Of :Rview For Millennium: Journal Of International Studies, 2006,P.1,On

لذلك يرى أن فهم العولمة يتضمن النموّ المتزايد لعملية تجاوز الحدود (Transcendence Of Borders) أكثر منها عملية للحدود المفتوحة، أو علاقات عبور للحدود[1].

وحسب وجهة نظر(**أنتوني جيدنز**):فإن العولمة بدأت بإطلاق أول الأقمار الصناعية للاتصالات في الستينات، والحصول على أول صور للكرة الأرضية من الفضاء الخارجي عام ١٩٦٦م[2]، وحسب منظمة التعاون والتطوير الاقتصاديّ (OECD):فإن العولمة هي الإجرائية التي يزداد من خلالها الترابط البينيّ للأسواق والإنتاج في الكثير من الدول، وذلك كنتيجة لديناميكية تبادل السلع والخدمات وحركة رأس المال والتكنولوجيا[3].

ورغم قناعتنا بأن الاقتصاد يمكن أن يكون أقوى أبعاد العولمة، إلا أن دراسة واستقصاء أثر العولمة على الإرهاب، والعكس ستكون قاصرة ومتحيزة، إذا قصرنا العولمة على أنها سوق اقتصادية يتلاعب بها ويحركها ميكانيزم العرض والطلب فقط، أو يحتويها تعريف متحيز كتعريف الـ (OECD) أعلاه والذي بدا لبعض منظري العولمة مثل (**روزابيث موس كانتر**: Kanter, 1995) "محددا"، إذ أشارت إلى أن رؤية العولمة من هذا المنظور تنجم عن رؤيتنا للعالم وكأنه مجرد سوق كبيرة أبعادها معولمة"[4]

لذلك ترى كانتر (Kanter ،١٩٩٥) بأن العولمة " لا تعني الترابط المتزايد، بل تنطوي أيضا على قضايا ثقافية وذاتية، بمعنى مدى وعمق الوعي بأن العالم مجال واحد[5].

Http;//Books>Google.Com?Hl=En&Lr+&Id+E2b8tvinxjoc&Oi+Fnd&Pg+Ra1-Pr13&Sig+T7sjjbk4cr3bdv5emvlltpmhrvg&Dg Q=+Jan-+Scholte

(١) Scholt, Jan Aart, Global Capitalism And State, International Affairs, V73n3,July 1997.P2-4. Http://Www.Mtholoyke.Edu/Acad/Interl/Schote.Htm

(٢) بيليس، جون سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ٢٠٠٤، ص٣٣ .

(٣) كيركبرايد، بول، العولمة، الضغوط الخارجية، تعريب رياض الأبرش، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣م، ص٣٣٨.

(٤) مرجع سابق، ص٣٤٨ .

(٥) بيليس وستيف ٢٠٠٤م، ص٢٩.

وفي إشارة مكثفة جدا يمكن تستوعب أو تجسد وجهة العولمة الحالية، يرى أحد الباحثين " أن الفردية وحقوق ومزايا الفرد المميز أحد عناصر العولمة الهامة، ففي اقتراع لإذاعة (BBC) البريطانية واسعة الانتشار، حول ما هو أكثر مفردات القرن العشرين استخداما، جاءت معظم الإجابات أنها كلمة " فرديّ ". بمعنى تفعيل دور الفرد على حساب الجماعة ابتداء من تحقيق الذات والتمتع بالصحة والثروة وانتهاء بحرية حمل السلاح وخلق الصراعات الحديثة، على خلفية التمايز الفرديّ "[١].

ويُعبر ثيرمان شانمو غراتنام (Tharman Shanmu Garatnam) وزير التعليم في سنغافورة التي تعدّ الدولة رقم واحد في التصنيف العالميّ بالنسبة لمؤشرات العولمة عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ م، عن نفس الاتجاه أعلاه فهو على النقيض من (توماس فريدمان) يحاجج بأن "العالم ليس مسطحا[٢]، بل عالم من الهضاب والوديان، وأنه في الوقت الذي تزداد فيه هذه الهضاب ارتفاعا، فإن الوديان تزداد عمقا"[٣].

---

(١) كيركبرايد بول ٢٠٠٥م، ص٣٣-٣٤.

(٢) إشارة إلى كتاب فريدمان الأخير "عالم مسطح".

(٣)-- Zakaria, Fareed,We All Have Alot To Learn, Newsweek International, January 9 2006,P.9.

المطلب الثاني: أطراف العولمة:

يرى الباحث (اكيرا ايراي) أن العلاقات بين الشعوب المختلفة لم تعد تتم عن طريق الدول والسفراء، إنما عن طريق أفراد ومنظمات مستقلة وغير حكومية تلعب دوراً كبيراً في محاربة العولمة الرأسمالية، والدفاع عن الشعوب الفقيرة، وعليه فإنه لا يمكن فهم العلاقات الدولية إذا لم تأخذ بعين الاعتبار كأطراف فاعلة[1].

ويؤكد ويلتس (Willttes) بأن العادة جرت أن ينظر لموضوع العلاقات الدولية كمعالجة للعلاقات بين الدول بالدرجة الأولى، وأما المنظمات الاجتماعية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، والهيئات الاقتصادية والمصارف والشركات متعددة الجنسيات، فقد صنفت في الدرجة الثانية من الأهمية كأطراف فاعلة من غير الدول، ولكن واقع الأمر يدفع باتجاه عكس ذلك، بالنظر إلى ذلك الغموض الذي يكتنف مفهوم الدولة ومعانيها المختلفة، فهل هي شخصية اعتبارية، أم مجتمع سياسيّ أم حكومة؟ ثم ان الحكومات تفقد سيادتها واستقلالها السياسيّ في حال تعرضها لهجوم المجرمين والإرهابيين والعصابات المنظمة، وفي سماحها للنشاطات الاقتصادية للشركات المتخطية للحدود الوطنية على أراضيها، وبناء عليه فإنه لا يمكن فهم الأحداث الجارية في أي منطقة في العالم اليوم إلا من خلال " تحليل العلاقات بين الحكومات والعديد من الإطراف الفاعلة الأخرى من كل دولة، وتلعب الجماعات المسلحة وعصابات الإجرام المختلفة بالرغم من عدم شرعيتها في النظام، والشركات المتخطية للحدود الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، دوراً نظامياً في السياسات العالمية، وتتفاعل مع حكومات الدول المختلفة.

لذلك نرى ويلتس يؤكد الادعاء بأن التمحور حول الدولة أو الواقعية وحدها والتي تملك قوة التأثير هو انحياز تحليلي غير مقبول، وأن هناك طرحاً أكثر شمولاً يعرف " بالتعددية "، ويقوم على أن كل أصناف الأطراف الفاعلة يمكن أن تؤثر في النتائج السياسية[2].

---

(١) بندر، توماس، نظرات حديثة للتاريخ الأمريكي في عصر العولمة، ٢٠٠٦م، ص٣، على الموقع: Www.Rezagar.Com/Debat/Show.Art.Asp..

(٢) بيليس وستيف، ٢٠٠٤م، ص ص٥٩٤-٥٩٦ .

وأن هنـاك أهميـة لتحديـد المفهـوم والتفريـق بينـه وبـين مفهـوم آخـر " مـراوغ " هـو الأطـراف الفاعلـة مـن غيـر الـدول" باعتبـار أن هذا المفهوم يتمحـور حـول الدولـة، لذالك ابتكر الأكاديميون مصطلحا بـديلاً وهـو (Transnational)" المتخطـي للحـدود الوطنيـة " بهدف التأكيد بقوة على أن العلاقات الدولية لا تقتصر على الحكومات وحدها[١].

وبناء عليه يعرف ويلتس (Willittes) المفهومين أعلاه على النحو التالي:

أ- الطرف الفاعل المتخطـي للحـدود الوطنيـة (Transnational Actors) هـو كـل طرف فاعل غير حكوميّ من أيّ بلد لـه علاقـة مـع أيّ طرف فاعل آخر من بلد آخر، أو منظمة دولية .

ب- الطـرف الفاعل مـن غيـر الـدول (Non-State Actors) هـو أيّ طـرف فاعـل باستثناء الحكومات .

وتقسم الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية بنـاء علـى نظاميتها وشرعيتها إلـى قسمين هما:

أ - الأطـراف الفاعلـة المتخطيـة للحـدود الوطنيـة التـي تتمتـع بالـشرعية، وتـشمل المنظمات غير الحكوميـة التابعـة لدولـة واحـدة، الأحـزاب السياسية، والـشركات المتخطية للحدود.

ب- الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية غير الشرعية وتشمل أخطر الأطراف مثل: الإرهابيين، ورجال العصابات، وحركات التحرر .

وتأتي خطورة هذه الأطراف نظرا لما أصبحت تشكله من تهديد للسلام العـالميّ، وتأثيرها الكبير في العلاقات الدوليـة خاصـة بعد احتلال العراق، وأفغانستان، وإعلان الحرب على الإرهاب العالميّ، وتحوّل تهديد الإرهاب إلى تحدّ وصراع سياسيّ لا يمكن حله باستخدام الوسائل العسكرية وحدها .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٩٧.

وبالرغم من أن دراستنا تتناول الأطراف غير الشرعية، إلا أننا سنعرض بإيجاز شديد لهذه الأطراف كما يلي:

١- الشركات المتخطية للحدود الوطنية (Ngs) ويعرّف ويلتس (Willttes) هذه الشركات " بأنها الشركات التي لها شركات تابعة في دولة أجنبية"[1].

ولقد تغيرت طبيعة هذه الشركات بسبب عولمتها، وكان لزيادة عدد هذه الشركات وتوسع نشاطاتها، وتعقد عملياتها كبير الأثر على السياسة الدولية – وزيادة تعقيد العلاقات بين الحكومات بحيث أدّت إلى خرق سيادة معظم الحكومات.

٢- المجموعات غير الشرعية وحركات التحرير بوصفها أطرافا سياسية فاعلة NON-Legitimate Group And Liberation Movement As Apolitical Actors.

ويرى ويلتس بأن هذه المجموعات تقسم الى قسمين هما:

القسم الأول: المجرمون وعصابات الإجرام التي تتخطى الحدود الوطنية:

وتمارس أعمال القتل، والسرقة، والتزوير، والاتجار بالمخدرات، والتهريب، والعنف العشوائيّ، وتجارة الأسلحة، حيث تقف تجارة الأسلحة، والمخدرات غير الشرعية على رأس أهم الأعمال التي يمارسها المجرمون، باعتبارها الأهم من الناحية السياسية؛ لما لها تأثير على الدول وعلى التجارة الدولية، ثم تأتي في الأهمية الاتجار بالسلع المسروقة غالية الثمن، والتي تتركز في المجوهرات أو رقائق الكومبيوتر، وذلك نظرا لسهولة إخفائها، وحملها، والعبور بها عبر الحدود، كما برزت قضية القرصنة المتعلقة بالملكية الفكرية، والاتجار بالسلع المزيفة على نطاق عالمي[2]

لقد ساعدت العولمة على تقليل الحواجز في وجه عمليات التهريب المتخطية للحدود والتجارة غير المشروعة، التي يطلق عليها أحيانا التجارة السوداء حتى بات

(١) المرجع السابق، ص ص ٦٠١-٦٠٢ .

(٢) بيليس وسميث ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٦١٧.

التهريب العالميّ يهدد الاقتصاد العالميّ، ولقد أشارت إحدى الدراسات الهامّة في هذا المجال، ونشرت عام ٢٠٠٥ إلى عدد من المؤشرات على خطورة هذه الظاهرة، ومن أهم الأمثلة على ذلك [١] - حسب إحصائيات نشرت في بداية ٢٠٠٥ صادرة عن معهد الاقتصاد العالمي، ومقره واشنطن - وجد، وعلى الرغم من غسيل الأموال الصارمة التي اتخذتها الدول بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، أن حجم تجارة غسيل الأموال زادت، ونسبة من يدان بهذه العمليات لا يتجاوز ٥%.

وحسب بعض المصرفيين السويسريين فإن ما تغير على هذه العمليات هو زيادة نسبة ما يتقاضونه على شرعنة هذه العمليات فإن حجم الهجرة غير الشرعية عبر الحدود إلى أمريكا بقي على المقياس نفسه بمقدار نصف مليون مهاجر تقريبا، حتى بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م، وإن حجم التجارة بالأسلحة اليدوية زاد نموه حتى وصل إلى ٤$ بليون دولار، تذهب لإمداد العصابات، والمتمردين من العراق إلى الكونغو[٢].

وبينما تضاعف حجم التجارة العالمية تقريبا منذ عام ١٩٩٠ من ٥$ تريليون إلى ١٠$ تريليون، فقد تضاعف حجم تجارة غسيل الأموال على الأقل عشر مرات، ليبلغ ١،٥ $ تريليون على المستوى العالميّ، حسب بعض التقديرات، فهذه العمليات مدينة برواجها وانتشارها بشكل عالميّ للعولمة ومحركاتها المختلفة، فعصابات التهريب الصينية تتعاون مع عصابات كاميرونية لتهريب وبيع سلع مزورة في باريس، ونيويورك، وعصابات الإجرام الأوكرانية مع العصابات الكولومبية لاستبدال الأسلحة بالهيروين.

أما في قضية البيئة، فتشير بعض الإحصائيات الرسمية الإيطالية، إلى أن عصابات المافيا الإيطالية والتي تدعى (المافيا البيئية) تقوم بالتخلص من ثلث نفايات إيطاليا بشكل غير شرعيّ، وحوّلت عملية إدارة النفايات السامة إلى مؤسسة إجرامية مربحة، محققة من ورائها أرباحا تقدر بـ (١٣٢) بليون يورو خلال العقد الماضي، وبهذا

(١) Naim , Moses ,Dark Trade: How The Smuggling Of Every Thing From People To Purses Threatens The Global Economy , News Week , October 2005 , Pp.54-62

(٢) Ibid.

تحولت هذه المافيا من عالم العنف إلى عالم التجارة والأعمال، وأصبح إيقاف هذا النوع من الجريمة أصعب بكثير من ذي قبل حسب تأكيد المختصين بمتابعة أعمال المافيا[1].

القسم الثاني: مجموعات الإرهابيين، ورجال حرب العصابات المتخطية للحدود الوطنية.

هنالك كثير من المجموعات المختلفة، التي تبنت العنف السياسيّ، وهي تتراوح ما بين الحركات القومية ذات القاعدة العريضة، ومجموعات أخرى لها برامج سياسية، تعمل من خلال أقليات مثل المليشيات الموجودة داخل أمريكا، والتي كانت وراء تفجيرات المباني في (أوكلاهوما)، وهناك مجموعات تعارض قضايا معينة لكن تبقى أهم المجموعات والمنظمات التي تتبع لطوائف دينية معينة[2].

ويضيف ويلتس (Willetts): بأن صفة الإرهاب تطلق على هذه المجموعات التي ترفض المجتمع، أما المعتدل فيها فيطلق عليها تعبير رجال العصابات (Guerrila) في حين يطلق على المناهضين لحرب العصابات اسم "حركات التحرر الوطني"، وأن نشاط حركات التحرر برز خلال الحرب الباردة، حيث كان كل طرف يشجع الطرف المؤيد له، لكن كان هناك حرص شديد من قبل الحكومات على عدم السماح لتلك الحركات بالقيام بعمليات إرهابية، ويحدد أربعة شروط لشرعية اللجوء إلى العنف وذلك عندما:

١- تحظى مجموعة معينة بدعم واسع من أنصارها.

٢- توصد القنوات السياسية في وجوههم.

٣- تكون الحكومة التي يناضلون ضدها من النوع الجائر والمستبد.

٤- تكون أعمال العنف موجهة ضد أهداف عسكرية، وليس ضد ضحايا مدنيين[3].

---

(١) نادو ، باربي ، تحت البركان الثاني ، مافيا بيئية للنفايات في ايطاليا، مجلة النيوزويك باللغة العربية، ٢٠٠٤/١١/٩م، ص ٢٦ .

(٢) بيليس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ٢٠٠٤م، ص ٦١٩.

(٣) المرجع السابق.

ويؤكد ويلتس (Willetts) بأن مفهوم الإرهابيين هو: تعبير يقصد به الإساءة لبعض المنظمات التي تقوم بأعمال عنف، وأن التعبير يطلقه المناوئون للعمليات الإرهابية، وأن مفهوم الإرهاب يحمل دلالات على المعاناة التي يتكبدها ضحاياه من الأطفال أو غير المحاربين، وأنه يمكن إطلاق هذا المفهوم بشكل أدقّ لمن يستخدمون العنف دون تمييز، بما في ذلك الحكومات ؛ لأهداف بث الرعب السياسيّ، ويلاحظ ـ هنا ـ أن هذا التعريف شمل إرهاب الدولة، وهي إشارة لم ترد في تعريفات أخرى بريطانية، أو أمريكية.

أما مفهوم رجال العصابات، فيعرفه: "أنه "تعبير حيادي" يغطي كل المنظمات التي تناضل لتحقيق أهداف سياسية، سواءً أكانت هذه المنظمات تستخدم أساليب إرهاب أم لا".

وفيما يخصّ حركات التحرر الوطنية، فهي مجموعات من رجال حرب العصابات تعمل لمصلحة أمة أو أكثر للتحرر من هيمنة حكومات تابعة لدول أجنبية، وينطوي هذا المفهوم على الاعتراف بالمنظمات، وعلى استخدامها للعنف لتحقيق أهداف سياسية[(١)] .

إن مكمن الخطر في هذا القسم، ـ وكما في القسم الأول أيضاً ـ أن العمليات التي تمارسها الجماعات الإرهابية والإجرامية وغير الشرعية أصبحت في ظل العولمة، وتبدّل طبيعة السيادة ـ وبخاصة النظرية التقليدية المتمحورة حول الدولة ـ عمليات بالغة التعقيد والتأثير، تنتشر عبر العالم، ولأن تطور الاتصالات، والمواصلات، والمعلوماتية سهّل بشكل كبير انتقال الأشخاص، والأسلحة، والأموال، والأفكار، خارج الحدود الوطنية، في الوقت الذي عقد من جهود الحكومات وصعب من السيطرة على مثل هذه النشاطات، وجعلها تدرك حجم حاجتها للتعاون المشترك مع الخارج للحدّ من تهديد هجمات هذه المجموعات لسيادتها سواء الداخلية او الخارجية[(٢)].

---

(١) مرجع سابق، ٢٠٠٤م، ص٦١٩-٦٢١.

(٢) مرجع سابق، ص ص: ٦٢١-٦٢٢.

المبحث الثاني

مفهوم الإرهاب

مقدمة:

يمكن القول بأنه - وبالقدر الذي أثاره الجدل حول مفهوم العولمة- فقد أثار مفهوم الإرهاب جدلاً متشعباً وواسع النطاق (معولم) إن من حيث تحديد المفهوم، أو الخلفيات، أو تأثيره على الدولة، أو من حيث الأسباب، لكنّ المميز هو أن الجدل اتخذ طابعاً سياسياً بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، لذلك صرّح الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) قائلاً: "إن الحرب على الإرهاب: نضال من أجل الحضارة، وحرب سترسم مسار القرن الحادي والعشرين، وهي أكبر من الصراع العسكريّ، وستحدد مصير الملايين عبر العالم"[١].

وتبرز هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، وتتكرر في ثنايا هذا البحث ليس تحيزاً لطرف دون طرف آخر، بل لأن هناك شبه إجماع لدى الباحثين بأن تلك الهجمات " أنشأت فصلاً جديداً في العلاقة التنافسية التاريخية بين الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول"[٢].

كذلك فإن تلك الهجمات فتحت الباب على مصراعيه لإعادة فتح هذا الملف الذي بقي لفترة من الزمن وكأنه يخصّ فئة أو منطقة جغرافية بعينها، إضافة إلى أنها هزّت واقع النظام العالميّ وزعزعت العديد من المبادئ المستقرة لما يسمى "بالنظام الويستفالي" للدول، كذلك غيّرت وبدّلت وخلفت الكثير من المفاهيم والمسلمات السياسية والثقافية وسط تصادم لعوالم القوة والقانون والإرهاب والحوار[٣].

فعلى الجانب الثقافيّ والابستمولوجيّ، يخطئ الكثير من الباحثين والدارسين العرب حين يدرسون بعض المصطلحات والمفاهيم المترجمة، معيدين إياها إلى الجذر اللغوي

---

(١) صحيفة الدستور الأردنية، كلمة الرئيس الأمريكي بوش الإبن إلى الشعب الأمريكي عبر التلفزيون من الكتب البيضاوي في البيت الأبيض، في الذكرى السنوية الخامسة الهجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م؛ العدد ٢٠٠٦/٩/١٣م، ص٤٤

(٢) بوث، كين وديون، تيم، عولم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبدالحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، ص٢-٩.

(٣) المرجع سابق.

فقط، ثم إلى معانيها في النصوص الشرعية أو التراثية، فمثلاً "الإرهاب" ليست من الألفاظ الشرعية، وبالتالي فإن دراستها مختلفة[1].

والإرهاب في الإسلام ليس له علاقة بالجهاد حسب قطاع واسع من علماء ومفكري الإسلام، وعلى مختلف الطوائف والمذاهب، وإن كان الجهاد يأخذ أشكالاً كثيرة، بما في ذلك استخدام القوة، وأن الحرب المقدسة مصطلح ليس له وجود في المفردات والمفاهيم الإسلامية، وأن من القواعد الإسلامية الأصلية المعتمدة الخاصة بالحرب مبدأ أنّ غير المقاتلين ليسوا أهدافاً جائزة أو شرعية، ويبدو هذا المبدأ غاية في الأهمية لحسم الجدل الابستمولوجيّ حول تعريف الإرهاب، من حيث تأطير عدم استهداف غير المقاتلين (المدنيين).[2].

كذلك فالإتحاد الأوروبي -وعلى عكس أمريكا- لم يضع حزب الله على قائمة التنظيمات الإرهابية، وقد صرح وزير خارجية فلندا (**إيركي توموجا**)، خلال اجتماع طارئ لوزارة خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل ٢٠٠٦/٨/١م:بأنّ الاتحاد لن يبحث هذا الموضوع، بخاصة في ظل حرب إسرائيل على الحزب، ومطالبة (٢١٣) عضواً في الكونجرس الأمريكي بذلك من خلال خطاب وقعوه، وأرسل إلى (خافيير سولانا) منسق الشؤون السياسية في الاتحاد، ولعل هذا يؤشر إلى درجة الخلاف بين أمريكا وأوروبا بخصوص النظر إلى تعريف الإرهاب[3].

وعند النظر في التعريفات المختلفة للإرهاب (لاحقاً) يبدو التعريف الفرنسيّ مميزاً وفريداً من حيث تعريفه للإرهاب؛ إذ يعرّفه بأنه: "عمل مستهجن، يتم ارتكابه على إقليم دولة أخرى، بواسطة أجنبيّ ضدّ شخص لا يحمل جنسية الفاعل نفسه، بهدف ممارسة الضغط في نزاع لا يعدّ ذا طبيعة داخلية"[4].

---

(١) وزارة الثقافة والاعلام السعودية، موقف السعودية من الإرهاب، دار القمم للإعلام، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ١٣-٢٨.

(٢) صحيفة الغد الأردنية، رسالة مفتوحة إلى البابا بندكت السادس عشر فند فيها (٣٨) من علماء المسلمين من (١٠) دولة من مختلف المذاهب الإسلامية (السنة، الشيعة/، الصوفية، الزيدية، ....) ما ذهب اليه البابا في محاضرته التي القاها في جامعة "جنسبورغ/ألمانيا في ٢٠٠٦/٩/١٢م، العدد (٨٠١)، ٢٠٠٦/١٠/١٥م، ص ١٣.

(٣) صحيفة العرب اليوم، العدد (٢٢٤٠)، عن وكالة رويترز، ٢٠٠٦/٨/٢م، ص ٤٠.

(٤) وزارة الثقافة والإعلام السعودية، موقف السعودية من الإرهاب، ٢٠٠٤م، ص ١٧.

لقد أدى التنوع الكبير في تعاريف الإرهاب إلى قيام بعض الباحثين في القسم الفيدراليّ بمكتبة الكونجرس - مثلاً - إلى الإشارة إلى أنّ هذا التنوع يبدو غير ملائم، لذلك فإن الكثير من الباحثين يهملون تعريف هذا المصطلح أو المفهوم وتبدو سلبيات وإشكاليات التعريف فيما يلي:

أ - أن المفهوم غامض غير محدد.

ب - التباين في تحديده والاضطراب فيه.

ج - تعدد التعريفات.

د - التعريفات الموجودة نسبية وتحتمل بعض التباين والاختلاف.

هـ - عدم وفاء اللفظ للمعاني الداخلة فيه [١].

إن ضغوطات الإرهاب تعمل بفاعلية كبيرة، تتجاوز ردّ الفعل الآليّ التجزيئيّ إلى ردّ فعل كليّ تجاه كل سياسات "مكافحة الإرهاب" التي اتخذت شكلاً عولمياً، وبات البعض في الغرب يرى بأن شبكات الإرهابيين تشكل اليوم نوعاً جديداً من العولمة العسكرية[٢].

إن دراسة الإرهاب كحقل مستقل للدراسة (Discipline) لم تتمّ، ولم تحظ باهتمام الباحثين - سواء في الغرب أو العالم الإسلامي - إلا بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، وأما قبل ذلك التاريخ فكانت هناك محاولات متفرقة، بخاصة في الدراسات الأمنية الحكومية، لكنها لم تكن حقلاً معرفياً (إبستومولوجيا) مستقلاً، ولقد كان هذا الأمر مبعث شكوى لدى بعض الباحثين في هذا الحقل[٣].

ثم جاءت هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، وبرزت مفاهيم جديدة، زادت من صعوبة الدراسة في هذا الحقل، حيث تغيرت بعض المُسلّمات والمفاهيم مثل: المفهوم الذي

---

(١) مرجع سابق، ٢٠٠٤م، ص ٢٢-٢٦.

(٢) ناي س. جوزيف، ٢٠٠٣م، ص١٦٠.

(٣) Al-Khattar, Aref, Religion And Terrorism: Anterfaith Prespective, Praeger, Westport, Connecticut, First Published, 2003, P 17.

استخدمه (جورج بوش الابن) لوصف مقاتلي القاعدة، وطالبان، وهو " المقاتلين غير الشرعيين" الذي يستخدم لأول مرة في التاريخ، وذلك ليتهرب من اعتقالهم خارج أمريكا في خليج غوانتنمو (GITMO)، ثم حين أكد الرئيس (بوش الابن) في مذكرة سرية "بأن أمريكا، بعد ١١/أيلول/٢٠٠١م لم تعد هي التي تحدد السياسة العالمية، بل الإرهابيون"[١].

هذا الوضع لم يكن موجوداً في الشرق، (خاصة في الشرق الأوسط)... لماذا؟ لأن المنطقة برمّتها تعاملت مع هذه الظاهرة، وخبرتها أكثر من غيرها...، على الأقل خلال القرن الماضي وحتى الآن، وفي هذا المجال يؤكد عدد من أهم محللي الخطاب الإسلاميّ المعاصر أمثال: محمد عابد الجابري، وحسن حمدان (مهدي عامل)، بأن دراسة الأصولية والإرهاب وإن كانت أسبق بعض الشيء من الغرب فإنها لم تكن تخرج عن ما وصفه الجابريّ وحمدان على التوالي الفكر المؤقت، و"الفكر اليوميّ" للحط من قدر الدراسات والبحث بهذا الموضوع، لذلك بقيت دراسات شكلية، همها تنزيه الإسلام عن الإرهاب[٢].

كذلك جاءت هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، كأحد أهم معاول هدم المُسلّمات بهذا الحقل، كما يلي:

أولاً: خسر الإسلام الصورة التي حافظ عليها لمئات السنين كحضارة تحمل رسالة معينة، وكان الاستشراق يدرسها بالكثير من التحليل، سواءً سلباً أو إيجابا .

ثانياً: فرضت التطورات العالمية، حتى قبل ١١/أيلول، تغيراً في مُسلّمات مناهج البحث القديمة، بخاصة التاريخية، وتحليل النصوص، وسيطرة مناهج البحث الاجتماعية، واندثر معها الاستشراق بشكله القديم الذي كان يعبر عنه (برنارد لويس، وهاملتون جيب) وظهر بدلاً منها المناهج الانثروبولوجية لدراسة الإسلامي، والأصولية، والإرهاب، والتي

---

(١) محطة تلفزيون الجزيرة، قطر، برنامج وثائقي باللغة الإنجليزية بعنوان: السجن، الناس والقانون في (Gitmo)، وهو الاسم الذي يطلقه الجنود الأمريكان على معتقل غوانتنامو، ١٢ مساءاً، ٢٠٠٦/١٠/١٦م.

(٢) فارس، منير، العنف الأصولي: نواب الأرض والسماء، مجموعة مؤلفين، الفصل الأول، سلسلة الكتاب الناقد، رياض الريس للكتب والنشر، لندن- بيروت، الطبعة الأولى، أكتوبر ١٩٩٥، ص ١٥٦، وفيها إشارة إلى عبارة مهدي عامل في نقد الفكر اليومي (الواقع دوماً أغنى من المعرفة، والحياة دوماً أغنى من الفكر).

تعبر عنها نظريات (غالنر) المحافظة، و (غارس) الليبرالية، ومنهج النظريتين يسعى لضرب التجربة الإسلامية في الصميم من منطلق البعد عن النظرة الرومانسية للشرق، كما في كتابات المستشرقين والقدماء، والانطلاق من مسار جديد، ملخصه:"أنه إذا كان الإسلام والمسلمون إرهابيين، ومتخلفين، وضعفاء الآن، فإنهم حتماً لم يكونوا غير ذلك في الماضي"(١).

هذا يعني بأن المسيطر والسائد الآن في الغرب في الحقول المعرفية أو المنهجية، هو هذه النظرة السلبية المتحيزة، لذلك لا تخرج استراتيجية الرئيس (بوش الابن) في "الحرب العالمية على الإرهاب"، وحملات الحط من قدر الإسلام، والتشديد على المظاهر الإسلامية، وتدويل الاحتقان عبر أوروبا الغربية، واستراليا، وأمريكا الشمالية، ومحاضرة البابا (بندكت السادس عشر) في جامعة جنسبورغ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢م (التي هاجم فيها العقيدة الإسلامية مباشرةً) عن هذه النظرة السلبية.

حتى في روسيا التي استفادت من "الحرب العالمية على الإرهاب"، لمطاردة ومحاصرة المعارضين وملاحقة مقاتلي الشيشان، بحرب لا هوادة فيها، في إطار سعيها إلى استعادة النظام في منطقة شمالي القوقاز المضطربة، قامت السلطات الروسية بعملية "تكييف واسعة للمشتبه بهم على مقاس مفهوم الإرهاب، فإذا كانت أمريكا تستخدم (غوانتانامو) لاعتقال المشتبه بهم، فإن روسيا حولت المرافق الإصلاحية فيها إلى معسكرات تجميع للمتهمين من الشيشان(٢).

أما إذا نظرنا إلى الجهة الأخرى من العالم فإن المتابع يرى أنه حتى في السودان البلد الذي لا يحلم على المدى المنظور بأن يدرج اسمه على قائمة الدول المعولمة، حسب المؤشرات الاقتصادية، أو السياسية والتكنولوجيا، لانعدام حظوظه من هذه المؤشرات فإن الإرهاب كان سبباً دفع السودان إلى ساحة الأحداث العالمية، وعولمة صراعه مع

---

(١) محطة تلفزيون الجزيرة، مقابلة مع د.رضوان السيد، الجزء الأول، برنامج مسارات الذي يقدمه مالك التريكي، مساء ٢٠٠٦/١٠/١٦م..

(٢) اوزبورون، اندرو، الرسالة الأخيرة لمراسله صحفية قتلت لأنها قالت الحقيقة، عن مقالة غير مكتملة للصحيفة الروسية أنا بويتكوفسكايا، عن صحيفة الإندبندنت البريطانية، في صحيفة الغد الأردنية، عدد 81/١٠/٢٠٠٦م.، ص ٢٨.

المجتمع الدوليّ حول قضية دارفور، واستطاع لغاية الآن الاستفادة من" الحرب العالمية على الإرهاب".

ويرى (جون برندر غاست) رئيس قسم أفريقيا في "جماعة الأزمة الدولية" بأن اهتمام أمريكا بما يجري في السودان تأثر بأهدافها في "الحرب العالمية على الإرهاب"، حيث قامت السودان بمساعدة الأجهزة الاستخبارية الأمريكية في اختراق عدد من الشبكات الإسلامية الجهادية العالمية في السودان، لذلك صوتت أمريكا بالامتناع عن فرض أية عقوبات ضده، وأطالت كافة الإجراءات ضده في مجلس الأمن خلال السنوات الثلاث والنصف الأخيرة[1].

أما سوريا والمغرب فقد أدخلهما الإرهاب ساحة العولمة من خلال ترابطهما الاستخباريّ، عبر تكتيك **"تقاسم المعلومات"** مع المخابرات الأمريكية في مجال ما يعرف بالسجون السرية للتحقيق مع المتهمين بالإرهاب، ففي كانون أول ٢٠٠١م، أشرفت (CIA) على نقل رجل الأعمال المقيم في ألمانيا (محمد حيدر زمار) المتهم بتجنيد خلية هامبورغ التابعة للقاعدة التي نفذت هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، إلى سوريا للتحقيق معه من قبل السوريين، وكان هذا الشخص قد اعتقل في المغرب، وحقق معه مسؤولون من (CIA) في المغرب أيضاً، ثم نقل جواً من المغرب إلى دمشق.

وفي حزيران ٢٠٠٢م سمح السوريون لمحققين من المخابرات الألمانية (BND)، وبالنيابة عن (CIA) بالتحقيق مع المذكور في دمشق، ومقابل ذلك طلب مدير جهاز (BND) من النيابة العامة الألمانية إسقاط التهم عن عملاء المخابرات السورية كانوا قد أوقفوا في ألمانيا بتهمة جمع معلومات عن معارضين سوريين، على أرضية **"تبادل المعلومات"**.

---

(١) مورفي، دان، خسائر العراق البشرية، عن صحيفة كريستشيان سانيس مونيتور، في صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣١٦٩، ١٦/١٠/٢٠٠٦م، ص٥٠، والعرب اليوم الأردنية، العدد ٤٣١٥، ١٦/١٠/٢٠٠٦م، ص١٠.

وإضافة إلى حالة(محمد زمار)، هناك حالة مهندس الاتصالات الكندي الجنسية من أصل سوري(ماهر عرار) الذي اعتقل في مطار (ج-ف- كندي/نيويورك)، وتم ترحيله إلى سوريا من قبل (CIA)، وهناك آخرون نقلتهم (CIA) من الباكستان أيضا[(1)].

وهكذا نرى بأن دولاً مثل المغرب وسوريا، أو دولاً فاشلة أو مفلسة (Fail State)، مثل: العراق، أو شبه فاشلة مثل: السودان[(2)]*، وإن لم تدخل قوائم العولمة عن طريق مؤشراتها المعولمة، لكنها دخلتها عن طريق الإرهاب الذي ساهم في عولمتها، عبر ترابطها بشبكة من العلاقات القائمة على إحدى أهم إفرازات عولمة الإرهاب المتجسدة في سياسة "تقاسم المعلومات الاستخبارية" وتسطح المجتمع الاستخباري لأول مرة في التاريخ.

المطلب الأول: إشكالية مفهوم الإرهاب:

تستند مقاربتنا لمفهوم الإرهاب في هذه الدراسة على أرضية تحليل الإرهاب، وعلاقته بالعولمة، من ناحية تقنية عملية Technically ":"، أكثر منها أخلاقيا ((Moralistically - على أهمية ذلك – لأن ظاهرة الإرهاب خلافية في العمق، وكذلك هي العولمة، وحصرها في هذا الجانب العمليّ في هذه الدراسة لا يقلل من شأن بقية الجوانب، لكنه يبقينا أكثر أمانة للبحث، وأكثر تحديدا لمبتغى هذه الدراسة الكميه .

وليس من السهل على الباحثين استعراض الأدبيات التي تبحث حقل الإرهاب، لأنه حقل يتميز بتداخل الكثير من حقول المعرفة معه، على سبيل المثال:علم الاجتماع، الدين، علم النفس، العلوم السياسية، الاقتصاد، والتكنولوجيا، الأمر الذي عقد من دراسته، ثم زاد من هذا التعقيد قلة الدراسات المتخصصة في هذا الحقل، ومن الأمثلة على ذلك: أنه حتى في الولايات المتحدة لم يكن يتوفر (وحتى وقت قريب جدا -حسب بعض الباحثين) لدى الجمعية الأمريكية لعلم الجريمة:Asc " أو الأكاديمية الأمريكية لعلوم

---

(1) صحيفة العرب اليوم الأردنية، (عن مجلة التايم الأمريكية، تقرير عن التعاون بين المخابرات الأمريكية (CIA)، والمخابرات السورية في إطار ما عرف بقضية السجون السرية الأمريكية، ونشر في صحيفة الخليج الإماراتية ٢٠٠٦/١٠/١٥م)، العدد ٤٣١٥، ٢٠٠٦/١٠/١٦م، ص١٤.

(2) جاكسون، روبرت، ميثاق العولمة، ٢٠٠٣م، ص ٥٣٥-٥٣٧.

* ويقصد جاكسون بالدول المفلسة أو المشلولة دول لا تستطيع أو لا تريد حماية حدود دنيا من الظروف المتحضرة لمصلحة سكانها، مثل توفير السلم الداخلي، والإدارة الجيدة والرشيدة والقانون والنظام.

العدالة الجرمية:Acjs إلا النزر اليسير من المعلومات عن هذا الحقل المهم وهذا النوع من العنف.

ولقد استمر هذا الوضع حتى تفجيرات (أوكلاهوما ١٩/ نيسان /١٩٩٥) ثم أخذ بعض المتخصصين في علم الجريمة (Criminoglogists) يبحثون الإرهاب كجزء من الجرائم السياسية، وحتى بعد هجمات (١١/ ايلول /٢٠٠١) التي بعثت المزيد من الاهتمام بموضوع الارهاب، فإن الملاحظ بأن هذا الاهتمام بقي شكليا، ولا يتميز بالعمق والتأصيل البحثيّ المتخصص، وبقي بحث الظاهرة يتمّ بمعزل عن الظواهر الأخرى خاصة العولمة، [١] ورغم أن الدراسات الأمنية (وبالذات العسكرية) تبدو حقلا متطورا منذ زمن بعيد، إلا أن ربطها بظواهر واتجاهات العولمة بعيدة جدا محفوفة بالمخاطر المنهجية بدون التحليل، والفهم العميق للظاهرتين[٢].

وإلى جانب صعوبة البحث - وفي ظل وجود الكثير من الأدبيات السطحية المتحيزة، في دراسة الظاهرة بشكل عام - بقيت مشكلة تعريف المفهوم ماثلة، ومستمرة[٣]، إذ لا يوجد لغاية الآن تعريف واحد للإرهاب اكتسب القبول العالميّ، سواء لدى الأطراف الدولية، أو المؤسسات، أو الأفراد[٤] لذلك استمر الجدل والخلاف لأسباب متعددة: دينية وسياسية، وأيدولوجية، وكذلك تاريخية مفاهيمية، من حيث أن استخدام المفهوم تغير وتبدل عبر الزمن، فإرهاب فترة الرعب ١٧٩٣م إبان الثورة الفرنسية، يختلف شكلا ومضمونا عن اتجاهات الإرهاب المعاصر[٥]، كما سنرى لاحقا.

---

(١) Cha, Victor D, Globalization And the study of International Security, Journal Of Peace Research vol. 37. No.3, 2000, pp.391-403

(٢) Hughes, Cristopher, Reflections on Globalization, Security and 9/11, Cambridge review of internatinoal affairs, vol. 15, No.3, 2002, pp.421-433.

(٣) State Department, Office Of The Coor Denator For Counter Terrorism Patterns Of Global Terrorism, 2003. .Www.State.Gov/S/Ct/R/S/Pgtrpt/2003/31569.Html.7 June 2004

(٤) Alkhattar,Aref, Reugon And Terrorism, An Interfaith Perspective, Foreword By Vincent Moor, Praeger Publishers, West Port, Ct,Usa,2003,P.17

(٥) هوفمان ، مراد، الغلو والتطرف والإرهاب وموقف الإسلام منها، مجلة الإسلام ، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ، الأردن، العدد الثالث، المجلد ٥١، نيسان ٢٠٠٧، ص ٩٧.

ولقد عملت الدراسات المتخصصة بدراسة ظاهرة العنف في حقول علم الاجتماع على محاولة ملء الفراغ وسد الثغرات التي تعاني منها الدراسات المتخصصة بدراسة ظاهرة الإرهاب، وبخاصة من الناحية السياسية الغائية، أو الاقتصادية أو السيكولوجية، ومن خلال التركيز على فرضيات متنوعة لتفسير ظاهرة العنف: كفرضية الإحباط المؤدي إلى العدوان عند (دولر دوب) [(١)].

وإن الحرمان الاقتصاديّ سبب لزيادة حدة الصراعات في الشرق الأوسط، أو فرضيةتيد غور (Ted Gurr) حول الحرمان النسبيّ: (Relative Privation)) الذي يعرّفه "بأنه الفرق بين توقعات الإفراد وقدرتهم على تلبية رغباتهم" وإن ذلك سبب أوليّ لكل أشكال النزعات، ومنها الإرهاب"[(٢)].

لقد انتقد تشارلز تيلي: (Charles Tilly) أحد أهم منظري "مدرسة الاجتماع التاريخيّ " المقاربات السطحية لتفسير ظاهرة الإرهاب، وحصر تعريف المفهوم باتجاه سياسيّ، أو اقتصاديّ، أو سيكولوجيّ واحد، ومن منطلق الفرضيات الرئيسة لتلك المدرسة بالتركيز على تفاعل العلائق المختلفة، وبين ما هو محليّ ودوليّ، والاهتمام بكيفية كون الهياكل التي نعدّها شيئا مُسلماً به، وطبيعياً (Disposition) هي نواتج مجموعة من العمليات الاجتماعية المعقدة "[(٣)] جاء (تيلي) وقدم مقاربة انتقد فيها التعريفات الرسمية الأمريكية للإرهاب، وبخاصة تعريف ومنهجية وزارة الخارجية الأمريكية لدراسة الإرهاب ومؤشراته، كما انتقد الدراسات الغربية التي تحاول" مجانسة الرعب والإرهاب (Homogenize Terror)، وأخذ الأمور والتركيز عليها وكأنها طبيعية مسلماً بها، مفترضة أن نمطاً واحداً من الأشخاص، أو الجماعات، أو الأفعال يمكن أن ينسحب على الكل، دون وجود أية اختلافات او التركيز او الدوافع، والعواطف، والخلفيات الثقافية للأطراف المنتجة للرعب قبل قيامهم بأفعالهم". وبدلاً من ذلك أكد (تيلي)، مقاربته التي تستند على[(٤)]:

---

(١) دورتي ، جيمس وبالستغراف، روبرت ١٩٥٨، ص٢٠٧.

(٢) Jackson, Robert J And Jackson Doreen. An Introduction To Political Science: Comparative And World Politics, Prentice Hall Allyn, And Baconcanada Ontario, Third Edition. , (2000), p. 445.

(٣) Tilly Charles, Terror As Strategy And Relational Process, International Of Comparative Sociology, 2005, Vol. 46 (1-2) P.1-32, Htt://Cos.Epub.Com/Cgi/ Content/ Abstract/46/1-2/11, April 9.2007

(٤) Ibid, p.1

١- النظر بصورة منهجية منظمة: "Systematically" للتباينات بين منتجي الرعب.
٢- ثم نقل الاهتمام والتركيز الى العلاقات بين الأطراف الفاعلة (Actors).

ليخلص في النهاية إلى استنتاجاته بأن "الرعب هو استراتيجية توظف عن طريق تنويعات واسعة من الأشخاص والمجموعات، ويتطلب تشكيلة ضخمة من الأفعال"، وأن الرعب (Terror) ليس تابعا لعقلية موحدة أو منسقة (Uniform)، بل استراتيجية توظف عن طريق طيف واسع من الأطراف الفاعلة التي تختلف دوافعها، وأهدافها، ومنظماتها بشكل كبير"[١].

ويمكن القول: بأن هذه التنويعات المختلفة في حقول البحث المتداخلة تربط العلائق المختلفة، والمتداخلة في صلب ظاهرة الإرهاب سواءً الاقتصادية، أو السياسية، أو السيكولوجية، أو الاجتماعية بعضها ببعض بطريقة تمكننا من دراسة التأثيرات المتبادلة بين ظاهرة الإرهاب، وظاهرة العولمة، ذات الصلة الوثيقة بالجدل الذي لا يزال مستمراً أيضاً حول التداخل بين العامّ والخاص، والعلاقة بين ما هو محليّ وما هو دوليّ والترابط بين الأشياء والظواهر[٢].

كذلك فقد أفرزت الظاهرة العديد من التنويعات لدراستها، وتحليل اتجاهاتها وميولها المختلفة، دراسة نقدية تحليلية[٣]، وطرح البدائل المنهجية كما ظهرت دراسات مقارنة لما يسمى بموجات الإرهاب المختلفة عبر الزمان[٤].

إن الإرهاب ليس بالظاهرة الجديدة أو الحديثة، فلقد شهد القرن الأول للميلاد، الحركة اليهودية الدينية الإرهابية المعروفة باسم (Zelots) والتي اشتهرت في التراث اللاتيني المسيحيّ باسم " الورعاء " أو (المتحمسين)، وأطلق عليها الرومان اسم "المخنجرين" نظرا إلى أن أتباعها كانوا يعتمدون سلاح الخناجر في اغتيال ممثلي

---

(١) Ibid, P.21
(٢) بيليس و ستيف، ٢٠٠٤م، ص ص ٣٨٠-٣٨٢.
(٣) Tilly, Charles, Terror as strategy and relational process, international Journal of Comparative sociology, 2005, vol. 46 (1-2). P.11-32, .http://cos.sagepub.com/cgi/content /abstract/46/1-2/11 , April 9.2007.
(٤) Bergesen, J. Albert & Han, Yi, New Directions For Terrorism Reseh, P. 133-151, .Internationaljournal Of Comparative Sociology, 2005, Vol. 46 .Htt://Cos.Sagepub.Com/Cgi/Content/Abstract/46/133

السلطة الرومانية، وتصفية اليهود الذين كانوا يتهمونهم بالتعاطي مع الرومان، أو التقصير في التقيد بالديانة اليهودية[1].

وفي القرون التاسع والعاشر وحتى الثالث عشر ميلادي ظهرت في الشرق الإسلاميّ حركات مارست أشكالا من الإرهاب، أهمها القرامطة التي استخدمت زرع الرعب والفزع والقتل لتحقيق أهدافها السياسية والدينية، والحركة الإسماعيلية النزارية أو الحشاشين التي تخصصت إحدى مراتبها التنظيميه وتدعى الفدائيين[2] (Fedayeen) باستخدام الخناجر المسمومة لقتل واغتيال المعارضين السياسيين المميزين، في الأماكن العامة، وأمام أكبر عدد ممكن من الجماهير، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الدعاية لها، وبث أكبر قدر من الارهاب والترويع[3]، وبما يذكر "بالأساليب*" التي تستخدمها الجماعات الإرهابية المختلفة في ظاهرة الإرهاب المعاصر[4].

ومارس المحاربون الصليبيون باسم "الحرب المقدسة"، الإرهاب ونشر الخوف والفزع في المشرق الاسلاميّ لتحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية خلال الحروب الصليبية. [5]

وخلال الثورة الفرنسية شهدت الفترة المعروفة في التاريخ (فترة الرعب: The Region Of Terror) من ١٧٩٣-١٧٩٥م، حملة من الإرهاب المنظم لأهداف سياسية، ففي تاريخ ١٧٩٣/٤/١٠م/، أصبح الإرهاب ولأول مرة في التاريخ مشروعاً من قبل

---

(١) بن بيه، عبدالله بن الشيخ المحفوظ، الارهاب: التشخيص والحلول، الرياض، الطبقة الاولى، ٢٠٠٧م، ص١٤.

(٢) حسن إبراهيم، حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الرابع، دار أحياء التراث، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م، ص٢٥٦-٢٧٩.

(٣) Cronin, Audrey Kurth, Terroristant Suicide Attacks, Waihngton, D.C Congressional Research Service Report For Congress, 28 August 2003, P.2

* يذكر المؤرخ حسن ابراهيم حسن أعلاه بأن النزارية الاسماعيلية كانت على مراتب (تنظيمية) دعوية وفي المرتبة الخامس منها الفدائيين (الحشاشين)، وكان هؤلاء يتميزون بصفات خاصة أهمها: الطاعة العمياء، القوة البدنية، الصبر والتمل، اتقان استخدام السلاح والخناجر، اتقان اللغات الاجنبية، اتقان استخدام الخداع والتخفي والتنكر، واستخدام الوثائق المزورة، ومثاله أن الذين اغتالو المركيز/كزاد/أمير مونت فيران كانوا يتحدثون اللغة الفرنسية، متنكرين بجوزات مرور مزورة باعتبارهم رهبانا مسيحيين، خلال فترة الحروب الصليبية.

(٤) Ibid, Cronin, Audrey Kurth, p.2.

(٥) مونروند، مكيموس، تاريخ الحروب الصليبية، في المحلاوي، حنفي، ملامح: التسامح والعنف والإرهاب في الأديان السماوية، عالم الكتب الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص١٧١.

"زمرة اليعاقبة- روبسبير وجماعته: Jacobin Club" تحت عنوان (الرعب هو قانون اليوم) (١).

وفي عام ١٨٠٠م، نجا نابليون بونابرت من محاولة اغتيال بقنبلة قام بها الملكيون، لذلك يرى بعض الخبراء(٢)، في التأريخ للظاهرة بأن المفهوم نفسه لم يظهر للوجود الا مع نهاية القرن الثامن عشر، وذلك عندما استخدمه الفيلسوف السياسي البريطاني (ادموند بيرك) ليصف به تحديداً زمرة اليعاقبة " من قادة الثورة الفرنسية، وفي سنة ١٧٩٨ ظهر مصطلح الارهاب في ملحق الأكاديمية الفرنسية، لتعيين نوع الحكومة التي هي حكومة الثورة الفرنسية (*)، كذلك فإن الظاهرة برزت بعد ذلك في القرن التاسع عشر، وذلك عندما تبناها الفوضويون الروس (Anarchists) ضد حكم القياصرة في روسيا (٤).

وفي الاتجاه نفسه فإن الظاهرة "وبدرجات متفاوتة" بدأت منذ القرن الأول للميلاد تترسخ بأشكال مختلفة من الضراوة والوحشية، حتى وصلنا الى الإرهاب المعاصر اليوم.

ثم إن هناك مقاربات مختلفة للإرهاب المعاصر، لعل من أهمها(٥):

- المقاربة الاولى: وتدعى اصطلاحاً "الحصرية: Minimalist" وتتميز بأنها تركز على ثلاثة عناصر مهمة في الظاهرة، وهي:

أ- المنفذون للعمل الارهابي.

ب- ضحايا العمل الارهابي (القتلى والجرحى).

جـ- الجمهور الذي يتأثر بالإرهاب.

---

(١) Wikipedia, Terrorism, History, 2006, P.8

(٢) Burgeson, Mark, Terrerism, Explaning, Religious Terrorism, Part 1: The Axis of good and evil, 2004, p.1.

* ينقل بن بيه ص٢٥، عن مجلة القضايا الدولية Questions internationals في عددها الصادر في يوليو ٢٠٠٤، في ملف خاص عن الارهاب. "بأن الارهاب ظهر في عام ١٧٩٨م في ملحق الاكاديمية الفرنسية لوصف حكومة الثورة الفرنسية، التي كانت ترهب الشعب، وبخاصة الملكيين باسم الحرية والثورة، فكان الارهاب وصفاً لنظام حكم، إلا أنه منذ نهاية القرن الثامن عشر اصبح المصطلح يتعلق بعنف صادر عن أفراد، او جماعات خارج القانون".

(٤) هوفان ويلفرد، مراد، ٢٠٠٧م، ص٩٧.

(٥) Al- Khattar, 2003,Pp.17-18

وفي هذه المقاربة يأخذ موضوع "الضحايا" جلّ الاهتمام والمناظرات، وبالذات موضوع استهداف المدنيين غير المشاركين في القتال، وهو أمر سنتحدث عنه بالتفصيل عند استعراضنا لنماذج من التعريفات لاحقاً.

- المقاربة الثانية: وتدعى "الشاملة: Maximalist" وتركز على ما يلي:

أ- الضحايا المدنيين للعمل الإرهابي، ويعدّ هذا العنصر هو الأهمّ في تحديد العمل الإرهابي .

ب- الأهداف العسكرية المدنية وإدراجها ضمن الأهداف والضحايا المدنيين للعمل الإرهابيّ.

ويرى بعض الخبراء بأن المقاربة الشاملة هي السائدة لدى الدوائر الاسرائيليه تحديدا في تعريفها لمفهوم الظاهرة، إذ تضيف "الأهداف العسكرية غير المشاركة في القتال:Passive Military Targets" إلى خانة الأهداف المدنية[1].

لذلك فإن أهمية تعريف الظاهرة ليس بهدف معرفة وتحديد ما هو الفعل الإرهابيّ فقط، بل لمعرفة كيفية التعامل مع تبعات الظاهرة، وهذا ما يعيدنا مرّة أخرى للتذكير بأنّ التعريفات الغربية، الأمريكية، والإسرائيلية، (بالذات الرسمية) منها تنظر الى الإرهاب "كأسلوب من أساليب الحرب التقليدية، أو حرب العصابات، أو الثوار، أو المتمردين[2] (Insurgency*)].

والجدول رقم (١) يوضح خصائص كل نوع منها:الإرهاب، الحرب التقليدية، حرب العصابات:-

---

(١) Ibid.

(٢) News Week, FEB 7, 2005, p.18.

الجدول رقم (١)

خصائص الإرهاب، حرب العصابات، والحرب التقليدية كأساليب للصراع العنيف VIOLENT STRUGGLE.[1]

الرقم	الخصائص	الإرهاب Terrorism	حرب العصابات Guerrilla	الحرب التقليدية Conventional War
١.	حجم الوحدة في المعركة Size	صغير (أقل من عشرة عادة)	متوسط (كتيبة، فصيل، رفاق، جماعة)	كبير (جيوش، مشاة، فيالق، فرق)
٢.	الأسلحة WEAPONES	أسلحه خفيفة، قنابل تفجير سيارات، متفجرات عن بعد	أسلحه خفيفة، مشاه أكثر الأحيان، وقد تستخدم المدفعية	أسلحة ثقيلة: طائرات، مدفعية ....
٣.	الأساليب TACTICS	اساليب خاصة الخطف الاغتيال، تفجير السيارات، خطف الطائرات . خطف الرهائن	مغاوير أو فدائيون	عادة عمليات مشتركة لمختلف قطاعات الجيش
٤.	الأهداف TARGETS	الرموز الوطنية، السياسيين والجمهور بشكل عام	معظمها الجيش، الشرطة، الموظفين الإداريين والسياسيين	معظمها الوحدات العسكرية، المنشآت الصناعية، البنية التحتية والمواصلات
٥.	رد الفعل المستهدف INTENDED IMPACT	الإكراه النفسي	المظهر العام للعدو تحديدا	التدمير المادي
٦.	السيطرة على الإقليم CONTROL OF TEROTORY	لا	نعم	نعم
٧.	الزي UNIFORM	لا يلبسون	احيانا	يلبسون زيا
٨.	تقدير ساحة الحرب REGOGNITION OF WAR ZONES	لا تحديد لساحة المعركة عمليات على مستوى العالم (معولمة)	الحرب محددة بالبلد مصدر النزاع	الحرب محددة بحيز جغرافي
٩.	الشرعية الدولية INTERNATIONAL LEGALITY	لا شرعية له *	نعم، إذا جرت بموجب القوانين	نعم، إذا جرت بموجب القوانين
١٠.	داخلي/ وطني Domestic	لا	لا	نعم

المصدر: Merari, Ariel, 1993, p.222

(١) Merari, Ariel, Terrorism As A Stratregy of Insurgency, Terrorism And Political Violence, Vol. 5, No.4., (Winter 93) P.222. Published By Frank Cass, London, .Www.St-Endrws.Ac.Uk/Academic

* موضوع الشرعية يتعلق بالإطار الزمني وتغير بعض المسلمات السياسية على الساحة الدولية، فلقد رأينا كيف أنه خلال فترة الثورة الفرنسية ١٧٩٣م، كان الارهاب مشروعا (فترة الرهبة).

ويشير بعض الباحثين إلى أن مفهوم الارهاب كظاهرة أصبح ينظر إليه، من زاوية الكرة والرفض له بمعنى غياب النظرة العلمية في الدراسة، والإغراق بعيداً باتجاه الجانب الأخلاقي للظاهرة[١]

ويؤكد معظم الباحثين بأن الإرهاب هو شكل من أشكال العنف السياسيّ (Forms Of Political Violence) [٢].وهذا يعود إلى الجذور التاريخية للمفهوم التي تعود إلى فترة الرعب الذي رافقت الثورة الفرنسية (١٧٩٣-١٧٩٥) كما أنه أسلوب من أساليب الصراع، ويمكن أن يشكل استراتيجية خاصة للقائمين به[٣]

لكنّ باحثين مهمين للظاهرة، مثل ولتر لوكير (Laqueur) يجادلون بأنه مهما كان تعريف الباحثين للمفهوم فإنه سيُرفض من البعض لأسباب أيدولوجية"[٤].وبأن الصفة الرئيسة للإرهاب هي اشتماله على العنف (Violence)، والتهديد باستخدام هذا العنف[٥]،

كذلك فإنه من المفيد الإشارة في هذه الدراسة إلى أن الإرهاب يختلف عن مفاهيم أخرى قد تبدو قريبة تختلط بمفهوم الإرهاب لدى البعض، و فيما يلي أبرز هذه المفاهيم:[٦]

(١) الإرهاب والصراعات العسكرية المسلحة قد تتشابه مع الإرهاب في الأهداف، وذلك حينما يكون الهدف هو إحداث "الصدمة" و"الرعب" عند العدو، لكنه يختلف لأن الصراعات العسكرية المسلحة هي شكل من أشكال الحرب التقليدية .

---

(١) ibid, p. 213.

(٢) Ibid, P.213

(٣) Burgess, Mark, Terrorism: The problems of the finishing, center for defence information, August 1, 2003, p.2., Http://www.cdi.org/ friendlyversoin/preventiveversion .sfm?documentID=1564,22,2,2007

(٤) Ibid, p.1.

(٥) Wikipedia, Terrorism, 2006, p.3, http://en.wikipedia.org/wiki/terrorism, 14, 8, 2006.

(٦) .Ibid, p.23.

(٢) الإرهاب وحرب العصابات (Guerrilla Warfare)، حيث يكمن التشابه "في حجم المشاركين"، بمعنى أن مجموعات صغيرة نسبياً تسعى لتحقيق أهداف كبيرة، وذلك باستخدام العنف المنظم ضد أهداف عسكرية، والذي يمكن اعتباره شكلاً من أشكال "الحرب التقليدية" موجّه ضد القدرات العسكرية للخصم، ومع ذلك فإن حرب العصابات تقترب أيضاً من الحرب غير التقليدية، وذلك من ناحية اعتمادها تكتيك: التخريب والتدمير، أو الإكراه والإجبار، فمن ناحية ما تقوم بدعم أطراف بطريقة سرية ضد نظام سياسيّ معين، ومن ناحية الإكراه والقهر والتخويف (Coercive Context) تسعى مجموعات حسب العصابات إلى تنظيم وزيادة شعور الدولة المعنية بالخوف، والخطر المحدق.

(٣) الإرهاب، وجرائم الكراهية (Hate Crimes): وهنا فإن مهاجمة شخص بسبب الكراهية له لأسباب تتعلق بقوميته ودينه، لا ترقي لفعل العمل الإرهابيّ، لأنها لا تتضمن النية السياسية والنفسية التي تقف وراء العمل الإرهابيّ، فعلى سبيل المثال فإن قيام أحد الأشخاص بمهاجمة موظف الخطوط الجوية الإسرائيلية(إلعال) في مطار (لوس أنجلوس) الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢م قد يبدو للوهلة الأولى عملا إرهابيا، على خلفية العنف الإسرائيليّ العربيّ الإسلاميّ في الأراضي المحتلة، لكنه في الحقيقة صورة عنيفة من السخط والعنف بدافع الكراهية، لذلك فإن الكراهية تجاه جماعة معينة قد تحفز وتدفع العنف المنويّ القيام به إما إلى قمع الإرادة السياسية لتلك الجماعة أو دفعها إلى مغادرة منطقة معينة، وفي مثل هذه الحالة فإن العنف يمكن أن يوصف بالإرهاب[1].

(٤) الإرهاب والمجرمين المختلين عقلياً (Mentally Ill Criminals) .

وتشير الدراسات النفسية المتخصصة بأن الإرهابيين مقارنة بالأشخاص العاديين، لا يعانون عادة من أية مشاكل نفسية سريرية، أو مشاكل الاضطراب النفسيّ، بل -

---

(١) Boehlert, Eric, Terrorism Or Hate Crime?, april 17, 2003, pp.1-2, http://www.en.wikipedia.org./wiki/terrorism...Salon.Com

بالعكس - فإن الخلايا الإرهابية تتطلب استعداداً نفسياً على درجة عالية من اليقظة والاستعداد النفسيّ والبدنيّ المتوازن قادرة على العمل السريّ، كذلك فإن المنظمات والشبكات الإرهابية تقوم وبشكل مستمر بإدامة مراقبة وفحص أعضائها، لأن وجود أي عضو غير مستقر أو مضطرب نفسياً، يمكن أن يعرّض أمنها وعملياتها للخطر.

(٥) الإرهاب والعمل الفرديّ: Lone Wolves

إنّ بعض الجماعات السياسية لا تسمح بإمكانية اعتبار " العمل الفردي " إرهاباً، أو أن يكون فاعله إرهابيا، وعلى سبيل المثال فإن مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI) يصرّ بأنه حتى يكون العمل إرهابيا، فيجب أن ينفذ عن طريق جماعات متشابهة (Like-Minded) وليس عن طريق أفراد يعملون وحدهم[١].

هذا ولا يمكن اعتبار العمل الفردي إرهاباً ؛ لأنه ليس ضد عدوّ يتمتع بشرعية راسخة وبمحتوى اجتماعيّ واسع[٢] ويشير بعض الباحثين إلى أن النظرية " البنائية الاجتماعية " تصف إرهابيي العمل الفردي بأنهم يملكون دوافع مختلفة، ويرتكبون أنواعاً مختلفة من الهجمات، ويمكن ردعهم عن ارتكاب جرائمهم بأساليب متعددة[٣].

(٦) الإرهاب والجرائم التقليدية: Traditional Crime

هناك اختلافات جوهرية بين الاثنين، لأن المجرمين التقليديين يسعون لتحقيق أهداف شخصية: كالمال، والسلع المادية، أو القتل أو جرح ضحايا محددين، وهم ليسوا معنيين بكسب الرأي العام، بعكس الإرهابيين الذين يسعون للحصول على دعم الرأي العامّ. وينظرون إلى فوائد العمل بحد ذاته، ومعظم الإرهابيين يسعون إلى تغيير النظام (أو عناصر في هذا النظام)، كذلك فإن الإرهابيين لا يعدّون أنفسهم كذلك، لا بل يجادلون بأن المجتمعات ورجال الأمن الذين يطاردونهم هم الإرهابيون[٤].

---

(١) Wikipedia, 2006, P.3

(٢) Della Porta, Donatella, Left-Wing Terrorism In Italy, University Park: Pennsylvania State University Press, 1995, Ch.4 pp.105-159

(٣) Boehlert, Eric, 2003, P.3

(٤) .Al-Khattar, 2003, Pp. 19-20

ونشير هنا إلى أنه وبالرغم من أن الإرهابيين قد يستخدمون الجرائم التقليدية " خلال نشاطاتهم فإن المهم ليس الجرائم بحد ذاتها لتميز العمل الإرهابيّ عن الجريمة التقليدية، بل إن النظرة إلى الجرائم كوسيلة لتحقيق أهداف محددة، وهو ما يشكل الفرق بينهما.

ففي الدول الديمقراطية مثلاً هناك الكثير من الوسائل التي يمكن أن يقوم الفرد أو الجماعة باستخدامها للحصول على أهدافه، ومن أهمها: الانتخابات، والمسيرات، والاجتماعات، والمظاهرات، وغيرها من وسائل التعبير عن الرأي، ولكن الإرهابيين لا يؤمنون بهذه الوسائل السلمية، لأنهم يرون في العنف" (Violence) الوسيلة المناسبة لتحقيق أهدافهم[١].

ومن ناحية ثانية يجمع معظم الباحثين، ومعظم التعريفات الرسمية للإرهاب على وجود أربعة معايير مشتركة في تعريف الإرهاب، هي[٢]:

(١) **العنف واستخدامه**: ويقول ولترلوكير(Walter Laqueur) بأن هذا المعيار هو الوحيد، بشكل عامّ الذي يحظى بإجماع الباحثين.

(٢) **التأثير النفسي والخوف**: لأن الهجمات الإرهابية تنفذ لهدف تعظيم هذا التأثير وأطاله زمن تأثيره قدر المستطاع، وخاصة من خلال ضرب بعض الرموز الوطنية المهمة سياسياً، أو اقتصاديا، ولعل هجمات في ١١ أيلول ٢٠٠١ ضد مركز التجارة العالميّ، والبنتاغون أمثلة حيّة على ذلك[٣].

(٣) **الأهداف السياسية**: ولعلّ هذا ما يميز الإرهاب عن بقية الجرائم، والأفعال التي تحدثنا عنها سابقاً (الحرب التقليدية، وحرب العصابات، وجرائم الكراهية) لأن الإرهاب ببساطة تكتيك سياسيّ (Political Tactic) لدى الإرهابيين، والفشل في استخدامه يعدّ بالنسبة لهم أسوأ من موت الأبرياء، كالاستهداف المتعمد لغير المشاركين في المعارك.

---

(١) Ibid, P.20.

(٢) Merari, 1993, p.215.

(٣) Juergensmeyer , Mark, 2000, pp.125-135.

وهنا مكمن محاولة تأكيدنا السابقة (في بداية هذا المطلب) عندما أشرنا إلى أن دراستنا للإرهاب ستكون "عملية "؟: لأنه ليس بالضرورة أن يتفق الكلّ وبخاصة في العالم الإسلاميّ، والبلاد العربية، والكثير من دول العالم الثالث على "أخلاقية" موضوع استهداف المدنيين المتعمد[1]؛ لكن ومع ذلك يرى الكثير من الباحثين بأن الطبيعة المدمّرة للإرهاب، هي في استهدافه المتعمّد للمدنيين، ليس لأنهم يشكلون خطرا، بل لأنهم يشكلون رموزاً محددة للإرهابيين، ومعاناة لهؤلاء الأبرياء، تحقق الأهداف التي يسعى إليها الارهابيون بزرع الخوف، وإيصال رسالتهم للجماهير، وإلا فأن البديل هو تحقيق أهدافهم السياسية[2].

ويؤكد الخبير الإسرائيلي في الإرهاب (بوزغانور)[3] بأنّ الإرهابيّ يدرك سلفاً بأنه إذا لم يقتل في العملية الإرهابية فلن يحقق أهدافه*، لكن وكما قلنا فإن الموضوع خلافيّ بشكلٍ كبير، وهناك الكثير ممن لهم وجهات نظر مختلفة ويركز بعض الباحثين مثل (Merari) على قضية موضوع المعايير والخلافات بين الإرهاب وبقية أشكال العنف، لكن المهم أنه يرى بأن استهداف المدنيين لا ينفرد به الإرهابيون فقط، بل استخدم في الحروب التقليدية، وحرب العصابات مثال ذلك:ضرب مدن هيروشيما ونجازاكي بالقنابل الذرية في الحرب العالمية الثانية، وقتل المدنيين للسيطرة على السكان من قبل ثوار الجزائر(الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر)، كذلك فعل ثوار الفيتكونغ في فيتنام عام ١٩٦٥[4].

---

(١) .Ariel, 1993, P.215

(٢) Juergensmeyer, mark, Terror in the mind of god, university of california press, .2000, P.125-135

* يعرف بوزغانور (المدير التنفيذي لمعهد السياسية الدولية لمكافحة الإرهاب في إسرائيل) الإرهاب بأنه "أسلوب عملياتي بحيث أن الفعل الإرهابيّ يعتمد بشكل كبير على موت المنفذ للعملية؟"

وكما يوضح غانور فإن الإرهابي يدرك سلفا بأن عمليته المخطط لها لن تنفذ إلا إذا قتل نفسه، ويمكن القول بأن تعريف غانور بتطبيق على أحد أنواع الإرهاب وهو الإرهاب الانتحاري الذي مارسه في السابق الفدائيون- الحشاشون- والآن يمارس من قبل نمور التاميل في سيرلانكا والأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق.

(٣) Ganor, Boaz. The First Iraqi Suicide Bombing: A Hint Of Thing To Come International Policy Institute For Counter Terrorism Article 30/3/2003, P1, Www.Ict.Org.It/ Articales/Articleid=477, 12 December 2004 .

(٤) Merari, Ariel, 1993, P.215-216.

كذلك فان هناك العديد من التعريفات للإرهاب التي تركز على معيار عدم شرعية استخدام العنف من قبل المدنيين أنفسهم ضد المحتلين لأراضيهم لذلك تسمي جميع حركات المقاومة إرهابا[1].

لكنّ آخرين يؤكدون على ضرورة التفريق بين الاستخدام الشرعيّ (Lawful)، وغير الشرعي(Unlawful) للعنف، ليبقى موضوع التفريق في النهاية خاضعاً لوجهة النظر السياسية[2]، وبالطبع فإننا سنقوم باستعراض عدة نماذج من هذه التعريفات (الرسمية، وغير الرسمية خاصة التعريفات التي تستخدم بكثرة في أدبيات الإرهاب) خلال هذا البحث. ثم سنضع تعريفنا الخاص بهذه الدراسة.

أما على صعيد الإرهاب الدينيّ "بمعنى الإرهاب الذي يتسم بكون الدين هو الدافع لارتكابه" فإنه يحتل مكانه مهمة وحساسة نظرا لما يكتنف التفسيرات الدينية المختلفة من جدلٍ وخلافٍ، بخاصة في ظل الميل العالميّ (Trend) لبروز ظاهرة هذا الإرهاب خلال العقدين المنصرمين وحتى الآن، إذ تشير الدراسات في هذا المجال إلى أنّ الدين "بشكل عام" كان العامل الرئيس للإرهاب حتى بداية القرن التاسع عشر ميلادي ؛ إذ توقف هذا الميل (Trend) مُخلياً الساحة لما يسمى في أدبيات الإرهاب بالإرهاب العلمانيّ (Secular Terrorism) " بمعنى الإرهاب الذي كانت ترتكبه الجماعات والشبكات غير الدينية، وكانت دوافعه في الأساس وطنية، وقومية، موجهة غالبا ضد الاستعمار، أوالمحتلين، أو من يمثلونهم، والذي حفزته بشكل كبير الثورة الفرنسية، بما فيها من مبادئ للحرية والاستقلال، ثم نشط بعد الحرب العالمية الثانية، حتى بلغ ذروته خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٠- ١٩٧٠ م لكنّ هذا الميل للإرهاب "العلمانيّ" توقف أيضاً مع وصولنا أعتاب عقد الثمانينات؛ ذلك أنه مع حلول عام ١٩٨٠م عاد "ميل" الإرهاب الدينيّ للظهور مرة أخرى وبقوة هذه المرة[3].

---

(١) Wikipedia The Free Encyclopedia, Terrorism, P1. Http://en.Wikipedia .Org/ Wiki / Terrorism, 3/1/2007

(٢) Khan, Ali, Alegal Theory Of International Terrorism, 19 Connecticut Law Review, 1987, Pp. 945-972 htt://Papers.Ssrn.Com/20/3/Papers.Cfm? Abstract-Id=935347.

(٣) Burgess, Mark, 2004, P.3-4

وهكذا فإنه ومع نهاية التسعينات، كان يمكن للدراسات الكمية أن ترصد أربعة اتجاهات (Trends)[1] للإرهاب الحديث، وهي:

١. زيادة في حوادث الإرهاب المدفوعة دينياً.
٢. انخفاض في العدد الإجمالي لحوادث الإرهاب.
٣. زيادة في حجم الإصابات القاتلة في كلّ هجوم.
٤. زيادة استهداف الأمريكيين، حيث ارتفعت هذه النسبة بشكل مذهل من (٢٠%) في الفترة من ٩٣ ـ ١٩٩٥ إلى نسبة (٥٠%) عام ٢٠٠٠ بمعنى آخر أنه ارتفع من (٦٦) هجوم في عام ١٩٩٤ إلى أكثر من ٢٠٠ هجوم عام ٢٠٠٠ م، وتشير إحصائيات مؤسسة (رند وجامعة سان اندروز)في اسكتلندا من خلال تقويمهم السنويّ للإرهاب الدولي[2] بأنّ الإرهاب الدينيّ أصبح مألوفا حتى قبل هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية، لكن اتجاهاته وميوله أصبحت أكثر تسارعا .

ففي عام ١٩٨٦م كان هناك (١١) جماعة إرهابية دولية علمانية، لكن لم يكن هناك أية جماعة دينية ـ ثم عام ١٩٨٠ من أصل (٦٤) جماعة إرهابية دولية، كان هناك جماعتان دينيتان فقط، ثم بدأ الاتجاه "الميل بالتصاعد، بعد الثورة الإيرانية ليصل عام ١٩٩٥ إلى (٢٦) جماعة دينية من أصل (٥٦)[3].

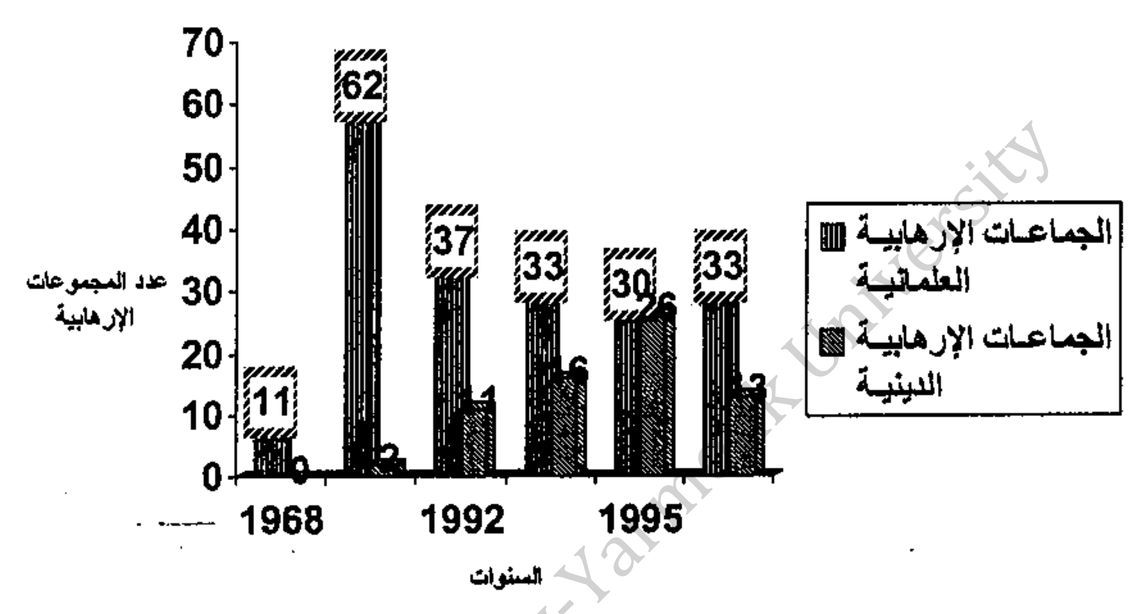
ولتوضيح اتجاهات الإرهاب الدينيّ، وتصاعده وتيرة هذا الإرهاب منذ عام ١٩٦٦- حتى عام ١٩٩٦م يبين الشكل البيانيّ رقم (١) هذا الميل التصاعدي [4]:

---

(١) Kurth Audrey, Cronin, Behind The Curve: Globalization And International Terrorism, Intenational Security 27, No.3 (Winter 2003) Pp.42-43.
(٢) Ibid, P.42.
(٣) Burgess, 2004, p.4.
(٤) Ibid.



شكل رقم (١) : اتجاهات الارهاب الديني



المصدر: Burgess, Mark, Explaining Religious Terrorism, P.4.

ويلاحظ من خلال قراءة هذا الرسم البياني بأن هناك ميلاً واتجاها جديداً، اعتباراً من عام/١٩٩٦ لإرهاب الجماعات العلمانية، وإنخفاضا في عدد الجماعات الدينية، غير أن هذا الميل يبقى مضللاً - حسب وجهة نظر بعض الباحثين - من جهة أنّ تأثير الجماعات الدينية كان أكبر، وأكثر فتكاً، ولم يدرك آنذاك حتى جاءت هجمات ١١/ أيلول الصاعقة التي بينت وكشفت خطورة خلط الإرهاب بالدين، ثم اختصت الإسلام إلى حدّ بعيد بهذا الإرهاب، من (بالي إلى أسبانيا إلى الأردن، الجزائر، السعودية، مصر، الفلبين، بريطانيا).

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة الدموية للإرهاب الدينيّ تتجاوز الإسلام، بخاصة أن الأدبيات الكمية للإرهاب تشير إلى أن أكثر الهجمات عنفاً قبل أيلول ٢٠٠١ (التي قام بها إرهابيون مسلمون) كانت عملية تفجير أوكلاهوما ١٩٩٥ التي أسفرت عن مقتل (١٦٨) شخصاً قام بها ونفذها مجموعة أشخاص من المليشيا المسيحية على رأسهم تيموثي مكفي[١].

---

(١) Burgess, Mark, 2004, P.4-6 .

والملاحظة الأخرى الجديرة بالتنويه، هي أنه وحتى عام ١٩٩٦ ظل الإرهاب العلمانيّ " هو الاتجاه المسيطر"(٣٣) جماعة من أصل (٤٦) جماعة إرهابية في ذلك العام[١].

إضافة إلى ذلك فإن بعض الدراسات الكمية " تشير إلى أنه وخلال الفترة الممتدة من ١٩٧٩ – ٢٠٠٢م شهدت (٢٢) دولة أروبية (أوروبا الغربية فقط) والولايات المتحدة ما مجموعه (٢٧٩٩) حادثة إرهابية، كان منها (٣٨٦ حادثة) اتهم فيها جماعات إسلامية، و(٢٤٢٣) حادثة اتهم فيها جماعات غير إسلامية راديكالية؛ أي أنّ ما نسبته (١٣،٨ %) من مجموع الحوادث الإرهابية نسبت إلى الجماعات الإسلامية[٢] لذلك فإن المشهد الإرهابيّ الراهن يسيطر عليه الإسلاميون الذين يتخذون الدين وسيلة لأغراض سياسية[٣].

المطلب الثاني: تعريف مفهوم الإرهاب:

بعد ان تحدثنا في المطلب الأول عن مفهوم الإرهاب بشكله الواسع، وعن المقاربات المختلفة للمفهوم ومعايير العمل الإرهابي. سنقوم في هذا المطلب بحصر البحث باتجاه استعراض نماذج من أهم تعريفاته سواء على الصعيد الرسمي، أو الأكاديمي وهي كثيرة (لأن كل باحث في الظاهرة يسعى لوضع تعريفه الخاصّ) وستشمل هذه التعريفات طيفا ممثلا من النماذج، وعلى النحو التالي:

(أ) نماذج تعريفات دولية.

(ب) نماذج تعريفات لمنظمات دولية.

(ج) نماذج تعريفات لمنظمات إقليمية.

(د) نماذج تعريفات لفقهاء ومتخصصين في الظاهرة، غربيين وغيرهم.

---

(١) Ibid, P.4.

(٢) Barros Pestana, Carlos And Proenca,Isabel,Technical Univercity Of Lisbon, Portugal, Journal Of Conflict Resolution, Vol.No2,April 2003pp.298-301.

(٣) هوفمان، ويلفريد مراد، ٢٠٠٧م، ص٩٧ .

ومع ملاحظة أنه إن كان هناك تركيز على التعريفات الرسمية الأمريكية ، فذلك لأن أمريكا تعرضت لأعنف الهجمات للإرهاب المعاصر في عام ٢٠٠١م، ولازالت تعاريفها الخاصة بالظاهرة متباينة ، ثم إنها أطلقت (رداً على ذلك) ما دعته باستراتيجية" الحرب العالمية على الإرهاب " المثيرة للجدل و وهي حرب من نوع جديد حسب بعض المنظرين السياسيين[١]، غيرت الكثير من القناعات والافتراضات عن العالم الذي نعيش فيه لأن "الفقاعة الامنية" في فترة ما بعد الحرب الباردة قد انفجرت في يوم ١١ ايلول ٢٠٠١م، محطمة معها أيضاً سلسلة من الافتراضات المريحة عن العالم الذي نعيش فيه، و لعل أكثر هذه الافتراضات تأثيراً الزعم بأنه في ظل العولمة سيكون من المرجح أن تتضاءل نزعة الصراعات الدولية لا أن تزيد[٢].

ومن ناحية أخرى فإن اختلاف التعريفات الأمريكية عن بعضها بعضا، وعدم وجود تعريف موحّد لمؤسساتها الرسمية على الأقل، يعطينا المزيد من الأدلة، على ما سبق أن أشرنا إليه في المطلب الأول من صعوبة التعريف، والتباين الشديد في ذلك.

لذلك فإن استعراضنا للتعريفات سيكون مختصرا على عدد من التعريفات بدون تحليلها ، او تقديم دراسة نقدية لها؛ ولأنه كما يقول (روبرت كيوهان) هناك أشياء كثيرة يجري اختيارها من الناحية السياسية، فليس هناك حتى الآن تعريف محدد لكلمة الإرهاب من قبل الحكومات (أو الأطراف الأخرى)، كما أن قرارات الأمم المتحدة الصادرة في أيلول ٢٠٠١م التي أدانت الإرهاب والإرهابيين، لم تحاول وضع تعريف لهذا المصطلح"[٣].

وقد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى الدراسة المشهورة في أدبيات الإرهاب والتي قام بها الباحثان من جامعة ليدن (Leiden) في هولندا (أليكس شميت، وألبرت يونغمان)

---

(١) فريدمان، لورنس، حرب من نوع جديد، الفصل الثالث، ص ٥١، في بوث، كين وديون، تيم، عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة لأولى، أبو ظبي، ٢٠٠٥م. وفريدمان هو الآن أستاذ الحرب ورئيس مدرسة العلوم الاجتماعية والسياسية، العامة في جامعة كنجز كوليج-لندن.

(٢) كوكس، مايكل، في عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ص(٢٠١) وكوكس الآن أستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز ابريستويث.

(٣) كيوهان ، روبرت، تعميم عدم مشروعية الإرهاب وسياسة التحالف، في عوالم متصادمة/ الإرهاب ومستقبل النظام العالمي ، ص(١٨٧) وكيوهان استاذ كرسي جيمي ديوك للعلوم الساسية في جامهعة ديوك. نبورت كارولينا، أمريكا.

واللذان قاما من خلالها بجمع (١٠٩) تعريفات للإرهاب رسمية وأكاديمية، وكلها تختلف عن بعضها بعضا، ولكن المميز في هذه الدراسة، والاستشهاد بها هنا، هو أنها:

أولاً: قد تكون المقارنة الأولى "الكمية" لرصد تعريفات الإرهاب، وتحليل هذه التعريفات إلى عناصرها الأولية، وما هي المعايير التي تحظى بأكبر نسبة إجماع لدى الباحثين الأكاديميين والجهات الرسمية؟.

وثانياً: لأنها ترصد كمياً - أيضاً - هذا الكمّ الكبير من التعريفات المختلفة لظاهرة الإرهاب منذ عام ١٩٨٣م*.

وتعود دراسة (شميت ويونغمان) إلى عام ١٩٨٨م وعنوانها الإرهاب السياسيّ، (هناك دراسة لشميت فقط حول الموضوع نفسه تعود لعام (١٩٨٣)، والدراسة فريدة من جهة أنها سهّلت على الباحثين التعقيد والصعوبة في تعدد تعريفات الإرهابيّ ومعايير العمل الإرهابيّ.

وفيما يلي أبرز نتائج تلك الدراسة: [١]

١- عنصر " العنف" موجود في (٨٣،٥ %) من مجموع تلك التعريفات.

٢- عنصر الأهداف السياسية، موجود في (٦٥%) من التعريفات.

٣- عنصر بث الرعب والخوف موجود في (٥١%) من التعريفات .

٤- عنصر الاستهداف، والتميز بين الأهداف المقصودة بالعمل الإرهابيّ موجودان في (٢١%) من التعريفات.

٥- عنصر الضحايا المدنيين، وغير المشاركين في العمليات القتالية موجود في (١٧،٥%) فقط من المجموع الكلي للتعريفات لـ (١٠٩) تعريفات.

٦- جميع التعريفات الرسمية متشابهة تقريبا.

---

* هناك دراسة لالكيس شميث فقط حول نفس الموضوع.

(١) . Merari, 1993, P. 214

إنّ أهمّ ما توصلت إليه الدراسة أعلاه: أنّ عنصر العنف، وعنصر الأهداف السياسية يكتسبان أهمية فائقة إذا تم ربطهما بنتائج دراسة (ميراري: Merari) عن خصائص الإرهاب، وغيره من أشكال الصراعات العنيفة[1] فإذا كانت ساحة الحرب (War Zone) محددة في حرب العصابات، والحروب التقليدية فإن خطورة الإرهاب (بما يشتمل عليه من عنصري العنف والأهداف السياسية) تنبع من أنّ ساحته هي العالم أجمع[2]، ومن هنا تأتي أهمية دراسة الأثر المتبادل بين الإرهاب واتجاهاته المختلفة، والعولمة بأبعادها واتجاهاتها المختلفة أيضا.

كذلك فإنّ التعريفات التي تركز على نشر الخوف والعنف لأغراض سياسية تحمل مضامين واسعة فتعريف (مراد ولفريد هوفمان، ٢٠٠٧) على سبيل المثال (الإرهاب هو نشر الخوف، أي الإرهاب داخل المجتمع عن طريق استخدام العنف دون تمييز، ولأغراض سياسية أيضا) يغطي كلا من إرهاب الجماعات والأفراد و إرهاب الدولة: كما تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني[3]، فماذا يعني ذلك؟، إنه يعني أن دراستنا للإرهاب، والمعاني المختلفة للعولمة - وإن كان ظاهر خطابها متشابها - يبقى مهما، ويتطلب التذكير الدائم به، فالعولمة المقصودة هنا هي تلك التي عرضنا لها في تعريفنا سابقا. والتي تعني السيرورة التي تنقل البنى الاجتماعية القديمة لمصلحة بنى عالمية جديدة.

وهذا الفهم للعولمة - حسب مقاربة أولريخ بيك (Olrich Beck) [4] - هو الذي يمكننا من فهم الترابط والعلاقة بين العولمة والإرهاب، وكيف يمكن للإرهاب أن ينتشر في العالم مثله مثل التجارة، وليس "الكوكبة " (Globality)* التي تجعل من العالم حيزا

---

(١) Ibid, P. 222

(٢) Ibid

(٣) هوفمان، ويلفرد مراد، ٢٠٠٧م، ص٩٧.

(٤) Rasmussen, Mikkelvedby, A Parallel (Globalization Of Terror: 9-11 Security And Globalization, Cooperation And Conflict, Vol37, No.3, 2000, P.324. Norfic International Studies Association, Sage Publication. Http//Cac.Sagepub.Com/ /Cgi/ Context

* قدم أولريخ بيك مقاربة ثلاثية لمفهوم العولمة يشمل: العولمة (كسيرورة) والعولمية (كعقيدة أو مذهب) والكوكبة، (كحيز جغرافي وهياكل) وهنا استخدمنا العولمة كسيرورة لفهم الترابط بين الظاهرتين العولمة والإرهاب.

جغرافيا جامدا يتكون من هياكل اجتماعية عالمية، أو (العولمية) (Globalisme) بمعنى "عقيدة العولمة" التي تبنى عليها الأفعال السياسية، ومنها الحرب العالمية على الإرهاب.

وهذا يعني بأن عالم اليوم " يبرز ككيان سياسيّ عالميّ يتصف بتحركات سياسية واجتماعية ، وثقافية تتخطى الحدود الوطنية: Transnational ، وبدايات تغيير في الولاء من مستوى الدولة إلى شبه الدولة ، والهيئات المتخطية للحدود الوطنية والهيئات الدولية، وبناء على ذلك نقارب، وندرس، ونحلل الإرهاب والعولمة، والأثر المتبادل بينهما[1].

ونحن في النهاية نرى أن هذا الكيان السياسيّ العالميّ المتخطي للحدود الوطنية الذي تجسده العولمة هو الذي يمكننا من دراسة هذا التأثير المتبادل بين الظواهر السياسية التي قد تبدو متقاربة ، فوفقا لدراسة حديثه عن " **تأثير العراق في تزايد العمليات الارهابية**" أجراها المتخصصان في شؤون الإرهاب (بيتر بيرجن وباول كروكشانك) ، معتمدين على بيانات مؤسسة (راند) وبيانات الحكومة الإمريكية ، فإن غزو العراق" أدى إلى زيادة الإرهاب بنسبة تبلغ سبعة أمثال ما كان عليه"[2] قبل غزو العراق.

ولغايات هذه الدراسة، سنعرض نماذج مختارة لبعض أهم تعريفات الإرهاب الرسمية التي تمثل بعض المؤسسات الأمنية، المختلفة وتعريف الأمم المتحدة وبعض الدول، إضافة إلى بعض التعريفات الأكاديمية البحثية، ومن ثم في نهاية استعراضها ، سنطرح تعريفنا الخاصّ بالإرهاب، والذي سيكون معيار تحليلنا لظاهرة الإرهاب، وعلاقته بالعولمة في هذه الدراسة*.

---

(١) بيليس وسميث، ٢٠٠٤م، ص ص١٣-١٩ .

(٢) تشومسكي، نعوم وديسباتيش، توم، كيف تتجنب أمريكا الصدام مع إيران، صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣٣٤٢، ٢٠٠٧/١٤/١٣م، ص٢٢ .

* يود الباحث التأكيد على قضية مهمة وحسّاسة عند بحث موضوع تعريف الإرهاب وشرعية الأعمال الإرهابية، وهي أنه ليس هناك أيّ مبرر دينيّ وأخلاقيّ - مهما كان - لقتل الأبرياء ؛ مهما كان دينهم، أو جنسيتهم، أو عرقهم، وأن الإرهاب لا دين له، ولسنا معنيين في هذه الدراسة بمشروعية الأعمال الإرهابية ، وإنما بدوافع الفعل الإرهابيّ، كما أن الدراسة ليست قانونية حتى تبحث ذلك، وليس من أهدافها الخروج بتعريف محدد للإرهاب يشعر كافة الأطراف بالرضا والقبول عنه، وهذه الدراسة محاولة للفهم وسط أجواء سياسية متسارعة التغيير، وظواهر اتجاهات تبدو على السطح متلازمة ومترابطة.

الجدول رقم (٢) نماذج تعريفات الارهاب**

التسلسل	جهة التعريف	نص التعريف
١.	وزارة الدفاع الأمريكية ٢٠٠٧	الاستخدام المتعمد غير المشروع للعنف لبث الخوف ، بهدف إجبار أو تهديد حكومات أو مجتمعات ، لتنفيذ أهداف عادة ما تكون دينية او ايدولوجية(١)
٢.	مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية (FBI) ٢٠٠٧	الاستخدام غير المشروع للعنف والقوة ضد الأشخاص والممتلكات، لإجبار أو تهديد حكومة أو المواطنين المدنيين، أو أيّ جزء منهم، لغايات وأهداف سياسية أو اجتماعية(٢)
٣.	وزارة الخارجية الامريكية ٢٠٠٧	عنف، بدوافع سياسية، يستهدف بشكل متعمد الاهداف غير (العسكرية -غير المشاركين بالقتال Non Combatatant) بواسطة الجماعات ما دون القومية أو وكلاء سريين، ويهدف عادة إلى التأثير على الجماهير الشعبية(٣).
٤.	الأمم المتحدة UN(٢٠٠٤)	أيّ فعل يهدف إلى التسبب بالموت، أو الإصابة البالغة بالمدنيين، أو غير المشاركين بالقتال، بهدف ترهيب المواطنين أو إجبار حكومة ما أو منظمة دولية للقيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل(٤).
٥.	الاتفاقية العربية ١٩٩٨ (بتوقيع وزراء الداخلية العرب)	كلّ عمل من أعمال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجراميّ فرديّ أو جماعيّ، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو

** تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث، اعتماداً على مراجع مختلفة تم مراعاة أن تكون ممثلة لكافة الجهات الفاعلة في مسألة التعريف مثل: الدول، والمؤسسات الأمنية، ومراكز البحث، والخبراء، والباحثين، وأن تكون هناك تعاريف قديمة، وأخرى حديثة تعبّر عن الاتجاهات الجديدة في الإرهاب المعاصر، إضافة إلى كونها تعبر عن البعد الجغرافيّ العولميّ لدول مختلفة خاصة من خلال إدراج تعريف الأمم المتحدة والاتفاقية العربية .

(١) Burgess, Mark, Terrorist: The Problem Of Definition , Centeror For Defense Information, 2007 ,Pp.1-2,Htt://Www.Cdi.Org/Frindly Version/ Print Version. Cfm? Documents Id = 1564, 2/22/2007.

(٢) Ibid., P.2

(٣) Ibid., P.2

(٤) Wikipedia , The Free Encyclopedia , Terrorism, Official Definition, 2007 ,P.2 , Http://En. Wikipedia. Org/ Wiki /Terrorism- 3/1/2007.

التسلسل	جهة التعريف	نص التعريف
		الخاصة، أو امتلاكها أو الاستيلاء عليها ، أو تعرض أحد الموارد الوطنية للخطر. [1]
٦.	مكتب حماية الدستور في المانيا الاتحادية	الإرهاب هو سلوك مستمر من الصراع لأهداف سياسية يراد تحقيقها من خلال، الاعتداء على أرواح وممتلكات الغير، خاصة بأساليب الجرائم القاسية المفصلة في القانون ١٢٩A الجزء الأول من قانون العقوبات على رأسها، جرائم القتل، الخطف الابتزاز، إشعال الحرائق، والقيام بالتفجيرات أو بأساليب أخرى من العنف التي تستخدم كتحضير لتلك الأفعال الإجرامية. [2]
٧.	بريطانيا (التعريف القانوني) ١٩٧٤	الإرهاب هو استخدام العنف لأهداف سياسية ، ويشمل أي استخدام للعنف بهدف وضع المواطنين (أو الجمهور) أو أي جزء في حالة خوف. [3]
٨.	الأردن (قانون منع الإرهاب) المادة الثانية ٢٠٠٦	الإرهاب هو كل عمل مقصود يرتكب بأي وسيلة كانت تؤدي إلى قتل أي شخص، أو التسبب بإيذائه جسديا، أو إيقاع إضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة، أو بوسائط النقل، أو البيئة، أو بالبنية التحتية أو بمرافق الهيئات الدولية، أو البعثات الدبلوماسية إذا كانت الغاية منه الإخلال بالنظام العامّ وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور أو القوانين أو التأثير على سياسة الدولة أو الحكومة أو إجبارها على عمل ما، أو الامتناع عنه، أو الإخلال بالأمن الوطنيّ، بواسطة التخويف أو الترهيب أو العنف[4]
٩.	تعريف خبيرة الإرهاب (أودري كيرث كرونين) AUDREY K.CROUNIN 2003 مكتبة الكونجرس	الإرهاب هو التهديد أو الاستخدام الظاهر للعنف العشوائيّ، ضد الأبرياء لأهداف سياسية عن طريق " أطراف فاعلة من غير الدول: Non State Actor)[5]
١٠.	براين بريغن Brian Burgain، جامعة	الإرهاب هو عنف سياسيّ متعمد يرتكب ضد أهداف غير

(١) عيد فتحي ، محمد ، الإرهاب والمخدرات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ الفصل الثالث ، ص (١١٧).

(٢) . Merari , Arile, 1993, P.215

(٣) .Ibid., P.215

(٤) صحيفة العرب اليوم الأردنية، العدد (٣٣٥٩)، ٢٠٠٦/٨/٢١م، ص٤ .

(٥) Cronin, Audrey Kurth, 2003, p.33.

التسلسل	جهة التعريف	نص التعريف
	امستردام، ٢٠٠٦م.	مشاركة في القتال Non Combatant * بواسطة جماعات شبه قومية Sub-National أو عملاء سريين ،ويستهدف عادة التأثير على(المواطنين[١]
١١.	تعريف ب. بيتر روسندورف و تود ساندلر، ٢٠٠٥ جامعة جنوب كاليفورنيا.	الإرهاب هو الاستخدام المتعمد أو التهديد للعنف ، بواسطة أفراد أو جماعات شبه قومية للحصول على غايات سياسية أو اجتماعية من خلال تهديد قطاع واسع من المواطنين يتعدى حدود الضحايا المباشرين له[٢]
١٢.	تعريف كين بوث وتيم ديون ٢٠٠٥	الإرهاب هو أسلوب في العمل السياسيّ يستخدم العنف (أو يتعمد بث الخوف) ضد المدنيين، والبنى التحتية المدنية بقصد التأثير في السلوك أو إيقاع عقوبة، أو أخذ بالثأر[٣]

إن الملاحظة السريعة على هذا الجدول تبين صعوبة التعريف ومدى التباين في التعريفات.

ولقد أكدت خبيرة الإرهاب في مكتبة الكونجرس، ومركز الأمن والسلم في جامعة جورجتاون (أودري كرونين) بأن الباحث في الإرهاب[٤] (الكس سميث) الذي درس

---

* تعريف مفهوم (غير المشاركين بالقتال:Noncombatant) حسب الفقرة (D) من القسم (٢٦٥٦) الفصل (٢٢) من القانون الأمريكيّ " إضافة إلى المدنيين ، والعسكريين الذين يكونون غير مسلحين وقت وقوع الحادث، أو أنهم خارج نطاق الواجب " والمنشآت العسكرية، أو العسكريين المسلحين عندما تكون الدولة ليست في حالة حرب "، ونحن نشير إلى هذه الفقرة بغية توضيح أمر يتعلق بموضوع حساب مؤشرات الإرهاب خاصة القتلى والجرحى، وعدد العمليات في إحصائيات الإرهاب الدولي والإرهاب المحلي قبل منتصف التسعينات لدى المؤشرات الأمريكية المعروفة مثل: (MIPT-RAND) و(ITERATE).

(١) Burgoon , Brain , On Welfare And Terror: Social Welfare Policies And Political- Economic Roots Of Terrorist , Amsterdam School For Social Science Research , University Of Amsterdam Journal Of Conflict Resolution , Vol.50 .No.2, April 2006,P.186
Htt:// Jcr.Sage Pub. Com/Cgi/Reprint (Sage Publication 2006) منشورات ./50/2/176, 28/07/27

(٢) Rosendorff Peter, B And Sandler, Todd, The Political Economy Of Transnational Terrorist , Journal Of Conflict Resolution , Vol.49 No.2, April 2005, P 172, 2005 Sage Publication , Http: Jcr.Sage Pub.Com, 22/8/2006

(٣) بوث ، كين وديون ، يتم ، ٢٠٠٥م، ص ١٩.

(٤) .Ibid., Cronin, Audrey, 2003, P. 32

وحلل أكثر من (١٠٩) تعريفات للإرهاب[١]، كتب ما مجموعه أكثر من (١٠٠) صفحة وهو يقلب مفهوم الإرهاب، ليخرج بتعريف واحد مقبول عالمياً، لكنه لم يستطع ذلك[٢].

وعندما خرج بتعريفه الخاصّ – ورغم أنه يعدّ من أشمل التعاريف – خرج طويلاً ومعقداً[٣] (حوالي ثمانية أسطر بالانجليزية و ست وتسعين كلمة).

لذلك فإن مسألة التعريف تبقى من أهم الصعوبات التي تواجه الباحثين، ولكن المفيد في الأمر هو أن كل تعريف يعتمد من قبل أيّ باحث يفترض أن يخرج بنتائج مختلفة تفيد البحث العلميّ للظاهرة، وما يقابلها أو يرتبط بها من ظواهر، أو اتجاهات راهنة، ومستقبلية، ولقد تم الاستشهاد بالتعريفات الأمريكية الرسمية الثلاثة أعلاه للدلالة على عمق التباينات التي تكتنف المفهوم، حتى داخل الدولة الواحدة.

كما استشهد بالتعريفات العربية: الاتفاقية العربية، والتعريف الأردنيّ لأنها تمثل منطقة شهدت كثيراً من العمليات الإرهابية، وتتهم بتصدير ما يسمى بالإرهاب الإسلاميّ، وكما يدعي خبير الإرهاب (والتر لوكير) فإن "المسلمين والأقليات الإسلامية، ضالعون في نمو ٩٠% من مجموع النزاعات الإرهابية دون مستوى الدولة، وهو أمر يستحق الإشارة لعدم دقته كما توضح جداول الإرهاب في قواعد البيانات التي سندرسها لاحقاً[٤].

وكذلك لإعطاء مثال على تعقيد تلك التعريفات وطولها مقارنة بغيرها من التعريفات: التعريف الأردنيّ (٨٢ كلمة)، والاتفاقية العربية (٥٧ كلمة)، ورغم هذه التباين الكبير في التعريفات للمفهوم بشكل خاص...فإن الملاحظة السريعة على هذا الجدول تبين صعوبة التعريف، ومدى التباين في التعريفات خاصة بين الرسمية، والأكاديمية.

---

(١) Maskliuanite, Asta, Terrorism And Globalization: Recent Debates, Rubikon, E-Journal, October 2002,P.2, Http://Venus.Ci.Uw.Edu.P1/~Rubikon /Forum/ Terrorism.Htm.

(٢) Merar, Ariel, 1993, P.214.

(٣) Cronin, Audrey, 2003, P.32.

(٤) Merar, Ariel, 1993, P. 214..

لكن يبقى أن نشير الى أنه رغم هذا التباين الكثير في التعريفات للإرهاب ولحقل دراسة الإرهاب بشكل عامّ إلا أن هناك قواسم مشتركة تقرب المفهوم للفهم والدراسة، وتضغط الطيف الواسع لهذه المفاهيم لتخرج في النهاية من مسألة "عنق الزجاجة"، بمفهومنا الخاص عن الإرهاب الذي يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات الكثيرة، والمختلفة والمتعارضة في الكثير من الأحيان والتي يشير إليها بعض الباحثين أنها تجاوزت (٦٠٠٠) دراسة وكتاب[١]، ولأن دراستنا "كمّية" فإن المطلوب هو بناء "نموذج عمليّ" للإرهاب كعنف سياسيّ، لتحديد المتغيرات والقواسم المشتركة التي تحدد الإرهاب المقصود في هذه الدراسة[٢].

ويؤكد بعض خبراء الإرهاب[٣] - الذين درسوا الإرهاب الدينيّ، دراسة مقارنة في الديانات السماوية الثلاث (الإسلام، المسيحية، اليهودية)* - على أن تعريف الإرهاب يختلف بشكل كبير بين ممثلي تلك الديانات، لكنهم أجمعوا على ثلاثة قواسم مشتركة، هي:

أ- الفاعلون أو المنفذون للعمل الإرهابيّ (الأفراد، المجموعات، المنظمات، الدول).

ب- الأهداف أو الضحايا (المدنيين الأبرياء، العسكريين غير المشاركين في العمليات الحربية).

جـ- أهداف العنف (سياسيّ، دينيّ...).

وأن القاسم المشترك الذي اتفق عليه ممثلي الديانات الثلاث كان الأهداف والضحايا، إذ أجمعوا على أن مهاجمة المدنيين الأبرياء هو العامل الرئيس في تعريف الإرهاب، والأساس الذي يوصف به العنف السياسيّ بالإرهاب[٤].

---

(١) Jackson, Robert J And Jackson Doreen, An Introduction To Political Science: Comparative And World Politics, Prentice Hall Allyn, And Bacon Canada Ontario, Third Edition, 2000, P.445.

(٢) Ibid.

(٣) Al-Khattar, 2003, Ch6, P.41.

* قام الباحث عارف الخطار أستاذ علم الجريمة، ومدير قسم الدراسات العدلية في جامعة كاليفورنيا بنسلفانيا، بإجراء مقابلات (Interviewes) مع عينة من قيادات الديانات الثلاثة في ولايات الشمال الغربي للولايات المتحدة الأمريكية لدراسة العلاقة بين الإرهاب والدين.

(٤) Ibid., Pp. 41-45.

وتحظى القواسم المشتركة أعلاه بأكبر إجماع من قبل الباحثين في حقل الإرهاب، مع بعض التميز بأهمية كل منها، إذ يركز الكثيرون - بخاصة في الغرب - على مسألة استخدام العنف، والتهديد باستخدامه" والتأكيد على أنها تحظى بإجماع الأغلبية[1].

كذلك مسألة الآثار النفسية والخوف، من حيث أن الأعمال الإرهابية تنفذ بطريقة "تعظم (Maximize) المدى الزمني للآثار النفسية المدمرة للعمل الإرهابيّ على الجماهير"[2]، ونعتقد بأن مسألة إدخال "الإطار الزمنيّ" مهمة في تحديد مفهوم الإرهاب.

وبناءً على ما تقدم، ومع إدراك الباحث لصعوبة وضع تعريف لمفهوم الإرهاب يحظى بقبول جميع الباحثين[3]، فإن تعريفنا الخاصّ لمفهوم الإرهاب في هذه الدراسة هو أنه: "عنف سياسيّ متعمَّد، أو التهديد به ؛ بهدف زرع وبث حالة من الخوف والرعب المستمرين، يستهدف الأهداف المدنية، تخطط له وتنفذه أطراف فاعلة دون الدول"، وعليه فإن هذا التعريف يشتمل على مجموعة من الركائز، هي:

(١) العنف لدوافع سياسية (دون بحث شرعيتها؛ لأنها مسألة بحث قانونيّ، والدراسة ليست كذلك) في إطار التأثير على سلوك وبنية الطرف المستهدف.

(٢) الفاعلون (أطراف دون الدول).

(٣) استهداف المدنيين.

(٤) الإطار الزمنيّ (استمرارية حالة الرعب والخوف، أو العمل المقصود على استمراريتها).

وهذه مسألة لم نلحظ أية دراسة للمفهوم وضعتها في صلب تعريفها، أو تحدثت عنها، رغم مالها من أهمية حسب اعتقادنا.

---

(١) Wikipedia, The Free Encyclopedia, Terrorism: Key Criteria, 2006, P.3, ..Http:/En.Wikipedia.Org/Wiki/Terrorism And Merari, Ariel, 1993, P.215

(٢) .Wikipedia, 2006, P.3

(٣) .Alkhattar , 2003, P.36

المطلب الثالث: هيكلية الإرهاب وأنماطه:

رغم اختلاف دوافع فعل الإرهاب، والتعقيدات التي تحدثنا عنها وبخاصة مفهوم الإرهاب، فإن المنظمات والشبكات الإرهابية تشترك بعدد من الصفات [١]:

١- الظروف المؤثرة (Underlying Condition) وتشمل:

(أ) الفقر، (ب) الفساد، (ج)- الصراعات الدينية، (د)- النزعات الإثنية، وهذه الظروف مجتمعه تمنح الإرهاب الفرصة للظهور، وعلى الرغم من أن بعضها قد يكون حقيقياً، إلا أن بعضها الآخر مصطنع، لكن الإرهابيين كثيراً ما نجحوا في استغلال واستخدام هذه الظروف المواتية لمصلحتهم، ولتبرير أفعالهم وتوسيع قاعدة دعمهم، ويمكن القول بأن هذه الظروف انعكاس متفاوتة للعولمة الاجتماعية ونتائجها.

٢- البيئة الدولية International Environment

والمقصود بها الحدود التي يتحرك ضمنها الفعل الإرهابيّ ويأخذ شكله ويطبق استراتيجياته، وذلك نتيجة حرية الحركة، والحدود المفتوحة غير المقصودة التي تؤمن الإمكانيات والملاجئ له، وغيرها من وسائل الدعم للإرهابيين، وهذه ترتبط بشكل فعال بأبعاد العولمة المختلفة وبخاصة السياسية [٢].

فلقد أثبتت مجموعة مهمة من الأعمال الإرهابية أهمية هذا العامل، إن هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١، وهجمات لندن، تموز/٢٠٠٥م، وهجمات بالي، تشرين أول/٢٠٠٢، أكدت بأن الشبكات الإرهابية التي نفذت - بنجاح منقطع النظير - تلك

---

(١) Central Intelligence Agency (CIA), Global Trends 2015, Terrorism, National Strategy For combating terrorism (N.S.C.T), February 2003, Pp. 5-7, Http:// Www. CIA. Gov/ Terrorism /Publicaton /Counter-Terrorism-Strategy.

(٢) Ibid, P.6.

الهجمات، استفادت من البيئة الدولية الملائمة: شبكات اجتماعية قوية، والاستفادة من التدفق الحر للمعلومات[1].

٣- الدول (States):

ذلك أن الإرهابيين بحاجة إلى حيز ماديّ (Physical Base) ينطلقون منه للعمل، وسواء فعلوه عن عمد أو جهل، أوعدم قدرة فإن الإطراف الفاعلة من الدول لا زالت توفر الملاجئ والتدريب، والبيوت الآمنة لهم (Safe Houses)*. لذلك فإن هناك دولا متهمة برعاية الإرهاب (State Sponsors)[2].

٤- المنظمات Organization[3]:

إن الإرهاب بحدّ ذاته هو " تكتيك سياسيّ " وهذا التكتيك" لا يمكن أن ينجح بدون تنظيم ومنظمات وإدارة رحاها، لإحداث التغير في الحجم بغض النظر عن الضحايا، لإن الفوز أو الخسارة والفشل كله ينعكس على تلك المنظمة، أو الشبكة، وأيدولوجيتها[4]، ويعطيها المزيد من الشرعية والحضور، انظر مثلاً إلى تنظيم القاعدة بعد حادثة هجمات ١١/ أيلول، وكيف استقطب معظم الشبكات الإرهابية الإسلامية في العالم، وآخرها الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال في الجزائر، والجماعة الاسلامية في ليبيا.

---

(١) Sageman, Mark, Social Networks And Jihad, Philadelphia University Of Pennsylvania Press, 2004, Ch.5 Pp. 166-167

* البيت الآمن: مصطلح إستخباري يعني بيوت في شقق أو عمارات أو مناطق نائية تشرف عليها الأجهزة الاستخبارية مباشرة، بهدف حماية أمن العمليات الاستخبارية و الاتصالات واللقاءات الاستخبارية التي تتم بين هذه الأجهزة والأطراف الأخرى مهما كانت صفتها"، إضافة إلى تقديم نظام اتصالات يعتمد عليها، وشبكات مالية بالسوية نفسها.

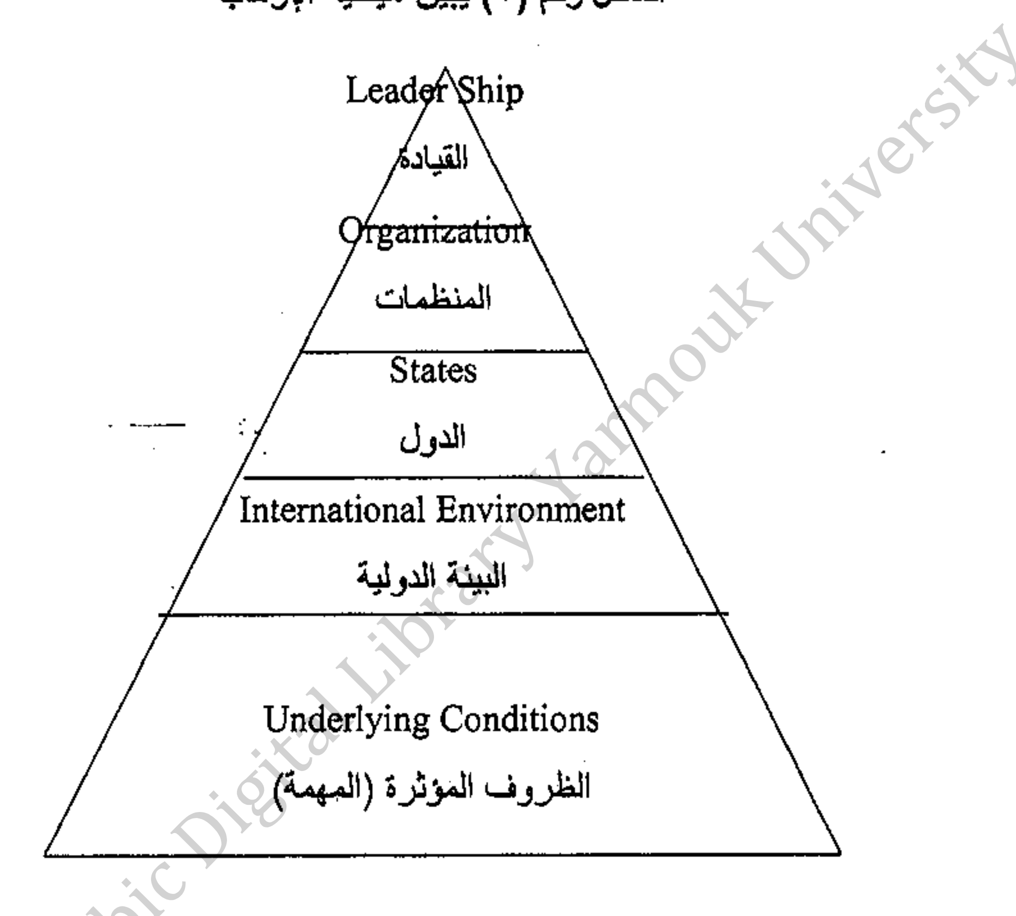
(٢) Ibid, p. 158-161.

(٣) N. S. C. T, 2006, P.6.

(٤) Juergensmeyer, Mark, Terror In The Mind Of God, Universities Of California Press, Ch7, Pp. 125-135, Http://En.Wekipedia.Org/ Wiki/ Terrorism .

ويبين الشكل رقم (٢) الهيكلية الهرمية لبنية الإرهاب(*) التي تحدثنا عنها سابقاً.

الشكل رقم (٢) يبين هيكلية الإرهاب*

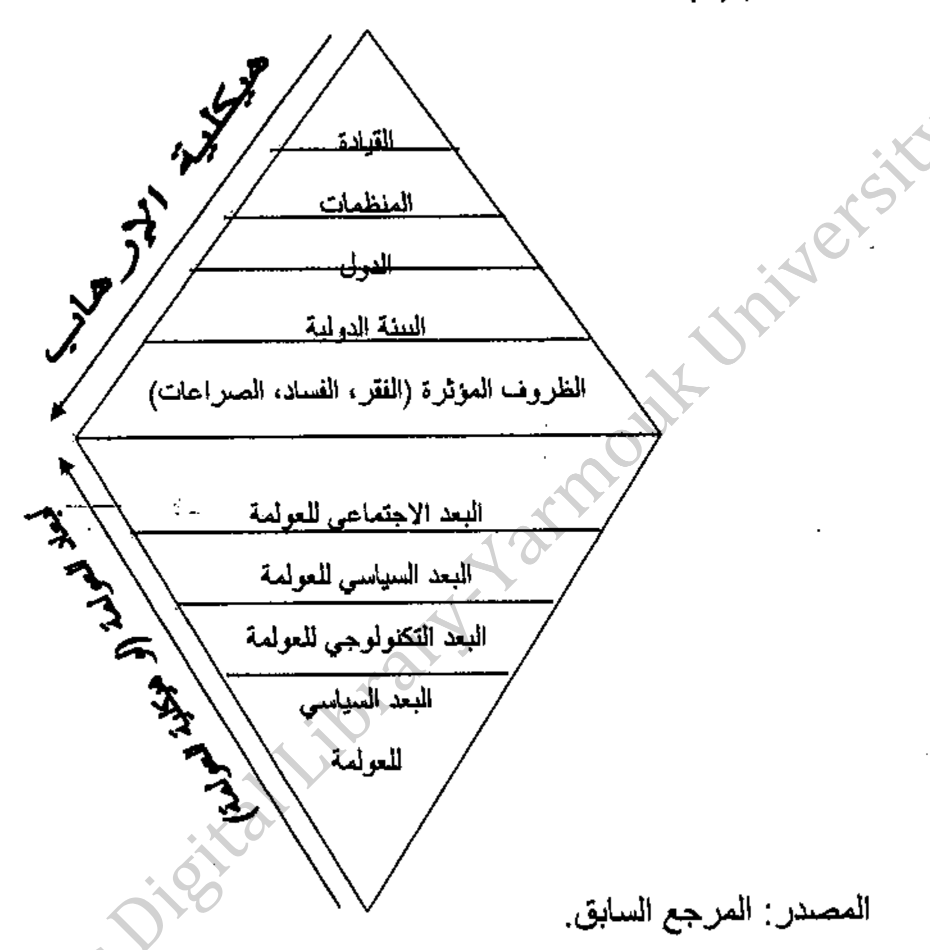


المصدر: **N.S.C.T., 2003, pp.6-7.**

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما هو الدور الذي تلعبه العولمة بأبعادها المختلفة في عملية إيجاد الصفات والمراتب التي أشرنا إليها في الرسم الهيكليّ لبنية الإرهاب؟ ذلك أن العولمة تشكل البيئة لتلك الصفات، والمرآة التي تعكس بشكل شبه مطابق هيكليه الإرهاب؛ بمعنى أنه إذا أخذنا المثلث السابق، وأضفنا إليه دور العولمة فإن الشكل الجديد سيصبح كما في الشكل رقم (٣) هيكلية الارهاب ودور العولمة كبيئة ومناخ ملائم.

* الرسم الهيكلي أعلاه مأخوذ حرفيا (بترجمة الباحث) عن الاستراتيجية الوطنية (الأمريكية) لمكافحة الارهاب "(N.S.C.T) التي وضعتها وكالة المخابرات المركزية الامريكية في شباط ٢٠٠٣م، وكان اللافت فيها هو التركيز على أثر العولمة على الارهاب العالمي والشبكات الإرهابية المتخطية لحدود الوطنية. وان التكنولوجيا الحديثة مكنت الارهابين للتخطيط والتنفيذ بشكل لم يحدث من قبل في التاريخ.

الشكل رقم (٣) هيكلية الارهاب ودور العولمة[1]



المصدر: المرجع السابق.

ويوضح هذا الشكل أن مؤثرات العولمة السياسية، والتكنولوجية، و الاجتماعية، هي الأكثر تأثيراً على إيجاد هيكلية الإرهاب وأن المؤشرات، الاقتصادية- حتى وان وجدت – فإنها مختفية وراء إما المؤشرات الاجتماعية، أو السياسية، أو التكنولوجية.

لذلك فقد ركزت الاستراتيجية الوطنية الأمريكية لمكافحة الإرهاب(N.S,C.T) على تأثير المؤشرات التكنولوجية والسياسية للعولمة على الإرهاب، والشبكات الإرهابية المتخطية للحدود الوطنية، وإن التكنولوجيا الحديثة مكنت الإرهابيين وقياداتهم التنظيمية من التخطيط والتنفيذ والتعاون وتبادل الخبرات، والمشورة بشكل لم يحدث كما كان قبل في التاريخ[2].

---

(١) الشكل الهيكلي رقم (٣) من اعداد الباحث، اعتماداً على هيكلة الارهاب كما في "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب التي وضعها ووكالة المخابرات الامريكية في شباط ٢٠٠٣م (CIA)

(٢) N. S. C. T, 2003, P. 10.

وعند الحديث عن أنماط الإرهاب، نلاحظ أن هذه الأنماط تتعدد وتتباين، بناء على المدى والنطاق، والأطراف، والفاعلين، وطبيعة الأهداف، وهذا التعدد والتنوع يُعقد من مسألة الإحاطة بمفهوم الإرهاب، لكن يبقى من المفيد (بدون توسع) أن نشير إلى أنه اعتمادا على معيار الفاعلين، يمكن لنا أن نميز بين إرهاب الجماعات وإرهاب الدولة، أما معيار النطاق فعلى أساسه يمكن أن نميز بين الإرهاب المحليّ، والإرهاب الدوليّ ويقصد "بالإرهاب المحليّ"، الإرهاب الذي تقوم به جماعات أو أفراد داخل حدود دولة معينه، بحيث يكون المنفذون، والضحايا من تلك الدولة نفسها، دون تلقي دعم من الخارج[1].

وتسعى هذه الجماعات والأفراد من وراء أفعالهم الإرهابية تحقيق: أغراض سياسية، وتغيير الأنظمة السياسية، وإظهار ضعف الحكومات، وإحراجها أمام مواطنيها بأنها لا تستطيع حماية أمن المواطنين، واستهداف الأجهزة الأمنية، أو أفراد القوات المسلحة، وتدمير الممتلكات بهدف إضعاف الحكومات[2].

أما "الإرهاب الدوليّ" فهو الذي يقوم فيه أفراد أو جماعات بغض النظر عن الحدود، وأحياناً بدعم من بعض الدول، وأهداف هذا النوع كثيرة، أهمها: لفت الانتباه العالميّ لقضية ما، أو تخريب علاقات الدول المستهدفة مع بقية الدول، أوضرب الاقتصاد والنظام للدولة المستهدفه[3].

إن معيار النطاق هذا مفيد لنا تجاه مساعدتنا عند حديثنا عن مؤشرات الإرهاب، وكيفية رصد العمليات الإرهابية، وحسابها لدى الجهات التي تعدّ المؤشرات، وفهم أسباب التباين في بعض المؤشرات.

---

(١) حريز، عبد الناصر، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، دراسة مقارنة مع النازية والفاشية، والنظام العنصري في جنوب أفريقيا، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ص٤٩-٥٣ .

(٢) Al Khattar, 2003, P.19

(٣) Ibid.

الفصـل الثانـي

قياس ظاهرتي العولمة والارهاب

المقدمة:

تعدّ مسألة القياس الكميّ لظاهرتي العولمة والإرهاب من أصعب المسائل وأعقدها للمشتغلين بدراسة وتحليل الظاهرتين، وإذا كانت ظاهرة العولمة قد حظيت باهتمام ودراسة واسعة، فهناك دراسات كمية للظاهرة، من أهمها: دراسة مؤسسة(كارني) بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية (F P)، فإن ظاهرة الإرهاب تفتقر إلى ذلك، وعليه فسيتناول الفصل الثاني طرق قياس وتحديد مؤشرات الظاهرتين، والانتقادات الموجهة إلى طرق القياس، ومبررات ذلك النقد مع طرح البدائل المنهجية، ويقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول يتناول قياس ظاهرة العولمة، ومؤشراتها، وأبعادها المختلفة، وعلاقتها بظاهرة الإرهاب.

والمبحث الثاني يتناول قياس ظاهرة الإرهاب، ومؤشرات الإرهاب المتوفرة، وإشكالية تحديد تلك المؤشرات، واستعراض المنهجيات المستخدمة، ثم نقدها، وتقديم البدائل المنهجية الخاصة بالباحث.

المبحث الأول

قياس ظاهرة العولمة

سيتناول هذا المبحث أربعة مطالب تتعلق بأبعاد ومؤشرات العولمة، وطرق قياسها: وانتقاداتها كما يلي:

المطلب الأول: أبعاد العولمة ومؤشراتها:

يمكن الاشارة إلى أبعاد العولمة من خلال الحديث عن مؤشرات العولمة، ذلك أنها تتضمن تلك الابعاد، وللعولمة عدد من الأبعاد، هي: الإقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والتكنولوجية.

وقد حرص الباحث على إدراج طيف واسع من التعريفات المختلفة لهذه الأبعاد عند حديثه عن مفهوم العولمة، على الرغم من أن بعض الاقتصادين كثيرا ما يكتبون عن العولمة وكأنها هي والاقتصاد العالميّ شيء واحد، وهذا توصيف غير دقيق، ومضلل، ذلك أنه يحصر العولمة بمظهرها الاقتصاديّ (الرأسماليّ – الليبراليّ) تحديداً حتى لا نشتط في التحليل.

إن بعض الباحثين يرى أن أقدم أشكال العولمة هو "الاعتماد البينيّ المتبادل " ويضرب مثالا على ذلك انتشار وباء الجدريّ من مصر سنة ١٣٥ قبل الميلاد، ثم وصوله الصين سنة ٤٩ للميلاد، ثم أوروبا سنة ٧٠٠م، وإلى الأمريكيتين سنة ١٥٢٠م وإلى استراليا سنة ١٧٨٩م(١).

إن خيوط العولمة غاية في الدقة في كثير من الأحيان، لكنها في منتهى المتانة والتشابك والتعقيد، لقد بدأ العالم في صيف عام ٢٠٠٦م وكأنه مقبل على التمزق والانجراف نحو الحرب الشاملة، فقد اجتاحت إسرائيل قطاع غزة، واستعرت الحرب على لبنان، وتحدت إيران، وكوريا الشمالية المجتمع الدوليّ في إصرارها على إنتاج الوقود النوويّ، واستعر العنف الطائفيّ في العراق، وعلى الرغم من أنّ النظرة السطحية

---

(١) ناي، جوزيف، مفارقة القوة الامريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها، تعريب محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان الرياض ٢٠٠٣م ص ١٥٨ .

لهذه الأحداث العالمية تشير إلى أنه لا ترابط بينها جغرافياً، أو سياسياً، أو عرقياً، إلا أن هناك خيطاً عاماً ومشتركاً بين هذه الأحداث التي تبدو محلية اسماً، ألا وهو: التأثير البارز، لما أصبح يطلق عليه بعض الباحثين "بظاهرة العراق" أو "العراق سيندروم (تشبيهاً بفيتنام سيندروم). [1]

لقد أكد رئيس المنتدى الاقتصاديّ العالمي/ كلاوس شواب ٢٠٠٦/٩/١٩م ضرورة اكتساب هوية عالمية إضافة الى الهوية الوطنية والمحلية لكي يشعر الجميع بأنهم مسؤولون عن العالم الذي يعيشون فيه، وإن أمام العالم اليوم (٥٠ تحدياً) عالميا تتطلب هذا التعاون، ومن أهمها (الإرهاب العالميّ)، وإذا لم تحلّ هذه التحديات فستكون النتيجة وبالاً على الجميع[2]، وتكتسب مثل هذه التصريحات أهميةً قصوى، لما تختزله من تكثيف لمعاني العولمة ومصادرها المختلفة بخاصة السياسية والتكنولوجية، وماتشكله من بيئة خصبة للإرهاب.

إن الحديث أعلاه يمكن أن يكون كافياً لدراسة تاريخية وصفية، لكنه لا يمكن أن يكون كافيا لدراسة " كمية بحاجة إلى أرقام ومؤشرات للعولمة، ونظراً لأن منهجية هذه الدراسة هي " كمية إحصائية " فقد يكون من المفيد استخدام مؤشرات كمية تتسق ومنهجية الدراسة، وهذا لا يعني بحال من الأحوال عدم الإشارة في متن الدراسة إلى بعض المؤشرات غير الكمية كلما كان ضرورياً لإعطاء هذه المنهجية فائدتها القصوى، بخاصة ونحن في صدد دراسة ظاهرة العولمة، التي لا يمكن تحليلها واستيعابها وربطها مع ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة ـ كظاهرة الارهاب العالميّ ـ دون الاتكاء على "منهجية كلانية" تستوعب من خلال منهاج أكاديمية أخرى مثل المنهج الكميّ[3].

---

(١) بيدل، ستيفان وتاكي، راي، حدود القوة: كابوس العراق يلاحق أمريكا، عن الهيرلدتريبيون، في صحيفة العرب اليوم الأردنية، العدد ٣٣٥٦، ٢٠٠٦/٨/٢٧م، ص١٠، علماً بأن بيدل وتاكي هما عضوين في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي.

(٢) صحيفة الرأي الاردنية، كلمة كلاوس شوب، خلال افتتاح منتدى العمل العربي الامريكي في نيويورك، العدد ١٣١٤٣، ٢٠٠٦/٩/٢٠من ص٢.

(٣) عبد الحي، وليد، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشرق للاعلام والنشر، الطبعة الاولى، الجزائر، ١٩٩٤م، ص٥٣ .

وفي هذا المجال تنفرد مؤسسة (كارني:A.T.KEARNY) [1] المتخصصة في قياس مؤشرات العولمة بقيامها ببناء آلية خاصة تهدف إلى قياس درجات العولمة بأبعادها المختلفة: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجيا من خلال تقسيم هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات رئيسة مع اثني عشر مؤشرا فرعيا بحيث يقابل كل مؤشر رئيس ثلاثة من المؤشرات الفرعية، وتقسم المؤشرات الأربعة الرئيسة إلى:

١- مؤشرات التكامل الاقتصاديّ والماليّ.

٢- مؤشرات الارتباط التكنولوجيّ.

٣- مؤشر الارتباط الشخصيّ.

٤- مؤشر الارتباط السياسيّ.

وفي ما يلي عرض مختصر لهذه المؤشرات، ودلالاتها المنهجية مع ما تندمج به من أبعاد للعولمة بهدف تلمس تلك الخيوط " العنكبوتية" التي تمكننا من تحليل الأثر المتبادل بين العولمة بأبعادها المختلفة، والإرهاب، واتجاهاته المختلفة[2]:

أولا- مؤشرات التكامل الاقتصاديّ والماليّ:

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى معرفة دور الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية، وحجم التدفقات المالية العالمية في التكامل والاعتماد المتبادل بين الدول في إطار الاقتصاد العالميّ، وهنا نشير إلى أن هذا المؤشر يجسّد البعد الاقتصاديّ للعولمة، وهناك مؤشرين فرعيين لهذا المؤشر الرئيس، هي:

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحليّ الإجماليّ.

ب- مؤشرات التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحليّ الإجماليّ.

---

(١)A.T.Kearney & Foreign Policy Magazine, Globalization Index , Mesuring Golbal: The Global Top 20.2004, P58, Www.Atkerrney.Com

(٢) A. T. Kearny & Foreign Policy Magazine. 2005,P55-60

ثانياً: مؤشرات الارتباط التكنولوجيّ:

ويهدف هذا المؤشّر مع مؤشراته الفرعية الثلاثة إلى تلمس دور البعد التكنولوجيّ للعولمة في عملية ربط الدول والأفراد بالمجتمع العالميّ، وذلك من خلال مؤشرات فرعية ثلاثة، هي:

١- مؤشرات عدد مستخدمي الانترنت كنسبة مئوية من عدد السكان، ويتم قياسه من خلال قسمة عدد مستخدمي الإنترنت على عدد السكان.

٢- مؤشرات عدد الشبكات التي تربط المشتركين بالإنترنت، ويقاس كنسبة مئوية من عدد السكان لكلّ مليون مواطن.

٣- مؤشرات عدد مزوّدي خادمات الإنترنت الآمنة، ويقاس كنسبة مئوية بالنسبة العدد الكليّ لكلّ مليون مواطن.

ثالثاً: مؤشرات الارتباط الفرديّ:

تهدف هذه المؤشرات الى اكتشاف البعد الاجتماعيّ والثقافيّ والحضاريّ للعولمة مع ما يرتبط به باعتماد متبادل من أبعاد سياسية واقتصادية، و يتبين ذلك من خلال محتوى هذه المؤشرات، وهي:

أ- مؤشر عدد السياح الكليّ للقادمين والمغادرين، وقسمته على عدد السكان الإجماليّ بهدف معرفة حجم الأموال التي ينفقها الأفراد خارج بلدانهم على قطاع السياحة والسفر.

ب- مؤشر عدد المكالمات الدولية الصافي مقيساً بالدقائق لكلّ فرد، إذ تتمّ عملية القياس بجمع عدد المكالمات الدولية الصادرة والواردة محسوبة بملايين الدقائق، ثم قسمتها على عدد السكان.

ج- مؤشر حوالات العاملين في الخارج كنسبة من الناتج المحليّ الإجماليّ، ويقيس هذا المؤشر مجموع الحوالات المالية للعاملين في الخارج وفائض الأرباح من الاستثمارات المحلية في الخارج، ومقدار التعويضات المالية للعاملين من غير

المقيمين إلى بلدانهم، وهذا المؤشر من المؤشرات المهمة- حسب رأي الباحث – لأنه يكسر تلك النظرة المتحيزة للعولمة، وحصرها بالبعد والمؤشرات الاقتصادية.

رابعاً: مؤشرات الارتباط السياسيّ:

تهدف هذه المؤشرات إلى معرفة مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجيّ من ناحية سياسية، ومدى الموافقة الدولية على سلوك الدولة في المنظمات الدولية من خلال المؤشرات التالية:

١- مؤشرات عدد الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

٢- مؤشر عضوية الدولة في المنظمات الدولية، ويتمّ معاملته كأرقام مطلقة أثناء المقارنات بين الدول؛ بمعنى أنه يتم حسابها كرقم غير خاضع للتعديل.

٣- مؤشر حجم المشاركة في مهمات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن الدوليّ، مقارنة بعدد المهمات الفعلية التي تدخلت بها الأمم المتحدة.

٤- مؤشر الحوالات، ويقاس بمقدار المقبوضات والمدفوعات من الحوالات الحكومية للدولة مقسوما على قيمة الناتج المحليّ الاجماليّ.

المطلب الثاني: أوزان مؤشرات العولمة ومنهجية قياسها عند مؤسسة (كارني):

تتميز أوزان مؤشرات العولمة المعتمدة من مؤسسة(كارني) بأنها أوزان نسبية غير متساوية، وذلك لأسباب تعود إلى درجة أهمية كل بعد ومؤشر في التعبير عن مفهوم العولمة، وكلّ ذلك يتم تقديره اعتماداً على اعتبارات نظرية[1] تخصّ مؤسسة (كارني) ولتوضيح ذلك قمنا بالاستعانة بالجدول رقم (٣) الذي يبين أوزان هذه المؤشرات الأربعة الرئيسة، والمؤشرات الاثنى عشر الفرعيه التابعة لها. [2]

(١) ردايدة. محمود، رمزي، أثر العولمة على الفساد السياسيّ والاقتصاديّ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، الفصل الاول، ٢٠٠٦م، ص١٨.

(٢) المرجع السابق.

الجدول رقم (٣)

أوزان مؤشرات العولمة لدى مؤسسة كارني

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	ثقل المؤشر الفرعي	ثقل المؤشر الرئيسي
مؤشرات التكامل الاقتصاديّ	مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر	٣	٥.
	مؤشرات التجارة الخارجية	٢	
مؤشرات الارتباط الفرديّ	مؤشرات السياح والمسافرين	١	٣
	مؤشر عدد المكالمات الدولية	١	
	مؤشر الحولات المالية الشخصية	١	
مؤشـــــرات الارتبـــــاط التكنولوجيّ	مؤشر عدد مستخدمي الانترنت	⅓	١
	مؤشر عدد شبكات ربط المشتركين	⅓	
	مؤشر عدد مزودي خادمات الانترنت	⅓	
مؤشـــــرات الارتبـــــاط السياسيّ(١)	مؤشر عضوية الدولة في المنظمات الدولية	٤/١	١
	مؤشر مصادقة الدولة على المعاهدات الدولية.	٤/١	
	مؤشر الحوالات الحكومية.	٤/١	
	مؤشر مساهمة الدولة في مهمات حفظ السلام.	٤/١	

المصدر: Caselli, Marco, On The Nature Of Globalization And Its Magsurement Some notes On The A.T.Kearney Forgn Policy Magazine Globalzetion Index And The GSGR globalization, United Nation Unvirsity 2006, Www.Unu.Edu/Admin/Documents, 2006-3p.C

---

(١) A. T. Kearary Globalization Index Data, 2006, Pp. 1-3, Http://Www.Atkearuey.Com/Main.Taf?P=5,4,1, 127, 1... 08/02/2007.

* أعطت كارني عام ١٩٩٨م سنة أساس لمؤشرات العولمة لعام ٢٠٠٦م

ولقياس المؤشرات أعلاه تستخدم مؤسسة " كارني" أسلوبا إحصائيا يدعى المعايرة الجماعية (Panel Normalization) [1]، إذ يتمّ قياس المؤشرات الفرعية للعولمة في كل دولة، وبعد الحصول على البيانات الخاصة بكلّ مؤشر في الدولة المعنية، تجري عملية " معايرتها" بمقياس عام يتدرج من (صفر – ١)، ويتم تحديد القيمة الدنيا، والقيمة العليا، تم تحقيقها للمؤشر الفرعيّ عبر السنوات في العينة الخاصة بتلك الدول، بحيث يعطي القيمة العليا رقم (١)، والقيمة الدنيا (صفر)، وبناءً على ذلك تكون النتيجة أنّ كافة الدول الأخرى (في عينة كارني) تحصل على قيم عشرية محصورة بين (صفر -١)، ويتم حساب ذلك وفق " معادلة المعايرة المعبر عنها كما يلي:

قيمة المعايرة الجماعية للمؤشر الفرعيّ في الدولة = (قيمة المؤشر الفرعيّ للدولة – القيمة الدنيا في المؤشر) / (القيمة العليا في المؤشر - القيمة الدنيا في المؤشر)

ثم يجري ضرب القيم المعايرة للدولة في كل مؤشر فرعيّ بعامل قياس (Scale Factor) يعطى للسنة الأساسية (Base Year)، ولتسهيل العملية أعطتها مؤسسة كارني لعام (١٩٩٨)*، في دراستنا (٢٠٠٦) كبداية للدراسة وأعطتها (١٠٠) كقيمة[2]. وتكون قيمته لكل سنة لاحقة هي النسبه المئوية للنموّ والانخفاض في القيمة المعايرة مقارنة بعامل القياس، وذلك بحجة جعل عملية المقارنه بين المتغيرات الفردية ممكنة عبر الزمن، ثم يتمّ ضرب القيمة الناتجة للدولة في كل مؤشر فرعيّ بوزنه النسبيّ.

أما مؤشر العولمة الكليّ لكلّ دولة ولكلّ سنة فتحسب من خلال جمع القيم لكلّ المؤشرات الفرعية لكل دولة، وترتب الدول بناء على النتائج، وهكذا تتم العملية كلّ عام رغم بغض الانتقادات الموجهة لهذه المنهجية التي يرى بعض الباحثين أنها تفقد الدقة والوضوح وتوصف أحياناً بالاعتباطية (Arbitrary) [3].

ورغم ذلك تبقى حقيقة مهمة وهي أن مؤسسة " كارني" بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (FP) تملك إمكانات بحثية واسعة وهائلة، تشمل (٦٢) دولة في العالم، تمثل ٨٥% من نسبة سكان العالم، و٩٦% من الناتج المحليّ الإجماليّ العالميّ (GDP)، وهذا

---

(١) Ibid, 2006, P.1-3

(٢) Ibid, 2006, P.2

(٣) Caselli, Marco, On The Nature Of Globalization And Its Measurement, Pp. 7-8.

كله تحصيل الآن للمؤسسة التي تعدّ من المؤسسات الاستشارية الكبرى في العالم، والتي لها تواجد في أكثر من (٥٥) مدينة، وتقدم استشارات على مستوى العالم للمؤسسات والأفراد والحكومات في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية[1]، كذلك فهي المؤسسة الأولى -وقد تكون الوحيدة- التي تقدم دراسات كمية عن العولمة، وسيرورتها وتأثيراتها المختلفة[2].

من ناحية أخرى فأن المعلومات الخام والاولية التي تعتمدها المؤسسة لعينة الدول التي تعتمدها والمكوّنة من (٦٢) دولة تغطي كافة الاقاليم الرئيسة في العالم من دول متقدمة إلى نامية لإعطاء صورة شاملة ونظرة مقارنة للتكامل العالميّ استناداً إلى احصائيات لمؤسسات عولمية مشهورة مثل: البنك الدوليّ، صندوق النقد الدوليّ، الأمم المتحدة، الاتحاد العالميّ للاتصالات، والأونكتاد[3].

وبناء عليه فإن الباحث سيلتزم بالترتيب الذي اعتمدته المؤسسة بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (PF) للأوزان النسبية التي أعطيت لمؤشرات العولمة المختلفة، وترتيب الدول بالنسبة لمؤشرات العولمة الكليّ لعام ٢٠٠٦م، كما هو في الجدول رقم (٣) ثم يبني تحليله على هذا الاساس رغم الانتقادات الموجه لهذه المنهجية.

المطلب الثالث: نقد منهجية القياس لدى مؤسسة (كارني):

وعلى الرغم من سعة التمثيل الجيدة في العينة التي تعتمدها المؤسسة لقياس درجة عولمة الدول وهي (٦٢) دولة، واعتمادها على قاعدة بيانات متنوعة، وعلى الرغم من أنها لا زالت المنهجية الأكثر شمولاً واستخداماً من قبل الباحثين والمحللين السياسيين وبخاصة المدافعين عن فوائد العولمة على الأفراد والمجتمعات والدول إلا أنها تعرضت

---

(١) Carnegie Endowinent For International Peace ;2005 A.T.Kearneg/Foreign April Policy Nagazine Globalization Index; Jmarn@Carnegie Endowment .Org, April 26 .2005 ,P.3

(٢) A. T. Kearney, Http://Www.Atkearney.Com/ Shared-Res/Pdf/Globalization-Index-Fp1-No- Dec-06-S.Pdf., P.53

(٣) A.T.Kearurey, 2005globlization Index Data And Methodlogy, Http://Www . Atkearney.Com /Main.Taf?P=5,4,1, 116,1 .

للنقد، سواء من حيث المنهجية تحمسها الأيدولوجيّ لفكر الليبرالية الاقتصادية[1]، أو من حيث آلية القياس، وغموضها، وتعسفها[2].

ويمكن القول بأن معظم النقد لمنهجية (كارني) ينصب على هذه الخلفية الأيدولوجية الليبرالية، والرفع من شأن البعد الاقتصاديّ للعولمة، لذلك يمكن القول بشيء من الاطمئنان بأن هذا النقد لا يخرج عن طيف المناظرات السياسية الكبرى بين مناهج ونظريات العلاقات الدولية المتصارعة، ونقد هذه النظريات لمقارباتها بعضها البعض وبخاصة الاقتصاد، والاتجاهات الجديدة التي تركز على البعد التكنولوجيّ وأهميته في عملية تحطيم الحواجز التقليدية للزمان والمكان، والمثير في الأمر أن الكثير من الباحثين أخذ يربط بين دور المؤثرات التكنولوجية والإرهاب من حيث "أن تراخي قدرة الدول في السيطرة على المؤشرات التكنولوجية زاد من تهديد الارهاب الصادر عن فاعلين خارج الدول"[3]

والباحث معنيّ بإبراز هذا الجانب من النقد والتركيز عليه، نظراً لأهميته في هذه الدراسة خاصة جهة الأهمية المتزايدة لدور المؤشرات والتكنولوجية، ودورها في تمكين الإرهابيين من تحقيق أهدافهم السياسية في زرع الخوف والرعب المستمر في المجتمعات المعاصرة. والاستفادة من "حيادية التكنولوجيا"، وكسر احتكار الدول للسيطرة وملكية كل أنواع التكنولوجيا حتى المتطورة والسرية منها.

لا بل إنّ عالم المستقبليات المشهور (ألفن توفلر) يذهب أبعد من ذلك، ويحذّر " بأنّ هناك خطورة من حصول شبكات الإرهابين على الأقمار الصناعية وخاصة أن هناك أقماراً متناهية الصغر، يقلّ وزن بعضها عن كيلوغرام، هي قيد الإنتاج الآن، وتكمن خطورة هذه الأقمار في أن هناك الآن ما بين (٤٠-٥٠) دولة في العالم تمتلك أقمارها

---

(١) بريجنسكي،، ٢٠٠٤م، ص١٩١-١٩٦ .

(٢) المرجع السابق، ٢٠٠٤م، ص١٦٩-١٧٣ .

(٣) تلحمي، شبلي، المخاطر، ص١١٧ .

الخاصة، [1] هذا من الناحية الأيدويولوجية، أما من حيث آلية القياس فيمكن الإشارة إلى الانتقادات التالية[2]:

١- النقد لما أسمته مؤسسة كارني "عامل القياس" (Scale Factor) وعملية الضرب بـ (١٠٠) ؛ إذ ليس من المعروف للباحثين والمهتمين كيف حسبته كارني.

٢- تمّ قياس كافة المؤشرات على أسس نظرية بحتة أعطت أبعاداً أهمية أكبر من غيرها.

٣- اقتصرت المؤسسة أبعاد العولمة على أربعة أبعاد فقط، واستثنت البعد الثقافي على أهمية في العولمة، وكانت حجة المؤسسة والقائمين على الدراسة بأنه لم يدرج البعد الثقافيّ للعولمة، نظراً لعدم توافر المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة لهذا البعد في العالم" وأنهم سيدخلونه مستقبلاً؟.

٤- الاختلالات التي تنعكس على ترتيب الدول في العينة (٦٢) دولة في مؤشر العولمة الكليّ (١)، وبخاصة عندما تقوم المؤسسة بقياس عدد من المؤشرات المهمة كنسبة من عدد السكان للدول، مثل: (مساهمة الدول في مهمات حفظ السلام، مؤشرات الارتباط التكنولوجيّ مؤشر عدد السياحة، ومؤشر عدد المكالمات الدولية) الأمر الذي يعني أن المؤسسة أوجدت علاقة ما بين عدد السكان ومؤشرات العولمة أعلاه، بحيث أنه كلما زاد عدد السكان إنخفضت قيمة مؤشر الدولة الكلي، مقارنة منع غيرها وهو الأمر الذي قد يعني في النهاية حرمان دول كبيرة العدد من السكان مثل: الصين، والهند، وأندونيسيا، والباكستان من إحراز تقدم في المؤشرات الكلية، وفي الوقت نفسه منعت دول قليلة السكان، مثل: سنغافورة، وسويسرا مواقع متقدمة، وتشذ الولايات المتحدة الامريكية عن هذه العلاقة[3] بطريقة غير مفهومة وغير واضحة، بحجة وضعها المميز في مؤشرات الارتباط التكنولوجيّ.

---

(١) توفلر، ألفن، الصين وأمريكا تتنافسان في عسكرة الفضاء"، صحيفة الرأي الأردنية، عن الهيرلد تربيون، العدد ١٣٢٧٩، ٢٠٠٧/٢/٩م، ص٢٢ .

(٢) . Caselli, Marco, 2006, P.7-8

(٣) . Foreign Policy, 2005, P.2

وتعزو مؤسسة " كارني" الموقع المتقدم للولايات المتحدة الأمريكية في المؤشر الكليّ للعولمة منذ عام ٢٠٠٣ إلى تقدمها في المؤشرات الفرعية للارتباط التكنولوجيّ من حيث أنها الأولى في مؤشرات عدة شبكات للانترنت، وعدد مزوّدي خادمات الانترنت في عامي٢٠٠٥-٢٠٠٦م[1]، على الرغم من أن الارتباط التكنولوجيّ لا يساوي وزنه النسبيّ إلا ١٠%؟[2]، وعلى الرغم من أن مؤشرات التقرير العالميّ لتكنولوجيا المعلومات التنافسية للعام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) الصادر عن منتدى الاقتصاد العالميّ (World Economic Forum) وضعت الولايات المتحدة في المرتبة السابعة فقط خلف الدنمارك، والسويد، وسنغافورة، وفنلندا، وسويسرا، واستراليا، من أصل (١٢٢) دولة شملها التقدير لعام ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م وجاءت الدنمارك في المرتبة الاولى.*

٥- يرى بعض الباحثين أن عينة مؤسسة " كارني" لا تمثل العالم ودرجة العولمة في كافة الدول وعدم عمقها الزمنيّ (بداية من عام ٢٠٠٠م) [3]، إضافة الى ضيق الأبعاد الخاصة بالعولمة، وعدم إدراج العولمة الاجتماعية (بشقيها: البشر (People) والأفكار (Idease) واقتصار المؤشرات الفرعية على (١٢) اثنى عشر مؤشرا فقط، ويقارن ذلك بالمنهجية التي استخدمها "مركز دراسات العولمة والإقليمية التابع لجامعة ويرويك البريطاني، والتي طوّرها عام ٢٠٠٥م كلّ من: (بن لوكود، وميشلا ريدورنو Benlock Wood, And Michela Redoordno).

---

(١) A. T. Kearney And Fp, 2006, P.77 And Foreign Policy 2005, Pp.2-3 .

(٢) Caselli, Marco, 2006, P.7 .

* يستخدم التقرير العالميّ لتكنولوجيا المعلومات الصادر عن " المنتدى الاقتصاديّ العالميّ " كمؤشر لقياس مدى قدرة الدول على الاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية، ويعد إداره هامة لتحديد مواطن الضعف في السياسة التكنولوجيا المتبعة في الدول الواردة في التقدير.

(٣) صحيفة العرب اليوم الاردنية، مؤشرات التقدير العالميّ لتكنولوجيا المعلومات، العدد، ٣٥٧٣، ٢٠٠٧/٣/٢٩، ص (٢١).

وفي هذه المنهجية[1] نلاحظ مايلي:

أ- البعد الزمنيّ[2] من عام ١٩٨٢ ـ ٢٠٠١*

ب- البعد المكانيّ وعينة الدول (٩٦) دولة.

جـ- أبعاد العولمة الثلاثة، لكن من ضمنها البعد الاجتماعيّ (الأفكار والبشر).

د- المؤشرات الفرعية لأبعاد العولمة أوسع، فهي (١٦)، وليس (١٢) كما في "كارني"

٦- ويرى بعض المنظرين السياسيين، والباحثين الاستراتيجيين أن "مؤسسة" كارني" تحاول إقامة علاقة ترابطية بين بعض المؤشرات والظواهر المختلفة، كالقول بوجود علاقة ايجابية بين مستوى العولمة في الدول، والمساواة والاقتصادية وبين الحرية السياسية، وحقوق الإنسان والشفافية، لكن - ولدى التدقيق وتحليل هذه العلاقات ـ تبين عدم دقتها، ذلك أن هناك دولاً معولمة حسب تصنيف " كارني"، ولديها في الأصل سجلّ وتاريخ سابق بقوة أسس المساواتية الاقتصادية الاشتراكية، مثل: التشيك، المجر، وبولندا.

وهناك دول أخرى لديها تاريخ حافل وراسخ منذ زمن طويل في احترام الحريات السياسية والمدنية للأفراد والجماعات، مثل: هولندا، والدول الاسكندنافية، وعليه يحاجج هؤلاء المنظرون بأنه لو لم تكن نتائج علاقات مؤشرات مؤسسة كارني عرضية لكانت سنغافورة صاحبة المرتبة الأولى في المؤشر الكليّ للعولمة أعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م، والأولى في سجل حقوق الإنسان أيضاً[3].

٧- لا تتضمن الإصدارات التي تنشرها المؤسسة ومجلة السياسة الخارجية (FP) عن التقارير السنوية لقياس العولمة، سواء في النشرات أو المجلات، أو صفحات الإنترنت، ما يكفي من المعلومات التوضيحية، والأسس المنهجية لكيفية تجميع وتصنيف المعلومات والأرقام وقياس المؤشرات، الأمر الذي يبقي جزءاً كبيراً من

---

(1) Foreign Policy The Globlaization, Index, 2006, P.81, At Www.Forign.Policy.Com .

(٢) بريجنسكي، ٢٠٠٦، ص ص ١٩٢-١٩٤. ويشر برريجنسكي بأن كارني قدمت بذلك العام/٢٠٠١ أول دليل شامل للعولمة في خمسين (٥٠) سوقاً أساسية وناشئة.

** غير واضح فيما إذا أجريت دراسات للعولمة حسب منهجية "لوكود" بعد تاريخ ٢٠٠١م، فيما بدأت كارني إصدار دراساتها منذ عام ٢٠٠٠م حتى الآن ٢٠٠٦ .

(٣) بريجنسكي، ٢٠٠٤، ص١٩٤-١٩٥.

هذه المنهجية لغزا محتكرا للمؤسسة[1]. ومن الجدير ذكره بأنه ورغم كافة الانتقادات التي أشرنا إليها وغيرها من الانتقادات الفنية أو الأيديولوجية المذهبية تبقى مؤشرات مؤسسة (كارني) هي الأكثر استخداماً واعتمادا من قبل الباحثين في مجال قياس درجة عولمة الدول، وبخاصة بعد قيامها في السنوات الأخيرة بدراسة ظواهر واتجاهات تبدو ملازمة للعولمة، مثل ظاهرة الإرهاب وعلاقتها بالعولمة، وذلك كما في دراستها عام ٢٠٠٥م، والتي توصلت من خلالها إلى أن هناك صلة أو علاقة ضعيفة بين الظاهرتين[2]. Aweek Connection Between (Globalization And Terrorism).

المطلب الرابع: مبررات نقد منهجية القياس لدى مؤسسة (كارني):

إن أوزان مؤشرات العولمة المعتمدة من مؤسسة (كارني: A.T.Karney بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (FP) [3] تعبر عن أدوات منهجية ، وأوزان نسبية خاصة لقياس درجات التعاون والأهمية لأبعاد ومؤشرات العولمة، والتي تتميز بالتحيز للأبعاد الاقتصادية، لذلك أعطيت المؤشرات الاقتصادية وزنا نسبيا أكبر من غيرها[4]، وعلى حساب بقية المؤشرات التي قد تكون أكثر أهمية من المؤشرات الاقتصادية، مثل المؤشرات: الاجتماعية ، الثقافية ، التكنولوجية والبيئية أو السياسية[5] التي تشكل البيئة والوعاء الذي تنمو فيه ظاهرة الإرهاب واتجاهاته المعاصرة.

ويمكن استعراض مبررات نقدنا السابق لمنهجية " كارني " من خلال تحليلنا لبعض أهم مفاصل مؤشرات كارني، ومحاولة تلمس المواقع الحساسة التي يمكن أن يكون لها دور أكبر في ظاهرة الإرهاب في كل مؤشر ، ومع إدراكنا أن تلك المؤشرات تقوم على أساس نظرية خاصة بمؤسسة كارني، وهنا يبدو مفهوما لماذا التركيز على الأبعاد

---

(١) Foreign Policy , The Globalization Index, Nov/Dec 2006, Pp.74 81, At Www.Foreign Policy.Com.

(٢) Foreign Policy, Measuring Globalization: An Invitation To Terror? ,May/June Policy.Com Foreign2005,Pp.56,59,At Www.

(٣) A.T.Kearny & Foreign Policy (Fp) Magazine Globalization Index, Measuring Shared-Res/Pdf/2004g-/ Www.@Kearny.ComGlobal Top 20, 2004 , P58,At) .Index.Pdf

(٤) ناي س، جوزيف، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٦٢-١٦٥.

(٥) المرجع السابق ، ص ١٧٢.

الاقتصادية للعولمة ، لأن الاقتصاد يعدّ جوهر الليبرالية ومحركها، والتي تعدّ أيدويولوجية العولمة ، وتمثلها الآن الولايات المتحدة الأمريكية التي أسهمت العولمة في تعزيز مكانتها وهيمنتها، وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة(١).

إن قوة الأبعاد الاقتصادية وعمقها للعولمة لا يبرر - حسب رأينا - إعطاءها هذا الحجم في مؤشرات العولمة، فليس في "وسع الاقتصاد مهما كان شكله أو حجمه بمعزل عن بقية الأبعاد وبخاصة السياسية منها أن يؤمّن حرية انتقال الموارد والبضائع، والاعتماد المتبادل والتشابك الذي يميز العولمة، ذلك أن فرض إجراءات أمنية مشددة في مطارات العالم خوفا من هجمات إرهابية محتملة سيضرب مباشرة حرية انتقال الموارد الاقتصادية، ويرفع الضرائب على الشحن، ويؤدي إلى خسائر شركات الطيران، وارتفاع أسعار التأمين .....الخ"(٢) لذلك فإننا نرى أن العولمة الاقتصادية تعجز وحدها عن أن تقف أو تفسر مؤشراتها الفرعية ظاهرة الإرهاب واتجاهاته المعاصرة، تماماً مثلما عجزت العولمة الاقتصادية السابقة التي شهدها العالم بداية القرن الماضي عن الحيلولة دون اندلاع الحرب العالمية الأولى من عام ١٩١٤-١٩١٨ (٣).

ولقد قامت مؤسسة كارني بإعطاء المؤشرات الاقتصادية وزناً أكبر من غيرها، بحجة أهميتها في زيادة التكامل الدوليّ ، والاعتماد المتبادل، على اعتبار أن البعد الاقتصاديّ هو المحرك الرئيس لمسيرة العولمة، علماً أن هذه المقولة لا تحظى بإجماع الباحثين والمنظرين في العولمة.

ويبدو أن ذلك ملازماً لمضمون العولمة نفسه، والذي ينظر إليه على الأغلب كتجلّ للاقتصاد أكثر من أي شيء آخر، لذلك لا يبتعد تحمس مؤسسة(كارني) مذهبياً للعولمة الاقتصادية على اعتبار أنها شركة عالمية متعددة الجنسيات عن منطق الاعتبارات الاقتصادية(٤).

---

(١) Muqtedar Khan, M.A, Teaching Globalization In The Era Of Terrorism, Global Eye, 2007,P.2.Http://Www.Ijtihad./Globalterror.Html....21/07/27.

(٢) كينيدي، بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ٣٩٠ ٤٠٠.

(٣) بريجنسكي، ٢٠٠٤، ص١٩٤-١٩٥.

(٤) المرجع السابق، ص١٥٩ .

وبناء عليه أعطيت" كارني " المؤشرات الاقتصادية (٥٠%) من قيمة مؤشر العولمة ككلّ، وأعطى المؤشر الفرعيّ الاستثمار الأجنبيّ المباشر وزنا أكبر من كلّ المؤشرات الفرعية بحجة دوره المؤثر والفعال في الاعتماد الاقتصاديّ المتبادل، وتخطيه للحدود الوطنية، وبخاصة جهة ارتباطه بالشركات المتخطية للحدود الوطنية والتي منها "كارني".

أما بقية المؤشرات الفرعية ،للارتباط السياسيّ والفرديّ والتكنولوجيّ ، فقد أعطتها " كارني " أوزاناً متساوية ، لكنها ميزت الترابط الفرديّ من حيث أهميته في عملية العولمة الاجتماعية والثقافية، من خلال دمج الأفراد في المجتمع العالميّ.

ويلاحظ أن مؤشرات الارتباط التكنولوجيّ حظيت بوزن أقل، بهدف جسر الفجوة التكنولوجية بين دول العالم، على الرغم من أن مفهوم العولمة برز في الأصل باعتباره وصفاً حيادياً لعملية ملازمة للتأثيرات العالمية للثورة التكنولوجية، الأمر الذي دفع بعض الباحثين الأمريكيين لاقتراح تعريف للعولمة الذي يقول: " إنهاتفاعل تكنولوجيا المعلومات مع الاقتصاد العالمي"[١].

لكن الأصل شيء وواقع الأمر شيء آخر، إذ أن الإحصائيات تشير إلى أن (٦,٩٥%) من شبكات تزويد الإنترنت موجودة في دول "منظمة التعاون والتنمية" وحدها، وفي بداية القرن الحادي والعشرين كان ما يقارب من نصف السكان في الولايات المتحدة يستخدمون شبكة النطاق العالميّ (WWW) مقارنة مع (٠,٠١%) من السكان في جنوب آسيا .

ومعظم سكان العالم اليوم ليس لديهم أجهزة هاتف، ويعيش مئات الملايين منهم كفلاحين في قرى نائية، وليس لهم سوى ارتباط ضعيف بالأسواق العالمية أو التدفق العالميّ للأفكار، وفي غضون ذلك تستمر ثورة المعلومات آخذة في جعل السياسة العالمية أكثر تعقيداً من خلال تمكين العناصر الفاعلة العابرة للقومية، وتقليل سيطرة الحكومات المركزية، ولكنها تؤثر أيضاً على القوة بين الدول[٢]، فعند بدايةالقرن الحادي والعشرين

---

(١) Jussawalla,Meheroo And Taylor, Richard,The Role Of It Parks Bridging The Digital Divide, P10,Www.Iip.Ist.Psuedu/Publication /Taylor/Its 2002.P&F

(٢) تلحمي، ٢٠٠٥م. ص١١٧ .

كان لدى الولايات المتحدة (١٥٩) مليون كمبيوتر قيد الاستعمال، بينما لم يكن في أمريكا اللاتينية كلها سوى (١٨) مليوناً .

ومن بين المجموع الكليّ لمستخدمي الإنترنت كان النصف منها تقريبا في الولايات المتحدة، وأقلّ من (٠,٥%) في أمريكا اللاتينية، وكان في أمريكا الشمالية (٤٩٣) مستخدماً للإنترنت من بين كل ألف (١٠٠٠) من السكان، أما في أوروبا الغربية فكان (٢٢١) مستخدماً، بينما كان العدد في الشرق الأوسط وأفريقيا (٨) فقط [١].

هذا كله يحدث ويبدو مربكاً أحياناً في ظل انفجار حجم المعلومات، وتضاعف عمليات شحنها سنوياً، إذ تشير الاحصائيات المتوافرة إلى أنه كان عند مطلع القرن الحادي والعشرين ما يصل إلى (٦١٠) مليارات رسالة على شبكة النطاق العالميّ (Www)، بينما ينمو عدد صفحات الانترنت على هذه الشبكة بمعدل ١٠٠% سنوياً.

لذلك يرى بعض منظري العلاقات الدولية أن لهذا التغير المفاجئ في التكنولوجيا المترابطة من اتصالات الكمبيوتر - الذي يُدعى أحياناً الثورة الصناعية الثالثة - أثراً في طبيعة الحكومات والسيادة، وزيادة دور العناصر الفاعلة من غير الدول، مثل الإرهابين[٢] لكنه عزز من أهمية " القوة الناعمة" في السياسة الخارجية للدول، وبخاصة إذا علمنا أن حجم التجارة الإلكترونية تجاوز عتبة المئة مليار دولار عام ٢٠٠٦م. بزيادة مقدارها ٢٦% عن عام ٢٠٠٥م، إذ بلغت القيمة الإجمالية لهذه المشتريات (١٠٢,١) مليار دولار[٣].

وفيما يتعلق بالمؤشرات السياسية، فقد أعطيت أوزاناً متساوية بمقدار ¼ لكل منها، بمجموع كليّ يساوي (١٠%) فقط من قيمة مؤشر العولمة الكلي.

---

(١) ناي س، جوزيف٢٠٠٣م، ص٩٥، ويمكن الاطلاع على كمية المعلومات الموجودة لدى (هال فاريان) على الموقع: (Http:/ Www.Sims.Berkeley. Edu/How-Much-Info/Summary.)

(٢) نوريس، بيبا، الفجوة الرقمية: العمل المدني وفقر المعلومات والانترنت على صعيد العالم، نيويورك، جامعة كمبريدج، ٢٠٠٠من ص٨.

(٣) صحيفة الرأي الاردنية، عن وكالة الأنباء الفرنسية، العدد ١٣٢٥٤، ١٥، ٢٠٠٧/١م، ص٤٨.

ويلاحظ أن المؤشرات السياسية تمثل أرقاماً ثابتة ومطلقة، وفي الأغلب لا تمثل عملية متحركة ومتطورة كالمؤشرات الاقتصادية مثلاً، والتي ترى مؤسسة " كارني" أنها تسهم في زيادة ترابط ودمج العالم.

غير أن تحليلا بسيطا لهذا المؤشر يظهر بعض التساؤلات حول مصداقية بناء هذا المؤشر ومنهجيته، وبخاصة أنّ لهذا المؤشر دوراً في رسم السياسة الخارجية للدول بمعنى أنه يعبر عن البعد السياسيّ للعولمة، فعند صياغة السياسة الخارجية للدول أصبحت السياسة والمسؤولون الآن في العالم يواجهون ما يسميه بعض المنظرين السياسين "سُمك العولمة" المتزايد (بمعنى كثافة شبكات الاعتماد المتبادل والمتداخل) بين دول العالم[1]، وبين الأفراد والجماعات الإرهابية.

ويظهر الجدول رقم (٤) ترتيب الدول حسب مؤشرات العولمة لعام ٢٠٠٦م، بعض المفارقات الخاصة بمؤشر الارتباط السياسيّ، والمؤشرات الفرعية الأربعة المنبثقة عنه، فمثلا جاء ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية في المركز (٤٣) من أصل (٦٢) دولة عام ٢٠٠٥، والمرتبة (٤١) عام ٢٠٠٦[2]، وهي بلا شك مراتب متدنية، وهذه تثير الكثير من الأسئلة والانتقادات لمنهجية القياس لدى مؤسسة كارني.

وتزداد الشكوك والأسئلة إذا نظرنا إلى المؤشرات الفرعية للارتباط السياسيّ، ذلك أنه في الوقت الذي تحتل فيه(مثلا) أمريكا المرتبة الأولى في عضوية المنظمات الدولية التي تحسب كأرقام مطلقة في إحصائية عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، نجد أنها تحتل مرتبة متدنية جدا في مؤشر المعاهدات الدوليّ (Treates) المصادق عليها (Ratified) والتي تحسب كأرقام مطلقة[3] (Absolute Numbers)، ففي عام ٢٠٠٥م احتلت المرتبة (٥٧) خلف الباكستان والصين؟[4] وهي مرتبة إيران نفسها، ومصر، وتايلند، ولا تتقدم إلا على تايوان التي جاءت في ذيل القائمة (٦٢)، وإسرائيل التي جاءت في المرتبة قبل

---

(١) ناي، ٢٠٠٣م، ص١٦٦.

(٢) Foreign Policy, 2005, P.55, & 2006, P.77.

(٣) A. T. Kearny, Globlization Index Data, Methodolgy 2006, Http://Www.Atkearney.Com/Main.Taf?P=5,4,1, 127,1 08/02/2007.

(٤) Foreign Policy, 2005, P.54.

الأخيرة (٦١)، أما في إحصائية ٢٠٠٦م فاحتلت مرتبة متأخرة أكثر، فجاءت في المرتبة (٥٨) خلف الصين، وروسيا، وباكستان، والهند، والسعودية، وسيريلانكا[١].

وهناك أسباب كثيرة لتخلف الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المؤشر، أهمها منهج الأحادية الذي تمارسه إدارة الرئيس بوش منذ ٢٠٠١م والذي تجلى بعدم موافقة الإدارة على توقيع بروتوكول كيوتو(Kyoto Protocol) المتعلق بظاهرة الاحتباس الحراري، ومحكمة جرائم الحرب الدولية، ومعاهدة بازل (Bazel) لحظر انتقال المخلفات الخطرة[٢] ومعاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية (ABMT) واتفاقية خطر الاسلحة البيولوجية وغيرها من المعاهدات الدولية التي من المفترض أن تزيد من ترابط العالم وتشابكه، وتساهم في انتشار العولمة[٣]، لكن يبدو أن مصلحة أمريكا الوطنية والأحادية السياسية تتضرر في هذا المجال، ولعل دليل ذلك ما كتبته مستشارة الأمن القومي (كوندوليزا رايس) أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية سنة ٢٠٠٠م، إذ قالت: " علينا أن ننطلق من الأرضية الصلبة للمصلحة الوطنية، وليس من مصلحة مجتمع دوليّ موهوم"[٤].

غير أن باحثين غربيين درسوا العلاقة بين العولمة والاستجابة للصراعات الدولية، وبناء السلام الجماعيّ" توصلوا إلى النتائج التي تفيد بأن صيرورة العولمة خلفت أشكالا جديدة من الترابط السياسيّ، وبناء التعاون والسلام في العالم من خلال ما توجده من تشابك وتداخل بين جهود الأطراف الفاعلة من الدول، والأطراف الفاعلة من غير الدول، مثل: المنظمات الدولية (IOS)، والمنظمات الاقليمية (ROS)، والمنظمات غير الحكومية (NOGS).

وهذا ما يعيدنا مرة أخرى إلى تعريف مفهوم العولمة عند (جان أرت شولت)، والذي تحدثنا عنه في المبحث الأول، ومضمونه: أن العولمة تعني ديناميكية نسبية لكل

---

(١) Foreign Policy, 2006, P.77.

(٢) Foreign Policy, 2005, P.54.

(٣) بايرز، مايكل، الارهاب ومستقبل القانون الدولي، في عوالم متصادمة، ٢٠٠٥م الفصل العاشر، ص١٥٨.

(٤) ناي، ٢٠٠٣م، ص ص ٢٤٧-٢٧٦.

من معان تتخطى الإقليمية والعالمية والليبرالية الدولية[1]، وهذا -قد يعني- أن المناظرة الأقوى الآن هي بين العولمة وبقية المناهج الوضعية.

لذلك تبدو المنهجية الخاصة بمؤسسة كارني مرتبطة بكيفية نظرة الغرب الأمريكيين إلى العولمة، وبخاصة إذا علمنا أن استطلاعات الرأي التي يقوم بها مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية، منذ عام ١٩٧٤م وحتى الآن كشفت عام ٢٠٠٣م أن (٦٣%) من الأمريكان (عامة الناس) و(٨٩%) من (قادة الرأي)، يعتقدون أن قوة البلد الاقتصادية – أهم من قوتها العسكرية كمقياس للقوة والنفوذ والتأثير في العالم، ويمكن القول إن رفض الولايات المتحدة دفع الالتزامات المالية المستحقة عليها الأمم المتحدة، والتقليل المتعمد من شأنها، والإحجام الشعبيّ – وليس الحكوميّ- عن دعم استخدام القوات المسلحة الامريكية في الخارج مؤشرات في هذا الاتجاه[2].

وعلى الرغم من ذلك فإن مؤسسة "كارني" تحاجج بالقول إن مساهمة الولايات المتحدة في إبعاد العولمة السياسية من خلال دعم برامج المساعدات الإنمائية كان هائلاً، إذ حسب إحصائية (OECD) لعام ٢٠٠٣م بلغ حجم المساعدات الرسمية الدولية (٦٩$) بليون دولار جاء الجزء الأكبر منه من الولايات المتحدة الأمريكية بواقع أكثر (٢٠%)[3].

ذلك يعني أن مؤشرات "كارني" تبقى آلية كمية منهجياً تنظر إلى العولمة بإبعادها المختلفة من منظور اقتصاديّ واسع، وتترك للباحثين طريقة تحليل المعطيات وتفسيرها، ودلالات المؤشرات التي تستخدمها، ويرتكز تبريرنا لنقدها السابق على اعتقادنا الشخصيّ المبنيّ على الكثير من وجهات النظر المشابهة، التي ترى أن هناك ما هو أهم وأكثر من البعد الاقتصاديّ أهمية في العولمة، فالأبعاد السياسية للعولمة تتشابك بوتيرة مطردة وإسراع من الاقتصاد وبخاصة بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م، حيث شهد العالم -

---

(١) Richmond, Oliver, the Globalization of response to confict and the peace building consensus, cooperation and conflict: Journal of the Nordic International studies Association vol. 39(2), 2004, pp. 145-147. NISA, www.ps.au.dk/NISA sadge publicatoni www.sagepublications.com

(٢) ناي، ٢٠٠٣م، ص٢٤٠.

(٣) Foreign Policy, The Global Top 20, Measuring Globalization, May/ June 2005 Ehost/Detail/?Vid=21 & Http://Web.Ebscohost.Com/Issue 148, P 52-60, . Hid=11& Sid=Ecfgde 79-De 43-46of-8b…. 31/08/2006

نتيجة الإرهاب - تغيرات هائلة على المستويين: بنية الأنظمة، وسلوك الأنظمة، أهمها على سبيل المثال: تقاسم المعلومات الأمنية، والاستخبارية على مستوى العالم، والتي كانت من الأسرار الخطيرة التي لا يطلع عليها إلا القلة القليلة والمخوّلة بذلك فقط[1].

إضافة إلى ان تبادل الخبرات والتدريب، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بين دول تنتشر في كل أطراف العالم محدثة شبكة من العلاقات العولمية تبدو لنا أكثر عمقاً وتأثيراً من شبكة العلاقات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: في مجال مكافحة الإرهاب بالذات شارك ما مجموعه (٣٥٠٠٠) متدرب يمثلون (١٥٢) دولة في العالم في "برنامج وزارة الخارجية الأمريكية للتعاون في مكافحة الإرهاب" المعروف باسم (ATA) [2]، كذلك فإنه في الوقت الذي تتعثر فيه آليات العولمة الاقتصادية مثل:منظمة التجارة العالمية (TWO) وتفشل جدولاتها الأخيرة من الأرغوي حتى جولة الدوحة في أيلول ٢٠٠٦م[3]، وبخاصة في مناطق الصراع التقليدية في العالم والتي يشكل موضوع الإرهاب واتجاهاته المعاصرة قاسمها المشترك، وذلك بعد أن أصبح ظاهرة عالمية يتماهي مع ظاهرة العولمة، ويشكل تحدياً لصالح القرار والسياسات الأمنية للدول[4].

أما بقية المؤشرات الاجتماعية والتكنولوجية فمن الصعب حصرها كما أشرنا في النقد لمنهجية كارني فقط، فموضوعات الهجرة والسفر تشكل تحدياً كبيراً للأنظمة لأنها وسيلة الأفراد والمجموعات الإرهابية للحركة[5]، كذلك الأمر بالنسبة للمؤشرات التكنولوجية، التي ينبع خطرها من أن التكنولوجيا وجدت لتكون "حيادية"، تماماً كما وجدت العولمة لتكون وصفاً حيادياً للثورة التكنولوجية[6]، فالمرتبة المتقدمة التي تفتخر

---

(١) Perl, Raphael, Terrorism And National Security: Issue And Trends, Crs Issue Breif For Congress, Order Code, Iblolly, Updated Feb. 22, 2005, P.15, Http://Kun/House.Gov/Uploaded Files/Terrorism.Pdf.... 30/4/2007 .

(٢) Ibid, P. 15.

(٣) صحيفة الغد الأردنية، عن مجلة الايكونوميست، تقرير خاص عن عنوان: مستقبل العولمة، العدد ٧٦٦، ٢٠٠٦/٩/١٠م، ص٣٨ .

(٤) Perl, Raphael, 2005, P.1 .

(٥) Perl, Raphael, Trends in Terrorism, 2006, P.1 .

(٦) بريجنسكي، ٢٠٠٤م، ص١٥٩-١٦٩ .

بها الولايات المتحدة في هذه المؤشرات من حيث استخدام الانترنت ووسائل الاتصال المتطورة يملكها الإرهابيون في الجبال والكهوف في أفغانستان، والغابات والأزقة في أمريكا اللاتينية، إذ يتم تبادل الخبرات والمعلومات والمشورة من خلالها، وبين مختلف الجماعات الإرهابية في العالم بما يشكل أحد أهم اتجاهات الإرهاب المعولم المعاصر حسب أحدث دراسات وزارة الخارجية الأمريكية(١).

المطلب الخامس: مؤشرات العولمة الكلية في عينة الدراسة:

لقد اعتمد الباحث منهجية (كارني) المعتمدة على الاتجاه العام لظاهرة العولمة لأن الدراسة تركز على الاتجاهات والميل العام (Mega-Trend) لظاهرة العولمة وصيرورتها، وارتباط ذلك بظاهرة أخرى هي ظاهرة الإرهاب، لذلك يؤكد الباحث على أنه معنيّ بهذه الدراسة بالميل العام لظاهرتي "العولمة والإرهاب"، والاثر المتبادل بينهما سواءً سلباً أو إيجابياً، ويوضح الجدول رقم (٤)، ترتيب الدول حسب مؤشرات العولمة الكلية لعام ٢٠٠٦، مقارنة بالتغيير مع عام ٢٠٠٥م، وقد أضاف الباحث التصنيف لعام ٢٠٠٤ بهدف معرفة هل لهذا التغيير علاقة بانكشاف الدول للإرهاب أم لا؟(٢)

---

(١) Perl, Raphael, 2005, P.1

(٢) A. T. Kearney & F. P. 2005, and 2006, pp. 75-77.

الجدول رقم (٤)
ترتيب الدول حسب مؤشرات العولمة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م*

اسم الدولة	التصنيف لعام ٢٠٠٤	التصنيف لعام ٢٠٠٦	المؤشرات الفرعية: الاندماج السياسي				الترابط التكنولوجي			الترابط الشخصي			التكامل الاقتصادي		الأبعاد الرئيسية			
			المساعدات الحكومية	المعاهدات الدولية	المشاركة في قوات حفظ السلام	المنظمات الدولية	المزودات الآمنة	مضيفات الانترنت	مستخدمي الانترنت	التحويلات الخارجية	السفر	مستخدمي التلفون	الاستثمار الخارجي المباشر	حجم التجارة	السياسية	التكنولوجية	الشخصية	الاقتصادية
سنغافورة	٢	١	٤٧	٤٢	١٠	٢٢	١٣	١٢	١٠	٤٩	٤	١	١	١	٢٩	١٢	٢	١
سويسرا	٣	٢	١٠	٤١	٩	٢٣	٥	١٥	١٧	٢	٩	٢	٧	١٧	٢٣	٧	١	٩
أمريكا	٧	٣	٣٨	٥٨	٢٥	١	١	١	٦	٥٢	٣٣	١٨	٣٩	٦٢	٤١	١	١٠	٥٨
ايرلندا	١	٤	١٢	٣١	١	١١	٨	٢٠	٢٦	٩	٣	٢	٥	٤	٧	١٤	٣	٤
الدنمارك	١٠	٧	٨	٦	١٣	١١	٧	٣	١٢	١٦	١٦	٦	٦	٢٠	٦	٥	٨	٨
كندا	٦	٦	٣٢	٦	١٤	٢	٢	١١	٧	٥٧	٢٠	٤	١٢	٣٠	١٠	٢	٧	١٣
هولندا	٤	٥	٦	٦	١٧	٥	١١	٢	٩	٤٠	١١	٨	٥٢	١١	٥	٦	١١	١١
استراليا	١٢	١٢	٢٧	٣١	١٨	٣٣	٤	٥	٣	٥٠	٢٤	١٤	٢	٥٥	٢٧	٣	٢٦	١٨
النمسا	٩	٨	٧	٦	٣	١١	١٤	٧	١٩	٢٩	٢	١٠	١٨	١٥	٢	١٣	٤	١٥
السويد	١١	١٠	١٥	٦	٨	٢٥	٩	٩	١	٣٩	٩	١١	١٦	٢١	٩	٩	١٢	١٩
نيوزلاندا	٨	١١	٢٦	٦	٢٢	٣٣	٣	٨	٨	٥٤	٢٣	٥	٢٩	٤١	١٤	٤	١٥	٢٥
بريطانيا	١٢	١٣	١٠	٦	٧	٥	٦	١٧	٤	٤٢	١٥	١٢	١٠	١٨	٤	٨	١٤	٢٥
فنلندا	٥	٩	١٨	٣١	٩	١١	١٢	٤	٥	٤٥	١٣	١٩	٣٠	٣٣	١٤	١٠	٢١	٣١
النرويج	١٧	١٤	١٩	٦	١٦	١٥	١٠	٦	٢٤	٣٠	٢٤	١٧	١٦	٢٩	١٨	١١	٢٣	٣٩
إسرائيل	٢٢	١٧	٤	٦١	٤	١٨	١٧	١٦	١٦	١٢	٢٧	٧	٢٠	١٩	١٠	١٧	٩	٤٠
تشكوسلفاكيا	١١	١٥	١١	٣١	١٣	١١	٢٦	١٢	١٤	٢٧	١	٣١	١٤	٥	٣٥	٢٢	٦	٥
سلوفانيا	١٩	٢٠	١٦	٦	١٩	١١	٢٠	١٥	١٨	٢٢	٧	٢١	٢٨	١٠	١٥	٢٠	١٣	١٣
ألمانيا	١٨	٢١	١٣	٣١	١٢	٢	١٥	١٣	٢٠	٤٨	٢١	١٥	١٥	٣٢	١١	١٦	٢٨	٤١
ماليزيا	٢٠	١٩	٤٩	٤٢	١٥	٣٣	٣٤	٢٩	٢٣	١٨	١٠	٢٩	١١	٢	٤٨	٢٨	١٩	٣
هنجاريا	٢٦	٢٣	٢٤	١	٣٢	١١	٢٧	١٩	٢٩	٣٤	٥	٤١	١٣	٧	٢٠	٢٧	١٧	٧
بنما	٢٧	٢٤	٣١	١	٥٥	٤٦	٤١	٤٤	١٢	٣٢	٣٠	٣٥	٢	٨	٣٩	٣٢	٤٦	٢
كرواتيا	٢٣	١٦	٢٢	١	١٩	٣٣	٤٥	٣٣	٢٧	٧	٨	٢١	١٩	١٣	٣٢	٢٩	٥	١٤
فرنسا	١٤	١٨	٩	٦	٥	٢	١٩	٢١	٢٢	٣٨	١٣	١٦	٢٤	٥٠	١	٢١	١٨	٤٠
البرتغال	١٦	٢٢	٥	٦	١١	٥	٢٣	١٨	٢٨	٢٠	١٧	٢٣	١٧	٣٤	٣	٢٥	٢٠	٤٩
اسبانيا	٢٤	٢٦	١٩	٦	٢١	٥	١٨	٢٩	٢٥	٣٣	١٨	٢٦	٩	٤٥	١٦	٢٤	٣١	٢٢
سلوفاكيا	٢١	٢٥	٥٤	١	٢٨	١١	٣٣	٢٨	٤١	٣٧	٣٤	٢٨	٢٩	٣	١٩	٢٦	٤٥	٦
ايطاليا	٢٥	٢٧	١١	٦	١٥	٥	٢٤	٢٤	١٥	٤٧	٢٢	١٣	٤٠	٤١	٨	١٣	٢٥	٥٠
اليابان	٢٩	٢٩	٤٩	٦	٢	٣٣	١٦	١١	١٣	٥٩	٤١	٤٢	٤٧	٦١	١٢	١٥	٤٨	٦٢
كوريا الجنوبية	٣٤	٢٨	٥٨	٣١	٢٧	٣٣	٤٩	١٣	٢	١١	٣٨	١٥	٤١	٢٩	٣٣	١٩	٣٩	٣٢
رومانيا	٣٩	٣٥	٣٦	١	٤٦	١١	٤٣	٤٣	٣٢	١٠	٣٠	٣٧	٨	٢٢	١٨	٣١	٣٠	١١
الفلبين	٣٣	٣٣	٢٨	٣١	٤٧	١١	٤٥	٤٧	٥٢	١	٥١	١٧	٥٠	١٤	٤٣	٥٢	١٠	٢٩
اليونان	١٨	٣٠	٢	٣١	٢٠	٥	٣٧	٢٦	٣٣	١١	٤١	٤٠	٥٥	٤٩	١٤	٣٣	٤٤	٥١
بولندا	٣١	٣٩	١١	٦	٢٨	١١	٣١	٣٥	٣١	٢٥	١٩	٣١	٣١	٢٣	٢٥	٣١	٣٢	٣٠
تشيلي	٣٧	٣٤	٢٥	٦	٣٩	١١	٣٠	٣١	٣٠	٥١	٤٠	٤٠	٤	٢١	٣٠	٣٠	٥٣	١٠
تايوان	٣٦	٣٦	٥٥	٦٢	٦٢	٦٢	٢٢	١٠	١١	٦٢	٣١	٩	٣٢	٩	٦١	١٨	٣٣	١٢
اوغندا	٣٨	٣٢	١	٦	٦١	٤٨	٦٠	٥٩	٦١	٣	٥٨	٦٢	٢٥	٥٢	١٧	٦١	٢٤	٤٤
تونس	٣٥	٣٧	٤١	٣١	٣١	٣٣	٥٩	٦٠	٤٥	١٦	٢٩	٣٣	٣٩	١٩	٤٢	٤٧	٢٩	٢٧
بتسوانا	٣٠	٣٩	٢	٦	٥٧	٤٨	٦٢	٤٦	٥٦	٣٩	٢٥	٣٠	٢٣	١٨	١٩	٥٦	٤٣	٢٤
اوكرانيا	٤٣	٣٨	٣٠	٣١	٤٠	٤٨	٤٨	١٢	٤٧	١٩	٢٨	٤٤	٣٨	١٢	٤٦	٤٩	٣٨	١٧
المغرب	١٧	٤٠	٣٤	٥٢	٢٧	٤٨	٤٩	٥٢	٣٩	٤	٤٤	٣٨	١٣	٢٨	٥٣	٤٤	١٦	٣٧
السنغال	٤٠	٤١	٢١	٦	١٣	٣٣	٥٣	٥٨	٥٥	١١	٤٧	٢٦	٥٤	٣٧	٢١	٥٥	٣٥	٤٩
المكسيك	٤٥	٤٤	١٠	٦	٤٤	١١	٣٨	٣١	٣٩	٢٨	٣١	٢٧	٣٥	٢٩	٣٧	٣٨	٤١	٣٩
الارجنتين	٣٤	٤٧	٣٩	٦	٢٤	٢٥	٣٦	٤٧	٢٤	٥٣	٤٥	٤٨	٣١	٥٣	٢٢	٣٤	٦١	٤٦
السعودية	٤١	٤٥	٥٣	٥٢	٣٦	٤٨	٤٤	٤٨	٥٠	١٣	٢٩	٢٤	٥٩	٣٤	٥٩	٤٩	٢٦	٤٣
تايلاند	٤٨	٤٦	٤٣	٥٢	٥١	٢٥	٤٠	٣٨	٤١	٣١	٤٣	٥٣	٥٦	٦	٥٧	٤١	٤٩	١٦
سريلانكا	٥١	٤٣	٤٤	٤٢	٤٨	٥٨	٤٧	٥٥	٥٩	٥	٥٠	٥٠	١٦	٢٥	٥٨	٥٨	٢٧	٣٨
روسيا	٤٤	٥٢	٤٠	٤٢	٢٦	٢٥	٤٦	٣٧	٤٠	٤٤	٣٧	٥١	٢٢	٤٣	٣٩	٤٢	٤٢	٣٣
نيجيريا	٤٢	٤٤	٦١	٦	٤٤	٢٥	٥٨	٦١	٥٨	٢٣	٤٩	٦١	٢٧	٤٠	٢٨	٦٠	٤٠	٣٤
افريقيا الجنوبية	٤٩	٤٨	١٧	٦	٣٣	٢٥	٢٨	٣٤	٤٨	٥٥	٤٣	٤٥	٤١	٤٧	٣١	٣٩	٥٤	٥٤
البيرو	٥١	٥٣	٥٩	٦	٥٤	٣٣	٣٩	٤١	٣٨	٣٥	٤٨	٣١	٣٧	٥٦	٤٥	٤٠	٤٧	٥٣
الصين	٥٧	٥٤	٥٧	٥٢	٢٩	٣٣	٥٤	٥١	٤٩	٤٢	٥٢	٥٦	١١	١٧	٤٧	٥٠	٥٥	٢٨
البرازيل	٥٣	٥٧	٥٦	٣١	٤٢	١١	٣٥	٣٠	٣٧	٥٦	٥٦	٥٢	١٥	٦٠	٤٤	٣٥	٦١	٤٥
كينيا	٥٤	٤٦	٣٣	٦	٣٠	٤٨	٥٦	٥٠	٥٤	٢١	٥٥	٥٨	٦٠	٤٢	٣٤	٥٤	٤٨	٥٥
كولومبيا	٥٠	٥١	٣٥	٤٢	٥٢	٤٨	٤٢	٤٠	٤٣	١٧	٥٤	٣٩	٣٣	٥٤	٥٤	٤٧	٤٤	٥١
مصر	٦٠	٥٩	١٧	٥٨	٥١	٣٣	٥٠	٥٩	٥٣	١٥	٤٦	٤٩	٤٢	٣٥	٥٩	٥٣	٤٣	٤٢
باكستان	٤٦	٥٠	٤٢	٥٢	٢٤	٤٨	٥٤	٥١	٦٠	٩	٦٢	٥٤	٥٣	٥٩	٥٥	٥٩	٣٤	٦٠
تركيا	٥٥	٥٦	٤٥	٤٢	٥٠	٣٣	٣٢	٣٦	٣٥	٦١	٣٥	٤٦	٤٧	٣٨	٥١	٣٧	٥٧	٤٧
بنغلاديش	٥٦	٥٨	٥١	٤٢	٣٥	٥٨	٦١	٦٢	٦٢	٨	٦٠	٥٧	٥٨	٥٧	٤٩	٦١	٣٧	٦١
فنزويلا	٥٨	٥٥	٥١	٤٢	٥٧	٣٣	٤١	٤٥	٤٤	٥٨	٥٢	٤٣	٤٤	٤٤	٥٢	٤٥	٦٠	٤٨
اندونيسيا	٥٩	٦٠	٤٨	٤٢	٦٠	٢٥	٥٢	٤٩	٥١	٤٩	٥٧	٥٩	٦١	٣٦	٥٠	٥١	٥٩	٥١
الهند	٦١	٦١	٥٠	٥٢	٥٩	٥٨	٥١	٥٣	٥٧	٢٦	٦١	٦٠	٤٩	٥٨	٦٠	٥٧	٥١	٥٩
ايران	٦٢	٦٢	٦١	٥٨	٥٨	٥٨	٥٧	٥٧	٤٦	٦٠	٤٩	٥٥	٦٢	٤٦	٦١	٤٨	٦٢	٥٧

* المصدر: مؤسسة كارني ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية ، وقد أضاف الباحث لهذا الجدول التغير في الترتيب للدول لعام ٢٠٠٤م.

ويزوّدنا الجدول رقم (٤)، بعدد من المؤشرات المهمة للدراسة (عدا عن كونه يبين الترتيب الكليّ لمؤشرات العولمة)، وهذه المؤشرات هي:

١- أن (١٨) دولة من الدول المصنفة كأعلى (٢٠) دولة في العولمة تقع في نصف الكرة الأرضية الغربيّ (أوروبا، أمريكا الشمالية، استراليا ونيوزيلندا)؟ بمعنى أن (٩٠%) من الدول مرتفعة العولمة تقع في هذه المنطقة، وهذا يطرح تساؤلات حول البعد المكانيّ- الجغرافيّ للعولمة.

٢- أن هناك (٢) دولتين من الدول المصنفة كأعلى (٢٠) دولة في العولمة لم تكن دولاً مستقلة قبل نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقيّ والاتحاد السوفياتيّ، وهاتان الدولتان هما: جمهورية التشيك التي انفصلت عن جمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة، وحققت المرتبة (١٦) لعام ٢٠٠٦م، بينما كانت في المرتبة (١٥) في دراسة عام ٢٠٠٥م، و(١٤) عام ٢٠٠٤م وقد انضمت إلى حلف الناتو عام ١٩٩٧م.

ودولة (سلوفينا) التي انفصلت عن جمهورية يوغسلافيا السابقة أيضاً، وانضمت إلى حلف الناتو عام ٢٠٠٢م وحققت المرتبة (١٧) بعد أن كانت في المرتبة (٢٠) عام ٢٠٠٥ والمرتبة (١٩) عام ٢٠٠٤، وهناك دولة هنغاريا (المجر) التي انضمت إلى حلف الناتو عام ١٩٩٧ بعد أن كانت من المنظومة الاشتراكية وحلف وارسو، واحتلت المرتبة (٢٠) عام ٢٠٠٦ بعد أن كانت في المراتب (٢٣) عام ٢٠٠٥ و(٢٦) عام ٢٠٠٤، واللافت هنا أن هذه الدول الثلاث تمثل "ميل" ظاهرة العولمة للتفتت على المستوى السياسيّ والتكامل على المستوى الاقتصاديّ.

٣- لا زالت ظاهرة الدول الصغيرة (دولة المدينة) (City State) ممثلة بسنغافورة (٤) مليون نسمة، و(٦٠٠) ألف عمالة خارجية، للسنة الثانية على التوالي تتربع على قمة الدول المعولمة، علماً بأنها كانت في المرتبة الثانية عام ٢٠٠٤، كما كانت في المراتب المتقدمة في أول دراسة شاملة لمؤسسة كارتي حول مؤشرات العولمة[1]،

---

(١) ناي، ٢٠٠٣، الفصل الرابع، ص٢٤٠.

ولقد ترك هذا الأمر بعض التكهنات لدى المحللين من أن هناك علاقة بين حجم الأسواق التجارية الصغيرة والعولمة.

لكن الدراسة الإحصائية المعمقة تثبت العكس، إذ تبين بأن هناك ارتباطاً ضعيفاً[1] بين حجم الأسواق للدول، ومستوى العولمة فيها، وقد حققت سنغافورة هذه المرتبة بفضل تفوقها في البعدين الاقتصاديّ والسياسيّ للعولمة[2].

٤- هناك دولتان فقط من قارة آسيا ضمن قائمة الدول الـ(٢٠) الأكثر عولمة في العالم وهما: سنغافورة رقم (١)، وماليزيا رقم (١٩)، ويلاحظ أنه على الرغم من الاضطرابات السياسية والتهديدات الأمنية التي تحفل بها منطقة جنوب شرق آسيا، إلا أن هاتين الدولتين تتمتعان بالاستقرار السياسيّ والهدوء[3].

٥- تعكس آلية مؤسسة (كارني) تصنيف عينة الدول المعلومة إلى (٣) فئات، حسب مؤشرات العولمة فيها: قوية العولمة، متوسطة، وضعيفة العولمة، ثم تضيف الدول الـ(٢٠) الأقوى حسب المؤشر الكليّ للعولمة، وواقع العولمة لعام ٢٠٠٦م، ولتبين أن هناك مستويات مختلفة من العولمة، واختلافاً في درجات عولمتها، وإن هذه الدول مختلفة الأحجام والأشكال، وأنها تتبع طرقاً ومسارات مختلفة - أيضاً - نحو العولمة[4].

لكن ما هو مركزيّ في هذه الصورة ليس ملامحها التفصيلية بقدر ما هو الإطار الكلي الذي يحويها ويعطيها الشكل النهائيّ، أي "ميلها العام Mega Trend" التي يرى (توماس فريدمان، ٢٠٠٦) أنها أقلعت ابتداءً من عام ١٩٩٨ مرة أخرى وبقوة بفضل

---

(١) Tan, Jean, Singapores Migrant Workers, Newsweek, Vol. Cxlvll, No.11, March 13, 2006, P.13.

(٢) A.T. Kearney, 2006, P.2.

(٣) A.T. Kearney, And Fp, 2005, P.74.

(٤) Ibid, Pp. 74-77.

الإنترنت والتجارة الإلكترونية، ثم ليدخل العالم كعصر جديد نحو عام ٢٠٠٠م أطلق عليه (فريدمان) عصر (العولمة: ٣:٠). التي تتميز بأنها "تعمل على تقليص العالم من حجم صغير إلى حجم صغير جداً، وتسطح اللعب في الوقت نفسه، ولقد كانت ميزة هذا التقليص والتسطح أنه مدفوع ليس بالأفراد فقط أو بالشركات فقط، بل بمجموعة متنوعة جداً من الأفراد غير البيض، وغير الغربيين، فقدرات الأفراد تزداد فعالية في كل ركن من أركان العالم المسطح، وتسهل العولمة: (٣:٠) مشاركة عدد أكبر من الناس من ألوان الطيف البشريّ، وأن تفعيل قدرات الأفراد على العمل على صعيد عالميّ هو المميزة الجديدة الأكثر أهمية(العولمة: ٣:٠)"[١]

٦- غير أن ما نحن معنيين به هنا هو إدراك أن المهم هو "الميل العام" لظاهرة العولمة، وأن الحديث عن "تسطح العالم" عند فريدمان" بفضل التكنولوجيا، وتقسيمات مؤسسة كارني للدول المعولمة مقيدة منهجياً للدراسة، وذلك لفحص مكوّنات هذا "الميل" أو الظاهرة، وارتباطها بالظاهرة الأخرى ألا وهي "الإرهاب"، الذي تزداد فيه قدرات الأفراد على العمل على صعيد عالميّ[٢]، والذي يتميز بأن تهديده (الإرهاب) يصدر قبل كل شيء عن فاعلين خارج الدولة"[٣].

---

(١) فريدمان، ٢٠٠٦، ص ص١٥-١٨ .

(٢) المرجع السابق، ص١٨ .

(٣) شبلي، ٢٠٠٥م، ص١١٧ .

المبحث الثاني

قياس ظاهرة الإرهاب

ويهدف هذا المبحث إلى استعراض مؤشرات الإرهاب المتوفرة؛ بهدف قياس ظاهرة الإرهاب، وأثر العولمة، وأبعادها عليها، وإشكالية تحديد مؤشرات الإرهاب في ظل نقص البيانات والدراسات الكمية للظاهرة، واستعراض المنهجيات المستخدمة لقياس الظاهرة، ثم نقدها، وتقديم البدائل.

المطلب الأول: إشكالية تحديد مؤشرات الإرهاب Terrorism Index:

لا نغالي إذا قلنا إن الجزء الأكبر من مشكلة هذه الدراسة يتمحور حول إشكالية تحديد مؤشرات الإرهاب "الكمية"، وتأتي طبيعة هذه الإشكالية من جوهر مفهوم الإرهاب نفسه، واختلاف وجهات النظر حوله، وسيطرة وجهة النظر الغربية والأمريكية تحديداً في حقل الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

لقد لعبت العولمة بأبعادها المختلفة دوراً حاسماً في تغيير الكثير من (المسلمات)، وبخاصة في المجال السياسيّ، والجانب الأمنيّ بالذات، وتجلى ذلك في عملية التداخل بين الخاصّ والعامّ، وبين الداخل والخارج، وبين المحليّ والعالميّ، إنّ أيّ إغفال لعملية التداخل هذه " تعني خللاً في التحليل"، ولعلّ أهم مثال على ذلك هجمات الحادي عشر من أيلول التي أظهرت بوضوح أن الأمن الداخليّ لأمريكا يرتبط بسياستها الخارجية"[(١)].

ولأن هجمات الحادي عشر من أيلول أدينت على نطاق واسع، ولم يعد من السهل التسامح السلبيّ مع الإرهاب، أو حتى التغاضي عنه من قبل الجهات الرسمية في العالم[(٢)]، فلقد استغلت أمريكا هذا الوضع، وطبعت دراسة الإرهاب بشكل عامّ،

---

(١) سميث، ستيف، تحرير بوث، وديون، تيم، عولم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبدالحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، الفصل الرابع، ص٨٧ .

(٢) كيوهان، روبرت، تعميم عدم مشروعية الارهاب وسياسة التحالفات، عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ٢٠٠٥م، ص ١٨٧ .

والمؤشرات بشكل خاصّ، بمنهجيتها الخاصة التي يمكن القول - وبكثير من الثقة - بأنها المنهجية الابستمولوجية السائدة حالياً، ألا وهي "الوضعية" بتجليتها المختلفة، سواء الواقعية الجديدة، أو الليبرالية الجديدة، بخاصة أن سياسة المحافظين الجدد لا تخرج عن هذه المنهجية"[1].

والإرهاب - كما أسلفنا- فعلٌ ذو خلفية وأبعاد سياسية، وهو ليس إلا شكلاً من أشكال العنف واستخدام القوة، ويخضع تعريفه ومعالجته ومكافحته، وتميزه عن غيره من أشكال العنف الأخرى إلى اعتبارات سياسية محكومة بالبيئة السياسية الدولية والظروف التاريخية والموضوعية السائدة، وهو في ذلك كله مرتبط بقيمة الأمن التي تعدّ إحدى القيم الأساسية في العلاقات الإنسانية، وموضوعا جوهريا في النظرية السياسية، على الرغم من تعرضه للإغفال من جانب منظري العلاقات الدولية في المدرستين "الوضعية" التي أغرقته في بحر من المسائل الغائية، مثل: استراتيجة الردع، السياسة الدفاعية، ودبلوماسية الإكراه والقسر، ومدرسة "ما بعد الوضعية" التي تخلط ما بين الأخلاق والإيديولوجيا[2].

وللدلالة على المنهجية "الوضعية" السائدة يكفي أن نعطي مثالاً بسيطاً من الأدبيات التي درست وحللت ظاهرة الإرهاب، وبخاصة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، ولنرى أنه ومن أصل (٣١) باحثاً ومنظراً من منظري العلاقات الدولية الآن، وعلى رأسهم كيوهان، وباري بوزان، وستيف سميث، وكينث والتز، وفريد هاليدي، وفوكومايا...الذين ساهموا في الدراسة التي حررها (كين بوث وتيم ديون) عام ٢٠٠٢، تحت عنوان (World In Collision: Terror And The Future Of Global Order) عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالميّ) كان هناك أربعة منظرين بشكلٍ مؤكد يمثلون منهجيات معارضة ومختلفة وهم: فالرشتاين، نظرية العالم الجديد، أندرو لنكلاتر، النظرية النقدية، كريس براون، النظرية المعيارية، وريتشارد فولك، النظام العالميّ والحكومات العالمية.

---

(١) سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ٢٠٠٤م، الفصل التاسع، ص ص٣٥٠-٣٥٧ .

(٢) جاكسون، روبرت، ٢٠٠٣م، ص ٣٣٩.

وإزاء هذا الواقع كيف لا نواجه إشكالية في تحديد المؤشرات الخاصة بالإرهاب؟[1]، أو قل:كيف سندرس الظاهرة نفسها في العمق، إذا كان بعض المنظرين يرى بأنه (لسنوات قادمة)، وربما لعقود ستبقى الحرب ضد الإرهاب النموذج المحدد في السعي إلى إرساء نظام عالميّ؟"[2].

كذلك فإن تداخل موضوع الإرهاب كنوع من الصراعات مع الشكل التقليديّ للصراع، المتمثل بالحرب، والتي كان وما يزال "مؤشر القتلى والجرحى" أهم مميزاتها، وقد تجسد هذا التداخل العميق في "استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب"، ثم ألقى بظلال ثقيلة ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ على الوضع في العراق، من خلال تشديد الإدارة الأمريكية المحافظة على أن العراق يشكل الساحة الأهم للحرب على الإرهاب في الخارج، لحماية أمن أمريكا الداخليّ والخارجيّ، وجرّاء ذلك يقدر بعض الباحثين أن كلّ العائلات العراقية تقريباً بشكل أو بآخر تأثرت من نتائج هذه الحرب، إذ مات حوالي (٢,٦%) من عدد السكان منذ سقوط العراق عام ٢٠٠٣م، في حين أن عدد من ماتوا في الحرب الأهلية الأمريكية (١,٤%) فقط فهل يعني ذلك أن العراق أولاً، وأمريكا ثانياً يتعرضان للإرهاب بناء على "مؤشر القتلى والجرحى"[3].

وتطرح "استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب"، قضايا كانت من مسلمات العلاقات الدولية كقضية حقوق الإنسان التي احتفى بها بعد الحرب العالمية الثانية، فلقد أحدثت قوانين مكافحة الإرهاب، وتأثيرها على الحريات العامة والخاصة كما في حالة التنصت على الاتصالات الهاتفية دون الحصول على تصريح، وقضايا تعذيب المعتقلين في غوانتامو وأبو غريب وقضايا الهجرة خلافات حتى داخل الحكومات الغربية وأمريكا.؟[4]

---

(١) بوث، كين، و تيم، ديون، عوالم متصادمة، ٢٠٠٥م، ص٤٣٩-٤٥٨.
(٢) مرجع سابق، ص٧ .
(٣) مورفي، دان، ٢٠٠٦م، ص٥٥..
(٤) دوركين، رونالد، لا تضحوا بالمبدأ لحساب النزعات الاستبدادية الجديدة، عن صحيفة الفاينشال تايمز، في صحيفة الغد الأردنية، العدد (٨٠٢)، ١٦/١٠/٢٠٠٦م، ص٢٨ .

وعلى مستوى الأمن العالميّ فقد فرض الإرهاب العالميّ بالذات تغييراً هائلاً وعميقاً في مسلمات وأساسيات العمل الاستخباريّ ثاني مهنة في التاريخ، إذ فرضت تداعيات هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ عولمة في استخدام أساليب وتقنيات التحقيق والاستجواب وهما الحقلان المهمان للتعامل مع الإرهابيين المشتبه بهم، وبخاصة في معتقل غوانتانامو، من حيث استخدام أساليب جديدة لانتزاع الاعترافات خلال الاستجواب ترتبط أساساً بعصر العولمة مثل: استخدام الموسيقى الروك الصاخبة، أغاني وموسيقى الراب، والهب هوب، والكلاب باعتبارها نجاسة ينفر منها الإرهابيون المسلمون، كما تمّ اختراع واستخدام أساليب جديدة وصفت بالقسوة مثل: تخفيض درجة الحرارة في الزنازين إلى درجة (٢٣) تحت الصفر، وهذا لم يكن ممكناً من قبل لولا العولمة التكنولوجية، وقد كانت فضيحة سجن أبي غريب في العراق الحادثة العولمية التي كشفت جزءاً من هذه الأساليب على اعتبار أن الأساليب نفسها استخدمت في غوانتانامو، ألا يمكن اعتبار استخدام أساليب وتقنيات التحقيق والاستجواب هذه مؤشرات على الإرهاب[١].

ونقصد بمؤشرات الإرهاب تلك المؤشرات الخاصة بالقياس الكمّي للظاهرة، وتستخدم من قبل الباحثين والمهتمين والخبراء، إن على مستوى الأفراد أو مراكز الدراسات والأبحاث الحكومية أو الخاصة، أو مراكز الأبحاث الجامعية أو الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي نشطت بشكل منقطع النظير بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة على الرغم من إجماع الباحثين على أن دراسة الإرهاب كظاهرة ليست بالجديدة أو الحديثة، لكنه ولأسباب كثيرة (سنتحدث عنها في ثنايا هذه الدراسة)، "أصبح الخطر الذي يشكله الإرهاب أكثر من ذي قبل"[٢].

ويلاحظ بأنه على الرغم من أهمية ظاهرة الإرهاب والاتجاهات المعاصرة لهذه الظاهرة إلا أنه لا تتوافر لدى الباحثين والدارسين مؤشرات (Indexes) يعتدّ بها من حيث الشمول والمصداقية، على عكس ظاهرة العولمة واتجاهاتها المعاصرة التي أقامت

---

(١) محطة الجزيرة الإخبارية، وثائقي، ٢٠٠٦م.

(٢) Kurth Audrey, Cronin, 2003, Pp.30-58

لها مؤسسة كارني بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (.F.P) منهجية متكاملة منذ عام ٢٠٠٠ لقياس مؤشرات العولمة.

ويمكن القول بأن مشكلة عدم توافر المؤشرات المرضية والكافية للبحث ـ ذلك أن هناك بعض المؤشرات وسنتحدث عنها لاحقاً- يلازم مسألة الصعوبات التي ترافق البحث في الظاهرة وتعقدها، وتجعل من العسير القيام بأبحاث علمية عميقة للظاهرة[١].

ويرى بعض الباحثين للظاهرة أن هناك عدداً من الإشكاليات[٢]، التي تعيق البحث العلميّ للظاهرة، وبالتالي فهي تعقد من مسألة بناء المؤشرات، وأهمّ هذه الإشكاليات أن معظم المعلومات عن الإرهاب تأتي من الصحافة والمصادر الصحفية المفتوحة، وفي حالات محدودة من مصادر رسمية، لذلك فإن مسألة إجراء "دراسات كمية Empirical للظاهرة أو بحث مسائل ـ مثل: دوافع الإرهاب، الخصائص النفسية للإرهابين واتجاهات الظاهرة الجغرافية ـ غير موجودة، فضلاً عن عمل أو بناء مؤشرات لها، وبشكل عامّ فإن المتوافر من معلومات وبيانات لدراسة الظاهرة أو بعض الأحداث الإرهابية لا يعدو أن تكون تقارير صحفية وسجلات الشرطة أو الأمن، أما المعلومات والبيانات الصحيحة والموثقة والدراسات حولها فإنها تحفظ في خزائن الأجهزة الأمنية والمخابرات بشكل سريّ، ولا تصل إلى أيدي الباحثين المهتمين بذريعة حماية الأمن القومي"[٣].

هذا بالإضافة إلى مشكلة تداخل حقل الإرهاب مع حقول أخرى من الدراسات، مثل: علم النفس، والاجتماع، والاقتصاد، والعلوم السياسية، وبالتالي فليس هناك نظريات خاصة بدراسة الإرهاب كظاهرة حسب ما يؤكد ذلك (إليكس شميد، ١٩٨٣) [٤]، ويؤكد آخرون بأن معظم الدراسات حول الإرهاب تعاني من الضعف والضحالة المنهجية، وليس هناك أيّ نموذج نظريّ متماسك لدراسة الظاهرة وبناء المؤشرات[٥].

---

(١) Al-Khattar, 2003, P.36.
(٢) .Ibid
(٣) Ibid.
(٤) Ibid
(٥) Ibid

وما يزيد من صعوبة وإشكالية بناء المؤشرات استمرار النظرة السطحية للظاهرة بشكل عامّ، أو حتى التقليل من شأنها، واستمرار "المناظرات" حول التقليل من دور الإرهاب وتأثيره على "بنية وسلوك الدول"، والمحاججة باستمرار سيطرة الدولة، والبقاء في فضاء "منهجية الواقعية" الأمر الذي يوحي في النهاية بالفصل بين الظاهرتين: العولمة والإرهاب، والتقليل من تأثيرهما المتبادل[١].

ولقد عبر بعض الباحثين منذ تسعينات هذا القرن عن حالة الاستخفاف هذه عندما أشار صراحة إلى أنه يصعب أن تجد دراسة جدية تبحث في أثر الإرهاب على الأفراد، وبدلاً من ذلك فإن الأعمال الإرهابية ومؤشراتها تمّ التعامل معها كأنها من "الكوارث الطبيعية Natural Disaster"، فعلى سبيل المثال تعاملت الإدارات الأمريكية مع أحداث إرهابية، مثل: تفجير مركز التجارة العالميّ، وتفجيرات مدينة أوكلاهوما، ثم إحداث الحادي عشر من أيلول، بالعقلية نفسها ؛ أي كأنها هزة أرضية، أو فيضان[٢]، أو إعصار، ويركز آخرون[٣] على مشاكل ومعيقات أخرى تحول دون إجراء الدراسات العلمية للإرهاب وبناء المؤشرات، مثل: الفصل بين إرهاب الدولة وإرهاب المجموعات والأفراد ضد الدول، ومعظم الدول تعطي نفسها حق الردّ على العمليات الإرهابية باسم "الحق في الدفاع عن النفس"، وحماية المصالح الوطنية، وتحرم غيرها من هذا الحق[٤]، لذلك يرتبط بهذه النقطة بالذات أن الكثير من دراسات الظاهرة تركز على الإرهاب الدوليّ[٥]، لذلك كله فإنه وكما كان مفهوم الإرهاب مثار خلافٍ وتباين كبير فإن مؤشرات الإرهاب" تحمل هذا التباين نفسه.

---

(١) والتز، كينث، استمرارية السياسية الدولية، الفصل الحادي والثلاثون، في بوث، كين وديون، تيم، عوالم متصادمة، ٢٠٠٥م، ص ص ٤٥١-٤٥٨، ويجادل (والتز) في دراسته هذه التي جاءت تعليقاً على أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م بأن تلك الأحداث دفعت أمريكا إلى "تغيير سياستها وسلوكها على المدى القصير فقط، وإن الإرهاب لا يغير الحقيقة الأساسية الأولى في السياسة الدولية، وهي الخلل الكبير في توازن القوى في العالم..".

(٢) Alkahttar, 2003, P. 36.

(٣) Ibid

(٤) بايرز، مايكل، ٢٠٠٥، ص١٦١..

(٥) Cordes, Bonnie, A Conceptual Frame Work For Analyzing Terrorism Groups, 1985, Pp.1-10, Http://Library.Mipt.Org/Uhtbing/Vol/5 ?Search Dated=A+ Conceptual+ Frame Work+ For+ Analysis In, 21/07/2007.

المطلب الثاني: مؤشرات الإرهاب المستخدمة:

إن القول بأن هناك إشكالية في تحديد مؤشرات الإرهاب، لا يمنع من وجود عدد من النماذج المختلفة لدراسة ظاهرة الإرهاب، واتجاهاته الحالية والمستقبلية، ولعلّ أول ما يلاحظ على هذه النماذج هو أن غالبيتها نماذج أمريكية، وتتبع في معظمها لمؤسسات ومراكز أبحاث خاصة غير ربحية، لكنها معروفة بقربها وعلاقتها المتينة بدوائر صناعة القرار الأمريكي.

فهناك مؤشرات تشرف عليها وزارة الخارجية الأمريكية، والتي تعدّ أهم النماذج الموجودة وأقدم ها، والأكثر استخداماً من قبل الباحثين، إضافة إلى بعض المؤشرات الأكاديمية البحثية التي طوّرها بعض الباحثين لدراسة الظاهرة واتجاهاتها وعلاقاتها بالظواهر الأخرى وبخاصة العولمة، ولعل أشهرها مؤشر (الإرهاب الدوليّ: كمساهم في الحوادث الإرهابية، والمعروف اختصاراً بـ (ITERATE) الذي طوره الباحث (ميكولس وآخرون Mickolus Et Al)[1].

وفيما يلي عرض لأبرز الجهات والمؤسسات التي قدمت مؤشرات لدراسة الظاهرة، والمنهجية التي استخدمت من قبلها، وسيتضمن هذا العرض: تعريف كلّ جهة لمفهوم الإرهاب الذي بنت على أساسه مؤشراتها وأرقامها ومعلوماتها عن اتجاهات الظاهرة، ثم حجم المتغيرات وعدد ها في كل مؤشر والاختلافات بين هذه المؤشرات:

أولاً: مؤشرات الإرهاب لدى وزارة الخارجية الأمريكية STAT.D:

لقد سبق أن أشرنا إلى تعريف وزارة الخارجية الأمريكية لمفهوم الإرهاب في المطلب الأول – الجدول رقم (١) والذي نصّه (عنف، بدوافع سياسية..)[2] وهذا التعريف ورد في الجزء الثاني والعشرين من قانون الولايات المتحدة الأمريكية- قسم رقم (2656 F.D)[3] وهو يؤكد أن نبل الدوافع لا ينزع عن الفعل صفة العمل الإرهابيّ، وبخاصة عندما يوجه ضد المدنيين الأبرياء والعسكريين في غير أوقات القتال، والذي

---

(١) Rosendorff And Sandier, 2005, P.174 .

(٢) Burgoon, On Welfare And Terror, 2006, P.186

(٣) عيد، فتحي محمد، الإرهاب والمخدرات، ٢٠٠٥م، ص١٢٢.

يقابله المصطلح الإنجليزي (Noncombatant)[1] وهو بالطبع لا يعترف بأيّ شيء اسمه حق الكفاح المسلح للشعوب المحتلة.

وقد بدأت الإحصائيات التي تنشرها الخارجية عن الإرهاب منذ عام ١٩٧١م، ومن ذلك التاريخ تتولى الخارجية الأمريكية إصدار تقارير سنوية ونشرها عن الإرهاب ومؤشراته تحت عنوان (أنماط الإرهاب العالمي: Patterns Of Global Terrorism).

ويصدر عادة عن مكتب المنسق لشؤون مكافحة الإرهاب في الوزارة[2]، لذلك فهي تتعامل مع الإرهاب ومؤشراته انطلاقاً من هذا التعريف، وتحتمي به في مكافحتها للإرهاب[3].

وتشمل مؤشرات الخارجية عدداً من المتغيرات التي يمكن للباحثين والمحللين من استخدامها واستخلاصها لمعرفة وتتبع بعض الاتجاهات المهمة (Important Trends) للظاهرة[4]، وهذه المتغيرات هي:

١- عدد العمليات الإرهابية.

٢- عدد القتلى.

٣- عدد الجرحى.

٤- التوزيع الجغرافيّ للهجمات، ويمكن القول (حسب اعتقادنا) بأن هذا المؤشر وضع عن قصد حتى يعطي صورة واضحة عن اتجاهات الإرهاب الدوليّ، واستهداف المواطنين الأمريكيين، والمصالح الأمريكية في الخارج، بخاصة أن بعض الباحثين يؤكد بأن هذه مشكلة مستعصية، "لأن أمريكا كانت الأكثر استهدافا من الإرهاب منذ عام ١٩٦٨م"[5].

---

(١) Burgroon, Brain, 2006, P.186.

(١) Burgess, 2007, P.2.

(٢) Wikipedia, Terrorism, Http://Www.Stste.Gov/Documents /Organization /60/72.Pdf,2007, P.P1-2

(٣) Cronin, Audrey Kurth, 2003, P.43.

(٤) Ibid.,

٥- عدد الجماعات الإرهابية وتوزيعها، إذ تصدر الخارجية مؤشرات خاصة بهذه الجماعات تحت عنوان منفصل أيضا، وهو (مؤشر المجموعات Index Of Groups) ولقد شملت إحصائية عام ٢٠٠٤م على سبيل المثال (١٥٨) مجموعة[١].

٦- التكرار الزمنيّ (Frequency) للحوادث الإرهابية، والتي بدأت تحصيها الخارجية منذ عام ١٩٧١م، ويفيد هذا المتغير للمقارنة بين السنوات الماضية مع الحاضر فقط، لكنه لا يأخذ بالحسبان التوجهات المستقبلية[٢]، لكن يبقى أن بعض الباحثين يتكفل بهذه المهمة من خلال دراسة ما يسمى (Tendency) أي ميول الظاهرة، سواء نحو الانخفاض أو الصعود، وتأثرات ذلك المستقبلية[٣].

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) تقوم بالجهد المتعلق بدراسة التوجهات العالمية للظاهرة (Global Trends)، فعلى سبيل المثال قام "مجلس المخابرات الوطنية"، بدراسة هذه التوجهات من عام (٢٠٠٠ – ٢٠١٥م) وتوصل إلى استنتاج خطير هو: "أنه ما بين الآن وعام ٢٠١٥م ستكون التكتيكات الإرهابية أكثر تعقيدا، ومصممة لإيقاع أكبر من الإصابات، وإن الميل لمزيد من الهجمات الإرهابية القاتلة (Lethality) سيستمر"[٤].

---

(١) U.S. Deprtment Of State, Terrorist Groups, Profiles, Index Of Groups, 6/8/2006, Pp.1-8 Http://Librarey,Nps.Havy/Home/Tgp/Tgpndx.Htm.

(٢) Cronin, Audrey, Kurth, 2003, P.43.

(٣) Ibid.,

(٤) Central Intellegence Agency (Cia), Global Trends, 2015 Trrerorism, 2/12/2007, . Cia. Gov / Terrorism/Global-Trends-20154.Html.Http://WwwP.1,

ثانيا: مؤشرات مؤسسة (بنكرتون) لخدمة المخابرات العالمية (PGIS):

Pinkerton Corporation's Global Intelligence Service *

يرى عدد من الباحثين[1] بأن قاعدة بيانات (PGIS) هي الأكثر شمولا بين قواعد البيانات المفتوحة (غير السرية) (Open Source) لرصد الأحداث الإرهابية واتجاهاتها عبر الزمان ١٩٧٠م، والمكان (٢٠٢) دولة، وشمولها (٦٧١٦٥) حادثا إرهابيا، وفي دراسات أخرى وصل الرقم أكثر من (٦٩,٠٨٨) حادثا[2].

لقد قام أربعة من الباحثين في جامعة ميريلاند (Maryland) في الولايات المتحدة، بالاشتراك مع مجموعة واسعة من طلبة الدراسات العليا في الجامعة؛ باستخدام قاعدة بيانات (PGIS) التي ترصد الإرهاب منذ (٣٨) سنة أي منذ ١٩٧٠م، وقاموا ببناء مشروع (بحثيّ- كميّ) لدراسة الظاهرة منذ ١٩٧٠-١٩٩٧م تحت اسم (بناء قاعدة بيانات للإرهاب العالميّ: Building A Global Terrorism Database- GTD.

ويؤكد القائمون على هذا المشروع الشامل* على أن هدفهم الرئيس من وراء هذا المشروع البحثيّ ما يلي:[3].

---

* مؤسسة بنكرتون للخدمات الحكومية: هي مؤسسة امريكية خاصة بالتحقيقات الامنية، وتقديم الاستشارات الامنية والفنية والتقنية للحكومة الامريكية، والمؤسسات الامريكية والمقاولين، على مستوى العالم، وتوفير الأمن الوطني وحماية الافراد، والبرامج للزبائن، من خلال (٢١٣) مكتب منتشرة في (٣٠) ولاية في امريكا، تأسست عام (١٨٥٢م) على يد (ورد تشيرشل Ward Churchill) كشركة تحريات خاصة وكانت تستخدم من قبل الحكومة الفيدرالية الشركات الخاصة للتحقيق في المعارضة العمالية، وكانت مساهمة (وارد) باكتشاف الرابط بين الحكومة والصناعيين هي التي أدت في النهاية الى تشكيل مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) عام ١٩١٣م، وتبيع (PGIS) معلومات عن الارهاب والجماعات الارهابية، وتتهم المؤسسة من مثل نشطاء السلام في امريكا بأن لها تاريخ بقمع الحركات العمالية والتجسس على النشطاء السياسيين، وأن تقاريرها تخضع للمراقبة وعدم الدقة (Whitewash). www.ci-pinkerton.com/global/groubprofijes.html.

(١) La Free, Gary,. Dugan, Laura,. Fogg, Heater V., And Scott, Jerffrey, Building A Global Terrorism Database, April 27, 2006

* مشروع "بناء قاعدة بيانات للإرهاب العالمي" قام به أربعة باحثين من جامعة ميرلاند وهم (د.غاري لفري، د.لوراي دوغان، هيثر، ف.فوغ، جفري، سكت) واليكس باكيرو من جامعة فلوريدا، ابتداءً من عام (٢٠٠٠-٢٠٠٦) بدعم من مكتب البرامج العدلية في المعهد الوطني للعدل التابع لوزارة العدل الأمريكية كمشروع خاص لا يعبر عن وزارة العدل؟ من خلال صفحة رقم: 2002-Dt-Cx-0001).

(٣) Dugan, Laura, Lafree, Car And Fogg, Hether, A First Look At Domestic And International Global Terrorism Events, 1970-1997, S.Mehrotra Et Al

١- محاولة سد الثغرات والنواقص في الدراسات الكمية للظاهرة تجريبياً (Empirical) التي تعاني من النقص الشديد، حيث صمم هذا المشروع لتوثيق كل حادث إرهابيّ معروف على المدى الزمانيّ والمكانيّ بما يتيح فحص الأرقام الإجمالية لمختلف أنواع الحوادث الإرهابية من خلال تحديد الزمان باليوم، والمنطقة الجغرافية بالاسم عبر العالم، وهذا يعني أننا نتحدث عن قاعدة بيانات عالمية، تصلح لأن تكون أداة كمية مفيدة لدراسة الظاهرتين الإرهاب والعولمة.

٢- تقوم مؤسسة بنكرتون[1] (PGIS) في الأساس برصد الحوادث الإرهابية عبر الزمن ودول العالم بهدف خدمة المصالح الاقتصادية والتجارية للولايات المتحدة من خلال القيام بأجزاء ما يسمى بتحليل المخاطر (Risk Analysis) وهي تقوم بتقديم خدماتها لجمهور المستثمرين المهتمين بموضوع تحليل مخاطر الإرهاب في بعض الدول سواء حين تقل استثماراتها في تلك الدول (بين مخاطر الإرهاب) أو العكس.

وتقوم بنكرتاون (PGIS) بإصدار تقارير سنوية لمجموع الحوادث الإرهابية في العالم، حسب معايير مختلفة منها المنطقة الجغرافية، نوع الحدث (تفجير، خطف، ...الخ) ومقارنة عدد الحوادث في بعض المناطق.

أما المؤشرات التي ترصدها المؤسسة فهي تختلف كثيراً عن مؤشرات وزارة الخارجية الأمريكية (التي سبق أن تحدثنا عنها)، وتشمل هذه المؤشرات ما يلي[٢]:

أ- متغير عدد الحوادث الإرهابية سنوياً، منذ عام ١٩٧٠-١٩٩٧ وتشير "مؤسسة بنكرتون (PGIS) بأن أعلى مستوى من الحوادث الإرهابية، كان في عام ١٩٩٢، بواقع (٥٢٦٨) حادثة إرهابية، والأقل كان في عام ١٩٧٢ بواقع (١٧٢) حادثة إرهابية فقط.

---

(١) Ibid., P.6-7.

(٢) Ibid., Pp.36-50.

ب- متغير عدد الجماعات الإرهابية: إذ ترصد لديها ما مجموعه (٣٠٩٩) مجموعة (لا يزال الباحثون لدى المؤسسة يعملون على تدقيق أسماء بعض الجماعات، بخاصة التي تتشابه أسماؤها، أو أنها تعاني من أخطاء في التهجئة).

ت- متغير أنواع الهجمات الإرهابية: إذ ترصد توزيع هذه الهجمات، والأنواع الأكثر استخداماً من قبل الإرهابين، ومن بين سبعة أنواع رصدتها المؤسسة جاءت التفجيرات (Bombing) في المرتبة الأولى بواقع (٢٧٣١٠) حادثة، بينما جاءت حوادث التشويه والعطب في المؤخرة بواقع (١٥٥) حادثة فقط.

ث- متغير توزيع الحوادث الإرهابية جغرافياً حسب الدول في العالم، وتشمل مؤشرات "مؤسسة بنكرتون" (PGIS) (٢٠٢) دولة معروفة، على الرغم من بعض العقبات والخلافات حول هذا التوزيع، وبخاصة الأسباب سياسية التي تتعلق بتغيير الظروف السياسية، والحروب، والانفصال، والاستقلال، ويلاحظ إدراج شمال آيرلندا منفصلة عن بريطانيا وجزيرة كورسيكا منفصلة عن فرنسا (ولا نظن أن السبب يخفى على المحلل السياسيّ لهذا الفصل) [1].

كذلك قامت المؤسسة (PGIS) بتقسيم الحوادث حسب المناطق الجغرافية عبر العالم إلى ست مناطق جغرافية، هي: [2](أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، أوروبا، الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا*، أفريقيا – شبه الصحراء - وآسيا).

ج- متغير نوع الهدف: وهو يعطي وصفاً عاماً للهدف المحتمل تعرضه لهجوم إرهابيّ، كما يعطي هذا المؤشر وصفاً عن الأهداف المفضلة لدى الإرهابين، فهل هم المدنيون الأبرياء؟ أم هم العسكريون ورجال الأمن وموظفو الحكومة؟ والدراسة تشير إلى أن ما نسبته ٣٨,٢٢% من العمليات استهدفت الفئة الثانية؟[3]، ولعل هذا

---

(١) Ibid., P.40

(٢) Ibid., Pp. 41-42

* يلاحظ بأن هذه المنطقة الجغرافية ضمت معظم الدول العربية في آسيا وأفريقيا، وإسرائيل، وتركيا وقبرص، وكل من استراليا وموريتانيا.

(٣) . Ibid., Pp. 43

ما يثير الكثير من الأسئلة حول التعريفات التي تحصر الإرهاب في استهداف المدنيين.

ويلاحظ أن (PGIS) صنفت الأهداف إلى ٢٢ فئة، وأطلقت على كل فئة اسم وحدة (Entity)، كما يلاحظ أن (١٥) منها تتعلق بأهداف أمريكية فقط*؟؟، وفئة واحدة تحت اسم غير معروف (Unknown) بمعنى أهداف غير معروفة، على الرغم من أن نسبتها كانت مرتفعة في الإحصاء (١٠,٠١%)[١].

و- متغير عدد المنفذين (Perpetrators) والمتوسط هو منفذان أثنان، لكلّ حادث إرهابيّ.

ز- متغير الأسلحة المستخدمة وأنواعها: وقد صنفت على (٢١) نوعاً، ابتداءً من المتفجرات، وحتى فنون القتال الشخصية (استخدام الأيدي، القبضات، والأرجل Hands، Feet، Fists).

ح- متغير عدد القتلى (Number Of Fatalities): ولقد أحصيت في (٢٤٠٢٢) حادثة بمعدل (٣٥,٨%) من الحوادث، وكان معدل الوفيات (٥) لكل حادث.

ط- متغير عدد القتلى الأمريكان: ويلاحظ هنا أن (PGIS) تفصل القتلى الأمريكان عن بقية ضحايا وقتلى الإرهاب لغايات فهم تقييم المخاطر الأمنية على المصالح الأمريكية ـ كما سبق أن أشرنا وحسب المنهجية التي تستخدمها (PGIS) ـ ويلاحظ انخفاض عدد القتلى الأمريكان، إذ تعرضوا لما مجموعه (١٣٧) حادثة؛ أي ما نسبته (٠,٢%) حادثة إرهابية وأكبر عدد من القتلى كان (٢٣٩) قتيل في بيروت ١٩٨٣/١٠/٢٣م، من قبل (جماعة إسلامية مشتبه بها) [٢].

---

(١) Ibid., Pp.43-44 .

* يمكن أن يدل ذلك على تحيز المؤسسة (PGIS) للأهداف الأمريكية على ضوء أن ما نسبته (42%) من الوحدات أعلاه لها علاقة بالأهداف الأمريكية.

(٢) Ibid, P.46

* لم تذكر الدراسة اسم تلك الجماعة، بل إلى أنها (جماعة إسلامية Suspected Islamic Group)،

** تتصنف مثل هذه الأعمال على أنها إرهاب داخليّ (Domestic).

ك- متغير عدد الجرحى: حيث جرح ما مجموعه (١٣,٤٩٦) أي ما نسبته (٢٠,١%) من المجموع الكلي للحوادث، وبمعدل (١٥) جريحاً لكلّ حادث.

ص- متغير عدد الجرحى الأمريكان: وحسب (PGIS) فإن الأمريكان جرحوا في (١٦٨)، ونسبته (٠,٣%)؟! وأكبر عدد في الجرحى كان في حادث تفجير مدنية أوكلاهوما ١٩/٤/١٩٩٥م حيث جرح (٤٠٠) شخص.

أما التعريف الإجرائي الذي تستخدمه (PGIS) لمفهوم الإرهاب فهو يختلف اختلافاً كلياً عن بقية التعريفات، ويتميز بالاختصار الشديد، ومميزات أخرى سنتحدث عنها لاحقاً وهو:

الإرهاب[1]: التهديد أو الاستخدام الفعلي غير المشروع للقوة والعنف لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، ودينية، أو اجتماعية من خلال الخوف (Fear) والإكراه القسري (Coercion) أو الترويع للتأثير على سلوك المستهدفين (Intimidation).[*]

وكما نلاحظ فإن تعريف (PGIS) يختلف عن تعريف وزارة الخارجية السابق، ما ينعكس بشكل كبير على نظرة كل منهما للإرهاب، واتجاهاته[3]، ومؤشراته.

ثالثاً: مؤشرات مؤسسة (راند) والمعهد الوطني الأمريكي لمنع الإرهاب RAND-MIPT:

تعمل مؤسسة (راند) بالاشتراك مع المعهد الوطنيّ لمدينة أوكلاهوما لمنع الإرهاب (MIPT) منذ نيسان ٢٠٠١م، على مشروع قاعدة بيانات (Database) للحوادث الإرهابية، بهدف مساعدة الباحثين والمحللين والمهتمين بمكافحة الإرهاب[4]، وذلك من منطلق إيمان الطرفين بأن مكافحة الإرهاب تتطلب تضافر جهود القطاعات الحكومية والشعبية[5].

(١) Ibid., P.30

* ترجمة كلمة (Intimidation) حسب قاموس اكسفورد، هي تخويف شخص ما بهدف التأثير على سلوكه.

(٣) .Ibid., P.29

(٤) : Http://Db.Mipt.Org,File://A:RandMipt-Rand, Terrorism Incident Database, 20%2015e% 20% Projects% 20%20% Terrorism %20databse. 15/04/2007, P.3

(٥) .Ibid., P.3

وترصد "راند والمعهد الوطني" هذه المعلومات تحت عنوان رئيس هو (TKB) القاعدة المعرفية للإرهاب (Terrorisim Knowlede Base). وتقسم قاعدة (TKB) إلى قسمين[1]:

أ- قاعدة بيانات تقويم الإرهاب (RAND Terrorism Chronology Database) وتحصي حوادث الإرهاب للفترة ما بين ١٩٦٨-١٩٩٧ .

ب- قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية (RAND- MIPT Terrorism Incident Database) وتحصي حوادث الإرهاب الداخليّ والدوليّ أيضاً منذ عام ١٩٩٨م حتى الآن (٢٠٠٦) [2]، وهذه هي القاعدة التي سيتم التركيز عليها في دراستنا لأنها تشمل الإرهاب المحليّ الدولي، وتشير أدبيات (راند) المنشورة على الإنترنت إلى أن المؤسسة قد انخرطت بنشاط في دراسة الظاهرة خلال الـ(٣٠) سنة الأخيرة، وبدأت بفحص هذه الظاهرة منذ أحداث الألعاب الأولمبية في ميونخ (١٩٧٢)، ومنذ ذلك التاريخ فإنها تبحث في أسباب الإرهاب، ومنابعه، وانعكاساته على صناعة القرار السياسيّ، والقطاعات الخاصة، وهي لذلك تفخر بأن لديها أفضل خبراء الإرهاب المؤهلين الذين يتحدثون عدة لغات، ومنها: العربية، والصينية، والأسبانية، وعلى رأسهم (بروس هوفمان، براين جينكنز، مايكل ويرموث، والمدير الحالي لقاعدة بيانات الحوادث الإرهابية كيم كريغن) [3].

ويعتبر هوفمان (B.Hoffman) وجينكينز[4] و(B. Jenkins) حالياً من أشهر منظري وباحثي ظاهرة الإرهاب، سواء على المستوى الأكاديميّ، أو مراكز البحث الخاصة (Think Tanks) [5].

وتؤكد الأدبيات الخاصة بمؤسسة (MIPT) [1] على أن مشروعها قد بدأ عام ١٩٨٨ وبدعم من مكتب التحقيقات الفيدرالية؛ لدراسة قائمة محدودة من العمليات

---

(١) . Ibid., P.3

(٢) Ibid., P.3

(٣) . Mipt-Rand, 2007, P.3

(٤) Audrey Kurth, 2003, P57

* بيتر جينكيز، نقيب متقاعد من الجيش الأمريكي.

(٥) . Mipt Terrorism Knowledge Base, P.1

الإرهابية كانت موجودة لدى الـ(FBI) قسم مكافحة الإرهاب، وكانت تضمّ (٢١٣) إرهابياً من (٢١) جماعة إرهابية من قبل باحث يدعى (برينت سميث، Brent Smith)، والذي قام بنشر النتائج في إحدى المجلات الأكاديمية ابتداءً من عام ١٩٩٣م، واستمر حتى عان ٢٠٠٢ بالاشتراك مع آخرين.

وفي شهر آذار ١٩٩٦ عقد مجلس البحث القوميّ اللجنة القانونية العدلية اجتماعاً لتقييم حالة الدراسات والبحوث المتخصصة بدراسة ظاهرة الإرهاب، فتوصلت اللجنة إلى نتيجة مهمة هي أن النقص الشديد الحاصل في حقل الدراسات الأكاديمية للظاهرة يعود أساساً إلى النقص الشديد في الدراسات الكمية للظاهرة: (Empirical Studies Lack).

وفي هذا الاجتماع أكدت قيادة "مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) على أنها كانت قد وافقت ضمن أطر قانونية ومنذ عام ١٩٩٥ على تزويد (برنت سميث) بالبيانات المتوافرة لبحث ودراسة الظاهرة، ثم ومنذ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١ تولى "المعهد الوطني لمكافحة الإرهاب المدنية أوكلاهوما (MIPT)" دعم ورعاية هذا المشروع [٢].

وتملك المؤسسة لغايات تسهيل الحصول على الدراسات والأبحاث للمهتمين بدراسة الظاهرة واتجاهاتها نشرة ربعية (Quarterly Bullatin) وتصدرها منذ عام ٢٠٠٢ وعلى موقعها الإلكتروني (Online PDF) [٣].

كذلك تقوم المؤسسة برصد وتصنيف العمليات الإرهابية بهدف مساعدة المحللين، وصناع القرار من السياسيين وغيرهم لفهم "الاتجاهات العامة (General Trends) للظاهرة.

ولمزيد من الدقة في البيانات الكمية والمنهجية للمؤسسة هناك لجنة متخصصة "تدعى لجنة التدقيق والفحص: (Vetting Commitee)"، مهمتها تحديد المعايير التي

---

(١) Mipt Torrorism Knowledge Base, Net Thodological Issues, P.1 Http://Db.Mipt.Org/Rand-Tc.Cfm.. 15/04/2007

(٢) Ibid., P.3

(٣) Audrey Kurth, 2003, P.42

يتمّ على أساسها تصنيف العمليات: هل هي إرهابية أم لا؟، اعتماداً على تعريفها للإرهاب، ومنهجيتها الخاصة[١].

أما المؤشرات التي تحتويها قاعدة بيانات (MIPT- TKB)، فهي[٢]:

١- متغير عدد الحوادث: حسب الزمان والمكان على مستوى العالم منذ عام ١٩٦٨- حتى عام ١٩٩٧ بالنسبة لحوادث الإرهاب الدوليّ، وهي معتمدة على قاعدة بيانات (رند)، ومنذ عام ١٩٩٨- حتى الآن بالنسبة لحوادث الإرهاب الدوليّ والداخليّ، اعتماداً على RAND-MIPT وبناء عليه فقد بلغ عدد العمليات الإرهابية من ١٩٦٨/١/١ – ٢٠٠٧/٤/٢٠ (٣٣١٣٣) حادثة وبلغ القتلى (٤٩٩٠١) والجرحى (١١٥٢٧٤)[٣].

٢- متغير الجماعات الإرهابية: حسب التوزيع الجغرافيّ والإيدولوجية، وترصد (TBK) ما مجموعه (٦١١) مجموعة إرهابية عبر العالم، موزعة على (١١) جماعة إيديولوجية، مثل: (الاشتراكية والشيوعية، حتى معارضي العولمة، وحماية البيئة...).

٣- متغير التوزيع الجغرافيّ: حسب الدول والمناطق، إذ وزعت العالم إلى (٩) مناطق جغرافية هي (أفريقيا، شرق ووسط آسيا، أوروبا الغربية، أمريكا اللاتينية والكاريبي، أمريكا الشمالية، جنوب آسيا، جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا الغربية، والشرق الأوسط والخليج العربيّ)[٤].

ونلاحظ هنا أن منطقة الشرق الأوسط جاءت مع الخليج العربيّ، وليس مع شمال أفريقيا، كما عند مؤشرات (PGIS).

٤- متغير عدد القتلى: حسب المنطقة التي حدث فيها الفعل الإرهابيّ، أو الزمان منذ ١٩٦٨ حتى الآن، وتشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة من ١-١-١٩٩٥ –

---

(١) Mipt, 2007, P. 4

(2) Mipt Terrorism Knowledge Base (Tkb), 15/4/2007, P.1, Http://Www.Tko.Org

(3) Region Module.Jsp Www.Tkb.Org/IncidentMipt, P.1,

(٤) Ibid., P.1

٢٠٠٦/١٢/٣١ بلغ عدد قتلى العمليات الإرهابية (٣٩٩٤٣) قتيلاً (٥٢,٧%) في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي[١].

٥- متغير عدد الجرحى: حسب التوزيع الجغرافيّ الذي تحدث عنه سابقاً، وحسب الزمن الذي تمت فيه الحادثة وتشير إحصاءات (TKB) إلى أن عدد الجرحى بلغ (٩٠٤٢٨) جريحاً خلال الفترة من ١٩٩٥/١/١ – ٢٠٠٦/١٢/٣١م، منها (٣٠٤١٦) حالة كانت ضمن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي[٢].

٦- متغير القضايا (Cases) والحالات المهتمة بالإرهاب: حسب قوائم المتهمين الأمريكان (US. Indictee)، وهناك قوائم حسب التاريخ لمتهمين بالإرهاب منذ عام ١٩٧٠م وتشمل هذه القضايا حالات المتهمين، والمدعى عليهم من قبل المدعي العام الفيدراليّ، بناء على تحقيقات مكتب الـ (FBI) وبعض هؤلاء المتهمين بريء (Acquitted)، أو لم تثبت عليه تهمة الإرهاب[٣].

٧- متغير القادة والأعضاء: حسب الجماعات الإرهابية، أو حسب المتهمين في القوائم الأمريكية، مثل الشيخ عمر عبدالرحمن زعيم جماعة الجهاد في مصر[٤].

٨- متغير الأهداف للأحداث الإرهابية: وهذه الأهداف مصنفة لدى (TKB) على (٢٠) فئة، على رأسها: (رجال الأمن، الجيش، المدنيون، المواصلات، المرافق السياحية)[٥].

٩- متغير التكتيكات الإرهابية: وهي مصنفة على (١١) تكتيكاً، منها: الخطف، التفجير...

---

(١) Mipt. Terrorism Knowledge Base, Terrorist Incident Erports, P.1, At, Region Module Jsp? Start Date=01% 2fol% 2f Http://Www.Tko.Org/Incident .1995 Tend ... 16/3/2007

(٢) .Ibid., P.1

(٣) Mipt, Terrorism Knowledge Base, Knowledge Base Directory, P.1 Category. Jsp? Catid=10568, 20/4/2007Http://Www.Tbk.Org/

(٤) Ibid., P.1

(٥) .Ibid

١٠- متغير الأسلحة المستخدمة: وهي مصنفة على (٨) فئات، منها: (الأسلحة البيولوجية، الكيماوية، التفجيرات عن بعد، استخدام الأدوات الحادة).

وبعد استعراض المؤشرات عند (MIPT-TKB) نصل إلى التعريف الإجرائيّ لمفهوم الإرهاب المستخدم في المنهجية الخاصة بتلك المؤسسة لأغراض بناء قاعدة البيانات تلك، وهو تعريف طويل بعض الشيء(١)، وهذا نصه:

" يعرّف الإرهاب "بطبيعة الفعل Nature Of The Act" وليس بجنسية الفاعلين، والإرهاب هو عنف متعمد يقصد خلق أجواء من الخوف والإنذار لإكراه الآخرين قسرياً على أفعال.. لا يرغبون فيها، وأفعال الإرهاب موجهة بشكل عامّ مباشرة ضد الأهداف المدنية، ودوافع جميع الإرهابين سياسية، وأعمال الإرهابيين تنتقد بشكل عامّ بطريقة لتحقيق منتهى (وأعلى مستوى) من الدعاية(٢).

ولتوضيح بعض جوانب هذا التعريف تعطي المؤسسة بعض الأمثلة، مثل(٣):

(١) مع أن جميع أعمال الإرهاب هي جرائم، إلا أنه ليس كل الجرائم إرهاب، وبناءً عليه فإن المؤشرات لا تشمل بعض الجرائم الأساسية، حتى ولو ارتكبت من قبل الإرهابيين، وعليه فإن هجمات "القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC)" ضد المدنيين تعدّ إرهاباً، لكن نشاط هذه القوات لتهريب المخدرات لا يعدّ إرهاباً.

(٢) تشمل قاعدة البيانات الهجمات ضد الأهداف العسكرية فقط، إذ الهدف منها أهداف سياسية واسعة النطاق، لذلك فإن عملية تبادل إطلاق نار على الحدود بين الفصائل الفلسطينية (مثل فتح) وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF) في الأراضي المحتلة، لا تعدّ إرهاباً، لكن الهجوم على الباخرة الأمريكية (كول) (USS-COLE) في اليمن يعدّ عملاً إرهابياً.

(٣) التفريق بين الإرهاب الدوليّ، والإرهاب المحليّ، فتفجير استشهاديّ من قبل أفراد تنظيم (حماس) يتم عن طريق اجتياز المنفذ من أراضي السلطة الفلسطينية نحو

---

(١) .Lafree, Gary, et al., 2006, P.29

(٢) Rand Terrorism Database, 15/4/2007, P.4

(٣) .. Ibid., P.4

القدس الغربية في إسرائيل يعدّ إرهاباً دولياً، أما تفجير مدينة أوكلاهوما من قبل (تيموثي ميكفي) فهو إرهاب داخليّ.

رابعاً: مؤشرات الإرهاب الدوليّ كمساهم في الأحداث الإرهابية (ITERATE):
(The International Terrorism Attributes Of Terrorist Events Database)

هناك ثلاث قواعد بيانات إحصائية عن ظاهرة الإرهاب يعتد بها حالياً، ومقبولة بشكل واسع لدى الباحثين، وهي (MIPT-RAND) وبنكرتون (PGIS)، وقد تحدثنا عنهما سابقاً و(ITERATE)[1]، وإذا كانت مؤشرات (MIPT-RAND) و(PGIS) قد عملت عليهما مؤسسات وشركات خاصة فإن هذه المؤشرات (وقاعدة البيانات) صنفها وقام ببنائها باحث واحد هو (إدوارد ميكولس) [2]، ثم بمساعدة آخريـــن منذ عام ١٩٨٢م[3].

تعتمد منهجية (TERATE) على المصادر المفتوحة التي تحصل عليها من الصحافة العالمية[4]، ومن أهمها وكالة رويتر، وصحف:الواشنطن بوست، نيويورك تايمز، الديلي ريبورت، ووكالات البث: (CBS، NBC، ABC، FBIS)، وحتى عام ١٩٩٦م كانت تعتمد بشكل كبير على (FBIS)، والديلي ريبورت كذلك فإنها اعتمدت على التقارير السنوية "لأنماط الإرهاب العالمي" التي تنشرها وزارة الخارجية الأمريكية وتغطي المؤشرات الأحداث الإرهابية منذ عام ١٩٦٨، وتجدد وتُحدث كل سنة ـ ماعدا السنة الحالية، وهي تحوي وتنظم قاعدة تصل إلى (١٤٤) متغيراً، مقسمة إلى (٤) فئات هي العام (Common)، المصير أو النتيجة (Fate)، المخطوفين (Hostagies) وخطف الطائرات (Sky Jakings)، ثم كل فئة من هذه الفئات الأربع تحتوي على مجموعة متغيرات فرعية، فالعام يحوي على (٤٣) متغيراً، والمصير يحتوي على (٣) متغيرات وأكثر، وهكذا[5].

(1) .Burgoon, 2006, P.185-186
(٢) Rosendorff, B. Peter And Sandler, Todd, 2005, P.174-180
(٣) أدوارد ميكولس هو محلل سابق في (CIA) وكالة المخابرات الأمريكية، ويرى بعض النشطاء السياسيين بأن (CIA) هي التي أوجدت هذه المؤشرات. انظر بهذا الخصوص الموقف الإلكتروني: (Carol Moore, Www.Carimoore.Net/Stm/Jdi/Html.P.1)
(٤) .Ibid., P.175
(٥) .Ibid

ويرى بعض الباحثين أنه - ونظراً لأن هذه المنهجية تستقي معلوماتها من "المصادر المفتوحة العامة - فإن هناك بعض المتغيرات المفقودة، وهذا يعني أنها تعاني من بعض نقاط الضعف المنهجية، وبعض نقاط القوة أيضاً، لذلك استُخدمت بشكل كبير نسبياً من بعض الباحثين الأكاديميين في مجال الدراسات الكمية لظاهرة الإرهاب وعلاقاتها بالعولمة وأبعادها المختلفة[١] بخاصة علاقة العولمة الاقتصادية بالإرهاب العالميّ (Transnational) [٢]، وعلاقة العولمة السياسية بالإرهاب العالميّ، وتعدّ هذه الدراسات الرائدة والأولى في هذا المجال*.

وتحوي قاعدة بيانات (TERATE) على ما مجموعة (١٢,١٠٤) [٣] حادثة إرهابية، خلال الفترة (١٩٦٨-٢٠٠٣) [٤] في حيز جغرافيّ يضم (٢٤٨) دولة ومنطقة جغرافية في العالم، معتمدة في جميع هذه الحوادث على المصادر المفتوحة المحلية والعالمية، حتى لا تتهم بالتحيز، إضافة إلى بعض الحوادث التي تفلت من الرقابة الحكومية[٥]، وتستخدم (TERATE) إضافة إلى بعض الأكاديميين مصطلح الإرهاب العالميّ (International)** ومصطلح الإرهاب متخطية للحدود الدولية (Transnational) بالتناوب، على الرغم من الالتباس الذي يحدثه الاستخدام[٦].

---

(١) Ibid., 175

(٢) L1, Quan And Schaub, Drew, Economic Globalization And Translation Al Terrorism: A pooled Time-Series Analysis, Journal Of Conflict Resolution, Vpl. No.2, April 2004, P.230-250, Http://Jcr.Sagebub.Com/Cgi 22/08/2006.

* تعدّ دراسات: (لي كوان Li.Q) ودروتشاوب (Drew Schaub, 2004) حول العلاقة بين العولمة الاقتصادية والإرهاب العالميّ من أهم الدراسات التي اعتمدت على منهجيته (Iterate) وتوصلا إلى أن العولمة الاقتصادية بالعموم لا تساعد على الإرهاب العالميّ، ودراسة (لي كوان) عن العلاقة بين العولمة والديمقراطية، وهل تؤدي الديمقراطية إلى نشر الإرهاب العالميّ؟ وتوصل إلى نتيجة بأن المشاركة السياسية تقلل والأعمال الإرهابية، والعكس فإن التصنيف على المشاركة السياسية يزيد من الأعمال الإرهابية، كذلك فإن الأنظمة السياسية ذات التمثيل النسبيّ أقل عرضة للإرهاب العالميّ، من الأنظمة المختلطة أو ذات الأغلبية (Majoritarian) .

(٣) Lafree et al., P.27 .

(٤) L1, Quan, 2005, P.284 .

(٥) Ibid, P.239.

** الالتباس الذي يحدثه استخدام (Iterate) لمفهوم الإرهاب الدوليّ، والإرهاب المتخطي للحدود الوطنية بالتناوب (Interchangeabley) يظهر في تباين تعريفات كل من المفهومين وتباين تعريفات المفهوم الواحد أيضاً ويرى البعض بأن الإرهاب المتخطي للحدود الوطنية ينطبق على تنظيم القاعدة تحديداً، وإن الإدارة الأمريكية الحالية تعني عندما تستخدم هذا المصطلح "المجموعات الإرهابية ذات الامتداد العالمي Terrorist Groups Of Global Reach).

(٦) Burgoon, 2006, P.186 And Lafree, Et Al, 2006, P.31.

ويقصد بالإرهاب المتخطي للحدود الوطنية أية حادثة إرهابية في إحدى الدول تشمل: ضحايا، وأهدافاً، ومؤسسات، وموظفين حكوميين، ومواطنين من دولة أخرى"[١].

وكغيرها من المؤشرات التي سبق أن أشرنا إليها فإن (ITERATE) تستخدم الحوادث الإرهابية الفردية "كوحدة للتحليل"، لكن يبقى الاختلاف بين هذه المؤشرات في:

أ- النوع: الإرهاب المحلي، الإرهاب الدولي (والمتخطي للحدود الوطنية).

ب- المحتوى: عدد الحوادث، المتغيرات (Variables) والمدى الزمنيّ، للبيانات عن الإرهاب[٢].

ولقد قام (إدوارد ميكولس) الذي أوجد المنهجيته ببسط بيانات الظاهرة بطريقتين: الأولى على شكل تقويم سرديّ (Chronological Narrative)، والثانية محوسبة على شكل كمّيّ بحوالي ١٥٠ متغيراص تقريبا[٣]، مع الإشارة إلى أن بعض الدراسات السابقة أشارت إلى أنها (١٤٤) متغيراً، كما سبق أن أشرنا.

لذلك يؤكد بعض الباحثين على أنه - ونظراً لسعة وحجم ومدى بيانات ITERATE - فقد استخدمت بكثرة من قبل الباحثين المهتمين بتحليل الظاهرة منذ عام ١٩٨٧، ولقد أكد الباحث (بروس هوفمان، ١٩٩٥) على أن هذا المنهجية كانت الأكثر استخداماً لدى الباحثين في مجال "المصادر المفتوحة" الخاصة ببيانات الإرهاب[٤]، ومع التأكيد هنا على نقطة مهمة أن بيانات الإرهاب المفتوحة هذه كانت ومنذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٩٧ تتحدث عن الإرهاب الدوليّ (مثل راند)، ولا تشمل الإرهاب الداخلي[٥].

---

(١) Enders, Walter, And Sandler, Todd, Terrorism, Theory And Application, Handbook Of Defences Economics, Vol.1, 2001, P.1, Edited By K. Harthy and T. Sandler, Todd, Terrorism: Theory and Application, handbook of defence economic, vol.1, 2001, p.1., edited by K. Harthly and T. Sandler. Amesterdam, North Holland.

(٢) Lafree, et al., P.26.

(٣) Ibid, p.27.

(٤) Hoffman, Band D, Hoffman, The Rand- St Andrews Chrolonlogy Of International Terrorism, Terrorism And Political Violence Vol.7, 1995, P.178-229.

(٥) ibid.,

ويشير بعض الباحثين المهتمين بموضوع المقارنة بين منهجيات المؤشرات المختلفة[1]، إلى أن طريقة عرض (ITERATE) للبعد الجغرافي للحوادث الإرهابية وعرضها للدول، تثير إشكالية تتعلق بمسألة الإرهاب الداخليّ والدوليّ (أو المتخطي للحدود الوطنية)، ذلك أنها تضم في قائمة الدول بعض المناطق الواقعة ضمن حدود دول معترف بها، والتعامل معها بشكل منفصل عن دولها، مثال ذلك: إيرلندا الشمالية، كردستان، فلسطينيين، الشيشان، أبوظبي، كورسيكا، وهي بذلك تشمل "الإرهاب الداخليّ" رغم أنها لم تشمله بمؤشراتها إلا بعد عام ١٩٩٧م ـ كما سبق أن أشرنا ـ ويجادل ميكولس (٢٠٠٣) قائلاً بأن الأمر يتعلق بموضوع "الحدود الجغرافية الطبيعية" ذلك أن هجمات الجيش الجمهوريّ الإيرلنديّ تتضمن مهاجمة المركز في الجزر البريطانية (Metropole)، كذلك هجمات الفلسطينيّ من خلال إسرائيليين، وهذا يعني بأن مسألة "الحدود الجغرافية الطبيعية : "Natural Geographic Boundary" هي الفيصل للتفريق بين الإرهاب الداخليّ والدوليّ وشمول هذه المناطق بقائمة الدول ITERATE، وهذا يثير تبايناً في المنهجيات[2] وسنتحدث عنه في المطلب القادم عند بحث نقد المؤشرات، وبخاصة أنها تتحدث عن دول/ ومناطق (Countries/ Areas) يبلغ عددها ٢٤٨[3].

وتشمل قاعدة بيانات (ITERATE[4]) عدداً من المؤشرات، أهمها:

١- تاريخ الحوادث الإرهابية، وتوزيعها الجغرافيّ.

٢- نوع الحوادث الإرهابية.

٣- عدد الإصابات (عدد القتلى، عدد الجرحى).

---

(١) . ibid.,

(٢) Lafree, , et al., P.33

(٣) Lafree, 2003, et al.,, P.124

(٤) Rosendoreff, B., Peter And Sandler, Todd, 2005

٤- الجماعات الإرهابية (منها (١٠٥) مجموعات صنّفت على أنها إسلامية ومجموعات إسلامية)[١].

٥- التوزيع الجغرافيّ للدول (المضيفة للإرهابيين Host Country).

٦- إضافة إلى مجموعة المتغيرات الفرعية (١٤٤) التي تحدثنا عنها سابقاً والتي أهمها الملف العام (Common File) هناك مؤشرات التوزيع الجغرافيّ للمكان الذي بدأ منه العمل الإرهابيّ (موقع الانطلاق Location Start) ثم مكان الانتهاء (مثال التحضير لعملية إرهابية في أفغانستان وانتهت في الولايات المتحدة) مسرح الحوادث الإرهابية وعدد الإصابات، وهذا ينطبق على كافة الحوادث الإرهابية، أما "فئة أو ملف (File) نتيجة العمل الإرهابي فتشمل متغيرات مثل (هل تم القبض على الإرهابين، هل سلم الإرهابيّ إلى دولته Extradition، أم هل سُجن).

فيما يشمل ملف الخطف مختلف مطالب الإرهابين، سلوك المفاوضات خلال الحوادث الإرهابية، ونتائج المفاوضات مثال ذلك: (هل دُفعت فدية أم لا؟ وهل أطلق سراح معتقلين أم لا..؟؟)، وأخيراً يشمل (ملف) خطف الطائرات Skyjacking الصفات الخاصة بالخاطفين.

٧- متغير عدد الإرهابين الذين قتلوا في العمليات الإرهابية.

٨- متغير عدد الإرهابين الذين جرحوا .

٩- عدد الأشخاص من الجنسية الأمريكية الذين قتلوا في العمليات الإرهابية.

١٠- عدد الأشخاص من الجنسية الأمريكية الذين جرحوا في العمليات الإرهابية وهذه المؤشرات الأربعة الأخيرة مشتركة مع مؤشرات (PGIS)[٢].

والملاحظة الأولية على مؤشرات ITERATE أنها مصوغة بطريقة "تقنية أكثر منها أكاديمية خاصة فيما يتعلق بتوزيع المتغيرات الفرعية في الملفات الأربعة، وهذا

---

(١) Barros, Carlos, P. Proenca, Isable, Mixed Logit, Estimation Of Radical Islamic Terrorism In Europe And North America, A Comparative Study, Journeal Of Conflict Resolution, Vol.49, No.2, April 2005, P.311.

(٢) Lafree et al.,, 2006, P.28

يقودنا إلى التعريف الإجرائيّ لمفهوم الإرهاب عند ITERATE وهو تعريف لصاحب المشروع "ميكولس، وآخرين ١٩٨٩"[١] يمتاز بالطول والتعقيد:

"الإرهاب الدوليّ/ أو الإرهاب المتخطي للحدود الوطنية هو: الاستخدام أو التهديد باستخدام حالة القلق الشديد Anxiety- Inducing Violence من إحداث عنف لأهداف سياسية، بواسطة أفراد أو جماعات سواء كانت تعمل مع أو ضد سلطة حكومية، وعندما تكون مثل هذه الأفعال، يقصد منها التأثير على سلوك ووجهات نظر جماعات مستهدفة أوسع، وتتجاوز الضحايا الآنيين لتلك الأعمال، التي ومن خلال جنسية أو الروابط الخارجية لمنفذيها، ومن خلال موقعها الجغرافيّ، وطبيعة مؤسساتها، أو الضحايا البشرية أو من خلال آليات حلها، فإن تشعباتها المختلفة تتجاوز الحدودَ الوطنية"[٢].

والملاحظة الأولية على هذا التعريف أن ITERATE لا تعدّ ولا تشمل الحوادث المتعلقة بإعلان الحرب، أو التدخلات العسكرية بواسطة الحكومات، أو هجمات رجال العصابات (Guerrilla) على الأهداف العسكرية والتي تنفذ على اعتبار أنها أفعال حرب معترف بها دولياً Belligerency، بمعنى أن هذه الأفعال لا تدرجها كأفعال إرهابية لكنها في الوقت نفسه تعدّ هجمات رجال العصابات ضد الأهداف المدنية أو الأهداف العسكرية غير المشاركة في القتال (عندما تكون هذه الهجمات تهدف إلى خلق جو من الخوف للتسريع بتحقيق أهداف سياسية) أعمالاً إرهابية، وبناءً على هذا التصنيف فإن هجمات الجيش الجمهوريّ الإيرلنديّ (IRA) داخل إيرلندا الشمالية لا تعدّ إرهاباً دولياً أو متخطياً للحدود الوطنية، بينما هجمات الجيش الجمهوريّ الإيرلنديّ ضد بريطانيا تعدّ إرهاباً دولياً.

إن مثل هذه التصنيفات الفنية والتقنية التي تخضع لاعتبارات سياسية تثير الكثير من الاسئلة والانتقادات للمنهجية المستخدمة[٣] سواءً عند(ITERATE)، أو بقية

---

(١) Rosendorff, B, Peter And Sandler, Todd, 2005, P.174

(٢) Jongman, A.J. Trends In International And Domestic Terrorism In Western Europe 1968-1988, 1993, P.26-76 In Western Responses To Terrorism, Edited By Alex Schmid And R. Creliristen, London, Frank Class.

(٣) Mickolus, Edward, Sandler, Todd And Murdock, Jean M, International Terrorism In The 1980, A Chronology Of Events, Ames, Lowa State Unviresties Press, 1989, In Rosedorff And T.Sandler, 2005, P.174

المنهجيات المستخدمة، وهذا ما سنتطرق إليه - ولكن باختصار شديد - في المطلب القادم خاصة وأن هذا الموضوع فنيّ تقنيّ بشكل كبير، وهو ما يخرج عن موضوع دراستنا الحالية.

المطلب الثالث: نقد منهجية مؤشرات الإرهاب المستخدمة:

بعد استعراض المنهجيات الأربع السابقة والتي اجتهد القائمون عليها لتقديم قاعدة البيانات متماسكة وشاملة لدراسة ظاهرة الإرهاب واتجاهاته المعاصرة والمستقبلية، يرى الباحث أن هناك عدداً من السلبيات والنواقص في تلك المنهجيات بدون التطرق إلى الإيجابيات الموجودة وهي كثيرة وهذه السلبيات، هي:

١- إن جميع المنهجيات أعلاه (STAT.D ،PGIS ،RAND ،MIPT ،ITERATE) تعتمد بشكل كبير جداً على ما يسمى بالمصادر المفتوحة (المصادر التي تعتمد بشكل كبير جداً على وسائل الأعلام المختلفة)[1] لذلك فإن اعتماد قواعد البيانات على مثل هذه المصادر التي تتميز بالتحيز لبعض الأحداث الإرهابية دون غيرها، يؤدي إلى خلل واهتزاز في مصداقية المؤشرات الخاصة بالظاهرة، وبالذات إذا تداخلت السلطات الحكومية وأجهزة الأمنية في صياغة أو التلاعب ببعض الحوادث لغايات تتعلق بالأمن القوميّ "، الأمر الذي يجعل من الصعب على الباحثين، اختيار مصادر معلوماتهم أو أي مصدر سيختارون كأكثر مصداقية من غيره[2].

٢- بينما تحوي تلك المنهجيات على قواعد بيانات للظاهرة، تتضمن معلومات كافية عن خصائص الحوادث الإرهابية، من منطلق أن الحادثة الإرهابية مهما كان نوعها أو حجمها تنشر تفاصيلها بعد أن تقع يبقى هناك قصور كبير جداً في بعض القضايا المتعلقة بحادث الإرهاب نفسه، فعلى سبيل المثال أشار (شميد وينغمان) منذ أواخر الثمانينات بأن هناك نقصاً في المعلومات حول الجماعات الإرهابية، وهذا مفهوم نظراً لأنها جماعات سرية- وإرهاب الدولة ضد مواطنيها، ولعل هذا ما يفسر (من

---

(١) Lafree, et al, 2006, P.24 .

(٢) Ibid.

وجهة نظرنا) ذلك التركيز عند معظم المنهجيات على موضوع الإرهاب الدوليّ أو التخطي للحدود الوطنية حتى أواخر التسعينات[١].

ويدّعي بعض المحللين أنه حصل بعض التغير في موضوع "إرهاب الدولة" بفعل تأثيرات الأرهاب بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ على سلوك الدول، ويضربون مثلاً على ذلك التركيز على سلوك الإدارة الأمريكية تحديداً، وحديث الرئيس الأمريكيّ جورج بوش الابن في خطابه عن "حالة الاتحاد" ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٢ عن دول "محور الشر" إيران، العراق، وكوريا الشمالية، ثم الإطاحة بالنظام العراقي ٢٠٠٣ بوصفه راعياً لإرهاب الدولة، وحجر الزاوية في السياسة الأمريكية ضد الإرهاب[٢].

كذلك فإن تلك البيانات تعرض للإرهاب عرضاً "تحليلياً وصفياً" يتناول الحالة الراهنة (الحاضر) الضيقة، على سبيل المثال: كم حادثاً وقع، وأين، وكم قتيلا، وكم جريحا، وما الأساليب المستخدمة، والأنواع...، لكنها قلما تربط ذلك بالماضي والتنبؤ بالمستقبل، والاتجاهات المتعلقة بتأثيرات الظاهرة السلوكية والبنوية على الأفراد والجماعات والدول.

٣- تفتقر تلك المؤشرات إلى متغيرات حول الخصائص السيكولوجية للإرهابيين ولماذا يرتكب الإرهابيون عمليات الإرهاب؟ والمتغيرات التي تتحدث عن عمليات الإرهاب؟، والمتغيرات التي تتحدث عن عمليات التجنيد للإرهابيين Recruitment، وكيف يجند هؤلاء وطرق تجنيدهم؟، والبيئات التي تنشط فيها عمليات التجنيد؟، كذلك ما هي طبيعة ونوعية عمل الإرهابيين[٣] ؟ خاصة وإن رصد مثل هذه المتغيرات للفترات طويلة على الإرهاب المستقبليّ، والاتجاهات المستقبلية للظاهرة بدل أن يبقى تحليل الظاهرة مقتصراً على آثار الإرهاب بعد وقوعه، وليس الوقاية منه مسبقاً[٤].

---

(١) Ibid.

(٢) تلحمي، ٢٠٠٥م، المخاطر، ص ٥٢-٥٣.

(٣) Lafree Etal, 2006, P.25

(٤) Ibid.

٤- تفتقر تلك المؤشرات إلى وجود قاعدة بيانات واسعة حول الجهود الحكومية والحملات الحكومية ضد الإرهابيين، ومواجهة الإرهاب الداخليّ[1]، ونلفت النظر إلى عنف الإرهاب الداخليّ الأمريكيّ، لكن هناك تعتيماً، وعملية "تقليل من شأن هذه الإرهاب"[2].

٥- تعتمد المؤشرات أعلاه اعتماداً على مصادرها المفتوحة إلى الميل نحو التركيز على الإرهاب الذي تمارسه الأطراف الفاعلة ما دون الدولة، خاصة المتمردين Insurgents أكثر من ميلها إلى التركيز وتحليل الإرهاب الذي تمارسه الدول. ويعزو بعض الباحثين ذلك إلى أن كمية المعلومات المتوافرة من المصادر الصحيفة والإعلامية عن أحداث الإرهاب التي تقدم بها الأطراف الفاعلة ما دون الدولة أغزر وأكثر سهولة بالحصول عليها[3]، على عكس بقية مؤشرات وأبعاد الإرهاب، وهذا ما يجعلها تصلح لبعض دراسات الظاهرة وليس كلها، ويؤكد آخرون بأنه من الضروري والحالة هذه أن يتم الإشارة إلى أن قواعد من حيث المبدأ ما هي إلا صورة عن الواقع الفعليّ لحوادث الظاهرة وليس رصداً إحصائياً لها بالمعنى الدقيق، لذلك فهي تشبه إحصاء التعداد السكانيّ العاديّ Census[4].

غير أن موضوع بروز ظاهرة "الأطراف الفاعلة من غير الدول" وبخاصة الإرهابيون ليست بتلك السطحية التي يمكن التعبير عنها فقط بالإشارة إلى موضوع سهولة الحصول على معلومات عن الإرهاب الذي ترتكبه، إذ أظهرت الأدبيات الخاصة بتحليل تلك الظاهرة في العلاقات الدولية بين الجزئيّ(Micro) والكليّ (Macro) منذ أن تحدث ديفيد سنجر (David Singer) عام ١٩٦١ عن هذا الموضوع[5].

وطرح آخرون موضوع الجماعات الإرهابية على قدم المساواة مع التجمعات الاقتصادية الناشئة كأطراف فاعلة من غير الدول، ومتخطية للحدود الوطنية، ولم ينف

---

(١) Ibid.

(٢) Li, Quan And Schaub, Drew, 2004, P.239

(٣) Lafree et al., 2006, P.25

(٤) Fowler, W, Terrorism Databases: A Comparison Of Mission, Methods And System, Rand Publication, Ca, Usa, 1981, P.13-14

(٥) Williams, Phil et al., Edited, Classic Reading Of International Relations, Wads Worth Publishing Company, Belmomt, Califorina, 1994, P.82

هؤلاء أن تكون هذا الجماعات على المستوى الجزئيّ تتلقى أحياناً الدعم من الدول (على المستوى الكليّ)، وأحياناً تعمل ضدها[1]،

وتبرز أهمية هذه الأطراف كأحد أهم إفرازات العولمة متداخلة الأبعاد، وترابط الأفراد مع الجماعات، ومع الأنظمة، الأمر الذي يؤدي إلى الترابط الجغرافيّ، لينتج عن ذلك علاقات مترابطة مثل: (نسيج العنكبوت) على حد تعبير (برتون J.W. Burton) [2].

وتؤكد خبيرة الإرهاب (أودري كرونين) ذلك مثيرة إلى أنّ الموجة المعاصرة من الإرهاب الدوليّ تتميز بأنها صعبة الحصر والتنبؤ بها، وخطرُها لا يمكن توقعه من قبل "الأطراف الفاعلة من غير الدول"، ليس لأن هذه الأطراف ردة فعلٍ على العولمة، بل لأن أعمالها أصبحت سهلة التنفيذ والتخطيط بسبب العولمة[3].

٦- وعلى الرغم من أن كافة المؤشرات أعلاه قد أكدت على ربط دراسة الظاهرة بالزمان والمكان (Time Span And Countries) بمعنى شمول المؤشرات الجغرافية (الدول، والمناطق) على مستوى العالم، وتوزيع الحوادث الإرهابية، مع المؤشرات الزمانية (اليوم/ والتاريخ) إلا أنها لم تربط بينها منهجياً بشكل مقصود لدراسة اتجاهات الظاهرة، وعولمتها كسيرورة[4].

٧- كذلك تضمن الفصل المنهجيّ تتجلى بضغط الزمان والمكان، وتخطي الحدود الجغرافية والزمانية بين الظاهرتين: العولمة والإرهاب، وعدم إيلاء أهمية كبيرة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ترتبط باتجاهات الظاهرة في الحاضر والمستقبل، وحتى وإن كانت هناك دراسات أكاديمية اعتمدت على بعض هذه المؤشرات بخاصة ITERATE للخروج بدراسات كمية تحليلية مقارنة عن ارتباطات الظاهرة بالعولمة وأبعادها، وأهمها كما سبق أن أشرنا دراسات (كوان لي Quan LI) باروس (Barous) وروزندورف، ساندلر، وبيرغن[5]، وهذه

---

(١) Ibid. P.84

(٢) Mansbach, Richard, Et Al, Towards A New Conceptualization Of Global Poltics, Article 23. In Willimas, Phil Etal, 1994, P.155-165

(٣) Cronin, Audrey Kurth, 2003, P.30

(٤) Lafree, Et Al, 2006, P.25

(٥) .Ibid

درسات اجتهد أصحابها في إعدادها اعتماداً على الأرقام والإحصائيات المتوافرة في قواعد بياناتها فقط، وطبقوا عليه مناهجهم البحثية الخاصة.

٨- هناك تباين في منهجيات تلك المؤشرات، فكما لاحظنا من خلال استعراضنا للتعريفات، هناك اختلافات جوهرية بينها، تنعكس بشكل مؤثر أكبر في حال القيام بالدراسات الكمية للظاهرة، وأثر العولمة عليها، بمعنى أن هناك اختلافات هيكلية بينها، ودليل ذلك موضوع الجدل حول الإرهاب الداخليّ، والإرهاب الدوليّ (أو المتخطي للحدود الوطنية)، فعلى سبيل المثال (PGIS) تشمل النوعين الداخليّ والخارجيّ، وليس لديها طريقة منظمة ((Systematic)) للتفريق أو الفصل بينهما، على العكس من بقية المؤشرات خاصة ITERATE، RAND التي تركز على مؤشرات الإرهاب الدوليّ تحديداً خاصة خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٧م[1].

٩- هناك العديد من المتغيرات المعقدة نظرياً ومصوغة بطريقة تقنية، وبخاصة عند ITERATE، ولعلّ هذا عائد للخلفية الاستخبارية لصاحب المنهجية إدوارد ميكولس، مثال ذلك: مسألة مكان انطلاق أو بداية الحادث الإرهابيّ، ومكان انتهائه (عادة ما يكون لحوادث خطف الطائرات)، والتفريق بين هذين المكانين والذي عادة ما يكون متشابهاً في معظم الحوادث الإرهابية، ويرى بعض الباحثين أن نسبة الحوادث التي يختلف فيها المكانان لا تتجاوز ٥%، بمعنى أنها لا تستحق العناء النظريّ بخاصة إذا انطلق التحليل من فرضية أن الإرهابين يتصرفون بعقلانية لاختيار "بلد الانطلاق" أو الانتهاء، فإذا كان هناك قدر العقلانية في الانطلاق من العشوائية في النهايات لأنها ليست بيد الإرهابيّ[2].

١٠- يلاحظ بأن بعض المتغيرات في قواعد البيانات لا يمكن الحصول عليها بسهولة[3]، فمثلاً هناك بعض البيانات لا يمكن الوصول إليها عبر نماذج بيانات RAND، وبالذات للجمهور العاديّ كبقية المتغيرات، كذلك الأمر مع (ITERATE) و(PGIS) حيث لا يمكن الوصول(Accessed) إلى متغيرات مثل عدد الإرهابين

---

(١) Ibid, 2006, P.27

(٢) Li, Quan And Schaub, Drew, 2004, P.239-240

(٣) Lafree Et Al, 2006, P.29

الذين قتلوا أو جرحوا جراء العمليات الإرهابية، أو عدد المواطنين الأمريكين الذين قتلوا أو جرحوا في كل دولة، وهذا يعني بأن الشخص العاديّ بحاجة إلى عمليات معقدة من الإجراءات للفكّ والحماية والسرية عن تلك المتغيرات قبل الحصول عليها، وتفعيلها، وبخاصة تلك المنشورة على شبكة الأنترنت، ومع أن قواعد بيانات الخارجية الأمريكية State كانت تنشر سنوياً مؤشرات عن اتجاهات الإرهاب العالميّ، إلا أن تقويمها السنوي Chronological لتلك الحوادث كان يقلل من عمقها التحليليّ الكميّ، لذلك يرى عدد من الباحثين بأن القصور في البيانات الكمية التحليلية لجمهور قلل من فائدة هذه البيانات(١).

١١- هناك تحيز كبير لدى المؤسسات كافة أعلاه كان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وخدمة لمصالحها في الهيمنة السياسية والاقتصادية، يذكرنا بالتحيز المنهجي نفسه عند مؤسسة كارني ومؤشراتها حول العولمة، بحيث أنه إذا كانت كارني متحيزة للعولمة الاقتصادية، فإن تلك المؤسسات متحيزة للعولمة السياسية والتكنولوجية، وتأكيد ذلك أن الباحث والأكاديميّ (لفري Lafree) وزملاءه الذين عملوا معه على مشروع قاعدة البيانات العالمية للإرهاب Global T. Database لم يخفوا أنّ الهدف من المشروع هو (إنجاز تحليل للمخاطر Risk Analysis) التي تواجة المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية بحيث أنّ أيّ شخص يريد الاستثمار في أيّ بلد في العالم يستطيع الرجوع إلى قاعدة البيانات تلك (ومؤشراتها) ليعرف هل هو بلد آمن من الإرهاب أم لا(٢)، وبناء عليه يتخذ قراراته الاستثمارية، وهذا يربط المؤشر الفرعيّ للعولمة الاقتصادية "الاستثمار المباشر الخارجيّ FDI بالعولمة.

١٢- إن قواعد بيانات RAND ،STATE ،ITERATE بقيت تتحدث عن الإرهاب الدوليّ أو المتخطي للحدود الوطنية خلال الفترة من ١٩٦٨ وحتى ١٩٩٧، ثم بدأت بعد ذلك تدرج قضايا الإرهاب الداخليّ، أما PGIS فإنها لا تفرّق بينهما إطلاقاً من

---

(١) Lafree, And Li, Dugan, The impact of economic, political, and social variables on the incidents of world terrorism, 197-1997, 2002, p.1-2.

(٢) Lafree Etal , 2006, P.6

حيث المفهوم[1]. ويجادل بعض الباحثين بأن عملية التركيز على الإرهاب الدوليّ أو المتخطي للحدود الوطنية تعدّ بحد ذاتها إشكالية منهجية تواجه الباحثين، وبخاصة إذا علمنا بأنه ووفقاً لدراسات أكاديمية رصينة لخبراء مثل بروس هوفمان، ولفري ودوغان، قدرت "حجم الإرهاب الدوليّ من المجموع الكليّ للأعمال الإرهابية في العالم بنسبة من ٥-١٠% فقط"[2].

١٣- والنقطة المهمة أيضاً والتي لها علاقة بموضوع دراستنا وهي(التأثير المتبادل بين العولمة والإرهاب) تتمحور في كيفية دراسة وتحليل الظاهرة في ظل عملية الفصل التعسفية بين الإرهاب الداخليّ والخارجيّ أو المتخطي للحدود الوطنية، والعولمة تفترض أول ما تفترض عدم الفصل بين العامّ والخاصّ وسيرورة PROCESS تخطي الحدود الزمانية والمكانية والانسياب الماديّ والمعنويّ للأشياء والأفكار؟

إن هذا الفصل التاريخيّ بين الإرهاب الداخليّ والإرهاب الخارجيّ يحول دون الإجابة على الكثير من الأسئلة التي تطرحها اتجاهات الظاهرة[3]، وأكثر من ذلك فإن عملية الفصل تؤدي إلى إرباك الباحثين، وقد تحول دون الفهم الصحيح للظاهرة، ثم إنّ التطبيقات المحددة والضيقة لهذه العملية تميل إلى تعقيد وإضعاف السيطرة على سلبيات الاتجاهات المستقبلية للظاهرة، بخاصة في مجال عمليات التعاون المشترك بين الدول لمكافحة الإرهاب[4]، وبالتالي اهتزاز مفاهيم أمنية كانت سائدة قبل العولمة، مثل: الأمن الوطنيّ، أو الأمن القوميّ، ويبرز الآن الحديث عن الأمن العالميّ "لأن الحركات الإرهابية أصبحت حركات متجولة أو رحّالة"[5].

(١) Ibid, 2006, P.30

(٢) Hoffman, Band D.K. Hoffman, 1995, P.178-229 And Lafree And Dugan, 2002, P.2

(٣) Schmid, A. & Jongman, political terrorism: a new guide to actors, authos, concepts , data base, theories and literature, Amesterdam: North Holland, publishing company, 1988, P.174.

(٤) Falkenrath, R., Analytical Models And Policy Prescription: Understanding Recent Innovation Counter Terrorism, Journal Of Conflict And Terrorism, 2001, P.164

(٥) ماكاريان، كريستان، صحيفة الأكسبرس الفرنسية، في الدستور الأردنية، العدد ١٤٢٨٥، ٢٦/٤/٢٠٠٧م، ص٥٢.

١٤- حللت المؤسسات أعلاه الإرهاب واتجاهاته وكأنه من أفعال الحرب (Act Of War) وتجاهلت الإشارة إلى أيّ متغير سواء رئيس أو فرعيّ يتحدث عن الخوف، ونشر الخوف وردود الفعل التي تحدثها الحالة الدائمة من الخوف والرعب من المجهول، أو الحديث عن المؤشرات التي ترصد حالات تغيير سلوك، أو بنية الدول بخاصة على المستويين الاجتماعيّ أو الثقافيّ[١].

هذه هي بعض أهم نقاط النقد لمؤشرات الإرهاب المستخدمة وفي المطلب القادم سنتحدث عن "مؤشرات الإرهاب البديلة S- وكما يراها الباحث.

المطلب الرابع: مؤشرات الإرهاب البديلة-S:

تتحدث كافة الجهات والمؤسسات التي قدمت بيانات عن الإرهاب (STATE ITERATE ،MIPT- RAND- PGIS) عن " قواعد بيانات للإرهاب "(Database) واتجاهاته وتتحدث خلال ذلك عن تضييقات، وقوائم، وفئات، لكنها ـ وهذا هو المهم- لا تتحدث عن أسس قياس " لمؤشرات الإرهاب"، ولا نجد عند استعراض المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية للمؤسسات أعلاه أيّ ذكر لكلمات (Terrorism Index)، كذلك فإنّ جميع الدراسات التي تناولت قواعد البيانات أعلاه لم تشر أو تذكر المفهوم صراحة، ولم يعثر الباحث خلال استعراض كافة المراجع التي عاد إليها قبل هذه المطلب أية إشارة تذكر للمفهوم، لذلك فإن موضوع مؤشرات الإرهاب (Terrorim Index) جدير بالبحث والدراسة.

ومن الأهمية بمكان وجود مؤشرات كمّية للإرهاب، بخاصة في ظل الميل المتزايد لمعظم الباحثين والدارسين، "عولمة الإرهاب Globalization Of Terroresm (The)أن هذه الظاهرة يمكن أن تكون الخطر طويل المدى للأمن العالميّ في القرن الحادي والعشرين"، وبالذات لأن هناك غياباً للدراسات الأكاديمية الجادّة لتحليل الترابط بين الظاهرتين[٢].

---

(١) هوفمان، بروس، القاعدة تعود من جديد، صحيفة لوس انجلوس تايمز، ترجمة امل الشرقي، صحيفة العرب اليوم الاردنية، العدد ٣٥٤١، ٢٠٠٧/٢/٢٥م، ص٨.

(٢) Cronin, Audrey Kurth, 2003, P.58.

وتشير الأدبيات المتعلقة " بالدراسات المقارنة" لمحتوى " قواعد البيانات " المذكورة أعلاه إلى أن هناك عدداً قليلاً من الدراسات الأكاديمية التي بحثت المشاكل التي تعاني منها تلك القواعد، منها: (فالكرات .Falkenrath، ٢٠٠١)، شميد ويونغمان Schmid & Jong Man. 1988، هوفمان Hoffmen، ١٩٨٨، يونغمان ١٩٩٣، لفري ودوغان Lafreeor Dugan، وفولر: Fowler 1981)، ويلاحظ من هذه الدراسات (حسب الخبراء) أن هناك قصوراً في عملية التحليل تتناول قضية هل أن جميع تلك القواعد تقيس بالفعل الحوادث نفسها ؟، ولماذا تختلف؟، وكيف أن الحادثة الإرهابية نفسها في قاعدة من القواعد يختلف تحليلها عن بقية القواعد ؟. لذلك فإن عملية القيام بدراسة كمية ـ مقارنة بين تلك القواعد ـ معقدة، نظراً للاختلافات الهيكلية بينها[١].

كما ويؤكد عدد من الباحثين بأن هناك عدداً قليلاً من الأدبيات الأكاديمية التي تناولت حقل المقارنة بين المنهجيات أعلاه بشكل مباشر.

وتعدّ دراسة (فولر: W.W.Fowler ،K، ١٩٨١) [٢] من أقدم تلك الدراسات، والأساس في هذا الحقل، إذ درس خمسة منهجيات إضافة إلى (PGIS ،RAND وITERATE)، وتوصّل إلى ذلك الاستنتاج، وهو: "أن القصور الشديد في عمليات تصنيف وتبويب الحوادث، والاعتماد الكليّ، (Reliance) على عملية السرد التقويميّ (Chrorologies)، حسب التسلسل الزمنيّ، هو أهم نقاط الضعف في تلك المنهجيات "، من جانبه قام (يونغمان Jongman) بدراسة أربعة منهجيات أخرى إضافة إلى المنهجيات المذكورة أعلاه، وهي[٣]:

١- منهجية تدعى (Imprimis) وتتبع لمؤسسة دراسة الإرهاب في لندن.

٢- منهجية تدعى (Comt) وتتبع لمركز دراسات الطرقات الاجتماعية في لندن (Leiden).

٣- منهجية مركز (جافا) للدراسات الإستراتيجية في إسرائيل.

---

(١) Lafree Et Al, 2006, P.P. 26-27.

(٢) Ibid, P.34

(٣) Ibid, P.35.

٤- منهجية خاصّة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA).

لكن دراسته كانت تعاني من عدم وجود اختبارات إحصائية لتحديد وجه المقارنة بين تلك المنهجيات[1].

ولعل هذا ما يعيدنا للحديث عن العمل الموسوعيّ (لشميت ويونغمان، ١٩٨٨)حول الإرهاب السياسيّ " والذي أكدا فيه على أن معظم الأدبيات التي تناولت دراسة الظاهرة، هي دراسة غير كمية، وغير تحليلية، لا بل (انطباعية:Impressionistic، و سطحية Superficial)[2].

حتى هذه النقطة فإن هذا يعني بأن دراسة المؤشرات دون قواعد شاملة للإرهاب من الناحية الإحصائية الكمية، ستبقى انطباعية، وسطحية، ولعل هذا هو أحد جوانب التحدّي في هذه الدراسة: وهو ما المؤشرات البديلة؟ وقبل الخوض في موضوع المؤشرات (البديلة- S) فإننا نؤكد على أننا نقصد بمؤشرات الإرهاب (البديلة-S)، "تلك المؤشرات الكمية الإحصائية التي تدل على الظاهرة مباشرة، وغير مباشرة، واتجاهاتها الحالية، والمستقبلية.

ونقصد باتجاهات الظاهرة (Trends In Terrorism) تلك التغييرات التي تطال متغيرات: "الأنواع، الأعداد، عنف الهجمات الإرهابية، أساليب العمل (Modus Operandi)، مواقف الجماعات الإرهابية، وغيرها من المتغيرات عبر الزمن"[3]، وتفيد عملية تعريف هذه الاتجاهات (Trends) والنظر إليها على أنها مؤشرات للنشاطات الإرهابية، في تزويد صنّاع القرار بالمعلومات، والخطط، والإستراتيجيات، ومساعدتهم، في العديد من المجالات أهمها :

أ- ترشيد مصادر مكافحة الإرهاب .

ب- القيام بعمليات وقائية ضد الإرهابيين، والحيلولة دون تنفيذ عمليات إرهابية .

---

(١) Ibid, P.34.

(٢) Schmid, A. & Jongman, 1988, P.177.

(٣) Perl, Raphael, Trends In Terrorism: 2006, Congressional Research Srvice, The Library Of Congress, Crs Report Rl 33555, July 21, 2006, Pp. 1-2, Pdf. 30/4/2007.Www.Fas.Org/Sgp/Crs/Terror/Rl33555 .

ج- إلقاء الضوء على أماكن نجاح عمليات مكافحة الإرهاب أو إخفاقها.

ولتوضيح المؤشرات البديلة –S" قام الباحث ولغايات المقارنة بين كافة المؤشرات المستخدمة والبديلة – S، ببناء الجدول رقم (٥) والذي يبين المنهجيات الأربعة السابقة والمنهجية البديلة -s، ويوضح هذا الجدول مايلي:

١- يبلغ عدد الإجمالي للمؤشرات الرئيسية المستخدمة في المنهجيات (٢٦) مؤشراً، (٩) منها تخص المنهجية (البديلة –S) للمرة الأولى فقط، بمعنى أن تلك المؤشرات غير موجودة إطلاقاً في المنهجيات الأخرى، وهي بالرقم المتسلسل من ١٨ ولغاية ٢٦ .

٢- تربط المؤشرات (البديلة –S) ظاهرة الإرهاب، بظاهرة العولمة ؛ إذ تستوعب اتجاهات الظاهرتين، من حيث بروز الميل العالميّ، خاصته بعد ١١ أيلول، ٢٠٠١ نحو موضوعات التعاون الثنائيّ والمتعدد في مجال مكافحة الإرهاب، وتقاسم المعلومات الأمنية وتوقيع سلسلة طويلة من الاتفاقات الدولية التي تتناول موضوعات مكافحة الإرهاب، وضبط الحدود، وتتبع العمليات المالية والتمويل للشبكات الإرهابية عبر دول العالم، بحيث أصبح من الصعب الفصل بين الظاهرتين[1] بخاصة في ظل تأكيد الكثير من الساسة والمحللين السياسيين بأن " تقاسم المعلومات، وجمع المعلومات الاستخبارية عن الإرهابيين والجماعات الإرهابية يعدّان من أهم أدوات الحرب العالمية على الإرهاب"[2].

٣- تسلط المؤشرات (البديلة –S) الضوء على معاني مفهوم العنف السياسيّ ومحتواه الذي يعدّ الإرهاب جزءاً منه[3]، والذي قصدناه في تعريفنا للإرهاب من حيث أنه يتضمن التأثير على الطرف الآخر المستهدف بفعل الإرهاب من جانبين مهمين، هما:

---

(١) شوير، مايكل القومية الإمبريالية الأمريكية، ترجمة سمية عبدربة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان، 2005م، ص ص ١٢٥-١٧٤.

(٢) تشرتوف، مايكل، صحيفة العرب اليوم الأردنية، تقرير عن استهداف بريطانيا من قبل تنظيم القاعدة، عن صحيفة الغارديان البريطانية، العدد ٣٤١٩، ٢٠٠٦/١٠/٢٠م، ص٣٣.

(٣) Hewitt, Chrisopher, Consequence of political violence, Aldershot, UK and Brokfield, VT, Dartmouth, 1993, p.1، ويعرف هيوت العنف السياسي بأنه يشمل الارهاب والعصيان والحرب الأهلية.

١- بنية النظام السياسيّ من خلال:

- ظهور مؤسسات ومنظمات جديدة.

- ظهور أجهزة جديدة، مثل وكالة الأمن الوطنيّ الأمريكية.

٢- سلوك النظام السياسيّ المستهدف من خلال:

- سن تشريعات وقوانين، وأنظمة جديدة، مثل: قوانين مكافحة الإرهاب، تمويل الإرهاب الهجرة والسفر، والتعليم.
- تعينات جديدة أو إحالات على التقاعد، أو تخفيض الأعداد والأموال.
- زيادة موازنة الدفاع والأجهزة الأمنية والو زارت الأخرى المعينة.
- إقامة علاقات جديدة مع دول ومنظمات .
- توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة .
- إعطاء أدوار للقطاعات الخاصة.

وغيرها من التأثيرات التي سنبحثها بالتفصيل في الفصل الثالث عند بحث الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب.

إنّ الملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا هي أنّ كافة المنهجيات السابقة – كما يبين الجدول رقم (٥)*. قد أغفلت كلياً هذا الجانب في مؤشراتها.

مع الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات الأكاديمية، تناولت أثار العنف السياسيّ بشكل عامّ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن بشكل منفصل كلياً عن تلك المنهجيات* (١) .

---

(١) Hewitt, Christopher, 1993, In Crelinsten, Ronald D, Terrorism And Political Violence. Taking Stock In Intersting Times, 2006, P.3

* يعتبر كرستوفر هيوت (Hewitt) من أوائل من بحث تأثير العنف السياسي، ومكافحة الإرهاب على بنيه وسلوك الدول At: Http://Www.Lib.Unb.Ca/Texts/Jcs./Fall95.Crelinsten.Pdf....30/4/2007

جدول رقم (٥): أسماء منهجيات مؤشرات الارهاب والمنهجية البديلة-S.

الرقم المتسلسل	اسم المنهجية					
	المؤشر المستخدم	PGIS	MIPT-RAND	ITERATE	STATE	البديل-S
1	التوزيع المكانيّ	-	-	-	-	-
2	التوزيع الزمانيّ	-	-	-	-	-
2	عدد الحوادث	-	-	-	-	-
4	عدد القتلى	-	-	-	-	-
5	عدد الجرحى	-	-	-	-	-
6	نوع الأهداف	-	-			-
7	الأساليب	-	-	-	-	-
8	الأنواع	-	-	-	-	-
9	عدد المنفذين	-	●	●	●	-
10	عدد الجماعات الإرهابية	-	-	-	-	-
11	عدد القتلى الامريكان	-	●	-	●	-
12	عدد الجرحى الامريكان	-	●	-	●	-
13	عدد الارهابيين القتلى	-	●	-	●	-
14	القادة والأعضاء	●	-	●	●	-
15	عدد الإرهابين الجرحى	-	●	-	●	-
16	نقطة الانطلاق	●	●	-	●	-
17	نقطة الانتهاء	●	●	-	●	-
18	تقاسم المعلومات	●	●	●	●	-
19	الاتفاقيات الدولية	●	●	●	●	-
20	عدد التهديدات الإرهابية	●	●	●	●	-
21	قوانين وتشريعات	●	●	●	●	-
22	إصلاحات وإعادة هيكلة	●	●	●	●	-

الرقم المتسلسل	اسم المنهجية					
	المؤشر المستخدم	PGIS	MIPT-RAND	ITERATE	STATE	البديل S
23	عدد العمليات الفاعلة	●	●	●	●	-
24	التكنولوجيا المستخدمة	●	●	●	●	-
25	دور القطاع الخاص	●	●	●	●	-
26	عدد الاعتقالات والمحاكمات	●	-	●	●	

* تم إعداد الجدول من قبل الباحث لغايات المقارنة بين المنهجيات من ناحية المؤشرات المستخدمة لدراسة ظاهرة الإرهاب، ويعني الخط (-) أنّ هناك تشابهة بوجود المؤشر فيما تعني الدائرة السوداء الصغيرة (●) الاختلاف وعدم وجود المؤشر في تلك المنهجية.

ويوضح الجدول أسماء كافة المنهجيات المستخدمة إضافة إلى المنهجيّة البديلة-S، والمؤشرات الرئيسية التي تستخدمها لقياس درجة التشابهة والاختلاف بينها.

PGIS: اختصار لمؤشرات "مؤسسة بيكرتون لخدمة المخابرات العالمية: " Pinkerton Cororation's Global Intellugence".

- Mipt-Rand: اختصار لمؤشرات مؤسسة راند والمعهد الوطني الأمريكي لمنع الإرهاب.
- Iterate: اختصار لمؤشرات الإرهاب الدولي كمساهم في الأحداث الإرهابية International Terrorism Attributes Of Terrorist Events
- State: اختصار لمؤشرات وزارة الخارجية الأمريكية.
- المؤشرات البديلة- S: المؤشرات التي أوجدها الباحث لقياس مؤشرات الإرهاب لغايات هذه الدراسة.

٤- يبين الجدول المؤشرات الرئيسة المستخدمة فقط، ذلك أن هناك بعض المؤشرات الفرعية التي تمّ المرور عليها خلال استعراضنا للمنهجيات على حدة، أو خلال نقدنا لتلك المنهجيات، ولم ترصد لعدم أهميتها في هذه الدراسة.

٥- يبين الجدول كذلك بأنّ هناك (٨) مؤشرات فقط متشابهة بين المنهجيات أعلاه، وهي: التوزيع المكانيّ الجغرافيّ للحوادث، والتوزيع الزمانيّ، عدد الحوادث، عدد القتلى، عدد الجرحى، الأساليب، والأنواع، وعدد الجماعات الإرهابية، وتصف تلك المؤشرات حالة الإرهاب وبعض اتجاهاته الخاصة بأمن الدول، لكنها لا تربطه بظاهرة العولمة واتجاهاتها، على الرغم من وجود أهم مؤشرين لفهم تلك الظاهرة، ألا وهما: التوزيع المكانيّ الجغرافيّ للحوادث، والتوزيع الزمانيّ.

وتكتسب عملية الربط بين الظاهرتين بوجود المؤشرات (البديلة –S) أهميتها عند عملية القياس لمؤشرات الظاهرتين معاً، وهذا ما سنبحثه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب

المقدمة:

تطرح قضية كشف العلاقة بين العولمة والإرهاب كثيراً من الأسئلة التي ما زالت بلا إجابات قاطعة، ولعلّ جزءًا من صعوبة حسم هذه القضية عائد ـ حسب وجهة نظر الباحث ـ إلى أن سيرورة الظاهرتين (العولمة/ والإرهاب) نظرياً لا زالت مثار خلاف لم ينته بعد .

فقد نظر البعض إلى العولمة بأبعادها المختلفة على أنها " البيئة الخاصة لظاهرة الإرهاب المعاصر واتجاهاته"، والملفت للنظر أن الانطباعات الشخصية غير التجريبية، ومواقف معارضي العولمة تُجمع على أن العولمة ساعدت بشكل كبير على إطلاق (Unleashed) الموجة المعاصرة من الإرهاب العالميّ، وأنّ الإرهاب ـ وإن كان قد استفاد من العولمة ـ فهو في الوقت نفسه ردّ بشكل طرديّ ـ فعل سياسيّ عنيف عليها، وأن العولمة أثّرت طردياً (إيجابيا) على الإرهاب، ونعني بالأثر الطرديّ: (الإيجابيّ) للعولمة على الإرهاب هنا ما يلي:

- أن الزيادة في ظاهرة العولمة ولنرمز إليها بـ (س:X) على اعتبار أنها المتغير المستقل، تؤدي إلى الزيادة في ظاهرة الإرهاب، والرمز إليها بـ (ص:Y) على اعتبار أنها المتغير التابع، ولكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه، كذلك النقصان في (س:X) يؤدي إلى النقصان في (ص:Y) ولكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه[1]، وسنوضح ذلك بالتفصيل في المطلب الثاني.

ويرى البعض الآخر أنّ العولمة بما تحمله من وعود تعمل على كبح نموّ ظاهرة الإرهاب(Back Lash)، وتميل الدراسات المتوافرة حول الظاهرتين التي يتميز معظمها بالانطباعية، والوصفية، والتاريخية نحو محاولة إثبات أنّ هناك علاقة عكسية بين الظاهرتين؛ بمعنى أن العولمة تكبح وتقلل من الإرهاب.

---

(١) المنيزل، عبدالله فلاح وغرايبة، عايش موسى، الإحصاء التربوي: تطبيقات باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م، ص ص١١٨-١١٩.

ولمزيد من الدّقة والتحديد فإنّ العلاقة العكسية السلبية تعني أنّ الزيادة في ظاهرة العولمة بمقدار معيّن تؤدي إلى النقصان في ظاهرة الإرهاب، ولكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه، والنقصان في ظاهرة العولمة بمقدار معين يؤدّي إلى الزيادة في ظاهرة الإرهاب، ولكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه[1]، فيما يرى جانب ثالث أنّ هناك أثراً متبادلاً بين الظاهرتين: العولمة تؤثر على الإرهاب (طردياً وعكسياً)، والإرهاب يؤثر على العولمة طردياً بنسب متفاوتة.

ويتناول هذا الفصل مبحثين، هما:

الأول: يناقش أثر ظاهرة العولمة على ظاهرة الإرهاب من خلال تحليل ودراسة المقاربات المتضاربة المختلفة من ناحية كمية.

الثاني: ويناقش أثر ظاهرة الإرهاب على ظاهرة العولمة.

---

(١) المرجع السابق، ص١١٩.

المبحث الأول

تأثير العولمة على الإرهاب

يتناول هذا المبحث فحص تأثير العولمة وأبعادها المختلفة (السياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والاقتصادية) على ظاهرة الإرهاب واتجاهاته المعاصرة، من ناحية كمّية من خلال الاعتماد على مؤشّرات الإرهاب التي تمّ استخلاصها من قواعد بيانات الإرهاب لدى وزارة الخارجية الأمريكية، MIPT ومؤسسة راند، PGIS - بنكرتون، وIterate، والمؤشّرات البديلة-S. مع التركيز على بيانات مؤسسة (راند، MPIT) لسعتها، وتنظيمها، وسهولة استخدامها (النسبية)، مقارنة مع بقية البياناتت، وذلك من خلال عدد من المطالب، على النحو التالي:

المطلب الأول: آلية قياس أثر العولمة على الإرهاب:

إن هناك عدداً قليلاً جداً من الدراسات التحليلية الكمّية التي أجريت لدراسة تأثير العولمة على الإرهاب، وإن كانت قد ظهرت بعض الدراسات الحديثة التي درست مؤشّراً واحداً فقط من مؤشّرات العولمة الرئيسة، مثل: الاقتصاد، كما في دراسة(لي وشاب Li، Schaub) [1] "العولمة الاقتصادية والإرهاب المتخطي للحدود الوطنية، ٢٠٠٤م"، ودراسة أودري كيرث كرونين:"العولمة والإرهاب الدوليّ ٢٠٠٣م"، وهي دراسة تاريخية وصفية كمّية[2].

ودراسة براين بريغن: Brian Burgoon: "في الرّفاه الاجتماعيّ والإرهاب: سياسات الرفاه والجذور الاقتصادية السياسة للإرهاب، ٢٠٠٦م"[3] ودراسة (لي: Li) ٢٠٠٥م (هل تؤدي الديمقراطية إلى زيادة أو تقليل الحوادث الإرهابية؟[4]، ودراسة

---

(١) .Li, Quan And Schaub, Drew, 2004, P.231-258

(٢) Cronin, Audrey Kurth, 2003, P.30-58

(٣) .Burgoon, Brian, 2006, P.176-203

(٤) .Li, Quan, 2005, P. 278-297

أوليفر رتشموند Oliverp.Reichmond: عولمة الاستجابة للصراعات، وبناء السلم العالمي"، ٢٠٠٤م[١].

ولعلّ أوّل ما يلاحظ على الدراسات أعلاه أنها صدرت بعد هجمات ١١/أيلول /٢٠٠١، وهذا ما يعطي الانطباع بأنها كانت استجابة لظروف غير عادية، وهي الهجمات الإرهابية على رمز العولمة المعاصرة: أمريكا، لذلك نرى أنّ الدراسات كافة جاءت وكأنها استجابة سريعة للإجابة عن سؤال الغرب الكبير الذي أعقب تلك الهجمات: (لماذا يكرهوننا)؟!، لذلك لم تكن الدراسات بذلك العمق المعرفيّ الذي يفيد في الفهم الصحيح للتأثير المتبادل بين الظاهرتين.

ومن ناحية ثانية وعلى عكس منهجية دراسة العولمة كظاهرة (كلانية) قام الخبراء والباحثون في الغرب وأمريكا بتجزئة ظاهرة العولمة، ودراسة هذه الأجزاء (الأبعاد) على انفراد، فظهرت الدراسات أعلاه: العولمة الاقتصادية، العولمة السياسية، العولمة الاجتماعية، وأثرها على الإرهاب على أمل التوصل إلى نتائج ترضي هؤلاء، وترضي قوى العولمة، وهي أن العولمة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ليست مسؤولة عن الإرهاب، وتحديداً الإرهاب الإسلاميّ)، لا بل على العكس فإنّ إبعاد العولمة تلك تكبح الإرهاب وتقلله، وأنّ الخلل هو في الشعوب والتطرف الدينيّ والسياسيّ المتجدد في أهل الدين الإسلاميّ بالذات، فماذا يعني ذلك؟.

إنه يعني أنّ دراسة العولمة وأثرها على الإرهاب يقتضي أن تدرس الظاهرتين بشكل (كلاني) وعدم تجزئة الظاهرة، ونحن عندما قلنا في بداية الدراسة في الفصل الأول بأنّ العولمة ظاهرة كلية ترابطية فإننا نعني بأن: "النظام الكلاني الترابطيّ غير قابل للتجزئة، بمعنى أنه لا يعني فقط مجرد المجموع الميكانيكيّ لأجزائه[٢]، وهذا يعني من ناحية ابستمولوجية قطع الطريق على أصحاب الدراسات أعلاه في محاولاتهم المكشوفة إلى القول (وإن بطريقة غير مباشرة) حسناً إنّ دراسة العولمة الاقتصادية تثبت كمّياً بأن العولمة ذات السياسية تثبت الشيء نفسه، وكذلك العولمة الاجتماعية، لذلك فإن مجموع

---

(١) .Richmand Oliver, P. 2004, P. 129-150

(٢) عبد الحي، ١٩٩٤م، ص١٣.

نتائج تلك الدراسات تعني أن العولمة ذات تأثير سلبيّ على الإرهاب، وأنّ ما على العالم سوى السعي نحو المزيد، والمزيد من العولمة، إذا أرادت أن تأمن أو تكافح الإرهاب.

غير أن هذه النتيجة ليست صحيحة ابستيمولوجياً لأن الكيان (العولمة) هي أكثر من مجموع أجزائها (أبعاد العولمة الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية..)، مما يعني أن الإدراك للظاهرة عبر التجزئة سيؤدي إلى إغفال هذه الحقيقة العلمية، ويحول دون البحث عن ذلك المتغير الذي يؤدي إلى التباين، وبالتالي فالإنسان ليس مجموع أعضائه، والمجتمع ليس مجموع أفراده والمجتمع الدوليّ ليس مجموع دولة"[1]، إنّ سيادة وسيطرة هذه "المسلمة:Paradigm" التجزيئية أدّى إلى نتائج سلبية في حقل دراسة الظاهرتين لأن أدوات الدراسة لا تتناسب مع الظاهرة المدروسة، كذلك فقد أدت المسلمة التجزئة إلى "إغراق المجتمع الدوليّ في المزيد من الصراعات الإقليمية والمعارك الدامية"[2].

ولذلك فإننا ولتلافي مخاطر تجزئة الظاهرتين سندرسهما بشكل "كلاني" من خلال طريقتين مختلفتين منهجياً"، تبدأ باختيار عينة قصدية من الدول الموجودة في قائمة كارني للدول المعولمة لعام ٢٠٠٦م، بحيث تشمل هذه العينة (١٥) دولة من أصل مجموع (٦٢) دولة الموجودة في قائمة كارني، على أن تشمل هذه الدول (٥) دول الأعلى في ترتيب العولمة، و(٥) دول متوسطة العولمة، و(٥) دول منخفضة العولمة، كما في الجدول رقم (٦)، وبعد اختيار عينة الدول الـ (١٥) تم اختيار الإطار الزمني للدراسة والتحليل لقياس التأثير حيث تم اختيار الفترة الزمنية الممتدة من عام١٩٨٩، حتى عام ٢٠٠٦م، لعدد من الأسباب التي رأينا بأنها تعبر عن سيرورة الظاهرتين، وهذه الأسباب باختصار هي:

١- إن عام ١٩٨٩ يشكل علامة بارزة في مسيرة العولمة بأبعادها المختلفة، وذلك لأنه العام الذي شهد سقوط جدار برلين ١٩٨٩/١١/٩، الأمر الذي أطلق العنان للقوى السياسة والاجتماعية والاقتصادية التي حررت في النهاية كل الشعوب والجماعات التي كانت ضمن تلك الإمبراطورية السوفيتية، وفتحت أبواب التوجه إلى الأسواق

(١) مرجع سابق، ص١٥ .
(٢) مرجع سابق، ص١٧ .

الحرة الميكانزم الاقتصاديّ للعولمة[1]، ولقد أشار الاقتصاديّ الهنديّ /أمارتياسين بأنّ جدار برلين كان عقبة في وجه العولمة، ولم يكن مجرد رمز لإبقاء الناس داخل ألمانيا الشرقية، بل كان طريقة لمنع نوع من الرؤية العالمية لمستقبلنا.. لم نكن نستطيع التفكير في العالم بشكل عالميّ عندما كان الجدار قائماً، لم نكن قادرين على التفكير في العالم ككل"[2]، وهذا هو أساس العولمة.

٢- فتح سقوط الجدار عام١٩٨٩ أفاقاً جديدة أمام العولمة السياسية والاقتصادية، ففي أوروبا بمفردها فتح" الطريق أمام تشكيل الاتحاد الأوروبيّ وتوسّعه من خمسة عشر بلداً إلى خمسة وعشرين بلداً، بالتزامن مع حلول اليورو كعمله مشتركة في منطقة اقتصادية واحدة"[3]، وبذلك زادت خيوط العولمة تشابكاً.

٣- وتزامن مع سقوط جدار برلين أيضاً، وتحديداً بعد ستة أشهر فقط من سقوط الجدار، الإصدار(٣:٠) من نظام تشغيل (ويندوز) في ٢٢/أيار/١٩٩٠م، وانتشر بشكل أوسع استخدام الإنترنت، والبريد الإلكترونيّ، لذلك يرى بعض المحللين بأنه في الوقت الذي سقطت فيه "الجدران فتحت النوافذ (ويندوز)، ما جعل العالم مسطحاً أكثر من أي وقت مضى"[4] وهذا التسطيح للعالم جعل الإرهاب يأخذ شكلاً آخر!.

٤- لقد شهد عام (١٩٨٩) انسحاب السوفيات من أفغانستان في ١٥/شباط/١٩٨٩، وهو ما شكل بذور الإرهاب اللاحق لتنظيم القاعدة، وهجمات ٢٠٠١/٩/١١م، على أمريكا لذلك ربط البعض بشكل مؤثر بين التاريخين: (١١/٩) ١٩٨٩ سقوط جدار برلين، وظهور الإنترنت والبريد الإلكتروني، و(١١/٩) ٢٠٠١م، هجمات تنظيم القاعة، وأن التاريخ الأول زرع بذور التاريخ الآخر"، بمعنى أن العولمة زرعت بذور الإرهاب.[5]

---

(١) فريدمان، العالم مسطح، ٢٠٠٦م، ص٥٧-٥٨.
(٢) المرجع السابق، ص٦٠ .
(٣) المرجع السابق، ص٦١ .
(٤) المرجع السابق، ص٦٢ .
(٥) المرجع السابق، ص٦٥

٥- علاوة على التشابك الذي برز منذ (١٩٨٩) بين العولمة والإرهاب، فقد شهد هذا العام قفزة كبيره في عدد العمليات الإرهابية على مستوى العالم، فمن (٣٦٢٥) عملية إرهابية عام١٩٨٨ قفز عدد العمليات الإرهابية إلى (٤٣٠٢) عملية إرهابية عام ١٩٨٩ بزيادة (٦٧٧) عملية إرهابية[1]، وذلك حسب ما يوضح الجدول رقم (٧) الذي يوضح العدد الاجمالي لعدد العمليات الارهابية في العالم حسب بيانات مؤسسة بنكرتون (RAND-) (PGIS), (MIPT) ١٩٦٨-٢٠٠٦م، لذلك فإننا نعتقد بأنّ المقابلة* بين(١١/٩) كرمز للعولمة المعاصرة، و(٩/١١) كرمز للإرهاب المعاصر، هي أفضل مبرر لاختيارنا لعام ١٩٨٩ كبداية للإطار الزمنيّ لقياس الأثر المتبادل بين الظاهرتين: العولمة، والإرهاب.

٦- بعد ثورة ١٩٨٩ وتجذر العولمة "وتسطح العالم" بسبب ثورة التكنولوجيا، التي زادت من إمكانيات الإرهابيين، لم يعد الأفراد يحتاجون إلى السيطرة على بلد لتهديد إعداد كبيرة من شعب آخر، ويستطيع الصغار اليوم التصرف وكأنهم كبار، وأن يشكلوا تهديداً جدياً للنظام العالميّ-بدون أن يكون لديهم أدوات الدول"[2].

٧- تشكل الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٦م، عقد ونصف العقد فترة مناسبة لقياس الأثر المتبادل بين الظاهرتين، فخلال هذه الفترة الزمنية جرت الكثير من الأحداث المهمة التي أغنت الظاهرتين بالمعاني والمحتويات التي تستحق الدراسة، والقابلة للدراسة الكمّية، ويشير الجدول رقم (٧) إلى اتجاهات الإرهاب وتسلسل العمليات الإرهابية خلال الفترة(١٩٦٨-٢٠٠٦م). بناء على معطيات مؤسسة (MIPT) و (PGIS) بينما يوضح الجدول رقم (٨) عدد العمليات الارهابية وعدد القتلى، وعدد الجرحى حسب التوزيع الجغرافي للفترة ١٩٨٩-٢٠٠٦م؛ حسب بيانات مؤسسة (RAND-MIPT).

---

(١) Lafree Etal, P.37

* نعتقد بأن توماس فريدمان هو أول من لفت الأنظار لهذه المقابلة التاريخية واستخدمها بهذا الإطار النظريّ في كتابه العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن العشرين الطبعة العربية، ٢٠٠٦م.

(٢) فريدمان، ٢٠٠٦م، ص٤٨٣ .

الجدول رقم (٦) ويوضح ترتيب الدول الـ (١٥) في عينة حسب مراكزها بتصنيف كارني للعولمة لعام ٢٠٠٦، وعدد سكانها حسب إحصاء ٢٠٠٦م[١].

اسم الدولة	ترتيب مركز الدولة حسب عولمتها	عدد سكانها بالملايين	
سنغافورة	١	٤٢٥٢٨٤٠	مرتفعة العولمة
أمريكا	٣	٢٩٤٠٤٣٠٠٠	
استراليا	٨	١٩٧٣٠٧٠٠	
بريطانيا	١٢	٥٩٢٥٠٦٠٠	
ألمانيا	١٨	٨٢٤٧٥٦٠٠	
فرنسا	٢٣	٦٠١٤٤٠٠	متوسطة العولمة
إسبانيا	٢٥	٤١٠٦٠٤٠٠	
الفلبين	٣١	٧٩٩٩٩٠٠٠	
المغرب	٤٠	٣٠٥٦٥٩٠٠	
السعودية	٤٤	٢٤٢١٧٠٠٠	
سيريلانكا	٤٦	١٩٠٦٥٤٠٠	منخفضة العولمة
الصين	٥١	١٣٠٤٢٠٠٠٠٠٠	
كولومبيا	٥٤	٤٤٢٢٢٣٠٠	
مصر	٥٥	٧١٩٣١٠٠٠	
الهند	٦١	١٠٦٥٤٦٠٠٠٠	
المجموع	١٥ دولة	٣١٤٦٤٨٨١٤٠	

المصدر:

Atkearne, 2005, Globalization Index Data And Methobology 8/2/2006 - PP. 18-19 ،At Http://Www.Atkearney.Com/Main.Taf.P=5116,1,4.

(١) الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مؤسسة كارني لعام ٢٠٠٦م، ويرتب الدول في عينة الدراسة حسب تصنيفها في العولمة، مرتفعة العولمة متوسطة العولمة، منخفضة العولمة، بهدف تحليل كافة مستويات عمق وسماكة الظاهرة.

الجدول رقم (٧) ويبين العدد الإجماليّ للعمليات الإرهابية من ١٩٦٨/١/١- ٢٠٠٦/١٢/٣١م*

عدد العمليات الإرهابية حسب بنكرتون (١) PGIS	عدد العمليات الإرهابية حسب (٢) MIPT (TKB)
١٩٦٨ غير متوافر	٩٨
١٩٨٩ غير متوافر	١٠٢
١٩٧٠ ٢٦٦	١٧٩
١٩٧١ ٢٦٤	١٥٤
١٩٧٢ ١٧٢	١٩٨
١٩٧٣ ٢٩٠	١٥٣
١٩٧٤ ٣٥٩	٢٣١
١٩٧٥ ٥٣٢	٢١٠
١٩٧٦ ٦٨٥	٣٢٧
١٩٧٧ ١٢١٠	٢٣٣
١٩٧٨ ١٤٦٣	٢٢٢
١٩٧٩ ٢٦٨٦	٢٤٣
١٩٨٠ ٢٧٢٩	٢٣٦
١٩٨١ ٢٦٢٨	٣٠١
١٩٨٢ ٢٤٣١	٣٥٨
١٩٨٣ ٢٨٠٨	٢٨٥
١٩٨٤ ٣٤٣٧	٣٢٧
١٩٨٥ ٢٨٤٨	٤٣٥
١٩٨٦ ٢٧٨٠	٣٧٧
١٩٨٧ ٣٠٨٤	٣٦١
١٩٨٨ ٣٦٢٥	٣٦٩
١٩٨٩ ٤٠٣٠٢	٣٥٩
١٩٩٠ ٣٩٢١	٢٨٦

عدد العمليات الإرهابية حسب MIPT (TKB) (٢)	عدد العمليات الإرهابية حسب بنكرتون PGIS (١)	
٤٢٠	٤٧٥٧	١٩٩١
٢٧٢	٥٢٦٨	١٩٩٢
٢٧٢	١٣**	١٩٩٣
٣١٠	٣٦٥٩	١٩٩٤
٢٦٨	٣٩٦٩	١٩٩٥
٢٣٨	٣٤٥٦	١٩٩٦
١٨٤	٣٥٢٣	١٩٩٧
١٢٨٦	غير متوافرة	١٩٩٨
١١٧١	غير متوافرة	١٩٩٩
١١٥١	غير متوافرة	٢٠٠٠
١٧٣٢	غير متوافرة	٢٠٠١
٢٦٤٨	غير متوافرة	٢٠٠٢
١٨٩٨	غير متوافرة	٢٠٠٣
٢٦٤٧	غير متوافرة	٢٠٠٤
٤٩٩٥	غير متوافرة	٢٠٠٥
٦٦٥٣	غير متوافرة	٢٠٠٦
٣٢١٨٩	٦٧١٦٥	المجموع

المصدر:

1) Lafree ،Gray ،Et Al ،2006 ،P.37-38.

2) MIPT Terrorism Knowledge Base ،Terrorist Incident Reports ،Incident By Date ، 28/6/2007 ،Http://Www.Htb.Org/Incidentsdatemodule.Jsp?Start Date=

* الجدول أعلاه من اعداد الباحث لغاية هذه الدراسة اعتماداً على بيانات مؤسسة بنكرتون (PGIS) التي ترصد العمليات الارهابية منذ عام ١٩٧٠م، وراندو (MIPT) التي ترصد العمليات منذ عام ١٩٦٨م.

جدول رقم (٨)

عدد العمليات الارهابية حسب التوزيع الجغرافي في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٦م

العمليات الارهابية حسب المنطقة	عدد العمليات	عدد الجرحى	عدد القتلى
افريقيا	٧٤٧	٨٥٩٣	٣١٣٤
شرق ووسط اسيا	١٧٨	٥٤٨٨	٢١٤
اوروبا الشرقية	١٤٥٣	٥١١٤	١٩٨٨
امريكا اللاتينية والكاريبي	٢٤٠٢	٣٣٦١	١٩٦٠
الشرق الأوسط والخليج العربي	١١٩٦٥	٤١٥٦٦	٢١٤٥٥
امريكا الشمالية	١٦٢	٤٠٨٥	٣١٨٤
جنوب آسيا	٤٥٩٣	٢٠٢٣٤	٧٧٣٧
جنوب شرق اسيا والمحيط الهادئ	١٦٠٥	٢٥٥٦	١٦٣٠
اوروبا الغربية	٣٦٨٥	٢٥٤٠	٥٢٦
المجموع	٢٦٧٩٠	٩٦٢٠٧	٤١٨٢٨

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة MIPT على الموقع: http://www.tkb.org/incident egionmodule.jsp?statdate=01%F01%2F1989&endD//. 19L7L2007

و يشير الجدول رقم (٨) إلى أربعة مؤشرات للإرهاب، هي:

التوزيع الجغرافيّ للعمليات، عدد العمليات، عدد القتلى، وعدد الجرحى، وذلك خلال الفترة من ١٩٦٨/١/١، حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١م.

والملاحظة الأولية على الجدول (٨) هي ميل ظاهرة الإرهاب للارتفاع الحاد اعتباراً من عام ١٩٩٧م، وتصدر منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي للنسبة الأكبر من عدد العمليات بواقع (٤٤,٦) (١١٩٦٥) عملية من أصل (٢٦٧٩٠) المجموع الكليّ

للعمليات فيما شهدت منطقة أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، كندا والمكسيك) أقلّ عدد من العمليات الإرهابية بواقع (١٦٢) عملية فقط.

وبعد اختيار الاطار الجغرافي لعينة الدول والإطار الزمنيّ لعدد العمليات الارهابية وتوزيعها الجغرافي نأتي إلى منهجية التحليل، التي تأتي متّسقة مع نقدنا السابق لمناهج بحث الظاهرتين: العولمة أو الإرهاب، لذلك فإنّ المنهج الأول لفحص العلاقة بين الظاهرتين سيكون من خلال استخدام تقنية المصفوفات، أما المنهج الثاني فسيكون (تقليدياً بعض الشيء) بمعنى أنّ آلية القياس سبق أن استخدمت، ولكن دون عمق من قبل بعض المؤسسات مثل: كارني، أو بعض الباحثين.

وهذه الآلية تتمثل في استخدام معامل الارتباط (Coefficient-Correlation) بين الظاهرتين، ولقد سبق أن أشرنا في نقدنا في الفصلين السابقين إلى بعض الأمثلة التي تتسم بالتجزئه للظاهرتين.

لكننا سنستخدم"معامل الارتباط" وغيره من المعاملات مثل معامل الانحدار، ومعامل التحديد R^2 بشكل أكثر عمقاً وشمولاً، إذ سندرس أكثر من مؤشر في الظاهرتين، وتحليل أثر مؤشرات العولمة الرئيسة والفرعية، والإرهاب ومؤشراته خلال الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٦م، وستكون المطالب اللاحقة في هذا الفصل مخصّصة لدراسة نتائج المنهجيتين أعلاه، من خلال استخدام عدد من الجداول والرسوم البيانية والمنحنيات التي ستساعد في فهم آلية القياس.

أولاً: منهجية التحليل من خلال المصفوفات:

وتقوم طريقة التحليل الكليّ الأولى على استخدام المصفوفة التأشيرية رقم (١) انظرالملحق رقم (١) حيث سنقوم بعملية مقابلة (Matching) بين مؤشرات العولمة ومؤشرات الإرهاب، وذلك لاستدلال "واستنتاج" شكل العلاقة الأثر المتبادل بين الظاهرتين.

وإذا كان استخدام تقنية المصفوفات ليس جديداً في تحليل بعض الظواهر التي تبدو مترابطة، فإن الجديد هنا هو استخدامها لتحليل الترابط والعلاقة بين العولمة والإرهاب

بوجود (مؤشرات الإرهاب البديلة –S) والمكونة من (٢٦) مؤشراً تتميز بأنها متساوية الوزن النسبي.

وتتألف هذه المصفوفة من(٢٦)صفاً، و(١٦)عموداً، إذ تشكل الصفوف (مؤشرات الإرهاب البديلة – S)، بينما تشكل الأعمدة مؤشرات العولمة الرئيسة والفرعية المعتمدة لدى مؤسسة كارني.

وتقوم منهجية هذا الجانب من التحليل على الأسس التالية:

١. الاستدلال على تأثير كل مؤشر من مؤشرات العولمة (الرئيسة والفرعية) البالغ عددها(١٦)مؤشراً، على مؤشرات الإرهاب البديلة- S آل(٢٦)، فمثلاً مؤشر التكامل الاقتصاديّ في العمود الأول نستنتج تأثيره على مؤشرات الإرهاب آل (٢٦) ابتداءً من مؤشر التوزيع الجغرافيّ في الصفّ الأول من المصفوفة وانتهاء بالتوزيع الزمانيّ في الصف(٢٦)، وهكذا لبقية مؤشرات العولمة.

٢. قام الباحث ولغايات تسهيل عملية الاستدلال ثم الاستنتاج بإعطاء درجة إشارة(+)الموجب، إذا كان الاستنتاج لدرجة العلاقة بين الظاهرتين (أثر العولمة على الإرهاب)طردياً، والإشارة(-)سالب إذا كانت العلاقة عكسية، ثم يتبع ذلك تحليل أسباب وموجبات هذه العلاقة. بمعنى ما هي الأدلة والمؤشرات على شكل العلاقة.

٣. نقوم في نهاية عملية الاستنتاج بحساب المجموع الكليّ للاستنتاجات(الطردية /+)، والأخرى(العكسية/-)وعن طريق استخدام آلية منهجية قد تبدو أنسب وأسهل للدراسات السياسية، وهي تقوم على آلية احتساب صافي تأثيرات* مؤشرات العولمة والإرهاب ـ كما هو ظاهر معنا في المصفوفة رقم(١) في الصفّ الأخير بالنسبة لصافي تأثيرات مؤشرات العولمة، والعمود الأخير بالنسبة لمؤشّرات الإرهاب، إذ يلاحظ بأنّ مجموع هذه الاستنتاجات يتساوى مع

* يحسب صافي التأثير لكل مؤشر بأخذ الفرق بين القيم الطردية والعكسية، فمثلا إذا كان تأثير مؤشر العولمة الرئيسيّ التكامل الاقتصاديّ على مؤشرات الإرهاب(٢٦) مؤشر. بما مجموعه(١٤)استنتاجا طرديا، فهذا يعني بأن هناك(١٢) استنتاجا عكسيا، وعليه فان صافي التأثير ١٤ +(- ١٢)=٢+ لأن هناك تأثيرا متبادلا: أحدهما يعزز، والآخر يضعف.

مؤشرات العولمة ومؤشرات الإرهاب، وهو يبلغ هنا(٣٧٤)، ويمكن القول بأن هذا الرقم يعدّ الأثر الطرديّ للعولمة على الإرهاب أو العكس.

وتبين المصفوفة التأشيرية رقم(١)بأن هناك علاقة وارتباطاً طرديّاً، وأثراً متبادلاً ما بين الظاهرتين، لكنها لا تبين عمق هذه العلاقة و هيكليتها، أو العلاقة الوظيفية بين الظاهرتين، لكنها تبقى مفيدة للكشف الأوليّ عن الاتجاه الطرديّ– الإيجابيّ للظاهرتين.

أما عمق الظاهرتين فإننا سنبحثه، ونحلله بأدوات منهجية أخرى، وذلك بعد الانتهاء من استخدام استنتاجات المصفوفة كافة، وهذا يطرح السؤال التالي: ما أهم استنتاجات المصفوفة؟.

ويمكن تحليل هذه الاستنتاجات وكيفية التوصّل إليها من خلال العودة للمصفوفة، وتتبع أثر كل مؤشر من مؤشرات العولمة على الإرهاب وعلى النحو التالي:

١. أثر مؤشر التكامل الاقتصاديّ على مؤشرات الإرهاب أل (٢٦)

وتبيّن المصفوفة بأنّ هذا المؤشر ذو تأثير طرديّ، وصافي تأثيره يساوي+(١٤) وهذا المؤشر يؤثر طردياً على ما مجموعه (٢٠) مؤشراً من مؤشرات الإرهاب، في الوقت نفسه الذي يؤثر تأثيراً عكسياً على(٦)مؤشرات، من أهمها: عدد الجماعات الإرهابية، عدد الاعتقالات والمحاكمات، عدد القتلى الإرهابيين، ويمكن اعتبار هذا المؤشر الأكثر إثارة للجدل حول تأثيراته على الإرهاب، ويعزى الجدل الأكبر حول الوعود التي يحملها بخصوص الرفاه الاقتصادي وخفض نسب الفقر والبطالة، والقضاء على المجاعات والحرمان على مستوى العالم، بفضل حرية حركة رؤوس الأموال المترافقة مع حرية حركة البشر على مستوى العالم[1].

ويعدّ هذا المؤشر من المؤشرات القليلة للعولمة الذي تمّ دراسة تأثيره كمياً على ظاهرة الإرهاب المتخطي للحدود الوطنية(أو الإرهاب العالميّ).

---

(١) Becker, Carys , 2003 , Pp. 1-2.

فقد قام الباحثان[1] (كوان لي: Quan Li)، و (درو تشاب:DREW SCHAB) من جامعة بنسلفانيا في أمريكا بإثبات أنه ليس هناك علاقة طردية مباشرة للعولمة الاقتصادية (الاستثمار- الخارجيّ المباشرFDI، التجارة الخارجية) على العمليات الإرهابية المتخطية للحدود الوطنية، كما أنه ليس للتجارة والاستثمار- الخارجيّ المباشر FDI (باعتبارهما وسيلة لنشر التنمية الاقتصادية) دوراً عكسياً مباشراً على الإرهاب المتخطي للحدود الوطنية*

وعلى الرغم من أية مُحاجّة كان (كوان لي ودرو تشاب) يحاولان إثباتها إلا أن معطيات الأرض والواقع تثبت أن أثر العولمة الاقتصادية يبدو حاسماً من حيث تأثيره الطردي على ظاهرة الإرهاب.

إن هناك شبه إجماع في الأوساط السياسية والأكاديمية والبحثية، وبخاصة في العالمين العربيّ والإسلاميّ بأنه أحد أهم أسباب، وأهداف الولايات المتحدة من احتلال العراق (هو النفط والسيطرة عليه) [2]، وهذا يعني بأن مؤشرات العولمة الاقتصادية كانت موجودة، بما أن العولمة تعني انتشار رأسمالية السوق الحر عملياً في كل بلدان العالم[3] هذا على جانب العولمة، أما على الجانب الآخر من المعادلة فإن الوقائع التاريخية تشير إلى أن عمليات التمرد، (أو المقاومة)والعمليات الإرهابية قد بدأت في الشهر نفسه الذي سقطت فيه بغداد أي في ٩، نيسان، ٢٠٠٣ م [4]

ويرتبط بذلك بروز التأثيرات الطردية للعولمة الاقتصادية على مجموعة من مؤشرات الإرهاب المهمة- مثل: التوزيع الجغرافيّ، بحيث أصبح العراق ساحة إضافية للإرهابيين، الاتفاقيات الدولية، وتقاسم المعلومات من خلال إستراتيجية الحرب على

---

(١) Li , Quan And Schaub , Drew , 2004 , Pp. 230-258

* لقد استخدم(لي وتشاب)عينة مكونة من (١١٢) دولة خلال الفترة ١٩٧٥-٩٧ واعتمدوا منهجية (Itrate) واستخدام منهجية إحصائية تقوم على السلاسل الزمنية: Time- Series, Cross Sectiond (Tscs) وهما يستخدمان مصطلح الإرهاب المتخطي للحدود الوطنية، بمعنى الإرهاب العالميّ حسب استخدام Etrate .

(٢) حسيب، خير الدين، العراق .... إلى أين؟ العملية السياسية مآلها الفشل ولا مخرج لأمريكا إلا المبادرة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدو ٢٧ أيار ٢٠٠٥، ص ٦

(٣) باسيفتس، أنرو، ٢٠٠٤ م، ص ٦١ .

(٤) حسيب، ٢٠٠٥م، ص ١٥-١٦

الإرهاب، التخطيط والتقدم التكنولوجيّ، وبخاصة المتفجرات والمصطلح التقنيّ لها هو: (IED Improvised Explosive Devices: أجهزة التفجير المرتجلة)، وتشير المعطيات الكمية إلى أنّ أكثر من(٥٠%) من الإصابات القاتلة في القوات الأمريكية، و(٧٠%) من الجرحى في العراق هي بسبب هذه المتفجرات التي فشلت وزارة الدفاع الأمريكية في القضاء عليها[1] أو التصدي لها، إضافة إلى زيادة عدد الجماعات الإرهابية، وتشابكها [2]*.

أما مؤشر دور القطاع الخاصّ فإنّ أهم اتجاه فيه هو زيادة ضلوع الشركات الخاصة بالأمن (أو ما يعرف بالمقاولين أو المتعاقدين (Contractors)الذين توظفهم وزارتي الدفاع والخارجية، و غيرهما من المؤسسات للقيام بالعديد من الخدمات التي كان يقوم بها الجيش سابقاً) في المجهود العسكريّ، أو زيادة وتيرة ظاهرة الإرهاب، وهؤلاء على قسمين:

- الأول: ويحملون الجنسية الأمريكية، وقد قتل منهم (٢٤٠٠) فرد، وجرح منهم (١٨٠٠٠) أيضاً. أما القسم الثاني من غير الأمريكان فالأرقام حول عدد القتلى والجرحى منهم متضاربة، أو أنها لا تنشر[3]، وسنعرض لظاهرة مؤشر تنامي دور القطاع الخاص في الفصل الثالث.

لقد كنا قد أشرنا في المباحث السابقة إلى زيادة نمو ظاهرة الإرهاب بخاصة عدد العمليات، عدد القتلى والجرحى والتوزيع الجغرافيّ العالميّ للظاهرة، لكننا نرى أنه من المفيد إلى نحيل إلى معطيات تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب لعام

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ص ١٦-١٧

* يشير خير الدين حسيب في ثلاث محاضرات ألقاها في واشنطن بدعوة من جامعة جورج تاون بدعوة من مركز الدراسات العربية المعاصرة في شهر نيسان، ٢٠٠٦م إلى وجود خمسة أنواع من الإرهاب ظهرت في العراق بعد الاحتلال ٢٠٠٣م، و فيها نلاحظ اختلاط الجماعات الإرهابية بين تلك المدعومة من الدول مثل أمريكا نفسها، والأجهزة الاستخبارية مثل الموساد الإسرائيليّ، الأحزاب السياسية، والجماعات الارهابية مثل تنظيم القاعدة.

(٣) المرجع السابق ص ١٩.

٢٠٠٦م في العراق تحديداً(على اعتبار أن النفط، والعولمة الاقتصادية هي السبب الرئيس في احتلاله)، إذ نرى ما يلي[1]:

١- ذكر التقرير بأن عام ٢٠٠٥م سجّل ما مجموعه(١١١٥٣)عملية إرهابية عبر العالم.

٢- بلغ عدد القتلى (١٤٦١٨) مدنياً. وبلغ عدد الجرحى (٥٩٥٩٩) جريحاً.

٣- بلغ عدد العمليات الإرهابية عام ٢٠٠٦ م ما مجموعه(١٤٢٣٨)عملية عبر العالم، بزيادة نسبتها (٢٥%)عن عام ٢٠٠٥م.

٤- بلغ عدد القتلى عام ٢٠٠٦م ما مجموعه (٢٠٤٩٨) بزيادة نسبتها(٤٠%)عن عام ٢٠٠٦م ما مجموعه (٥٤٠٤٥).

٥- المهم في هذه المعطيات هو احتلال العراق، وبالتالي الساحة الجغرافية العراقية استحوذت على ما نسبة (٤٥%) من مجمل العمليات الإرهابية في العالم لعام ٢٠٠٦م، علماً بأن العمليات الإرهابية بشكل عام ارتفعت بنسبة ٢٥% عام ٢٠٠٦م.

وحسب تحليل المركز القوميّ لمكافحة الإرهاب الذي يقوم بتحليل تلك الأرقام وتقديمها إلى الكونغرس الأمريكيّ[2] فان:

- ٦٥% من قتلى العمليات الإرهابية لعام ٢٠٠٦ على صعيد العالم، كانت ساحتها العراق، بحيث ارتفعت بشكل متضاعف العمليات الإرهابية من(٣٤٦٨)عملية عام ٢٠٠٥ إلى(٦٦٣٠)عملية عام ٢٠٠٦م.

- أما مؤشر الإرهاب المتمثل بأنواع الهجمات(التفجيرات الاغتيالات، الخطف، خطف الطائرات....الخ) فلقد أشرنا سابقاً إلى زيادة عمليات تفجير القنابل المرتجلة(IED) في الطرق، علماً بأن هذا المؤشر حسب معطيات مؤسسة بتكوتون

---

(١) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، ٢٠٠٧م، ص ص ١-٣

(٢) المرجع السابق، ص ٢

كان مسئولاً عن(٢٧٣١٠)عملية إرهابية أي ما نسبة(٤٠,٦٦ %) من مجموع العمليات الإرهابية في الفترة من عام ١٩٧٠-١٩٩٧.

أما عمليات الخطف التي أصبحت ظاهرة في العراق، وغالباً ما تتم للحصول على الأموال، أو الابتزاز لغايات السياسية بخاصة من قبل "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" فقد شهد العراق زيادة هائلة في هذه المؤشر، إذ ارتفعت عمليات الخطف بنسبة مقدارها(٣٠٠%)[١].

وكانت نسبة هذه العملية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧م. على مستوى العالم(٤,٢٦%)من مجموع العمليات الإرهابية حسب معطيات مؤسسة بنكرتون– (PGIS)[٢].

وحول التوزيع الجغرافيّ للعمليات الإرهابية فأن المعطيات الإحصائية تثبيت أن أثر العولمة الاقتصادية أثر طردياً على ظاهرة الإرهاب باتجاهات مختلفة، مؤكدين هنا مرة أخرى بأننا نتحدث عن احتلال العراق بالذات، وقبله غزو أفغانستان (وإن بشكلٍ أقل)باعتباره مشروع هيمنة اقتصادية.

ونستشهد هنا بما صرح به في أيلول ٢٠٠٧م ألن غرينسبان، (محافظ البنك المركزيّ الأمريكيّ الاحتياطيّ الفيدراليّ)، خلال الفترة ١٩٨٧ – ٢٠٠٦م عندما قال "بأن النفط هو من الأسباب الرئيسة في شن الحرب على العراق، واحتلالها عام ٢٠٠٣"[٣] *

---

(١) المرجع السابق

(٢) Lafree, Etal, 2006, P.38

(٣) خروب، محمد، تصريحات ألن غرينسبان عن أسباب حرب العراق، صحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠٧/٢/٢٨م، على موقع الصحيفة . Http://Www.Alrai.Com Pages. Php?Artical Id ١٨٥٦٩

* غرينسبان أكد هذه المقولة في كتابه الذي أصدره أيلول ٢٠٠٧م بعنوان (عصر الاضطراب: مغامرات في عالم جديد، ومصداقية غرينسبان تأتي من كونه كان خلال العقيدين الماضيين أقوى رجال اقتصاد في أمريكا والعالم. وعمل مع الحزبين الديمقراطي والجمهوري . ومع ذلك فقد أثارت تصريحاته ردود فعل وبخاصة داخل أمريكا، وكانت أقواها من قبل مدير المخابرات السابق ابان غزو العراق ووزير الدفاع الحالي جورج تينت، ونعتقد بأن سبب ذلك عائد إلى شعور تنيت بأنه استغفل بموضوع الأسباب الرئيسية لاحتلال العراق، علاوة على تحمله تبعات فشل الأجهزة الاستخبارية في كشف هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م.

هذا يعني بأن مؤشر العولمة الاقتصادية كان موجوداً - حتى وإن لم يكن السبب الرئيس - لكن وفي ظل بيئة العولمة يصبح من الصعب - كما أسلفنا أكثر من مرة - تفتيت الموضوعات والحقول وهذا يحيلنا إلى الحديث عن الاقتصاد السياسيّ الدوليّ في عصر العولمة، ثم "الاقتصاد السياسيّ العالميّ"، "إذ تتلاشى الحدود بين ما يعدّ سياسة واقتصادا وبينيا"، وما يعدّ وطنياً ودولياً. وإن سمة التوتر الجوهريّ ما بين مؤشرات السياسة ومؤشرات الاقتصاد وغيرها، إضافة إلى التوتر تبين الدولة الإقليمية وقوى العولمة هي التي ستسود حسب الاتجاهات الحالية للعولمة[1]، وتؤكد هنا بأنه بدون هذا الفهم "للاقتصاد السياسيّ العالميّ" لا يمكن فهم آلية التأثير المتبادل بين العولمة والإرهاب، لذلك فهو البيئة لفهم سلوك الأطراف الفاعلة من غير الدول مثل الإرهابيين، والمؤسسات والكيانات العابرة للحدود الوطنية والدول مثل الولايات المتحدة، مع التأكيد على نقطة مهمة هي "أن أغراض ومصالح اللاعبين الاقتصاديين العالميين قد لا تكون هي أغراض ومصالح فرادى الحكومات نفسها، ولا أغراض ومصالح النظام ككلّ ولا داعمة لها"[2].

فلو أخذنا على سبيل المثال توزيع العمليات الإرهابية عبر العالم فإننا نلاحظ:

١. حسب مؤشرات مؤسسة بنكرتون (PGIS) للفترة من ١٩٧٠-١٩٩٧م[3] فقد كانت منطقة أمريكا اللاتينية تستحوذ على ما نسبته(٤١,٣٨%)من العمليات الإرهابية في العالم، محتلة بذلك المرتبة الأولى.

٢. المرتبة الثانية جاءت أوروبا*بنسبة(١٩,١١)

٣. المرتبة الثالثة جاءت آسيا بنسبة(١٨,٦٥)

٤. المرتبة الرابعة جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة(١٣,٤٦)

٥. المرتبة الأخيرة جاءت منطقة أمريكا الشمالية بنسبة(١,٤٤) فقط.

---

(١) توز، روجرز، الاقتصاد السياسيّ الدوليّ في عصر العولمة، في بيليس، سميت ٢٠٠٤م، ص ص ٤٥٢-٤٦٩.

(٢) المرجع السابق

(٣) Lafree, et al.,2006, P.43

* مؤسسة بنكرتون لا تفصل بين أوروبا الغربية أو الشرقية لذلك أدرجت تلك الدول تحت اسم أوربا. كذلك ضمنت دول جمهوريات أسيا الوسطى السابقة مثل: اذربيجان، كازاخستان، إضافة إلى روسيا، وأكرونيا.

ولكن إذا أخذنا تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السابق، فإننا نرى بأن التقرير يتحدث عن أن "الإرهاب ينخفض خارج الشرق الأوسط وجنوب أسيا، وأن هناك انخفاضاً بمقدار(١٥%) في أوروبا وروسيا، كذلك في أفريقيا[١] لكنه يرتفع إلى درجات كبيرة في العراق(٤٥%) من مجموع العمليات في العالم لعام ٢٠٠٦م كما أسلفنا، وفي أفغانستان التي زاد عدد العمليات الإرهابية فيه بمقدار(٥٠%) بين عامي ٢٠٠٥م. إلى ٢٠٠٦م (٤٩١ عملية عام ٢٠٠٥م إلى ٧٤٩ عملية عام ٢٠٠٦م)[٢].

أما إذا أخذنا معطيات مؤسسة(راند، و MIPT) أنظر الجدول رقم (٨) في المتن، فإننا نلاحظ بأنه خلال فترة الدراسة(١٩٨٩/١/١ – ٢٠٠٦/١٢/٣١م)شهد العام ما مجموعه(٢٦٧٦٠)عملية إرهابية جاءت منطقة الشرق الأوسط والخليج العربيّ* في المرتبة الأولى، إذ شهدت ما مجموعه(١١٩٦٥)عملية إرهابية ؛ أي ما نسبته(٤٤,٦)من مجموع العمليات على مستوى العالم، وجاءت منطقة جنوب أسيا في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد العمليات(٤٥٩٣)عملية بينما احتلت منطقة أمريكا الشمالية المرتبة الأخيرة حسب تصنيف مؤسسة (راند MIPT،) بواقع (١٦٢)عملية إرهابية فقط.

أما بخصوص "مؤشرات عدد القتلى وعدد الجرحى" فقد جاءت منطقة الشرق الأوسط والخليج العربية في المرتبة الأولى أيضاً، وهناك تفصيلات كثيرة عن ترتيب المناطق يمكن الرجوع إليها في الجدول رقم (٨)، كما يمكن تتبع مؤشرات الإرهاب بشكل تفصيليّ في كل دولة من دول العينة أل (١٥) في الملاحق (٧، ٨، ٩، ١٠، ١١).

وفيما يتعلق بمؤشر "نوع الأهداف (Target Type)" فإن المعطيات المتوافرة تشير إلى أن المسئولين الحكوميين، والأساتذة، والصحفيين هم المستهدفون الرئيسيون الذين تم استهدافهم من قبل الإرهابيين وَفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٦م[٣].

---

(١) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب العالمي، ٢٠٠٦م، ص٢.

(٢) المرجع السابق

* نلاحظ أن (رند و Mipt) تختلف عن وزارة الخارجية الأمريكية في كيفية تقسيمها لمناطق العالم. وتستخدم راند مصطلح الخليج الفارسي، وليس العربي.

(٣) Lafree, Etal, 2006, P.43

وتشير معطيات مؤسسة بتكرتون (PGIS)إلى أن الأهداف العسكرية والشرطة استحوذت بنسبة(٢٣,٠٧) من العمليات الإرهابية خلال فترة ١٩٧٠-١٩٩٧م، أما الأهداف الحكومية فقد استحوذت على ما نسبته(١٥,١٦)من مجموع العمليات[1] ويرتبط بمؤشر الأهداف مؤشر آخر ذو دلالة لفهم العولمة الاقتصادية والسياسية هو مؤشر عدد القتلى والجرحى من الجنسية الأمريكية.

إذ تشير المعطيات الكمية إلى أن الأمريكيين تعرضوا خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧ إلى (١٣١)عملية إرهابية من المجموع الكليّ لعدد العمليات الإرهابية خلال تلك الفترة البالغ (٦٧١٦٥)عملية، حسب مؤشرات مؤسسة بتكوتون(PGIS) -انظر الجدول رقم (٧) في المتن - أي ما نسبته (٠,٢) فقط من العدد الإجماليّ للعمليات.

والملاحظة الجديرة بالتحليل هنا هي أنّ ثلاثاً من العمليات الإرهابية الكبرى خلال تلك الفترة(١٩٧٠-١٩٩٧) لها علاقة بالعولمة الاقتصادية وغيرها من مؤشرات العولمة بخاصة السياسية:

الحادثة الأولى قتل فيها (٢٣٩) أمريكيا في بيروت لبنان بتاريخ٢٣/١٠/١٩٨٣، وتم الاشتباه بجماعة إسلامية معادية للوجود الأمريكيّ في لبنان ولمشروع الهيمنة الأمريكية الاقتصادية السياسية المؤيدة لإسرائيل، [2] بخاصة بعد اجتياحها للبنان بدعم من أمريكا: اقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً.[3]

وكما صاغت أودري كروتين هذه المقاربة فأن التهميش(Marginalized) والإحباط لدى بعض المجتمعات أدّى إلى معارضة العولمة التي تقف على رأسها الولايات المتحدة، وأنّ هذه المجتمعات المحبطة من الهيمنة الأمريكية تعبّر عن نفسها بالإرهاب ضد العولمة، وضدّ أمريكا كردّ فعل تناظريّ مباشر(Asymmetrical Responses) [4].

---

(١) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب العالمي، ٢٠٠٦م، ص٢.

(٢) Lafree, Etal, 2006 Pp 46-47

(٣) تشومسكي، نعوم، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٩٩.

(٤) Kronin, Audrey Kurth,2002.P.31-58

الحادثة الثانية في ٢١/كانون الأول/١٩٨٨ تفجير طائرة (بان-أم)في لوكربي التي قتل فيها(٢٥٩)شخصًا، منهم: (١٨٧)أمريكيا، ويمكن الإحالة على مقاربة (كرونين) لاستهداف الأمريكان أيضاً هنا، إذ ترى بأنّ ذلك ربما يعود إلى الدور المتزايد للقوة الأمريكية، ومحاولة فرض أجندتها العالمية[١].

ونلاحظ من خلال تحليل هذه الحادثة بأنها مثال مكثف على تشابك كافة مؤشرات العولمة (السياسية، والاقتصادية والتكنولوجية، والترابط الشخصيّ وتأثيرها على الإرهاب واتجاهاته).

الحادثة الثالثة: تفجير(المبنى الإداري: Aifred P.Murralh) مدينة أوكلاهوما بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٥ وقتل فيه (١٦٧)، وجرح (٤٠٠)[٢] وتعدّ هذه العملية مثالاً على الإرهاب الداخليّ-المحليّ الذي أصبح من أهم اتجاهات الإرهاب المعاصر، ومثال على إرهاب المنشآت الدينية العنصرية المتطرفة الرافضة للحكومة الاتحادية والنظام.

وتشير المعطيات الكمية لوزارة الخارجية الأمريكية من خلال دراستها الدورية لأنماط الإرهاب العالميّ إلى أن استهداف الأمريكيين والمصالح الأمريكية (فيما يتعلق مؤشري عدد القتلى وعدد الجرحى الأمريكان) باتا يشكلان أحد أهم اتجاهات الإرهاب المعاصر[٣].

لقد ارتفع عدد العمليات الإرهابية ضد الأهداف الأمريكية من أقل من (٦٦) عملية عام ١٩٩٤م، إلى أكثر من(٢٠٠)عملية عام ٢٠٠٠م[٤].

والملفت للنظر هنا أن (كرونين) تنقل عن (بروس هو فمان) قوله: بأن الأمريكان "كانوا الأكثر استهدافاً للعمليات الإرهابية منذ عام ١٩٦٨"[٥]، علماً بأن هوفمان يستخدم المعطيات الإحصائية لمؤسسه (راند و MIPT).

---

(١) Ibid., P.43

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

(٥) Ibid.

لكن مؤسسة بنكرتون (PGIS) تعارض ذلك الاستنتاج (فيما يتعلق بالتفاصيل)، إذ تشير إلى أنه من أصل(١٩١) جنسية مدرجة في قاعدة بياناتها خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧م تبين لها بأن الجنسية الأمريكية تأتي في المرتبة الرابعة عالمياً، إذ جاءت:[١]

- المرتبة الأولى الجنسية الكولومبية(٥٧٧٠)عملية.
- المرتبة الثانية الجنسية البيروفية (٥٦٨٤)عملية.
- المرتبة الثالثة الجنسية السلفادورية(٥٣٩٤)عملية.
- المرتبة الرابعة الجنسية الأمريكية(٣١٤٠)عملية.

والملاحظ بأنّ هذه العمليات جرت في نصف الكرة الأرضية الغربي (أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية)، وأنّ العمليات في أمريكا اللاتينية على علاقة مباشرة بمؤشرات العولمة الاقتصادية وسائل التنمية الاقتصادية ومحاولات الهيمنة الأمريكية على القارة.[٢]

ولعلّ هذا ما يعزّز النتيجة التي توصلنا إليها، وهي أنّ صافي تأثير مؤشر العولمة الاقتصادية على مؤشرات الإرهاب كان مرتفعاً، إذ بلغ (١٢) موجباً، بمعنى أن مجموع الاستنتاجات الطردية كانت (١٩)، بينما كانت العكسية (٧) فقط.

٢- مؤشر الارتباط الفرديّ:

إنّ إيمان الأفراد بكيفية تصرفاتهم، سواء السلبية أو الإيجابية يؤثر في المستقبل، ويفرض الإرهاب العالميّ على البشر في هذا العالم صورة التصرف بإيجابية[٣]، بخاصة في ظل حرية انتقال الأشخاص، والأفكار، لكنّ الواقع يشير إلى أنه بقدر ما هناك من تصرفات إيجابية فإنّ هناك أخرى سلبية، ومنها الإرهاب.

---

(١) Lafree, Etal, 2006 P .50

(٢) تشومسكي، نعوم، ٢٠٠٤م، الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة اسامة أسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ص ص ١٣٧-٢٢٣ و تشومسكي، الهيمنة او البقاء، ٢٠٠٤م، ص ص ٩٦-١٠٨. وهناك تفصيلات كثيرة في هاتين الدراستين لتشومسكي عن الارهاب في امريكا اللاتينية.

(٣) Cooper, Brenda And Ttiemstra, Glen, Terrorism: A Call To Positive Action, Futurist News,2002,Pi Futrist.Com

وفيما يخصّ حرية حركة الأفراد عبر العالم، تشير المعطيات بأن السياحة العالمية (Global Tourism) كانت الصناعة الأكثر نمواً في العالم، [1] بينما كانت معدلات نموّ حركة المسافرين(القادمين) تبلغ (١%) سنوياً منذ ١٩٨٩-٢٠٠٦م في عينة الدول ال (١٥)العولمة[2] حسب الجدول رقم (٥) انظر الملاحق، والذي يبين نقطة مهمة جداً، وهي أنه منذ عام١٩٨٩وصل أعلى معدل نمو للسياحة والسفر بنسبة (٤٢)عام ١٩٩٧، ثم أخذ معدل النموّ بالانخفاض حتى وصل عام ٢٠٠٣ (سالب ٠,٢٤) وذلك نتيجة هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م.

ويرى بعض المحللين[3] بأن هذا النمو في صناعة السياحة كان - في الجزء الأكبر منه - بسبب حركة النقل الجويّ المتسارعة، إذ لعبت الطائرات النفاثة منذ عام ١٩٦٠دوراً حاسماً في ذلك النمو، وأنّ هذه الطائرات النفاثة لعبت أدوراً مهمة في عالمنا المعاصر أكثر من مؤشرات العولمة التكنولوجية الأخرى، مثل: الكمبيوترات، والاتصالات، والمواصلات، والمعلومات والإعلام.[4]

وهنا تأتي المفارقة، وتتجلى عملية الارتباط والأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب، فهذه الطائرات النفاثة التي لعبت أهم أدوار العولمة في مؤشرات الارتباط الفرديّ كانت هي وسيلة الإرهابيين لضرب عدد من أهم رموز العولمة الاقتصادية، والسياسية، خلال هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، لذلك فإن أثرها كان طردياً بشكل واضح على كافة مؤشرات الإرهاب، وكان صافي تأثيرها حاسماً بهذا الاتجاه كما توضح المصفوفة رقم (١).

ولقد كان لاختراع التلفون عام ١٨٧٦، وقبله إرسال أول رسالة بلغة الإشارة المورس كود (Morse Code)عام١٨٤٣م، ثم تسارع استخدام هذه التكنولوجيا، ودورها الحاسم في التأثير الطرديّ للعولمة على الإرهاب.

---

(١) Hiemstra, Glen, Globalization And Investment, Futurist News,June 2002, Pp1-2 , Futurist.Com

(٢) A.T.Kearuey / Foreign Policy Magazine Index2006,Http://Www . Atkearney. .Com./Main> Taf? P5.4.1.127.1

(٣) .Hiemstra, Glen,2002,P.1

(٤) Ibid,P.1

وتشير المعطيات الكمية بأن الدول الأوروبية الاسكندنافية كانت حسب إحصائيات "الاتحاد العالميّ للاتصالات" لعام ١٩٩٨، تتصدر دول العالم بحجم الاتصالات، وعدد خطوط الهاتف الخلويّ والأرضي لكل مائة شخص، وبنسبة(٤٣,٤%) من حجم التدفق العالميّ للاتصالات، ثم تأتي أمريكا الشمالية بواقع(٣٢%)، ثم آسيا بواقع(١٥,٥%)، وأمريكا اللاتينية بواقع(٤,١%)[١]

هذا يعني بأن العالم يتشابك جغرافياً بواسطة عولمة الاتصالات الهاتفية الأرضية والخلوية، وأكثر ما يكون هذا التشابك بين القارات الثلاث: - أمريكا الشمالية، أوروبا، آسيا والمحيط الهادئ، غير أنّ أهمّ "اتجاهات" هذا التشابك الذي كان له تأثير طرديّ على الإرهاب هو ما يسمّى "بثورة الاتصالات اللاسلكية" (The Wireless Revolution) التي تخطت - حسب بعض الدراسات، - الاتصالات السلكية في بعض البلدان، وبخاصة في الدول الفقيرة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية[٢].

وتعدّ الهواتف الخلوية أهم آليات هذه الثورة، وقد استخدمت بشكل مؤثر ومكثف من قبل تنظيم القاعدة قبل وخلال وبعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، حسب تأكيد بعض الخبراء في الإرهاب، وذلك بهدف تلقي وتمرير المعلومات بسرعة كبيرة.

ويرتبط بالاتجاه الأول اتجاه آخر يتمثل بتوسع انتشار التجارة الالكترونية(E-Commerce) وهذا الاتجاه يتوقع أن يشكل وجه الإنترنت على حدّ زعم بعض الخبراء[٣] وتتحوّل الجماعات الإرهابية إلى شبكة تجمعات اقتصادية، وبخاصة تجارة الأسلحة، والماس والمخدرات، كما في تجارة الأفيون - مثلا - التي أعلن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في تقريره السنويّ الذي نشر في كابول بتاريخ ٢٧/٨/ ٢٠٠٤ أن إنتاجه في أفغانستان ارتفع بنسبة(٣٤%) خلال عام ٢٠٠٧م، بخاصة في المناطق التي تسيطر عليها طالبان والقاعدة[٤] وتغدو التحويلات المالية الالكترونية لهذه التجارة عبر الانترنت:(Business-+To-Business E-Commerce) [٥] أمرا

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

(٣) Aronson, Jonathan, 2001 , 545

(٤) صحيفة الغد الأردنية، العدد ٢/١١، ٢٨/٨/٢٠٠٧م، ص٢٢.

(٥) Aronson, 2001, P.545

مرعباً لجهود الدول في السيطرة على شبكة تمويل الجماعات الإرهابية عبر العالم، لأن هذه الجماعات الإرهابية تصبح مع التسارع الشديد لمؤثرات العولمة الخاصة بالاتصالات تحديداً أكثر "افتراضية كومبيوتريه" ...، كما أنّ عملية تحويل المعلومات إلى رموز أو التشفير التجاريّ جعل عملياتها التجارية وتحويلاتها المالية عبر العالم منيعة ضد عمليات مكافحة الإرهاب"[1]، وبخاصة إذا علمنا بأن هناك تقديرات كمية تؤكد بأن هناك الآن أكثر من(١٢٠٠) مجموعة إرهابية عاملة في العالم " - على حد زعم جورج كيسي - رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة.[2]

ولذلك فلم يعد مستغرباً - في ظل هذا التأثير المتبادل بين مؤشرات العولمة في الترابط الفردي والإرهاب - حديث قادة عسكريين مثل - كيسي - عن عبارات جديدة مثل: سهولة تصدير الإرهاب من البلدان الفاشلة والفقيرة والمكتظة بالسكان..وإن ذلك بات يشكل تهديداً طويل الأمد.

وهذا يعني بأن الإرهاب كمنتج نهائيّ للعولمة يصبح هو أيضاً قابل للتصدير كبقية السلع والخدمات في دورة الإنتاج الاقتصادية، ما يشكل في النهاية فرضية تستحق الدراسة والتحليل.

كما يعني أن أثر مؤشر الارتباط الفرديّ للعولمة على الإرهاب هو أثر طرديّ إيجابيّ، وصافي في تأثيره، يبلغ (٢٦).

٣- مؤشر الارتباط التكنولوجي:

تمرّ التطورات التكنولوجية قبل أن تصبح جزءًا من النظام الاجتماعيّ (Social System) بدورة زمنية قد تقصر أو تطول، وخلال هذه العملية من التطور تتعرض لعمليات واسعة وسريعة من الصقل والتهذيب، ثم تزداد فاعليتها بشكل كبير، وفي الكثير

(١) صحيفة كرسينتان مونتور، لماذا يجب على الجيش الأمريكي أن يخرج من العراق؟، في صحيفة الغد الأردنية، العدد ١١١٢، ٢٠٠٧/٨/٢٨م، ص٣٠.

(٢) Ibid

من الأحيان فإن التطورات والاختراعات التكنولوجية تختلف هيكلياً عن الأصل الذي خرجت منه، والأمثلة على ذلك كثيرة: من الآلة البخارية إلى الكمبيوتر[١].

ولقد كان متوسط معدل نموّ " مؤشر الارتباط التكنولوجيّ" في عينة الدراسة أكثر معدلات نموّ مؤشرات العولمة نمواً وتأثيراً، إذ بلغ خلال الفترة من ١٩٨٩- ٢٠٠٦م (٤٨%) ويتميز عن غيره من المؤشرات الأخرى للعولمة بأنه المؤشر الوحيد الذي شهد نمواً إيجابياً خلال الفترة الزمنية أعلاه، كما هو واضح في الجدولين رقم (٣، ٦) في الملاحق.

ورغم ذلك فلم يكن هناك إجماع لدى الباحثين حول طريقة قياس تأثيرات هذا المؤشر سواء على المستوى الوطنيّ أو العالميّ، ومع مزيد من عولمة هذا المؤشر فقد زاد من تعقيد فهم وتحليل هذه التأثيرات بخاصة مع التطور المتسارع للإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجية الرقمية، التي حوّلت العالم إلى "شبكة عصبية عملاقة من الاتصالات"[٢].

إن هذه الشبكة العملاقة من الاتصالات هي التي عولمت العالم، لذلك كانت تكنولوجيا الاتصالات والوسائط (أو وسائل الإعلام) مكوّناً حسّاساً في حقل العلاقات الدولية، وهي تملك في عالمنا المعاصر أدوراً أكثر حساسية وأهمية[٣].

فإذا جئنا إلى المؤشر الفرعيّ للارتباط التكنولوجي المتمثل باستخدامات الإنترنت فإننا نرى بأن انطلاقة الإنترنت كانت بين سبتمبر ١٩٩٣ ومارس ١٩٩٤م، وذلك عندما تحوّلت الشبكة التي كانت مكرّسة حتى ذلك الوقت للبحث العلميّ الأكاديميّ إلى شبكة الشبكات وأصبحت متاحة للجميع[٤].

وفي غضون ذلك تسارعت مؤشّرات الارتباط التكنولوجيّ، وظهرت اتجاهات جديدة، لكن مؤشر الانترنت تحدى كافة التنبوات، واختلف الباحثون في وصف هذا

---

(١) Lapiere, Richard T, Social Change, Mcgraw-Hill Book Company, Newyork, 1965, P.110.

(٢) بريغز، أساو بورك، بيتر، التاريخ الاجتماعي للوسائط من غنتبرغ إلى الإنترنت، ترجمة مصطفى محمد قاسم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣١٥، ٢٠٠٥، ص٣٤٢.

(٣) Aronson, 2001, P. 540-541.

(٤) بريغز، أسيا وبورك، بيتر، ٢٠٠٥م، ص٣٨٩.

التسارع حتى قيل إنه ظاهرة أكثر منه حقيقة، بخاصة بعد أن أصبح للإنترنت ما يسمى (بيئة) إيكولوجيا – خاصة به - رغم أن جذوره توجد في الفيزياء وسياسة الدفاع[١].

بمعنى أن تغييراً هيكلياً أصاب بنية وسلوك هذا المؤشر، وتتبع هذا التغيير الهيكليّ مهمّ لفهم كيفية استخدامات المنتج النهائيّ لهذا المؤشر، ذلك أنه بغض النظر عن النوايا الحسنة أو الإنسانية لاكتشاف وتطوير هذا المنتج، إلا إنّ الإرهاب استخدم منتهى تطورات هذا المنتج لتحقيق أغراضه السياسية الخاصة.

وتشير الأدبيات الخاصة بالتأريخ لاستخدام الإنترنت إلى أنّ أصول الإنترنت تعود إلى تاريخ أيلول ١٩٩٦٨، إذ أنشئت وبدعم ماليّ أساس من الحكومة الأمريكية من خلال " إدارة المشروعات البحثية المتقدمة" في وزارة الدفاع التي أنشئت هي بدورها أيضاً عام ١٩٥٧م كجزء من استجابة الحكومة الأمريكية فإطلاق السوفيت قمرهم الصناعيّ سبوتنيك[٢].

وهذا يعني ببساطة أن الاستخدام المزدوج لها المؤشر كان بنيوياً وأن تطوير استخدامه يتوقف إلى حدّ بعيد على أهداف مستخدميه، وتطلعاتهم وتجاربهم الشخصية بما فيها من احباطات ويأس وبؤس وتطرّف.

فقد يستخدمه أحدهم لتحديد مواعيد الصلاة واتجاه القبلة (إلى الكعبة) وتحديد بداية شهر الصيام رمضان، فيما يستخدمه آخر لتصفح المواقع الموسيقية، وآخر يستخدمه للبحث عن كيفية صناعة المتفجرات الشعبية، ويستخدمه آخرون لعقد الصفقات المالية، أو تلزيم الأعمال إلى الخارج.

لذلك يمكن القول بأن هذا المؤشر يعطي المؤسسات والشركات والجماعات الإرهابية، والأفراد ما أطلق عليه بعض خبراء الإنترنت (صندوق العدة للتطوير التعاونيّ غير المركزيّ) الذي يمكن من إحداث التطوير من الأسفل للأعلى[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٩٠.
(٢) المرجع السابق.
(٣) فريدمان، ٢٠٠٦م، ص١٠٦.

ولعلّ هذا التوصيف هو الأكثر خطورة ورعباً للدول والمؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب، ذلك أنه في ظل الارتباط التكنولوجيّ للعولمة، فإن كافة الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية تمتلك (صندوق العدة) نفسه، لكنّ ما يعكس الأطراف الفاعلة دون الدول - ومنها الإرهابيون الأفضلية النسبية هنا، هو أنها أكثر لا مركزية، وحرية من الأطراف الفاعلة من الدول، وهي غير معنية بالالتزامات الدولية، والأخلاقية طالما أن ذلك يحقق أهدافها السياسية.

وفي هذا المجال يقول (توماس فريدمان)[1] أن مؤشرات الارتباط التكنولوجيّ أنشأت مصدراً جديداً لانعدام الاستقرار الجيوسياسيّ في السنوات الأخيرة، وذلك بعد أن تعلم الإرهابيون استخدام كافة عناصر مؤشرات العولمة التكنولوجية، إذ استخدمت هذه المؤشرات من قبل الإرهابيين[2]:

أ- أدوات للتنجيد.

ب- جمع الأموال.

ج- تأمين الدعاية.

د- تشكيل الرأي العام.

هـ- إطلاق حملات من الخوف الدائم من الهجمات الإرهابية، وبالتالي زيادة مؤشرات التهديدات الإرهابية، القوانين والتشريعات وغيرها من مؤشرات الإرهاب الموضحة في المصفوفة رقم (١)، ويمكن هنا العودة إلى تعريفنا للإرهاب وتأكيدنا على أهمية عامل الخوف الدائم...

و- التسوق والتنقيب عن المعلومات والبيانات التي تقدمها أكثر من مليار ونصف صفحة وبـ (Web Page) عمل الإنترنت والتي يقدر نموها يومياً (خلال الفترة ١٩٩٨- ١٩٩٩) بمقدار (١,٩٢٠,٠٠٠) صفحة يومياً[3].

---

(١) فريدمان، توماس، ٢٠٠٥م، ص ص ٤٦٩-٤٧٦.

(٢) اعتمد فريدمان هنا على دراسة أجراها جابرييل وينمان، أستاذ الاتصالات بجامعة (عن استخدام الإرهابيين الانترنت ونشرها في آذار ٢٠٠١م، معهد الولايات المتحدة للسلام، ونشر مقتضبات عنها في مجلة (يال غلوبال أون لاين) في ٢٦/ نيسان ٢٠٠٤م، ولقد رأينا بأن الاستشهاد بها يلخص بشكل كبير الآثار الطردية الإيجابية لمؤشر الارتباط التكنولوجي للعولمة على الإرهاب.

(٣) Aronson, 2001, P. 540.

د- تمنح البيئة الفعالة وغير المكلفة لإقامة الشبكات التي تتجاوز التوزيع الجغرافيّ والزمانيّ، وتسهيل الترابط بين الجماعات الإرهابية المتباعدة في أفغانستان، وباكستان، ماليزيا، العراق، الفلبين، وفي أمريكا الشمالية، وأوروبا بما يمنح الإرهابيين مرونة الحركة والفعالية اللوجستية والتنظيمية وتبادل الخبرات.

ح- التخطيط المنهجيّ الفعّال: ولقد اعتمد "تنظيم القاعدة بشدة على الإنترنت في التخطيط لهجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م وتنسيقها"[1]، وفي العراق قام أعضاء تنظيم القاعدة في مدينة الفلوجة بتفجير أبراج الهواتف الخلوية النقالة ليمنعوا المواطنين من الإبلاغ عنهم، وعن أماكن تواجدهم"[2].

ولذلك فإن الإرهابيّ الذي مكنته مؤشرات العولمة التكنولوجية من أن يصبح الخطر الداهم والوشيك قادر على امتلاك أطباق أقمار اصطناعية وموقعاً تفاعلياً على الإنترنت وقادراً على إحداث الجحيم".

ونظراً لذلك فإن عالمنا المعاصر لا يزال في بداية استيعاب التأثيرات الجيوسياسية لمؤشرات الارتباط التكنولوجيّ للعولمة[3].

ونعتقد بأن دور وأثر مؤشرات الارتباط التكنولوجيّ بحاجة إلى بحث أكثر عمقاً وتفصيلاً، لذلك فإن الباحث سيفرد مبحثاً مستقلاً لهذه المؤشرات وأثرها على ظاهرة الإرهاب.

٤- مؤشر الارتباط السياسيّ:

توضح المصفوفة التأشيرية رقم (١) بأن تأثير مؤشر الارتباط السياسيّ كان طردياً، وصافي التأثير (+٢٦)، ويمكن النظر إلى هذه النتيجة على ضوء تحليل العلاقة بين المؤشرين: الارتباط السياسيّ، والإرهاب.

---

(١) فريدمان، ٢٠٠٥م، ص٤٧٥.

(٢) صفيحة الغد الأردنية، عن وكالة الأنباء الفرنسية، العدد ١٠٠٧، ٢٠٠٧/٥/١٥م، ص٢٦.

(٣) فريدمان، ٢٠٠٥م،، ص٤٧٥.

إنّ كافة المؤشرات الفرعية للارتباط السياسيّ (عضوية الدول في المنظمات الدولية، المصادقة على المعاهدات الدولية، الحوالات الحكومية، المساهمة في مهمات حفظ السلام) تعني بشكل أو بآخر الجهود الموجهة ضد الإرهاب وملاحقة الإرهابيين ضمن الجهد العالميّ لمكافحة الإرهاب من جهة، والسير ضمن حملة "الحرب العالمية على الإرهاب العالميّ" التي أطلقها الرئيس الأمريكيّ بوش الابن عقب هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعداه إلى تسخير معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموجودة والموافقة، وعضوية الدول في المنظمات الدولية، ومهمات حفظ السلام لخدمة غرض محدد هو مكافحة الإرهاب، والسير ضمن الجملة الأمريكية بالحرب العالمية على الإرهاب .

لذلك فإنه وبعد حوالي اقل من (١٨) شهراً من إعلان الرئيس الأمريكيّ استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب قامت الولايات المتحدة بعدة خروقات في مجالات الحقوق السياسية، الحريات العامة، حقوق الإنسان، إضافة إلى خروقات أخرى تتعلق بدستورها، وعدد من المعاهدات الدولية.والقائمة تشمل: ممارسة التعذيب الخطف، اختراق خصوصية المواطنين، ومراقبة الاتصالات والتصنت عليها بشكل غير قانونيّ (Eavesdropping)[١] وفي المحصلة تتحول الدول: كالولايات المتحدة، وبريطانيا تحديدا، تحت وطأة هذه السياسات إلى دول بوليسية (Police State) [٢] .

وهذا يستدعي منا التأكيد على أن هذا المؤشر " تبادليّ " بنيويّ، أكثر من بقية المؤشرات العولمة الأخرى، من الناحية البنيوية للعلاقة التبادلية بين المؤشرين العولمة، والإرهاب، ومن حيث انخراط الطرفين: الأطراف الفاعلة من الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول في مواجهة مباشرة وعنيفة في مواجهة الأخر.

ولعل أهم فائدة يجنيها الإرهابيون هنا هي أن الارتباط السياسيّ للعولمة يؤثر طردياً على الإرهاب، مانحاً الإرهابيين الاهتمام الدوليّ، ودفع وجهات نظرهم السياسية

(١) Vakini,Sam,How Acts of Terror Lead To Tyranny And Dictatorships,8/9/2007 ,P.1,Http//Www.Global Politician.Corr /Artic/Es.Asp?Id = 3269 + Print = True

(٢) Ibid.

إلى دائرة الأحداث[1]، ويمكن تحليل أثر مؤشرات الترابط السياسيّ وأثره على الإرهاب من خلال عدد من المستويات على النحو التالي:

١. الترابط الإيديولوجي:

ونقصد به الترابط السياسيّ الذي يربط بين الشبكات الإرهابية عبر العالم، والذي من خلاله يمكن فهم الترابط بين تنظيم القاعدة في أفغانستان واندونيسيا، والفلبين، والعراق.وشمال إفريقيا، كذلك الترابط الإيديولوجيّ بين الدول نفسها، فمعظم الدول المنخرطة في استراتيجية مكافحة الإرهاب في العالم تتبع أيديولوجيات محددة (إما ليبرالية، أو إسلامية، أو مختلفة).

ويمكن أن نتتبع الترابط الأيديولوجي أو كيفية تأثيره على الإرهاب ' من خلال تحليل دور هذا الترابط 'في أهم الأحداث المعاصرة التي شكلت تداعياتها أهم المخاطر التي تواجه المجتمع الدولي والتي شكلت شبكة واسعة ومعقدة من العلاقات التي بدأت لكنها لم تنته بعد، وتشمل هذه الشبكة المعولمة المعقدة من ثلاث دوائر يتدخل فيها الترابط الإيديولوجيّ للشبكات الإرهابية مع الترابط الإيديولوجيّ للدول، وهذه الدوائر هي:

١- هجمات ١١ /أيلول/٢٠٠١ وما بعدها .
٢- غزو أفغانستان ٧/١٠/٢٠٠١م.
٣- احتلال العراق ١٧/ آذار/ ٢٠٠٣م.

وأما بالنسبة للدائرة الأولى - وهي هجمات (١١/أيلول/٢٠٠١ م) - فلقد أصبح هذا التاريخ على مستوى العالم تقريبا مرادفاً لأزمة تاريخ عالمية ... وأن معنى الهجمات ينصرف إلى شأن عالميّ يتعدى المحلية ويتخطى حدود الجغرافيا. [2] وأنشأت الدائرة الأولى فصلا جديدا في العلاقة التنافسية التاريخية بين الأطراف الفاعلة من الدول والأخرى الفاعلة من غير الدول، [3] مع الإشارة إلى أن المناظرات المعاصرة لا تتفق كلها حول هذا التوصيف بخاصة الواقعية.

---

(١) Mazari,Shireen M , Future Of Terrorism: A Critical Appraial,8/9/2007,P,Http.// Www.Issi.Or.Pk/Joural/2006-Ties/No-1/Article/Al.Html.

(٢) بوت، كين و ديون، تيم، ٢٠٠٥م، ص٩.

(٣) المرجع السابق، ص٢٥.

أما الدائرة الثانية - غزو أفغانستان - فقد فتح " صندوق باندورا "[1] [*] وكل ما فيه من شرور في العالم العلاقات الدولية المعاصر، بحيث أصبح من الصعب على المتابع السياسي ملاحقة الأحداث السياسية التي تنبع من الفضاء الافغاني، لذلك صرّح (ديفيد ميلباند وزير خارجية بريطانيا في أيلول، ٢٠٠٧م " بأن معظم مخططات الإرهاب المحليّ في بريطانيا يمكن أن يتم تعقبها بطريقة أو بأخرى إلى الأراضي الباشتونية القبلية في أفغانستان والتي تفصلها عن باكستان "، أضف إلى ذلك أن المؤشرات الحديثة (٢٠٠٧م) تؤكد بأنّ خسائر دول التحالف في أفغانستان أصبحت أكثر من العراق، لذلك فإن في ذهن (ميلباند)، تعزيز القوات البريطانية في أفغانستان مقابل سحبها تدريجيا من عملية وصفها أحد المحللين السياسيين بالانتقال " من الرمضاء إلى النار"[2]، وهنا نلاحظ كيف يؤدي الترابط الإيديولوجيّ بين الشبكات الإرهابية (أفغانستان/ بريطانيا) والدول (بريطانيا/أمريكا)إلى توسيع دائرة العولمة.

الدائرة الثالثة: وهي احتلال العراق (١٧/آذار/٢٠٠٣)، ويتجلى الترابط بين الدوائر الثلاثة، وإلصاق تهمة الارهاب بالعراق ووصفه " كدولة إرهابية" من قبل الرئيس بوش الابن.

كما أن احتلال العراق-في جزء منه-كان نتيجة الخوف الذي غرسته أفعال إرهابية مريعة، وخوف سوقه وضخمه ردّ فعل الإدارة الأمريكية نفسها على الإرهاب[3]"، كذلك فقد أعلن الرئيسي الأمريكيّ بوش الابن "أن الحرب على العراق لم تكن حرباً تقليدية، وإنما حرباً وقائية في كفاح خطير ضد الإرهاب وضد محور للشّر يمكن أن يحدث منه أيّ شيء" [4]

---

(١) فولر، أدموند، موسوعة الأساطير الميثولوجيا اليونانية، الرومانية الاسكندنافية ترجمة حنا عبود، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٧م، ص٢١..

* تقول الأسطورة اليونانية أن فتح باندورا لهذا الصندوق رغم تحذيرها من فتحة أطلق للعالم جميع الشرور مثل الانتقام والحسد والحقد وجميع الأمراض القاتلة، بينما استقر الأمل في أسفل الصندوق.

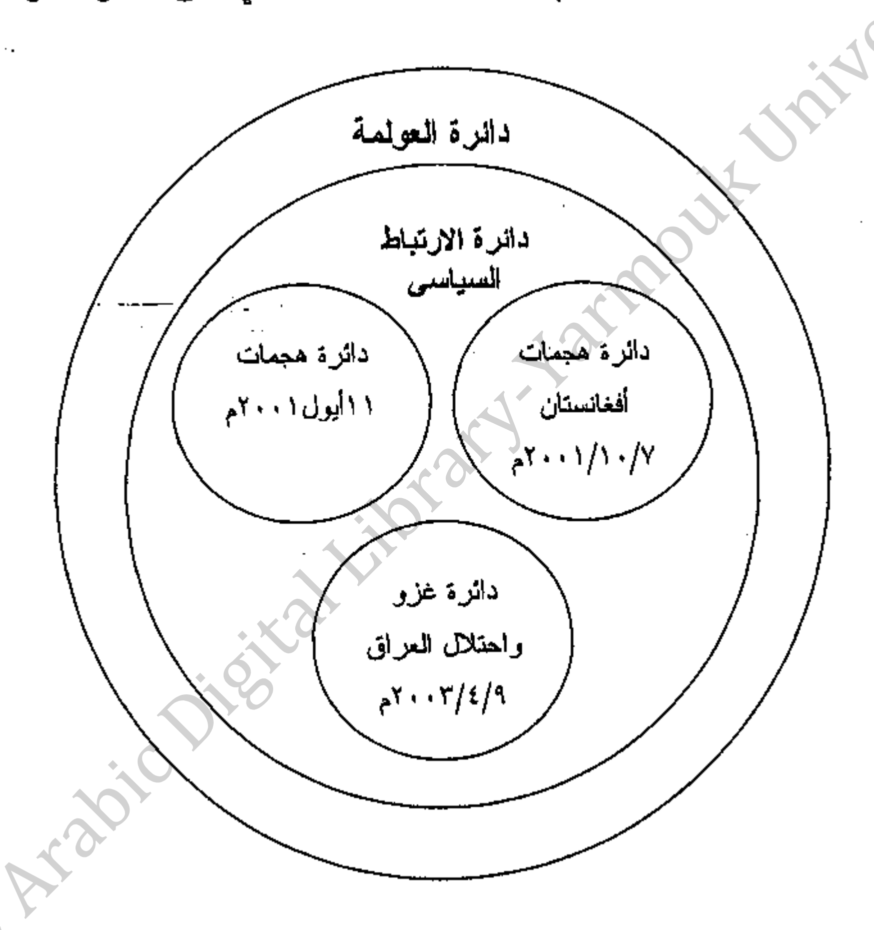
(٢) ستيفنز، فيليب، الجيش البريطاني بين البصرة وهلمند: من الرمضاء الى النار، الانديبندت البريطانية، في صحيفة الغد الأردنية، العدد ١١٢١، ٦/٩/٢٠٠٧م، ص٣٨.

(٣) باربر، بنجامين، إمبراطورية الخوف:الحرب والإرهاب والديمقراطية ترجمة عمر الأيوبي، الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٠٣.

(٤) المرجع السابق، ص٩.

وهذا يعني بأن هناك ارتباطاً سياسياً إيديولوجياً متبادلاً بين الدوائر الثلاث أعلاه، وهذا الارتباط تنصهر فيه معظم الأطراف الفاعلة من الدول، وغير الدول" وهو يؤثر في تلك الأطراف وبنسب متفاوتة.

ويعبر الشكل رقم (٤) عن الترابط والأثر المتبادل بين الدوائر الثلاث في بيئة عامة هي العولمة*. ويوضح الأثر الطردي لمؤشر الارتباط السياسي على ظاهرة الارهاب.



٢. **الترابط المصلحيّ:**

ونقوم هنا بمقاربة التأثير الطرديّ للارتباط السياسيّ للعولمة، من خلال توظيف ابتكار الارتباط المتبادل الذي وصف بأنه ابتكار " يعادل اكتشاف النار".

ونرى هنا بأن الجديد في هذه"المقاربة"هو تلك العلاقة الهيكلية بين هذه الدوائر ليس بوجودها كأطراف فاعله دولية-وإن "كانت فاشلة" مثل العراق وأفغانستان-، بل أيضا

* الشكل أعلاه من إعداد الباحث بهدف توضيح الأثر الطردي للارتباط السياسي على الإرهاب خاصة بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م، وترتيب هذه الدوائر افتراضي في دائرة الارتباط السياسي الواقعة ضمن بيئة الدائرة الأوسع المتمثلة بالعولمة.

كأطراف فاعلة من غير الدول تمثلها "الشبكات الإرهابية" والشركات الخاصة متعددة الجنسيات الخاصة بالأمن .

هذا لا يعني بأننا نتفق مع النظريات القائلة بأن حرب "الشبكات" بين الدول والجماعات الإرهابية يمكن أن تحسم المواقف أو الجدل بين الطرفين؛ لا بل نقول بأنه من المفيد استخدام فكرة عمل هذه الشبكات لمزيد من فهم الترابط السياسيّ وتأثيره على الإرهاب، لأن هذا الميدان زاخر بالانطباعات الشخصية الحاسمة أحياناً، كالقول: مثلا بأنه إذا كانت الدائرة الأولى هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م "تعلم درساً عن قوة الخوف، فإنها تروي أيضاً قصة قصور القوة العسكرية، وإذا كان الهجوم التكنولوجيّ الصاعق المعتمد على الشبكات يعلم درساً عن صلاحية القوة العسكرية، فإنه يروي قصة محدوديتها كأداة لإحلال الديمقراطية". [(١)]

وفي المحصلة النهائية "إن فكرة كون المحيط يشكل حماية –لأحد-هي فكرة أثرية مثل الخندق المائيّ الذي يحيط بالقلعة "[(٢)] - حسب مادلين أولبريت وزيرة الخارجية الأمريكية في رئاسة بيل كلنتون - لذلك صرّح (كلنتون) [(٣)]* نفسه "بأن العولمة هي الحقيقة الجوهرية في زماننا، ثورة تعظّم الحدود وتبني شبكات بين الأمم والأفراد...ومن الآن فصاعداً كل شيء من قوة اقتصادنا، إلى أمن مدننا، إلى صحة شعبنا، يعتمد على الأحداث، وليس فقط ضمن حدودنا لكن على بعد نصف العالم"[(٤)] .

ويرى (بنجامين باربر)[(٥)] بأنّ هناك تصادماً في مصالح الأطراف الفاعلة من الدول والشبكات الإرهابية، وبأن التصادم بين قوى العولمة عالم ماك(ماكدونالز)-Mcworld، ضدّ عالم الإرهاب وقوى الجهاد-Jihad. وقال: "بأن المبدأين الأهم في عصرنا*- هما

---

(١) بابر، بنجامين ر، ٢٠٠٥م، ص٢٤.

(٢) ياسيفيتش، أندرو، ٢٠٠٤م، ص٥٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٨.

* كان كلنتون أكثر أيماناً وتحمساً للعولمة من بوش الأب، وبوش الأبن

(٤) المرجع السابق، ص٥٩

(٥) Barber, Benjamin R,Jihad Vs. Mcworld, Annual Editions: Compartive Politics,Mcgraw-Hill Cam Panies, Fifteenth Editics,1997/1998/,Pp.268-269.

* المقالة تعود إلى عام ١٩٩٢م ونشرت في مجلة الأطلسي الشهرية (The Atlantic Monthly) قبل نشرها في مجلة السياسية المقارنة، وقبل أن تصبح المقالة عنوانا لكتاب مهم لباربر، نشر عام ٢٠٠١م.

القبلية (Tribalism) والعولمة (Globalism)، وأنهما يتصارعان في كل مكان، عدا أنهما الاثنان-ربما-يشكلان خطراً يهدد الديمقراطية، ويضيف بأنّ هذا الاتجاه الجديد المتمثل ببروز القبلية، يعني: الإرهاب، والحروب، وسفك الدماء، واللبننة للدول، والصدام بين الأفراد والدول على المستوى الفرديّ، والحضاريّ، وأن الاتجاه الآخر(عالم ماك)يعني عولمة السياسة(Globalisation Of Politics)، وأن قوى الارتباط السياسيّ باعتباره يمثل(عالم ماك) تعمل بقوة مساوية ضد قوى الإرهاب المتمثلة بالقبلية[1].

هذا يعني بأن (باربر) يقرّ بأنّ الميل باتجاه الهيمنة العالمية (Global-Homogenization) يتأثر بالميل اتجاه التصدّع والتشظي (Fragmentation) العالميّ على مستوى الجماعات، والأقليات العرقية[2]، وإنّ ردّ الفعل سيكون زيادة ظاهرة الإرهاب، ولقد عبّر أحد المحللين[3] صراحة عن ذلك عندما وصف الهجمات الإرهابية ضد لندن تموز ٢٠٠٧م بأنها "ردّ فعل إجراميّ، ويائس لجرائم بريطانيا السياسية في الحرب في كل أنحاء العالم، وبشكل متوحش في الدائرة الثالثة(العراق)".

هذا يعني بأنّ تعدد مصالح الدول في العالم يقابله تعدد الشبكات الإرهابية في العالم، وكلما كبر وتوسع هذا الترابط، توسّع ميدان المعركة التي أصبحت بفعل العولمة مكان واحد.

٣- الترابط العرقيّ والقوميّ:

ويطرح هذا الترابط الذي أصبح أحد الاتجاهات الفرعية المهمة في المؤشرات السياسية المجال للحديث، والبحث الذي لم ينته حول نظرية الجذور أو الأسباب(Root-Cause)السياسية المؤدية إلى الإرهاب، وهل تدفع العولمة، ومؤشر الارتباط السياسيّ الجماعات والأفراد للإرهاب، وهل هناك حقيقة ما يسمّى "بالمجتمعات المولدة للإرهاب": Terrorist-Generating Communites مثل: السيخ في الهند، الكاثوليك في إيرلندا

---

(١). Ibid,P.268

(٢). ibid

(٣) Vaknin,Sam,2007,P.1

الشمالية، الشيعة في لبنان، والفلسطينيّين في الشرق الأوسط؟ ويمكن أن نضيف مسلمي الفلبين، والتاميل في سيرلانكا، والباسك في إسبانيا وفرنسا.

أم أنّ لهذه المجتمعات العذر(سواءً كان صحيحاً أم لا) في كل ما تفعله كردّ فعل تجاه تجاهلها من قبل المجتمع الدوليّ، وعدم الاهتمام بها، وبالتالي فإنّ ردّ فعل العنيف "بالإرهاب" سيجلب لها الاهتمام الدوليّ: وفي المقابل هناك مقاربة أخرى تعني دوراً مؤثراً للارتباط السياسيّ للعولمة في نظرية الجذور والأسباب هذه، وتصفها بأنها مغالطة منطقية متهافتة (Fallacy) [(١)] بحجة أنه لو كان ذلك صحيحاً (من أنه كل مجتمع أو عرق وقومية يعاني من الفقر، والحرمان و الجوع) لظهرت ثورات في كل أنحاء العالم[(٢)]، وعليه فإن الجدال النظريّ حول هذه القضية يبقى يراوح مكانه نظراً لشدة تعقيده هذه الظاهرة الاجتماعية.

إنّ ما نلمح له هنا أن العولمة بشكلٍ عامّ ومؤشر الارتباط السياسيّ (الترابط العرقيّ والقوميّ) بشكل خاصّ قد زاد منه هشاشة الدول تجاه قوى الإرهاب، وعلى حد وصف ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخاصة في الإدارة الأمريكية ٢٠٠٦م - فإن هشاشة الجسم الجغرافيّ- الحدود الدولية-إزاء الإرهاب تشبه هشاشة الجسم الإنسانيّ إزاء المرض، من حيث كونها هشاشة غير قابلة للزوال" [(٣)]، أما لماذا هذه الهشاشة؟ فهو لأن العولمة" نفسها جعلت الحدود الوطنية أكثر مسامية "[(٤)] ؛ لذلك يظهر النظام العالميّ المعاصر حسب زعم (روبرت كوكس) متعدد المستويات، وفي قاعدة هذه المستويات تقع القوى الاجتماعية ممثله بالعرقيات والقوميات والاقليات [(٥)] هذه المسامية التي

---

(١). Charles, Krauthammer, Terror and Peace: the "Root Cause "Fallacy, Inc., Levine, Hebert M., 1992, p.325.

(٢). Ibid.

(٣) هاس، ريتشارد، الشرق الأوسط الجديد: أخطاء للتفادي وفرصة للاغتنام، مجلة الفورن افيرز، في صحيفة العرب اليوم الأردنية، العدد ٣٤٥٣، ٢٦/١١/٢٠٠٦م.ص١٥٧

(٤). ناي، جويف س، ٢٠٠٣م، ص١٥٧.

(٥) Cox, Robert, Problems Of Power And Knoweldge At The Turn Of The Millennium, Chapter 1, In Stubbs, Richard And Underhill,Geoffrey, Political Economcy And The Changing Global Order, Oxford Unviersity Press, Canada, .Second Edition, 2000,P.29.

صنعتها قوى العولمة وتلك الأمراض الملازمة لها (ومنها الهشاشة تجاه الإرهاب)، هي التي أدّت إلى بروز مفهوم "عولمة الإرهاب".

وتبرز بعض الجماعات والشبكات الإرهابية كإفراز لقوى العولمة، ولقد وصفت شبكة تنظيم القاعدة بأنها إحدى إفرازات العولمة، وأن أسامة بن لادن هو ثمرة للعولمة(١)، وأنّ ظاهرة الإرهاب نفسها ما هي إلا مرحلة في الاحتجاج ضد العولمة، التي تنتصب كفشل ذريع (Tronument Alfailure) والصفوف في كل أنحاء العالم. (٢)

وقد أشارت إحدى الدراسات المهمة عن أثر العولمة على الإرهاب في جنوبي الفلبين، حيث معقل المتمردين الإسلاميين (المورو) إلى أن جماعة أبي سياف الراديكالية (Abu Sayyaf Group (Asg)) التي انشقت عن "جبهة التحرير الوطنية مورو(Moro National Liberation Front (Mnlf) عام ١٩٩١م كانت من إنتاج قوى العولمة". (٣) وتحديد مؤشرات الارتباط السياسيّ لأن أساس الإرهاب هناك سياسيّ بحثاً عن تقرير المصير، وتشكيل كيان سياسيّ مستقل عن الفلبين خاصّ بالمسلمين.

هذا يعني بأنّ التصادم بين عوالم وقوى العولمة والإرهاب في تصاعد واستمرار دائرته، وتشير المعطيات الكمية إلى أنه من أصل (٩٦٣٢) عملية إرهابية في العالم وقعت خلال الفترة الممتدة من (١٩٨٩/١/١-٢٠٠٦/١٢/٣١م) قامت "جماعات مناهضة العولمة (وهي طيف واسع من الجماعات (Anti-Globalization) بارتكاب (١٤١)عملية إرهابية منها، أي بمعدل (١,٤٦%) من مجموع العمليات الإرهابية، قتل جراءها(١٣) شخصاً وجرح(٢٨) آخرون. (٤)

---

(١) شوير، مايكل، ٢٠٠٥م، ص٢٠٠١، ذكر أن ابن لادن ثمرة للعولمة...

(٢) Potvin, Kevin, Globaliization and itspromoters have bred terrorism, The republic of East Vancouver, July 20 toAugust 2, 2006, No. 143, pp.6-7.

(٣) Klempp,Tonya M,Conterrporary Radical Islam As A Cones Quence Of Traditional Legacies And Globalization A Case Study Of Son Thern Philiens, Master Thesisnaval Postgraduates School, Monterey, Ca G3g43-5000 March 2006,Pi,Htt://Stinet.Dtic.Mil/Cgi-Biu Get Trdoc? Ad

(٤) Mipt Terrorism Knowledge Base, Incidents By Group Classification,2007p.1,Http://Www.Tkb.Org/Incident Class Module. Jsp? Start =Date

والمهمّ في هذه المعطيات هنا أن تلك العمليات مرتبطة مباشرة بظاهرة العولمة نفسها، بمعنى أنّ العولمة نفسها هي العدوّ، وهذا اتجاه حديث في الظاهرتين لكنه لغاية الآن لم يلق التحليل والاهتمام والدراسة، لا بل ينظر إليه كنوع من الشغب الجماهيريّ الذي عادة ما تتكفل به قوات الأمن والشرطة.

وقد عبر بعض الباحثين[1] عن أنّ الدائرة الثالثة: أي غزو واحتلال العراق ٢٠٠٣م قد كشفت نوعاً من التصادم بين مصالح الأطراف الفاعلة، وترابطاً بين القوميات والعرقيات على أساس الدين والقومية، فمثلا تتهم السعودية حليف أمريكا بدعم حماس، وأن الشعب السعوديّ يزداد تطرفاً وعداءً للأمريكان.

وتلقت تركيا - الحليف الآخر لأمريكا - توبيخاً من أمريكا بحجة عدم سماحها بعبور فرقة المشاة الرابعة من خلال أراضيها، فأخّرت بذلك فتح الجبهة الشمالية في غزو ثم احتلال العراق ٢٠٠٣م.*

(٤) تأثير النماذج والتكتيكات والاستراتيجيات في زيادة تأثير الترابط السياسيّ على الإرهاب:

يكتسب نجاح أو فشل تطبيق بعض النماذج السياسية أدواراً مهمة في زيادة ظاهرة العولمة وتأثيرها على ظاهرة الإرهاب، فلقد نجحت استراتيجيات الردع النوويّ والاحتواء والوفاق في منع اندلاع الحرب خلال فترة الحرب الباردة[2] ثم من ١٩٤٥ - حتى الآن [3].

وأدى نجاح أسلوب التفجيرات الانتحارية عند شبكة إرهاب نمور التأميل إلى انتشار هذا الأسلوب، وتعميم هذا النموذج وبالتالي عولمته، وأدى أسلوب تفخيخ السيارات والمتفجرات عن بعد الذي ابتدعه الجيش الجمهوريّ إلى عولمة هذا الأسلوب لدى الشبكات الإرهابية، ولدى الدول أيضا، أما لدى الأطراف الفاعلة فإن هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١ قد فتحت المجال أمام أنواع مختلفة من التكتيكات والأساليب في مجال تبادل المعلومات، وتقاسمها لمكافحة الإرهاب، وذلك كله ضمن استراتيجية الحرب

---

(١) تايلر، برادلي ا، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عماد فوزي شعبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢١-٢٣.

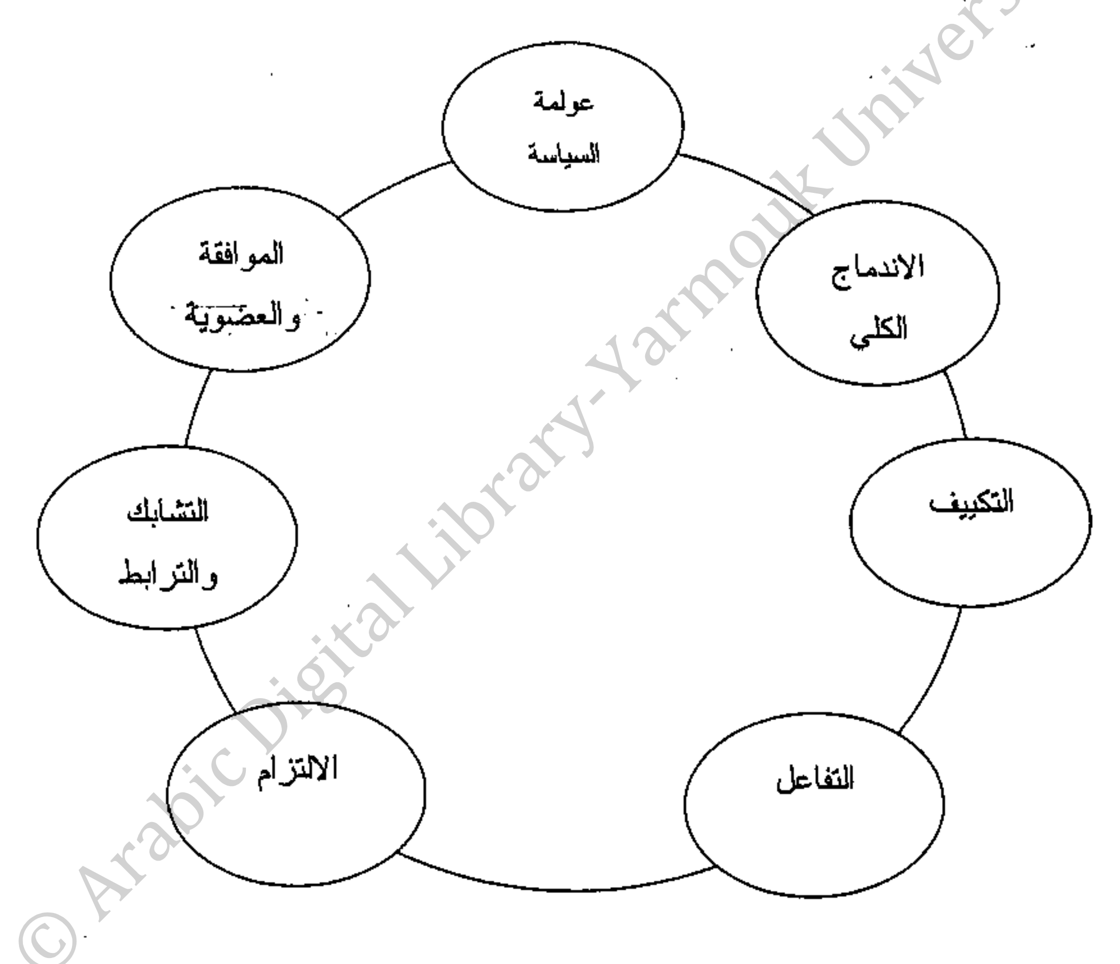
* الدراسة مترجمة عن اللغة العبرية، مركز بيغين- السادات للدراسات الاسترتتيجية.

(٢) سكوت، لين، التاريخ الدولي، الفصل الرابع، في بيليس وسميث، ٢٠٠٤م، ص ص ١٤٥-١٤٧.

(٣) كروكات، وريتشارد، نهاية الحرب الباردة، في بيليس وسميث، ٢٠٠٤م، ص ص ١٨٣-١٨٧.

العالميـة علـى الإرهـاب، إذ أدّت هـذه الاسـتراتيجية إلـى التـأثير الطـرديّ علـى ظـاهرة الإرهاب؛ لأنها جعلت العالم كله مكاناً واحداً، وساحة حرب واحدة تمتاز بالهشاشة إزاء العمليات الإرهابية.

ويشير الشكل رقم (٥)* إلى أثر الارتباط السياسي على العولمة (نموذج مكافحة الارهاب).



وتوضح الشبكة أعلاه ما يلي:

١. **الدائرة الأولى: عولمة السياسة والإرهاب:**

وتعني نهاية هذه الشبكة ترتيبيا، ومجموع تفاعلاتها الكلية، إذ تبدأ دورة تتصادم قوى العولمة مع قوي الإرهاب، لكن في بيئة محيطها العولمة وسيرورتها، التي جعلت

* الجدول أعلاه من اعداد الباحث لغايات هذه الدراسة.

من المجتمع العالميّ مترابطاً ومتشابكاً بصورة معقدة أكثر من أيّ وقت مضى، والسير بوتيرة متسارعة.[1]

٢. الدائرة الثانية:

الموافقة والعضوية، وتعني موافقة الدول كأطراف فاعلة في عضوية المنظمات الدولية وتوقيعها للمعاهدات الاتفاقيات الدولية، ومشاركتها في قوات حفظ السلام الدولية، التابعة للأمم المتحدة التي شرعت منذ انتهاء الحرب الباردة في المجتمع بين المساعدات الإنسانية والتدخل العسكريّ، كما حدث في الكثير من أماكن الصراعات الملتهبة، والمنتجة للإرهاب، مثل: العراق، الصومال، البوسنة، أفغانستان.[2]

وتشير المعطيات الكمية (أنظر الملحق رقم ٢) إلى تطور نحو المؤشر الفرعيّ للارتباط السياسيّ المتعلق بعدد المعاهدات المصادق عليها خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤، إذ كان هذا النمو تصاعدياً، ففي عام ١٩٩٨ كان عدد المعاهدات (٧٠) معاهدة فقط، بينما وصل عام ٢٠٠٤م إلى (١٠٤) معاهدات، والمهم في الأمر أن غالبية الزيادة كانت بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، إذ قفزت المعاهدات من (٨١) معاهدة عام ٢٠٠٠م، إلى (١٠٤) معاهدة عام ٢٠٠٤م.

٣. الدائرة الثالثة:

التشابك والترابط، وذلك بعد أن تدخل الدول كأطراف فاعلة، وتوافق على عضوية المنظمات والاتفاقيات الدولية وتدخل أطراف ما فوق الدولة كالشركات المتعددة الجنسية وبخاصة الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العقود الحكومية، مثل: شركة (بوز ألين وآيد ها ملتون)، (الشركة الدولية للتطبيقات العلمية (SAIC) وشركة (داين كورب الدولية) وشركة (أرمر غروب) وشركة (فينيل) وجميعها شركات أمريكية، محدثة المزيد من التشابك والترابط.[3]

---

(١) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (Unrisd)، حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة، ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة هشام عيدا المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٧م، ص٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣) باسيفيتش، أندرو، ٢٠٠٤م، ص ص ٢١٣-٢١٤.

٤. **دائرة الالتزام:**

وتعني أن الأطراف الفاعلة من الدول تجد نفسها بعد الموافقة على العضوية وترابطها ملزمة بتنفيذ متطلبات هذه الاتفاقيات سواء برضاها، أو أنها تصبح مجبرة على ذلك.

ويعدّ الباكستان المثال الحيّ و الأبرز في هذا المجال، إذ تبرز حالة جديرة بالملاحظة تتمثل في أنّ هناك علاقة طردية بين التزام الباكستان في مكافحة الإرهاب وزيادة قوة تنظيم القاعدة [١]، وزيادة هجماته سواء داخل أفغانستان أو الباكستان نفسها، وزيادة الضغوط السياسية على الجنرال برفيز مشرف من قبل الأحزاب والجماعات الدينية والقبلية الباكستانية المعارضة للالتزام الباكستانيّ مع الولايات المتحدة ودول شمال خلف الأطلسيّ، إذ ينتشر حوالي (٣٩) ألف جندي في إطار القوة الدولية (ايساف)، و ١٥ ألف جندي ينتمون إلى(١١) دولة من دول التحالف الذي تتزعمه الولايات المتحدةفي أفغانستان. [٢]

٥. **التفاعل:**

ويعني ضرورة قيام الدول بموجبات ذلك الالتزام، والمساعدة بكافة المجهودات ومتطلبات الالتزام، وفي إطار عملية التفاعل هذه تنجذب الدول من محيطها الضيق والمحلية نحو آفاق العولمة، إذ تسحبها آلية ومؤشرات الارتباط السياسيّ لتصبح في النهاية ضمن آلية الحرب العالمية على الإرهاب، أو التحالف أو إيساف مقابل قوى الإرهاب التي أخذ ردّ فعلها المعاكس شكلين: [٣]

الأول: رفض انتشار الهيمنة الأمريكية تحديدا، ورفض العولمة نفسها.

---

(١) ستيفينز، فيليب ٢٠٠٧م، ص٣٨.

(٢) صحيفة الدستور الأردنية، العدد ١٤٤٣٠، ٢٠٠٧/٩/١٨م، ص١، وصحيفة الغد الأردنية، العدد ١١١٢، ٢٠٠٧/٨/٢٨م، ص٢٢.

(٣) Christistison ,William,Globalization And The Root Causes Of Terrorism,The Washing Tonpost, April 10/2002, P 2 , Httpill Foi.Missouri.Edu/ Terrobkgd/ Rootcaues.Html.

الثاني: رفض الحرب العالمية على الإرهاب، ومبدأ بوش الابن بالحرب الوقائية [1].

ويمكن أخذ دول مثل بريطانيا وإسبانيا التي تعرّضت أراضيها لهجمات إرهابية عنيفة بسبب تفاعلها الايجابيّ مع بوش في الحرب الوقائية الذي أعلنه في ٢٠/أيلول/٢٠٠١م أمام الجريمة، ورسم فيه الملامح الرئيسة للحرب على الإرهاب أمثله على عملية التفاعل، والملفت هنا أنّ ردّ فعل الطرف الفاعل من عند الدول (الإرهابيين) على أفعال الدول يتركز في معظمه وضمن حمله إعلامية دعائية ضدّ أدوات السياسة الدولية، والسياسة الخارجية لتلك الدول، وليس ضد شعوب تلك الدول، لكنه عند التطبيق على الأرض لا يتورّع عن استهداف مواطني تلك الشعوب[2] المدنيين ؛ لإثارة الرعب وزرع الخوف بهدف الضغط على حكوماتهم لتغيير سلوكها أو بنيتها.

٦. **التكيف:**

ويعني بأن الأطراف المعينة تبدأ بعملية تكييف واسعة لمقتضيات الالتزام، والتفاعل، تمهيداً للإنتاج الكلي في الشبكة، وعملية التكييف معقدة وليست سهله، وبخاصة مع أطراف تميزت بأنها كانت وليدة انتهاء الحرب الباردة بمعنى تضاربها وتصادمها الأيديولوجيّ مع المشروع الغربيّ، ومع سيرورة العولمة نفسها، ومثال ذلك الدول الضالعة من المعسكر الشرقيّ بمجملها، ثم الصين، وروسيا تحديدا.

لقد سمحت هجمات ١١/أيلول، ٢٠٠١م بفتح صفحة جديدة من العلاقات الروسية-الأمريكية، بعد أن سارعت موسكو بإعلان تضامنها مع الولايات المتحدة، وأصبحت عضواً في التحالف العالميّ ضد الإرهاب، مستفيدة من هذا الموقع لإطلاق يدها في حربها لإقحام الثوار الشيشان الذين تحولوا في المنظور الأمريكي من وطنيين ذوي مطالب شرعية إلى إرهابيين تشرع إبادتهم. [3]

---

1) باسيفيتس، ٢٠٠٤م، ص ٢٩٤٥. يعتبر باسيفتش (وهو من المحافظين الجدد في أمريكا) أن مبدأ بوش هو أول بيان عن السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة.

(٢) Christison , 2002, P 2

(٣) ولد أباة، السيد، عالم ما بعد ١١ سبتمبر، ٢٠٠١م، الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط، ١، ٢٠٠٤، ص٦٠

ولقد أغرى هذا الشكل من التكييف المصطنع بعض باحثي الدراسات الإستراتيجية أمثال الكسندر آدلير، إلى التسرع بالتحليل معتقداً بأن التقارب الروسيّ-الأمريكيّ بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م " يسير في اتجاه تحالف حقيقيّ سيكون أحد مفاتيح القرن الجديد"[١]، أما الصين فإنها على الرغم من نغمة التهديد الصينيّ لأمريكا الموجودة في الإستراتيجية الأمريكية "، فإن السائد الآن التعاون معها ضمن تكتيك الالتزام الاحتوائيّ (Congagement) بما يسجل على الطرفين التكييف مع متطلبات مكافحة الإرهاب[٢] وبخاصة أنه في ذهن القيادة الصينية مسألة الأقلية الانفصالية المسلمة الموجود لديها." وهي تلتزم الهدوء، أملاً منها في أن تتركها أمريكا وتشتغل بإيران بدلا منها "![٣] وينقل صحفيّ التحقيقات بوب ودوورد عن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن تعليقه خلال اجتماع مجلس الأمن القوميّ الأمريكيّ عقد يوم ١٢/أيلول/٢٠٠١م قوله: إن (الحرب ضد الإرهاب فرصة عظيمة لإقناع الصين بالانضمام إلينا) [٤] .

وكانت الصين قد شهدت خلال التسعينات بعض الهجمات الإرهابية، والتي (يعتقد) بأنها ارتكبت من قبل بعض المتطرفين المسلمين من الأقلية الإيغوريه الانفصالية المسلمة التي تنشط في الجزء الشماليّ الغربيّ من منطقة كيسيانغ الصينية، [٥] أو ما يسمى تركمانستان الشرقية، وهناك مؤشرات على أن هؤلاء المتطرفين قد تلقوا تدريبات في أفغانستان [٦]، ولقد عبّرت القيادة الصينية بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م عن رغبتها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الحرب العالمية على الإرهاب، وتقاسم المعلومات الاستخباراتية معها، والتعاون في مكافحة الإرهاب[٧] وفي الأمم المتحدة صوّت المندوب الصينيّ على القرار (١٣٦٨) في ٢٠٠١/٩/١٢م لمحاربة الإرهاب،

---

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق، ص٦٢-٦٣.

(٣) بايرز، مايكل، في عوالم متصادمة، ٢٠٠٥م، ص٦١.

(٤) هيكل، محمد حسنين ٢٠٠٣، ص٢١٢.

(٥) Kan,Shirley,V.S-China Counter-Terrorism Cooperaration! {Ssuesforv.S Policcy,Congressional Research Service,The Library Order Code Rs 21 1995,May 12,2005,P.1,Htt//Www.Fas.Org/Sgpcry/Row/Rs21995.Pdf.

(٦) Ibid

(٧) Ibid

وفي ٢٠٠١/٩/٢٠م أعلنت القيادة الصينية من بكين " دعمها غير المشروط (Unconditional Support)" لمحاربة الإرهاب، [١] وقد سمحت هذه السياسة الناعمة للقيادة الصينية (بالتكييف) من تحقيق مكتسبات سياسية لم تكن متوقعة[٢] حسب بعض المحللين شعرت القيادة الصينية بأنها غير مقيدة دولياً بمطاردة الانفصاليين الإسلاميين بتهمة الإرهاب مستخدمة القوة للقضاء عليهم من خلال القيام بحملة لمدة [٣] أشهر منذ منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠١ استطاعت خلالها تدمير (٢٠) قاعدة لهم، حوالي (١٠٠) منهم تلقوا تدريباً عسكرياً في أفغانستان[٤]، وتزعم القيادة الصينية بأنّ الانفصاليين الإسلاميين يدعمون الإرهابيين في روسيا، ووسط آسيا، وأفغانستان [٥].

وفي دراسة حديثة لمعهد وسط آسيا والقوقاز نشرت عام ٢٠٠٦م أشارت تقديرات إلى اعتقال السلطات الصينية لما مجموعه (١٨٢٢٧) شخصاً من منطقة كيسيانغ خلال ٢٠٠٥م.[٦] مع أن الجدول رقم (١٠) يوضح أن عام ٢٠٠٥ لم يشهد إلا عمليتين إرهابيتين، لم يصب بسببهما أحد، انظر الجدول رقم (١١)؛ بينما جرح (٤) أشخاص فقط؛ حسب الجدول رقم (١٢)، وأدت عملية التكييف كذلك إلى تغيير السلوك العدائيّ بين الباكستان والهند، فعلى على هامش اجتماع دول عدم الانحياز الذي عقد في العاصمة الكوبية هافانا آب ٢٠٠٦م وقع البلدين على اتفاقية لتشكيل آلية مؤسساتية مشتركة لتقاسم المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب [٧].

لعلّ أهم اتجاه في ساحة العلاقات الدولية الحديثة بعد انهيار الاتحاد السوفياتيّ فيما يتعلق بعملية التكييف هذه يبرز على الساحة الاسكندنافية، إذ انخرطت دول مثل: الدانمارك بزعامة رئيس الوزراء الليبرالي- المحافظ/اندرس فوغ راسموسن في الحرب

---

(١) Ibid

(٢) Ji,You,China's Post 9/11 Terrorism Strategy,The Jamestown Foundation,China Brief,Volume 4,Issue 8,April 15 2004,P.L, Httpi//Www.Jamestown.Org.

(٣) Ibid,P.3

(٤) Ibid.

(٥) Pen Chung , Chine ,Con Fronting Terrorism And Other Evils In Chinas Alquiet On The Western Fornt ? , China And Eurasia Forum Quaertly,Vol 4,No 2 , 2006,P 75.

(٦) Ji,You,China's Post 9/11 Terrorism Strategy,The Jamestown Foundation,China Brief,Volume 4,Issue 8,April 15 2004,P.L, Httpi//Www.Jamestown.Org.

(٧) صحفية الغد الأردنية، الايكونوميست البريطانيا العدد ٨٠٩، ٢٠٠٦/١٠/٢٣م، ص١٨.

العالمية على الإرهاب، وتشارك بكتيبة عسكرية قوامها (٤٧٠) بين ضابط وفرد منذ عام ٢٠٠٣ وتتمركز في البصرة تحت قيادة القوات البريطانية، وحتى عام ٢٠٠٦م قتل من هذه الكتيبة (٥) جنود، وعلى الرغم من ذلك فقد رفض (راسموسن) سحب القوة من العراق استجابة لضغوط الإرهابيين قائلا (ليس الإرهابيين هم الذين يحددون الجدول الزمني لانسحابهم.. وأنه يرفض رؤية إرهابيين طغاة يهيمنون على المسرح العراقي)،[1] وضمن هذا الاتجاه لا يمكن فصل حوادث شهدتها النرويج وسويسرا أواخر عام ٢٠٠٦م، حيث تمّ إخلاء السفارة الأمريكية في أوسلو بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ إثر العثور على طرد مشبوه قرب السفارة، [2] كما تمّ إخلاء محطة ركاب جنيف للقطارات، ومركز غلوبوس التجاريّ وسط المدينة إثر إنذار بوجود قنابل هناك، [3] كما لا يمكن فصل حوادث مثل: قضية الرسوم الكاريكاتورية الاثني عشر التي نشرتها صحفية دانماركية في أيلول/٢٠٠٥م، وأعيد نشرها في أكثر من (٦٠) صحيفة عالمية، بجانب مواقع عديدة للانترنت، عن دائرة تكييف هذه الدول مع مكافحة الإرهاب، وبخاصة أن هناك تحليلات ربطت تلك القضية في الاتحاد الأوروبي بعامة بهجمات ١١/أيلول ٢٠٠١ ضدّ أمريكا، وتفجيرات القطارات في مدريد ولندن، والتفجيرات الأخرى التي جرت في البلدان العربية والإسلامية[4] .

٧- الاندماج الكليّ:

ونعني به هنا حاصل مجموع العمليات السابقة الكلاني، وفيما يخص شبكة الارتباط السياسيّ وسيرورتها الفاعلة في مثال " الحرب العالمية على الإرهاب " لأنه بدون هذا الفهم.لا يمكن أن نحلل التزام، وتفاعل، وتكييف روسيا والصين بهذه السيرورة.

ولعل أفضل مثال على فائدة الاندماج هو عملية تقاسم المعلومات الاستخبارية، فيما يخصّ حقل مكافحة الإرهاب العالميّ ولا يمكن لأيّ باحث أو محلل أو أكاديمي أن يتخيّل

---

(١) صحيفة الرأي الأردنية، عن وكالة الأنباء الفرنسية، تصريحات راسموسن للتلفزيون الدنمركي حول الإرهاب والعراق، العدد ١٣١٥٨، ٢٠٠٦/١٠/٥م، ص٢٦.

(٢) صحفية الدستور الأردنية، العدد ١٤٠٩٤، ٢٠٠٦/١٠/١١م، ص٢٠، المرجع السابق.

(٣) المراجع السابق.

(٤) دياب، محمد حافظ، الإسلام والغرب:محاورة أم سجال ؟، في مجلة الديمقراطية مؤسسة الأهرام القاهرة، العدد ٢٢، ابريل ٢٠٠٦م، ص٣٥.

مدى حساسية هذا الأمر لدى الأجهزة الأمنية المختلفة، لذلك فنحن نرى أن هذا الأمر قد يشكل أهمّ اتجاهات العلاقات الدولية المعاصرة بخاصة في حقل الدراسات الإستراتجية والأمنية.

لذلك نرى " الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية " التي أعلن عنها في أيلول ٢٠٠٢ " أن الحرب ضد الإرهابيين على مدى الكرة الأرضية هي شراكة عالمية غير محددة الزمن " .. يجب أن نستعد للتغلب على خطط أعدائنا مستخدمين استخباراتنا وإجراءاتنا بالتشاور؛ فالتاريخ سوف يحكم بقسوة على أولئك الذين شاهدوا هذا الخطر قادما وفشلوا في التصدي له.." [(١)]، كما أنه لا يمكن لبلد أن يبني عالما أفضل وأكثر أمنا لوحدة الدول الحليفة، والمؤسسات متعددة الإطراف تستطيع أن تضاعف قوة الدول المحبة للحرية. [(٢)] الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة " ملتزمة مع المؤسسات الدائمة، مثل: الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، حلف الناتو بالإضافة إلى الأحلاف الطويلة الأمد، قوات التحالف تستطيع بإرادتها " دمج " هذه المؤسسات الثانية ؟؟ وفي كل الأحوال يجب أن تأخذ الالتزامات الدولية مأخذ الجدّ، [(٣)] بجدية تلائم هذه التحديات غير المسبوقة.

(٥) سياسات القوة وأثرها على الإرهاب:

ويتعلق هذا المؤشر بتلك التغيرات التي لها علاقة مباشرة بظاهرة الأمن، وبروز ظاهرة الأمن الشامل بضغط من محركات العولمة المختلفة، وبخاصة وأن فكرة الأمن ظلت خلال فترة الحرب الباردة تغلب عليها الصفة العسكرية فقط[(٤)]

ويرى بيليس [(٥)] بأن العالم المعاصر يدشن نشوء حركات مختلفة عن الصراعات بين القوى العظمى باتجاه أشكال جديدة من انعدام الأمن ناجمة عن المنافسات ضمن

---

(١) الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول ٢٠٠٢، ص٣، على Merin:/ Ndu.Edu/Whitepapers/Usnss-Arabic.Doc.

(٢) المرجع السابق، ص٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) بيليس، جون، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، الفصل العاشر في بيليس وسمث، ٢٠٠٤م، ص٤١٢.

(٥) المرجع السابق، ص ص٤٤٠.

الدول، وعبر حدود الدول، وقد تجلى ذلك في الحروب الوحشية، أو الأعمال الإرهابية التي اندلعت في البوسنة، روسيا، الصومال، اليمن، الجزائر، وهذا يطرح مشكلة خطيرة للجماعة الدولية، تتمثل في ما إذا كانت ستدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، بغية المحافظة على حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان "، ويرى منظرو المجتمع العالميّ أنّ هذه المسألة تعكس التحول التاريخيّ للمجتمع البشريّ الذي حدث في نهاية القرن العشرين ".[1]، إذ ازدادت ضرورة التذكير بأمن الأفراد والجماعات ضمن المجتمع العالميّ، ويتوقع مارتن شو (Martin Shaw) أنه وفي ظلّ تسارع العولمة فإنه من الممكن توسع "المجتمعات الأمنية" الإقليمية القائمة حالياً لتصبح جماعة أمنية أوسع نطاقاً تضمّ العديد من الدول في العالم.

وأنه ثمة عمليات اتصالات عالمية يمكن أن تساعد على إيجاد توافق جديد بشأن المعايير والمعتقدات التي يمكن بدورها أن تحول طبيعة الأمن العالميّ [2] لكن تبقى هذه المسألة من أصعب وأعقد القضايا التي تعين الذين يدرسون العلاقات الدولية ويمارسونها التصدي لها.[3]

وفي هذا السياق، يرى فوكوياما [4] بأن التحوّل الذي أنجز في الولايات المتحدة بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م. هو "القطيعة النهائية مع المقاربة الانعزالية التي ترى بأن (أمريكا أمه مكتملة، ذات حدود نهائية) [5]، والتي جمعت بين الاتجاهين الديمقراطيّ والجمهوريّ على اختلافهما في الرؤية والتوجه خلال العقد الأخيرة" [6]

لذلك فقد ركزت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة على المحاور الرئيسية التالية: [7]

١. الدفاع عن حقوق الإنسان.

---

(١) المرجع السابق، ص٤٤٨
(٢) المرجع السابق، ص ٤٤٠-٤٤١.
(٣) المرجع السابق، ص٤٤٨.
(٤) ولد أباه، اسيد، ٢٠٠٤م، ص٤٠ .
(٥) المرجع السابق ص٣٥.
(٦) المرجع السابق، ص ٤٠
(٧) الإستراتجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، ص ص ٣-٢٩.

٢. بناء التحالفات من أجل هزيمة الإرهاب، ومنع أي اعتداء على الولايات المتحدة وحلفائها .

٣. العمل معا من اجل نزع فشل الصراعات الإقليمية.

٤. توسيع دائرة التطور بواسطة فتح المجتمعات، وبناء البنى التحتية للديمقراطية .

٥. السعي لتطوير التعاون بين مراكز القوى في العالم.

٦. أعادة تهيئة مؤسسات الأمن القوميّ الأمريكيّ لكي تتماشى مع تحديات القرن الحادي والعشرين .

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو المبدأ السائد في المجتمعات الدولية المعاصرة (١)، غير أن الأحداث التي خلفها الإرهاب، وبيئة "العولمة المساعدة جعلت هذا المبدأ موضع شك، ذلك أن مبدأ التدخل لأغراض إنسانية " والتدخل العشائريّ القسريّ وضع المجتمع الدوليّ أمام اقسى الاختيارات، لم يحظ بموافقة الكثيرين، وهوجم من جماعات حقوق الإنسان وبعض الدول التي نظرت إليه من الامبريالية الجديدة، [٢] ولقد سوّقت أمريكا وحلفائها في القرن، تدخلها في العديد من المناطق، واحتلت العراق تحت غطاء فضفاض لهذه المبادئ.

لقد أعلنت " منظمة مراقبة الحقوق الإنسان: هيومن راتيس ووتش "، التي تعدّ في عالم العلاقات الدولية المعاصرة من أهم الأطراف الفاعلة من غير الدول[٣]في تقريرها السنويّ لعام ٢٠٠٦م، عن إدانتها ومهاجمتها لكافة الأطراف الدولية الضالعة في إستراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب، وجاء في تقريرها: [٤]

---

(١) ويلر، نيكولاس ج، التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية، الفصل العشرين، في بيليس وسميث، ٢٠٠٤م، ص٨١٥.

(٢) المراجع السابق، ص ص ٨١٥-٨٤٩.

(٣) حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة، ١٩٩٧، ص٢١٥.

(٤) منظمة مراقبه حقوق الإنسان (هيومن راتيس ووتش) لعام ٢٠٠٦م، النسخة العربية ص ص ١، Htm .2454 910 Ball /18/01/2006/Docs/Arabic/Org.Hrw//:Http//hrw.org/arbic

١. ذكر كنيث روث / المدير التنفيذي للمنظمة أنّ محاربة الإرهاب أمر شديد الأهمية بالنسبة لحقوق الإنسان، لكن استخدام أساليب غير قانونية ضد من يدعى بأنهم إرهابيون أمر خطير وعكسيّ.

٢. أكد روث أن الأساليب غير القانونية أدّت إلى زيادة قدرة الإرهابيين على تجنيد الناس، وأضعفت الدعم الشعبيّ لجهود مكافحة الإرهاب، وهذا يعني أن أثر الارتباط السياسيّ كان طردياً على الإرهاب.

ومن المفيد أن نلفت النظر هنا إلى أن هذا التقييم يتعارض والتقييم الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب العالميّ لعام ٢٠٠٦م[١] (ونشر في ٣٠/نيسان/٢٠٠٦ الذي جاء فيها أن "التعاون الدوليّ في مكافحة الإرهاب آخذ في التحسن، غير أن العنف في العراق وإدخال أساليب جديدة على العمليات الإرهابية أدى إلى زيادة في العمليات الإرهابية بنسبة ٢٥% على الصعيد العالميّ، [٢] وأن الجهود الدولية التعاونية أوجدت تحسينات أمنيه حقيقة عن طريق:

أ. تعزيز أمن الحدود في الدول.

ب. تعزيز الأمن بوسائل النقل.

ج. اقتسام المعلومات الاستخبارية بشكل واسع.

ويؤكد تقرير "منظمة حماية حقوق الإنسان على أنّ " التعذيب وإساءة المعاملة كان جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية مكافحة الإرهاب العالميّ، الأمر الذي أسهم في إضعاف حركة الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم "[٣]التي بدورها أثرت طرديا على زيادة قدرة الإرهابيين على تجنيد الناس، وأضعفت الدعم الشعبيّ والكثير من الأطراف من غير الدول وجهود إستراتيجية مكافحة الإرهاب.

---

(١) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الأعلام الخارجي، نشرة واشنطن التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية المركز القومي لمكافحة الإرهاب، الإرهاب العالم لعام ٢٠٠٦، ص ١-٣.

(٢) المرجع السابق

(٣) تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦م، ص

وهاجم التقرير أدوار بريطانيا كثيرا، وهي أكثر حلفاء الولايات المتحدة في مجال خروقات حقوق الإنسان السياسية، وفي مجالات التعذيب للمشتبه بهم، "وقيامها كثيرا لمحاولة تخفيف أحكام معاهدة جديدة يجرّم حالات الاختفاء القسريّ" [١]، أما بقية دول الاتحاد الأوروبيّ، فتتواصل من خلال إعطاء حقوق الإنسان مكانة ثانوية في علاقاتها الثنائية بالدول الأخرى التي تراها مندمجة معها، ومفيدة في تنفيذ إستراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب، مثل: الصين، روسيا، السعودية، وبخاصة أن دولا مثل: الصين، روسيا، "استخدمت الحرب على الإرهاب، والإرهابيين الإسلاميين"[٢] وفيما يتعلق بالدول الاسكندنافيه - المعروف عنها حساسيتها المفرطة تجاه قضايا حقوق الإنسان - فقد اندمجت هي الأخرى في هذا المجهود، فلقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بتاريخ ٢٠/أيار/٢٠٠٥ " تقريرا بأن السويد خرقت الحظر الكامل على التعذيب بأن أبعدت إلى مصر بتاريخ ١٨/كانون الأول، ٢٠٠١م متهمين هما: أحمد عجيزة/طالبُ لجوءٍ سياسيّ في السويد، وآخر يدعى محمد الزيري، وبالتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) والمخابرات المصرية ضمن شكل جديد من التعاملات الدولية، أفرزته [٣] العولمة، والإرهاب العالميّ بعد/الموت/٢٠٠١م يطلق عليه "التسليم الاستثنائيّ، إذ تعرض عجيزة، والزيري للتعذيب في مصر، ويعدّ هذا التسليم انتهاكاً للقانون الدوليّ، والسويديّ، والأمريكيّ. [٤]

وخلاصة تأثير محركات الترابط السياسيّ على ظاهرة الإرهاب يشير إلى المعادلة التالية:

أن سيرورة ظاهرة العولمة ⟵ أدّت إلى إضعاف الدولة. (بسبب تضافر المؤشرات أعلاه، و هشاشة ومسامية الحدود الإقليمية ⟵ سهّل من اتصال الشبكات ⟵

(١) المرجع السابق

(٢) منظمة مراقبة حقوق الإنسان، السويد تخرق الخطر على التعذيب بمساعدة الولايات المتحدة ٢٠٠٥م، ص١.

Http://Hrw.Org/Arabic/Docs/2005/05/20/Sweden//002 +Xt. Ht

والتنظيمات الإرهابية ببعضها بعضاً عبر العالم الأمر الذي أدى في النهاية إلى توسّع ظاهرة الإرهاب.

هذا كله يثبت - بما لا يدع مجالاً للشك - بأنّ أثر العولمة (بالمؤشّرات التي تحدثنا عنها سابقاً) كان طردياً على الإرهاب، لا بل أوجد اتجاهات جديدة بالظاهرة، كلّ اتجاه منها بحاجة إلى دراسة منفصلة وحدها .

يبقى أن نبحث العلاقة البنيوية بين الظاهرتين لإثبات هذه العلاقة الطردية إحصائياً ورياضياً، وهذا ما سنفعله من خلال استخراج معاملات الارتباط والانحدار، والتحديد (R^2)، من خلال المنهجية الثانية.

المطلب الثاني: أثر العولمة الطرديّ على الإرهاب:

كما سبق وأن ذكرنا، فإنّ البعض يرى بأن العولمة كسيرورة، مزدوجة التأثير على ظاهرة العنف، والإرهاب فهي من ناحية أولى تقلل من نسبة ما يسمى بالعنف الأداتيّ (Instrumental Violence) الموجود بين الدول والمجتمعات، لكنها على الجهة المقابلة تزيد من الميول باتجاه ما يسمى بالعنف التعبيري:(Expressive Violence) ومثال ذلك: العنف الطقوسيّ (Ritualistic) الدينيّ، والرمزيّ والتبادليّ (Communicative)، لكن كما نلاحظ فإن الرسالة الضمنية بهذا التوصيف لدى بعض الباحثين تؤدي إلى محاولة الفصل بين هيكلة الإرهاب في العمق، ثم تجزئة الظاهرة إلى داخليّ وخارجيّ، ودول ومجتمعات، وأطراف فاعلة من غير الدول، وإرهاب ذي خلفيات دينية[1]، وآخر ذي خلفيات علمانية .

إن الإرهاب المعاصر يتأثر طردياً بالعولمة، من حيث أنه:" وجد بسبب الحاجة إلى تعزيز الهوية الشخصية للأفراد والمجتمعات، أو الوسيلة ضد قوى الهيمنة، وبخاصة في مجالات الثقافة المحددة بالنزعة العلمانية التي تجلبها العولمة الغربية لذلك فإنّ "دراسة

(1) Coker, Christopher, Globalization And In The Twenty-First Century: Nato And The Management Of Risk, Paper 345, London International Institute For Strategic Studies, June 2002, P.40 In Coronin, Audrey Kurth, 2003, P.51-52

وتحليل ظاهرة الإرهاب المعاصر واتجاهاته بمعزل" عن العولمة أمر مضلل، وخطر جداً"[١].

إن "الإرهاب المعاصر خطير جداً بسبب التأثير الطرديّ الذي يستمده من العولمة، سواءً من خلال الوصول إلى الأسلحة (البيولوجية، أو الكيماوية، أو النووية، أو الالكترونية: (Cyber terronsm) أو الوصول إلى وسائل الأعلام العالمية، أو من خلال الوصول إلى شبكات متعددة في المجالات المالية، ومصادر المعلومات"[٢].

وكما أن العولمة تسهّل كبير الإرهاب، فإن الإرهاب نفسه، يعرقل سيرورة العولمة وتطرح هذه الظاهرة المزدوجة الكثير من الأسئلة في مراكز الدراسات والبحث العلمي والجامعات في الغرب الآن، مثل[٣]:

١- هل يعيش الناس الآن في عصر العولمة:Era Of Globalization ؟

٢- أم اننا نشهد بزوغ عصر الإرهاب:Era Of Terrorism ؟

٣- هل لا زالت العولمة هي السيرورة العالمية المسيطرة حتى الآن: Dominanant Global Process؟

٤- هل الإرهاب فعلاً الموضوع العالميّ المسيطر في ساحة العلاقات الدولية، والسياسية العالمية.؟

وترى مؤسسة كارني بأنه"ما إن انجلى الغبار عن مركز التجارة العالميّ (بعد الهجوم عليه)"، حتى أصبح تنظيم القاعدة الإرهابيّ رمزاً قوياً في المناظرات الدائرة(Debate) حول الإرهابية تلك، ويعدّ (ولدى الكثيرين من المحللين)من القوة بحيث يعدّ القوة المسيطرة في عالم اليوم"[٤].

---

(١) Coronin, Kurth, 2003, P.25.

(٢) Ibid, P.53.

(٣) Khan, Muqtedar M.A, 2007, P.1.

(٤) Foreign Policy (Fp), Special Reports Measuring Globalization Who's Up, Who's Down, 4/9/2007, P.1 Http://Www.Foriegnpolicy, Www.Board/G-Index.Php....4/9/2007

ويرى مناهضو العولمة، بأن سيرورة العولمة التي تعمل باتجاه التكامل العالميّGlobalintegration، تؤدي في الوقت نفسه إلى توسيع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، وهذه العملية تزود الساخطين على هذا الوضع بالأدوات التدميريه، لما يعتبرونه يمثل الرأسمالية الغربية[1].

وهكذا تقف الأطراف السياسية والاجتماعية وغيرها من المهتمين بتحليل الظاهرتين مواقف متضاربة، ونتائج متعارضة، ولكنّ الكلّ (تقريبا) يجمع على أن الإرهاب المعاصر بات يشكل قوة ليس من السهلّ الوقوف في وجهها وكبحها[2].

ويشير" الاتجاه العام" لظاهرتي العولمة والإرهاب بأن هناك علاقة طردية وتناغماً (Congruity) بين الظاهرتين، فكما تدل البيانات والإحصائيات المتوافرة، والتي تم تحليلها من قبلنا فأن هناك زيادة في العمليات الإرهابية (الداخليّة والدوليّة) منذ عام١٩٦٨م وحتى ٢٠٠٦م، أي خلال الأربعة عقود الماضية، إضافة إلى سعة الانتشار الجغرافيّ وتخطي الحدود القومية الذي بات يميز الاتجاهات للإرهاب.

كذلك فإن هناك اتجاهاً عامّاً يؤكد زيادة معدلات نمو العولمة خلال الفترة نفسها [3]، (انظر الجدول رقم ٣ في الملاحق)، إذ يؤكد بعض الباحثين في تاريخ العولمة بأنها برزت بصورة ملحة ومستمرة وشاملة ومكثفة وبوتيرة متزايدة، وبسرعة مؤثرة في حياة قطاعات كبيرة من البشر مع ستينات القرن العشرين. [4]، لذلك ليس مستغرباً أن يكون عام ١٩٦١م هو العام الذي دخل مصطلح العولمة في قاموس وبستر[5].

والملاحظ بأن القاطرة التي كانت تجرّ وراءها نموّ اتجاهات الظاهرة هي قاطرة المؤشرات التكنولوجية، فعلى سبيل المثال قام (جان آرت شولت) برصد ما مجموعة(٣٢) حدثا (أو مؤشرا) في تاريخ العولمة خلال الفترة من عام ١٨٦٦-١٩٩٧م، ابتداءً من عام ١٨٦٦م حيث بدأت خدمات أولّ خط دائم للتلغراف عبر المحيط، وانتهاءً

---

(١) Ibid, 2007, P.2

(٢) Ibid, 2007, P.3

(٣) شولت، جان آرت، عمولمة السياسة العالمية، في بيليس وسميث، عولمة السياسة العالمية، الجزء الأول، ٢٠٠٤م، ص ص٣٣-٣٤.

(٤) المرجع السابق، ص٣٥ .

(٥) المرجع السابق، ص٢٧ .

بعام ١٩٩٧م حيث تم مشروع الربط العالميّ والمستمر بأسلاك الألياف البصرية[١]، ولقد وجد الباحث أن (٧٢%) من تلك المؤشرات أل (٣٢) هي مؤشرات ذات طبيعة تكنولوجية .

وليس المقصود من حديثنا أعلاه التأريخ لظاهرة العولمة، بقدر ما هو محاولة لسدّ الفجوة الكمّية في حساب مؤشرات الظاهرة، من حيث عدم توافر معطيات رقمية عن نموّ الظاهرة، أو نموّ مؤشّراتها الرئيسة بالتفصيل قبل عام ٢٠٠٠م، ولم يتأتّ ذلك إلا من خلال مؤسسة كارني اعتباراً من عام ٢٠٠٠م. [٢]

وتشير منشورات مؤسسة كارني بالتعاون مجلة السياسة الخارجية الأمريكية إلى أنّ عام ٢٠٠٠م قد توّج عقداً زمنياً من النموّ الدراماتيكيّ في المؤشّرات الاقتصادية، ومؤشّرات الارتباط الفرديّ من خلال زيادة حركة الأفراد، ومؤشّرات الارتباط التكنولوجيّ من خلال زيادة حركة المعلومات والأفكار.. وأن نموّ الاقتصاد العالميّ انخفض بسرعة من نسبة(٤/) عام ٢٠٠٠م إلى (١٠٣/) عام ٢٠٠١م[٣].

كل هذا يؤكد نوعياً وكمياً بأن نموّ الاتجاه العامّ للعولمة كان تصاعدياً، قياساً على المعطيات"الكمية" المتوافرة للفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٦م) والتي قمنا بتحليلها، وسنستعرضها لاحقاً وستكون محور تحليل العلاقة بين ظاهرة العولمة والإرهاب.

وتوضح الجداول (٢، ٤، ٥، ٦ أنظر في الملاحق) تطوّر المؤشرات الكمّية للعولمة، وهي: مؤشّر حجم الاستثمار الأجنبيّ المباشر(FDI)، مؤشّر السياحة والسفر، مؤشّر عدد المعاهدات الدولية، ومؤشّر عدد مستخدمي الإنترنت.

أما الجداول (٧، ٨، ٩، ١٠، ١١) انظر الملحق فإنها توضح تطور مؤشّرات ظاهرة الإرهاب خلال الفترة نفسها ١٩٨٩-٢٠٠٦م، من حيث مؤشّرات:

- مؤشّر عدد العمليات.

---

(١) المرجع السابق، ص ص٣٣-٣٤ .

(٢) Globalization Index 2003, Measuring Globlization: Who's Up, Who's Down, 4/9/2007, P.1, At: Http://Www.Foreign Policy.Com/Wwwboard/G-Index.Php.

(٣) Ibid, P.2

- مؤشّر عدد القتلى

-مؤشّر عدد الجرحى

-مؤشّر عدد الجماعات الإرهابية

- مؤشّر نمو المرجح لتلك المؤشرات الأربعة أعلاه.

وقد يبدو بأن هذا التحليل - الذي تحدثنا عنه سابقاً - انطباعي (Impressionist) للوهلة الأولى، لأننا لم ندخل في صلب وعمق المؤشرات الكمية والإحصائية الدقيقة. وتتحدث مؤسسات مثل (كارني) عن موضوع المناظرات المختلفة حول تأثير العولمة على الإرهاب، وتحاول أن تثبت أن العولمة ذات تأثير عكسيّ (سلبيّ) على الإرهاب، وأنها تعمل على كبحه، وتنشر بدلاً من ذلك الرخاء والنمو الاقتصاديّ، وأن آليات وميكانزمات العولمة قادرة على التعامل مع الإرهاب واتجاهاته المعاصرة بخاصة بعد ١١/أيلول/٢٠٠١م، وتنقل عن مدير الخزانة الأمريكية /الن غرينسبان عقب هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م قوله بأنّ العولمة هي الجهد الذي يمكن من خلاله نشر قيم الحرية والعلاقات بين الناس، المضادة للإرهاب، ثم تستند إلى تصريحات(الن غرنيسبان) [١] فتؤكد بأن الإرهاب واتجاهاته المعاصرة لا يشكل أيّ تهديد للتكامل العالميّ.

ونلاحظ كيف تسعى مؤسسة كارني للتقليل من شأن تأثيرات الإرهاب، وبالوقت نفسه الرفع من شأن آليات العولمة والإيمان بقدرتها على كبح الإرهاب، وبالتالي فإنّ ما يهدّد قوى العولمة، ليس الإرهاب واتجاهاته المعاصرة، بل" العولمة نفسها"[٢] بمعنى انقلاب قوى العولمة وعدم السيطرة عليها، أو استخدامها بشكل تعسفيّ ومتحيز هو ما يهددها.

وهنا أيضاً نلاحظ بأن كارني وغيرها من المؤسسات والباحثين المؤمنين بهذه المقولة يقفزون عن الاتجاه الأهم في تاريخ الظاهرتين، ألا وهو أن: الإرهاب واتجاهاته المعاصرة أخذا - وبشكل متسارع بفضل الميكانزمات التكنولوجية- يصبحان أحد اهم تحليلات وميكانزمات العولمة نفسها.

---

(١) Globlization Index, 2003, Measuring Globalization, P.2.

(٢) Ibid. P.3

وهذا يدفعنا إلى التركيز والتحليل أكثر لقضيتين مهمتين، هما:

أ- مدى التناغم والترابط بين الاتجاهات المختلفة للظاهرتين زمنياً ومكانياً

ب- مدى عمق العلاقات سواءٌ الإيجابية أو السلبية بين الاتجاهات المختلفة للظاهرتين.

ولا نظنّ أنّ أحداً من الباحثين قد سبق أن طرح مثل هذه الأسئلة، ونحن نعتقد بأن الإجابة عنها لن تكون متحصلة في دراستنا هذه، لأنها بحاجة إلى معطيات كمية أوسع وأعمق عن ظاهرة العولمة، وتحديداً معدلات النمو لكافة المؤشرات التي درستها مؤسسة "كارني" (على الأقل)، ولا نظن بأن توظيفاً تاريخياً لنمو ظاهرة العولمة على مراحل: كتوظيف رولاند روبرتسون(Robertson 1992) [1]، أو توظيف روزنانيو (Rosenau 1990) يمكن أن يفي بالغرض[2].

فإذا دخلنا إلى عمق العلاقة وقمنا بدراسة الظاهرتين كمياً، بمعنى أن يكون للعولمة قيمة كمتغير مستقل(س/X)، وأن تكون للإرهاب قيمة كمتغير تابع(ص/Y)، وأن ترتيب القيم (X، Y) متغير عشوائيّ ذو بعدين[3]، وذلك بهدف الإجابة على الفرضية الرئيسة في الدراسة، ألا وهي هل هنالك علاقة بين المتغيرين؟، ثم محاولة معرفة قوة العلاقة بين المتغيرين، وقوة الارتباط بينهما، فإننا بحاجة إلى قيم ومعطيات واضحة وكافية للمتغيرين (X، Y)، وأن تكون لدينا لوحات انتشار إحصائية كاملة (Scatter Diagram). وتعبر لوحة الانتشار إحصائياً عن العلاقة بين المتغيرين(س، ص) ونوعها من حيث القوة أو الضعف.

لكن هذا لا يكفي حسب اعتقادنا لذلك، فنحن بحاجة إلى مقياس للمتغيرين يقيس العلاقة بينهما، وهذا المقياس كما أسلفنا في المطلب الأول هو "معامل الارتباط"(بيرسون) وسنرمز له بالرمز(ر)، وهو يأخذ قيمة عددية تتراوح بين

---

(١) يسين، السيد، وآخرون، أسامة أمين محرراً، مفهوم العولمة، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ص ص٢٥-٣٢ نيسان، ٢٠٠٠م.

(٢) شولت، جان آرت، عولمة السياسة العالمية، الجزء الأول، ٢٠٠٤م، ص٣٤.

(٣) أبوصالح صبحي، محمد وعوض، عدنان، مقدمة في الإحصاء، دار جون وايلي وأبنائه، لندن، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص ص١٩١-١٩٥.

(-١≥ ر≥١)، وللمعامل عدد من الدلالات الإحصائية لتفسير العلاقة بين المتغيرين(س، ص)- العولمة، الإرهاب[1]. وسيتم شرح المهم من هذه الدلالات في هذه الدراسة حال المرور عليه أو استخدامه.

ونستخدم معامل الارتباط (Coefficient Correlation) لأننا في الأساس مهتمون بالاتجاه العامّ للظاهرتين، ومعامل الارتباط يقيس اتجاهاً، وحجم العلاقة بين الظاهرتين، ولأنّ هذا المعامل يأخذ قيمة بين (+١ و-١)، فإن هذا يعني:

أ- أن الإشارة الموجبة أو السالبة تشير إلى اتجاه العلاقة.

ب- والقيمة المطلقة للمعامل تشير إلى حجم العلاقة[2].

ونعتقد بأن هذا يكفي لدراستنا، لأن ذلك يعني أننا حصلنا على تغيّر إحصائيّ كميّ عن درجة العلاقة بين العولمة والإرهاب.

وهذا يعني في المحصلة بأننا سنمزج بين استخدامنا للإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) ؛ بمعنى جمع البيانات وتبويبها وبيان مواصفاتها، وذلك حينما نقوم بوصف الظاهرتين زمانياً ومكانياً، عن طريق جمع البيانات والمعطيات حولهما.

والإحصاء الاستدلاليّ (Statistics Inferential) الذي يركز على الوصول إلى استنتاجات حول خصائص الظاهرتين من خلال استخدام البيانات والمعطيات المتوافرة عن العينة المسحوبة من بيانات الظاهرتين[3]، وكما أسلفنا فإن عينة دراستنا هي(١٥) دولة مسحوبة من مجتمع الدراسة البالغ(٦٢) دولة في إطار زمنيّ من (١٩٨٩-٢٠٠٦م)، مسحوب من إطار زمنيّ أوسع يمتد من ١٩٦٨-٢٠٠٦م. مع الإشارة إلى التركيز على الإحصاء الاستدلاليّ لما له من أهمية في عملية اختيار فرضيات الدراسة كافة.

---

(1) منصور، عوض، وآخرون، مقدمة في الإحصاء، دار صفاء للنشر والتوزيع،

(٢) المنيزل، عبدالله فلاح وغرايبة، عايش موسى، ٢٠٠٦م، ص ص١١٦-١١٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٣.

واعتماداً على الجداول والمعطيات السابقة لتطور اتجاهات الظاهرتين، فقد قمنا بحساب معدل نموّ الظاهرتين من خلال مقابلة مؤشّرات الظاهرتين، ثم استخراج المؤشر العام للظاهرتين خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٦م، كما هو موضح في الجدول رقم (٣) (أنظر في الملاحق)، والذي يبين بأنه أصبح لدينا الآن معطيات كاملة واضحة لمؤشر الإرهاب ومؤشر العولمة، وأنه يمكن الآن تطبيق" قانون معامل الارتباط (بيرسون)" لاستخراج قيمة الارتباط وكشف نوعية العلاقة بين الظاهرتين وقوتها، وبالتالي التأكد كمّياً(رياضياً وإحصائياً) من الفرضية الأولى: هل تؤثر العولمة إيجابيا على الإرهاب أم لا؟.

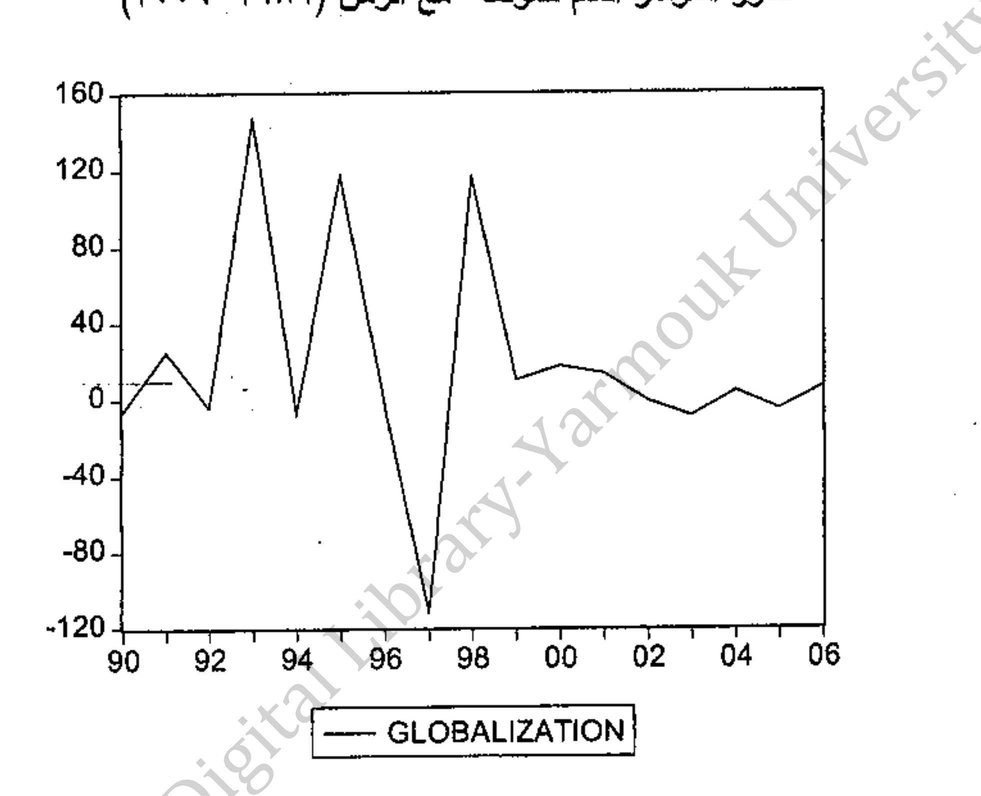
ثانياً: المنهجية الثانية: استخدام معاملات الارتباط الاحصائية:

وبالاعتماد على المعطيات الموجودة في الجدول رقم (٣) (انظر الملاحق) للمؤشر العام للعولمة، والمؤشر العام للإرهاب بالإمكان من خلال الشكل البيانيّ رقم (٦) "الاتجاه المتصاعد لنمو ظاهرة العولمة خلال الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٦م، وكيف أن نموّ العولمة خلال هذه الفترة انطلق منذ عام١٩٩١ من نسبة نموّ بلغت (-٣٠)، واستمر هذا الاتجاه في الصعود (والقفزات) حتى وصل الذروة عام١٩٩٨، بنسبة نموّ بلغت (٢١١%)، ثم أخذ في الانخفاض، لكن هذا الانخفاض لم يتجاوز حاجز الهبوط (-٣٠) لعام١٩٩١م، وكان" المؤشّر العام" لنموّ ظاهرة العولمة يرتفع مع الزمن خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٦م بمتوسّط معدل نموّ بلغ (٣٥%).

الرسم البياني (٦) يوضح الاتجاه العام للعولمة [١]

شكل رقم (٦)

تطور المؤشر العام للعولمة مع الزمن (١٩٨٩-٢٠٠٦)



وتعليقاً على قضية القفزات الموجودة في مسيرة الاتجاه العام لنمو ظاهرة العولمة(صعوداً وهبوطاً) والذي -قد يعطي- انطباعاً بالتذبذب، فإن الباحث يعتقد أن المؤشّر العامّ للعولمة لسنة ما لا يرتبط بالضرورة كثيراً بقيمته في سنوات سابقة لأن سيرورة العولمة نفسها كظاهرة تفترض عملية التغير المستمر عبر الزمان والمكان، وكما يؤكد(شولت:Jan A.Scholte) فأن" العولمة هي عملية مستمرة يتمّ من خلالها جعل العالم مكاناً واحداً".[٢]* وهذا يعني أن ظاهرة الإرهاب هي الأخرى ينطبق عليها التحليل نفسه.

---

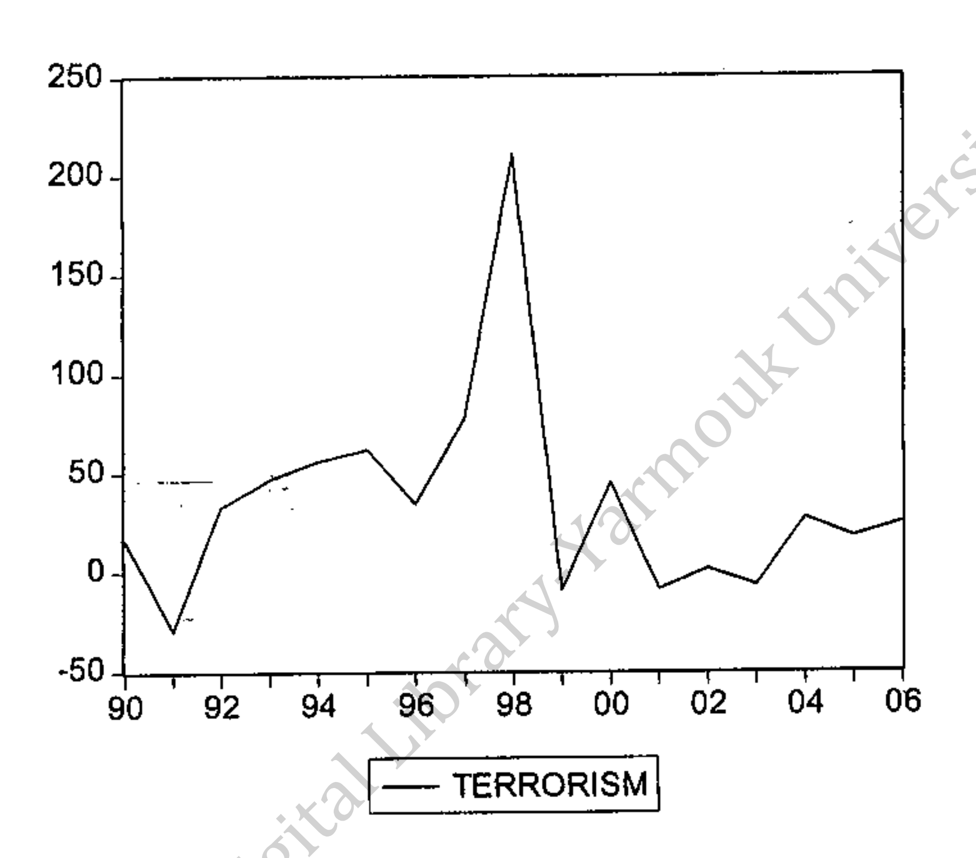
(١) الرسم البياني أعلاه من إعداد الباحث اعتماداً على المعطيات الموجودة في الملحق رقم (٣).

(٢) Scholte, Jan Aart, The Globalization Of World Polotics In The Globalization Of World Politics: Ann Introduction To International Relations, Oxford .University Press, Second Edit, 2001, P.19

* أن يكون العالم مكان واحد هنا لا يعني بالضرورة أن تكون هناك حكومة عالمية واحدة، رغم أنها مطلب لدى عدد من فلاسفة الاجتماع والسياسة كما أنه لا يعني أن تتشابه الأنظمة السياسية في العالم.

شكل رقم(٧)

تطورالمؤشر العام للأرهاب مع الزمن (١٩٨٩-٢٠٠٦)



ويظهر الرسم البيانيّ رقم (٧) الذي يوضح اتجاه معدل نموّ ظاهرة الإرهاب القفزات التي تميز الظاهرة، والتي تبيّن بأنه عام ١٩٩٣م شهد ذروة النموّ في الاتجاه العام للظاهرة، إذ بلغ معدل النموّ(١٤٨%)، وأنّ أقلّ قيمة نموّ شهدها في العام ١٩٩٧م بمعدل سالب(-١٣)، وخلال هذه الفترة كان متوسط معدل نموّ المؤشر العامّ للإرهاب ينمو بنسبة٢٥%، ولقد استخدمنا الوسط الحسابيّ[١] لحساب متوسط معدل نمو قيم الظاهرتين ؛ لأن قيم مؤشرات الظاهرتين العولمة والإرهاب، في دراستنا غير متصلة مع الزمن، وهو ما يفسّر ما سبق أن ذكرناه عن موضوع الصعود والهبوط والقفزات في قيم الظاهرتين.

---

(١) منصور، عوض، وآخرون، ٢٠٠٢م، ص٦٨ .

وتظهر لوحة الانتشار(Scatter plot) رقم (٨) قيم مؤشرات العولمة و الإرهاب، ومنحنى الارتباط بين العولمة والإرهاب، وهو يعكس بشكل أو بآخر المنحنيات السابقة للعولمة، والإرهاب لكنه في الوقت نفسه يعكس القيم الفعلية للظاهرتين.

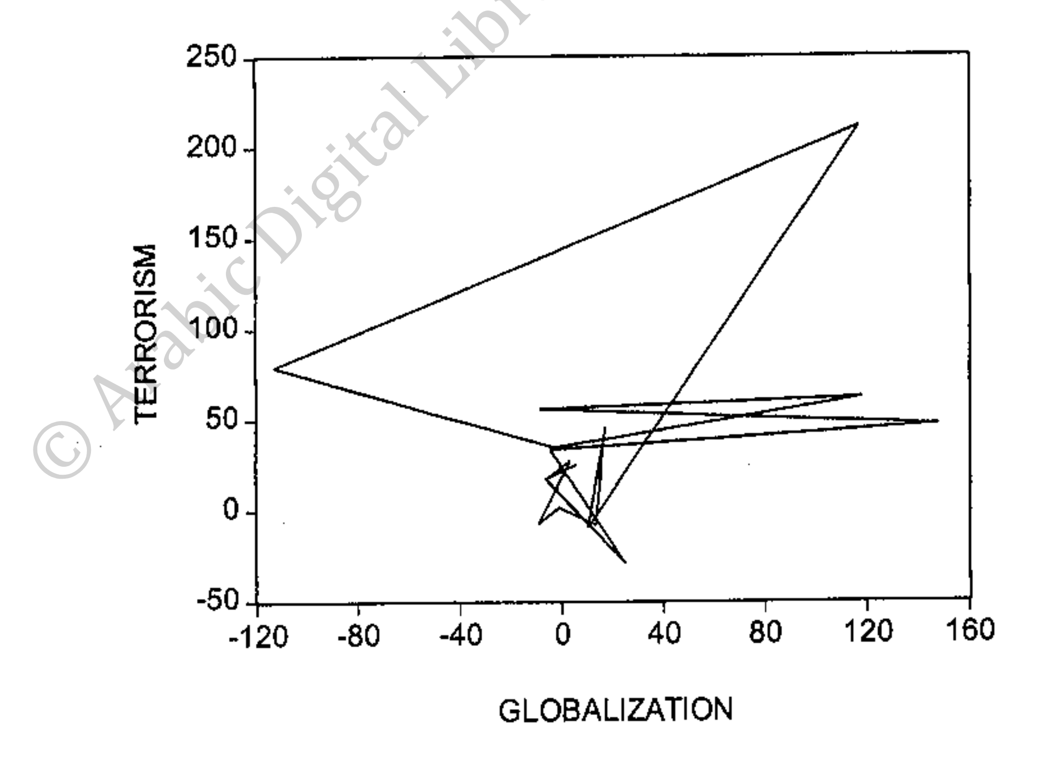
وتشير اللوحة إلى التموضع الفعلي لقيم الظاهرتين، وتدل على أنه تموضع إيجابي، ما يشير إلى أنه لدينا ارتباطاً (طردياً) بين الظاهرتين.

لكن تبقى هذه النتيجة غير تقديرية بمعنى أننا - وإن كنا قد عرفنا من النظر أن العلاقة طرديّة- إلا أننا لم نعرف حتى الآن حجم وقيمة الارتباط (ر) بين الظاهرتين ؟

الشكل رقم (٨) لوحة انتشار قيم مؤشرات العولمة والإرهاب[1]:

شكل رقم(٨)

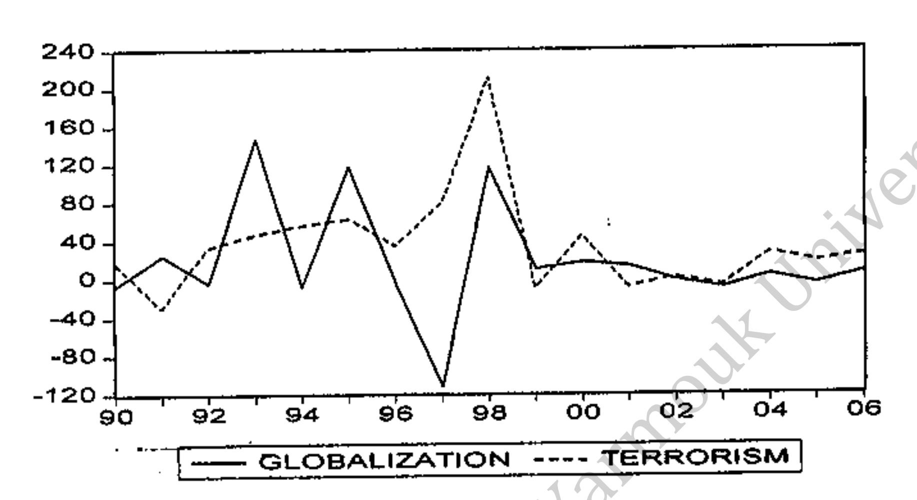
تمثيل العلاقة بين المؤشرين العامين للعولمة والإرهاب مع الزمن (١٩٨٩-٢٠٠٦)



(١) الشكل أعلاه من إعداد الباحث بناء على القيم الموجودة في الملحق رقم (٣) للمؤشر العام للعولمة والإرهاب.

شكل رقم (٩)

تطورالمؤشرين العامين للعولمة والإرهاب مع الزمن (١٩٨٩-٢٠٠٦)



وبتطبيق معادلة بيرسون (R) على المعطيات الموجودة لدينا لقيم الظاهرتين: العولمة والإرهاب الموجودة في الجدول رقم (٣) فقد تبيّن لنا أن قيمة"معامل الارتباط بيرسون" تساوي (٠,٦٧). أي أن: ر=٦٧%، وهذا يعني حسب دلالات معامل الارتباط(ر) ما يلي:

أ- أن لدينا الآن ارتباط وعلاقة طردية- إيجابية بين العولمة والإرهاب، وأن اتجاه هذه العلاقة هو طرديّ، وهذا يثبت الفرضية الرئيسة في الدراسة.

ب- أن حجم هذه العلاقة يبلغ (٦٧%)، ما يعني أن لدينا ارتباطاً قوياً جداً بين الظاهرتين.

ج- أصبح لدينا الآن تعبير إحصائيّ كميّ عن درجة العلاقة بين الظاهرتين.[١]

د- أن قيمة"معامل الارتباط" ر= ٦٧% هي أكبر من صفر، وأقل من واحد صحيح(٠<٠.٦٧<١)، وهذا يعني أيضاً وجود علاقة طردية، وهذه العلاقة تزداد قوة كلما اقتربنا من قيمة الواحد صحيح[٢]صفر < ٠,٦٧ < ١ إذن: ر=٦٧%

---

(١) المرجع السلق، ص١١٧.

(٢) منصور، عوض وآخرون، ٢٠٠٢م، ص ص٢٢-٢٢٣.

هـ- أن العلاقة الطردية أعلاه تعني(وكما سبق أن ذكرنا في مقدمة الفصل الثالث) أنّ الزيادة في ظاهرة العولمة، تؤدي إلى الزيادة في ظاهرة الإرهاب، ولكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه، كذلك النقصان في ظاهرة العولمة يؤدي إلى النقصان في ظاهرة الإرهاب، ولكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه [1]

والسؤال هنا هو: كيف نتوصل إلى مقدار هذا التغير؛ لأنه يعبّر عن العلاقة البنيوية القائمة بين الظاهرتين خلال فترة الدراسة؟

لقد أكدنا خلال الدراسة بأننا بمقدار ما نحن معنيون بمعرفة حجم واتجاه العلاقة إحصائياً كما في"معامل الارتباط" فإننا مهتمون وبشكل أكبر بمعرفة ثم تحليل العلاقة الهيكلية أو الوظيفية القائمة بين المتغيرين: العولمة والإرهاب بخاصة ونحن نتحدث عن الاتجاهات الخاصة بالظاهرتين، وإمكانية التنبؤ بسيرورة هذه الاتجاهات المستقبلية.

لذلك فقد قمنا باستخراج قيمة معامل الانحدار، لأنه يزودنا بالعلاقة الوظيفية القائمة بين المتغيرات[2]، وذلك حسب معادلة معامل الانحدار. [3]

المعادلة(٢) ص= أس + ب $y=a+bx$

حيث(ص:Y)، ترمز هنا إلى الدالة (الإرهاب T)، و(X:س) للمتغير المستقل، وهو هنا العولمة، فكانت النتيجة على النحو التالي:

الإرهاب(T) =٩,٢ +٠,٤٧ع، حيث ترمز (ع) إلى العولمة، وهذه النتيجة تعني عدد من الدلالات المهمة في هذه الدراسة، وهي:

١- تعبّر القيمة (٩,٢) عن مقدار الزيادة في المؤشر العامّ للإرهاب، عندما تنعدم الزيادة في المؤشر العام للعولمة، بمعنى أنه لو كان مؤشر العولمة يساوي صفراً وليس لظاهرة العولمة وجود، فإن مؤشر الإرهاب سيكون عند مستوى (٩,٢)، وأن

---

(١) المنيزل، عبدالله أحمد غرايبة، ٢٠٠٧م، ص ص١١٨-١١٩.

(٢) المرجع السلق، ص١١٦.

(٣) منصور، عوض وآخرون، ٢٠٠٢م، ص٢٣٠.

ظاهرة الإرهاب موجودة بدون وجود للعولمة فإن الإرهاب موجود، لكنه- وهذا هو المهم- زاد مع وجود العولمة.

٢- وتعبّر القيمة (٠,٤٧ع) عن أنه إذا زاد المؤشر العام للعولمة بمقدار وحدة واحدة. فإن مؤشر الإرهاب سيزيد بمقدار(٠,٤٧ع) من الوحدة وهذا تعبير عن قوة العلاقة.

٣- وتعني القيمة(٠,٤٧ع) علاقة طردية إيجابية مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية=٥%، وبالتالي يمكن قبول فرضيتنا التي تقول بأن هناك علاقة طردية بين العولمة والإرهاب.

ولكشف عمق هذه العلاقة، ولمعرفة نسبة التباين في ظاهرة الإرهاب، التي تعزى إلى التغاير في ظاهرة العولمة، بمعنى آخر: كم هي النسبة المئوية التي يفسّرها المتغير المستقل(العولمة) من مجمل التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الإرهاب) فقد قمنا باستخراج قيمة هذه العلاقة المهمة من خلال ما يسمى "بمعامل التحديد" (Determination of Coeefficient) أو مربع معامل الارتباط (ر٢)-(R^2)[1] وبالتعويض في المعادلة الأولى، وحيث أن قيمة (ر) معامل الارتباط هي (٦٧%) فإن (ر٢)= ٤٥%، وهذا يعني ما يلي: أن ٤٥%من التباين يرتبط بالاختلافات أو الفروق بقيم ظاهرة العولمة، أما الباقي(١-٠,٤٥) =٥٥% فإنه يرجع إلى عوامل أخرى لم نبحثها في هذه الدراسة.

وللتوضيح أكثر نقول بأن (٠,٤٥) من المتغيرات التي طالت ظاهرة الإرهاب في دراستنا كان مردّها إلى التغيرات والتباينات في ظاهرة العولمة، وأن تغيرات العولمة تفسر (٠,٤٥) من تغيرات الإرهاب أو دالة الإرهاب، وأنّ ما تبقى وهو(٠,٥٥) من التغيرات فإنه يعزى لأسباب أخرى ومتغيرات عديدة، وهذا يعني بأننا استطعنا حتى الآن التأكد إحصائياً ورياضياً بأن هناك علاقة طردية بين الظاهرتين، وهذه العلاقة تمّ التوصل إليها، والتأكد من بنيوتيها وهيكليتها من خلال أربع طرائق إحصائية ورياضية، هي:

(١) لوحة الانتشار لقيم الظاهرتين.

(٢) إيجاد معامل الارتباط.

(٣) إيجاد معامل الانحدار.

---

(١) المنيزل، عبدالله فلاح وغرايبة، عايش موسى، ٢٠٠٧م، ص ١١٩-١٣٧.

(٤) إيجاد معامل التحديد R^2.

وتأتي أهمية هذه الطرق لمعرفة العلاقة بين الظاهرتين لأنها المرة الأولى التي تعتمد فيها هذه الأساليب الإحصائية، وبهذا التسلسل المنطقيّ الرياضيّ.

فحسب معلوماتنا فإن المرة الأولى التي يستخدم فيها "معامل الارتباط" بين العولمة والإرهاب كانت من قبل مؤسسة كارني[1]، إذ قامت المؤسسة بمقارنة معطيات أنماط الإرهاب العالميّ لعام ٢٠٠٣م التي تصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية مع مؤشراتها للعولمة لعام٢٠٠٥م، فتبين لها بأن هناك ارتباطاً بسيطاً (Little Correllation)؟* بين مستوى الاندماج العالميّ للدول، وعدد العمليات الإرهابية العالمية المهمة(Significant)، في مجموعتين من الدول المعولمة حسب درجة عولمتها: مرتفعة، ومنخفضة العولمة، والعمليات الإرهابية إلى مجموعتين: كثيرة، وقليلة.

ويلاحظ بان المنهجية التي استخدمنها تختلف كلياً عن منهجية كارني، التي اكتفت بإيجاد ارتباط يعتمد على لوحة الانتشار[2]، بحيث كانت طريقتنا أعمق وأوسع وأدق من طريقة مؤسسة كارني.

المطلب الثالث: أثر مؤشرات العولمة التكنولوجية على الإرهاب:

أوضحت المعطيات الكمّية التي حللناها في الفصول السابقة بأن مؤشرات العولمة التكنولوجية قد لعبت الدور الحاسم في تنامي ظاهرة الإرهاب، وأثرت مؤشرات العولمة التكنولوجية على جميع مؤشرات الإرهاب أل (٢٦) في مؤشرات الإرهاب البديلة-S.

ولقد كان تسارع العولمة التكنولوجية كبيراً، لكنّ الإرهاب استطاع التكييف بتسارع أكبر من التسارع التكنولوجيّ، لأن الشبكات الإرهابية استطاعت النجاح في استثمار

---

(١) Foreign Policy, Measuring Globlaziatizion, The Global Top20, An Invitation To Terror? May/ June 2005, P.26, Www.Foreign Policy.Com.

* إن كارني توصلت إلى نتيجتها تلك من خلال لوحة الانتشار فقط، فهي لم تخرج قيمة أو حجم أو تجاه العلاقة، ولوحة الانتشار التي اعتمدتها هي العلاقة ما بين: درجة العولمة (مرتفعة ومنخفضة) وبين عدد العمليات الإرهابية المؤثرة (عمليات كثيرة، وعمليات قليلة).

(٢) المصدر، Ibid, P.56 .

أقصى نقطة بمنحى التطور التكنولوجيّ دون المرور بصيرورة مسار هذا التطور عبر الزمن.

ويمكن أن يمثل هذا التطور أهمّ الاتجاهات المعاصرة والمستقبلية في دراسة الظاهرتين؛ لما يكتنفه من أهمية وخطورة على مستقبل العلاقات الدولية، لقد غيّرت ثورة المعلومات "من الأدوار التي كانت تلعبها مختلف الأطراف (Actors) في العلاقات الدولية، الأمر الذي أدّى إلى الحصول على نتائج متضاربة، وأثبتت الأحداث حتى الآن أنها كانت لمصلحة الأطراف الفاعلة من غير الدول وبخاصة شبكات الإرهاب.[١]

وللتدليل على ذلك نسوق تحليل الباحث الأكاديميّ (جوناثان أرنسون) المتخصّص في العلاقات الدولية والاتصالات. في تحليل لأثر ثورة المعلومات التكنولوجية على الأطراف الفاعلة (Actors)، إذ يقول بأنّ: أهمّ العوامل المؤثرة على الدول (كطرف فاعل) وصناع القرار هي: [٢]

أ- أن الشبكات العالمية للمعلومات عملت على تفتيت (Erode) احتكار المعلومات الذي كان موجوداً بيد الدولة.

ب- أن الشبكات العالمية تمنح الشفافية للكل (Transparency To All)، فلا تستطيع دولة بمفردها أن تتخذ قرارات مهمة دون معرفة بقية الدول وبقية الأطراف.

ت- حجم وكمّ المعلومات الاستخبارية المتوافرة عند الجهاز الاستخباريّ لدولة ما، وترجمة هذه المعلومات واستخدامها للحصول على القرار السياسيّ الأفضل.[٣]

وتتمثّل إشكالية العلاقة بين صنع القرار السياسيّ والمعلومات في عدة أبعاد، أهمها:

أ- كمية المعلومات المتوافرة.

ب- مصداقية المعلومات.

---

(١) Aronson, 2001, P.549

(٢) Ibid.

(٣) Ibid, P.554

ويعمل هذان البعدان لمصلحة الطرفين: الدول والشبكات الإرهابية، وتتزايد أهميتها لكلا الطرفين .

ت- القدرة على تصنيف كافة المعلومات (لا سيما المتضاربة).

ث- القدرة على تحليل دلالات المعلومات .

ج- مسار المعلومات من مصدرها حتى صناع القرار، حيث قد تتعرض المعلومات للتعديل أثناء تنقلها من مستوى لآخر في بيروقراطية صنع القرار.

وهذه الأبعاد الثلاثة تتميز الدول بأنها أكثر خبرة فيها من الشبكات الإرهابية، وهذا يعني بأن التطور التكنولوجيّ أدّى إلى:

١- زيادة القدرة على الاتصال، ومؤشرات ذلك[١]:

- زيادة كثافة وعمق استخدامات شبكة الإنترنت ابتداء من عام١٩٦٨م.
- زيادة عدد مستخدمي الشبكة في العالم.
- زيادة عدد مزودي خدمة الإنترنت.

هذا على جانب ثورة الاتصالات في مجال الشبكات فقط التي أخذت بالتسارع على شكل متوالية هندسية منذ ١٩٦٨م. [٢]

(٢) زيادة القدرة على المراقبة، ومؤشرات ذلك [٣]

أ- زيادة استخدام الرادارات المتطورة لرصد تحركات المجاميع البشرية والتغيرات التي تحدث في البنية التحتية.

---

(١) Ibid, P.546

(٢) Ibid, P.545

(٣) لورن، أريك، حرب آل بوش: أسرار النزاع التي لايمكن الأعتراف بها ترجمة سلمان حرفوش، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ص٢٣.

ب- مراقبة الاتصالات الهاتفية، والبريد الإلكترونيّ، والفاكس من خلال أنظمة متطورة مثل (إيشيلون:Echelon) ونظام (كسارنيفور/1000 Dcs-) لمراقبة البريد الإلكترونيّ المحليّ الأمريكيّ.[1] الاستخباريّ، وغيرها[2].

ت- الاستخدام الواسع لأقمار التجسّس .

ث- التنصت على المكالمات الهاتفية، ففي عام ١٩٧٤م التقطت "وكالة الأمن القوميّ " الأمريكيّ على سبيل المثال ما مجموعه (٢٣٤٧٢٧٨٠) مكالمة فردية، وكانت تتلف ما مجموعة (٢٠) طن من الوثائق غير الأساسية في اليوم الواحد، وهذا يدلّ على حجم ناتج عمليات المراقبة التي تقوم بها تلك الوكالة:

وقد خضع هاتف أسامة بن لادن الذي كان يعمل من خلال القمر الصناعيّ للاتصالات البحرية الدولية (أنمار- سات)المعلق في مدار ثابت فوق المحيط الهنديّ للمراقبة الحثيثة من قبل الأقمار الصناعية الأمريكية الخاصة بالمخابرات خلال الفترة ٨٩-١٩٩٩[3].

وللتدليل على ذلك فقد صرح ساندي بيرجر مستشار الأمن القوميّ الأمريكيّ في ٢١/أب/١٩٩٨ بأن الكثير من المعلومات التي ساعدت في توجيه الضربات الأمريكية بصواريخ كروز ٢٠/أب/١٩٩٨. لقواعد تنظيم القاعدة في خوست افغانستان جاءت عن طريق مراقبة المكالمات الهاتفية بين أسامة بن لادن ومعاونيه. [4]

(٣) زيادة التفاعل بين مختلف مكونات ميكانزمات التكنولوجيا. وتقسم إلى قسمين:

أ- زيادة التفاعل السلميّ ومن مؤشراته المهمة: [5]

– التعاون والتبادل في مجال مكافحة الإرهاب وذلك على مستوى الدول.

---

(١) بول، ديزموند، ٢٠٠٥م، ص٦٩

(٢) المرجع السابق.

(٣) بول، ديزموند، ٢٠٠٥م، ص ٨١-٨٦

(٤) المرجع السابق

(٥) المرجع السابق، ص ص ٨١-٩٩

- تقاسم المعلومات الاستخبارية بين الاجهزة الاستخبارية في العالم.

- إمكانية إصلاح وهيكلة أجهزة وجهود مكافحة الإرهاب على المستويين المحليّ والدوليّ.

ب- زيادة التفاعل العنيف وتجسيد ذلك بالإرهاب ومن مؤشراته المهمة: (١)

- زيادة عدد التنظيمات الإرهابية
- زيادة الترابط والتشابك بين الشبكات الإرهابية.
- زيادة العمليات الإرهابية وزيادة تأثيرها المدمر.
- اتساع الرقعة الجغرافية للعمليات الإرهابية. ......

ويرى بعض الباحثين (٢) بأن شبكة الاتصالات العالمية هي أكبر إنجاز فرديّ اخترعته البشرية وأن سيرورة العولمة تعتمد بشكل أساس على سلاسة عمل هذه الشبكات العالمية التي غيرت من بنية وسلوك كافة الأطراف الفاعلة في الشؤون العسكرية، الأمنية والاستخبارية والعلاقات السياسية والاقتصادية، وأدوار المؤسسة والشركات غير الحكومية، وأن عدم مركزية المعلومات بفعل مؤشرات العولمة التكنولوجية مكنت الشبكات الإرهابية من حرية الحركة والتكيف مع مقتضيات التغيرات التكنولوجية أكثر من الدول.

وتعمل ميكانزمات العولمة المختلفة على توسيع مفهوم الأمن (٣)، إذ تؤدي العولمة إلى توسيع دائرة المصلح المترابطة والمشتركة لمختلف الدول، وهو ما يجعل عدد الأهداف قابلة للتعرض للخطر من قبل شبكات الإرهاب، فاتساع قاعدة المصالح الأمريكية والأوروبية في العالم بفعل العولمة جعل مساحة هدف للشبكات الإرهابية أكبر، وهو ما يسّر عملها من ناحية، ويساعد الدولة في الدفاع عن هذه المساحات من ناحية ثانية، ومن هنا تصبح المعادلة على النحو التالي:

---

(١) المرجع السابق

(٢) .Aaronson, 2001, Pp. 449-551

(٣) Karacasulu, Nilufer, Security And Globalization In The Context Of International Terrorism, The Journal Of Turkish We 2007

زيادة العولمة----> زيادة مساحة ميدان الصراع ----> تسهيل العمليات الإرهابية وزيادتها.

وحيث أن التكنولوجيا هي المتغير الرئيس في توسيع دائرة العولمة، فإن ذلك يعني أن مؤشر الترابط في المصالح بفعل الكتنولوجيا، ويشكل متغيراً وسيطاً بين العولمة والإرهاب، كذلك فإن اتساع مفهوم الأمن من مفهومه التقليديّ [العسكريّ كما قدمته النظرية الواقعية] إلى المفهوم الحديث [الأمن الشامل عسكرياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً] ترافق مع اتساع قاعدة العولمة فليست مصادفة أن التحول نحو الأمن الشامل تزامن مع تنامي استخدام مصطلح العولمة منذ الستينات، وهي المرحلة نفسها التي بدأت بدور حركات العنف والإرهاب تتنامى فيها بشكل أكثر تعقيداً أكثر حيوية. إن أحد أهم مناظرات العولمة (كما أشرنا أكثر من مرة) أن الدولة تفقد الكثير من أدوارها، وبخاصة عدم سيطرتها على حدودها الجغرافية، ولا تستطيع تحكم بموضوعات الأمن غير المادية (Non-Physical) مثل: التحكم، وحماية أمن المعلومات والقدرات التكنولوجية .

وحسب بعض الباحثين فإن هناك علاقة طردية بين حماية الأمن والمعلومات والقدرات التكنولوجية وقوة الدولة[١]، لكن المفارقة تخلقها سيرورة العولمة، وهي أن قرار الدولة لا تستطيع التحكم في حركة مؤشرات التكنولوجيا وبخاصة أن الصناعات الدفاعية، ومصانع الأسلحة تدار بواسطة القطاع الخاص، والشركات المتخطية لحدود الوطنية التي تؤدي في النهاية إلى تقليل السيطرة الدولية على هذا الإنتاج[٢].

ولقد مكنت مؤشرات العولمة التكنولوجية أطرافاً فاعلة من غير الدول-خاصة- من كسر الاحتكار الذي كانت تمارسه بعض الدول أو الشركات والمصانع على التكنولوجيا المطورة والفتاكة.

ويذكر الباحث التركيّ كاركوزلو :Karacausulu بأنّ ما يسمّى بالاستراتيجية التمثيلية أو التناظرية: (Asymmetric Power) [٣] التي تعني بأن القوى صغيرة الحجم

---

(١) Ibid., P3

(٢) Ibid., P4

(٣) Ibid., P4

أو ضعيفة. يمكن أن تستهدف مكافحة الضعف في القوى كبيرة الحجم والقوية، وتحطيمها في النظام الدولي المعولم.

هذا يعني إمكانية حصول جماعات وشبكات الإرهاب العالميّ، مستفيدة من العولمة التكنولوجية على أسلحة الدمار الشامل(WMD) وبالتالي تشكل تحدياً كبيراً للدول المستهدفة [1]، لذلك فإن الولايات المتحدة ومعها دول حلف الناتو، ودول الاتحاد الأوروبيّ، قد وضعت هذا السيناريو المخيف والمرعب ضمن أولويات أجندتها الأمنية، وتعده بعض الدراسات الأمنية الأمريكية كأحد أهم الاتجاهات المعاصرة لظاهرة على الإرهاب. [2] خاصة بعد أن أشارت بعض المعلومات إلى محاولات*، ورغبة تنظيمات معينة للحصول على أسلحة كيماوية، بيولوجية وإشعاعية[3].

وتشير خلاصة مجموعة من التقارير البحثية الأكاديمية المقدمة حول موضوع اتجاهات الإرهاب (Trends In Terrorism) المعاصر للكونغرس الأمريكيّ* إلى أنّ أهمّ اتجاهات الإرهاب لعام ٢٠٠٦م كان تحوّل الإرهاب إلى ظاهرة، تحكمها الشبكات بفضل نجاح الإرهابيين باستخدام حركة المعلومات، والأموال . والأفكار لمصلحتهم .

ويؤكد تقرير "لخدمة المخابرات المركز في الهولندية" عن اتجاهات الإرهاب لعام ٢٠٠٦م على عدد من الاتجاهات، أهمها:

- زيادة في الإرهاب الداخليّ في هولندا .
- لا مركزية وانتشار ما يسمّى بالجهاد العالميّ.

---

(١) Ibid.

(٢) Perl,Rphael Terrorism And National Security: Sues And Trends Congressional Resarh Service Crs The Library Of Congress 2005,P.1, Www, Fas.Org/Sgp/Trerror/Ib10119

* هناك مجموعة من التقارير تتعامل مع اتجاهات الارهاب وجميعها قدمت الى الكونغرس الامريكي وتعتمد على المعطيات الكمية لوزارة الخارجية الامريكية والمركز الوطني الامريكي لمكافحة الارهاب وعدد من المحللين المستقلين وجميعها موجودة على موقع خدمة البحوث في الكونغرس الامريكي.

(٣) Ibid.

- التحريض على الجهاد من خلال استخدام شبكة الإنترنت للمتطرفين، وربما شبكات الإرهاب المستقلة.[١]

وتشير دراسات لمؤسسة راند، وعدد آخر من الدراسات المستقلة إلى زيادة ونمو خطر مؤشرات العولمة التكنولوجية بخاصة استخدام أسلحة الدمار الشامل(WMD) وزيادة في اتجاه العمليات الإرهابية ضد تأثيرات العولمة نفسها (Impact Of Globalization)، لكنّ أخطر هذه الاتجاهات، (من وجهة نظرنا) لأنه الأقرب، والأسهل للتقيد، يتمثل فيما باتت تسميه الأبحاث الأمنية – الاستخبارية، والبحثية المتخصصة "بإرهاب الشبكات:(Cyber Terrorism)*.

ويعرف (رولنز و ولسون) إرهاب الشبكات بطريقتين: الأولى من حيث التأثير (Effects-Based):" هو إرهاب الشبكات، ويوجد عندما يؤدي مهاجمة الكمبيوترات إلى نتائج وتأثيرات تكون من التخريب بمكان يكفي لإيجاد حالة من الخوف موازية للفعل التقليديّ للإرهاب، . حتى لو قام به مجرمون". والثانية من حيث النية أو القصد (Intent-Based): ويوجد عندما تنفذ هجمات الكمبيوتر غير القانونية أو ذات الأهداف السياسية بهدف تهديد وترويع الحكومة أو المواطنين، لأهداف سياسية، أو التسبب في أذى عظيم أو، أو أضرار اقتصادية جسيمة".

وحسب (ولسون) فإنه إذا استمرت هذه الاتجاهات (Trends) للظاهرة المتمثلة بنمو ديناميكيات العولمة التكنولوجية، " فإن مهاجمة أجهزة الكمبيوتر ستصبح أكثر انتشاراً أسرع وأكثر تعقيداً."

ولعل الأكثر خطورة في الأمر وهو ما يطرح أسئلة كثيرة وعميقة بحاجة إلى دراسات خاصة، يتعلق بمستقبل هذه الظاهرة، وكيف ستتعامل معها الدول في ظل تزايد نموّ التكنولوجيا وبخاصة نموّ استخدامات شبكة الإنترنت التي ظهرت منذ عام ١٩٦٨،

---

(١) Ibid.

* تترجم أحياناً بالارهاب الالكتروني وليس هناك مفهوم عربي محدد لهذا المصطلح الذي يعتبر من انتاج بيئة العولمة نفسها مما يعني ان العولمة تنتج مفاهيم جديدة ايضاً.

والتـي وصـفها (أرنـسون:Aronson) بأنهـا تنمـو حـسب متواليـة هندسـية: (Geometrical).[١]

وفـي هـذا المجـال، ذكـر تقريـر حـديث "المكتـب المحاسـبة الأمريكـيّ" بـأن المؤسسات الحكوميـة الأمريكيـة والوكـالات -ربمـا-May Not- لـن تكـون قـادرة فـي المستقبل على الردّ بفاعلية على تلك الهجمات" [٢]

إنّ هذا النموّ لمؤشرات التكنولوجية يطرح أسئلة تقع في صميم سيرورة العولمة نفسها، وذلك حينما نحسّ بأنّ دراسة ظاهرة العولمة بوجود الإرهاب وعلاقاتها بالتكنولوجية أخذت تميل نحو نوع من اللعبة الصفرية (Zero_Sum Game)، بشكل او بآخر، وبخاصة أن صانع القرار في الدولة في تعامله مع ظاهرة الإرهاب يجد نفسه في كثير من الأحيان ليست في صراع رشيد مع الطرف الآخر، بل في صراع مع منتجات بيئة العولمة المستجدة في ظاهرة الإرهاب[٣].

ونعني هنا بأنّ الدول ـ من خلال استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب مثلاً ـ تخسر كلاعب أمام الطرف الآخر: التنظيمات الإرهابية كلاعب إذا نجح هذا الطرف يدفع الدولة لتغيير سلوكها، سواءً على المدى القصير أو الطويل، و بنية مؤسساتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، واستراتيجياتها العسكرية، والأمنية من خلال المراقبة والتصنّت على الهواتف والاتصالات، والتصنّت على استخدامات الإنترنت، ومنع توريد أجهزة الاتصالات والكمبيوترات والتكنولوجيا المتطورة إلى الخارج، والتجديد بموضوعات الملكية الفكرية، وباختصار شديد العمل على إبطاء مسيرة العولمة.

وقد تبدو مقاربة معقدة وغير واقعية بعض الشيء، إلا أنّ هناك الكثير من المؤشرات على الأرض تدلّ عليها، وقد سبق أن أشرنا إلى أنّ بعض الباحثين لظاهرة العولمة وارتباطاتها بالإرهاب أشار إلى أنّ الظاهرة نفسها تحمل جذور فنائها، وأنّ ما يهدد العولمة هو العولمة نفسها.

---

(١) بالاستغراف، ودورتي، ١٩٨٥، ص ص ٣٦٦-٣٣٩

(٢) معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، ١٩٩٧م، ص٣٨ .

(٣) المرجع السابق.

لقد ظلّ الإرهاب (كما أشرنا في الفصلين السابقين) خيطاً موصولاً طوال التاريخ البشري، لكن ما الذي جعله مبعث قلقٍ عامّ للمجتمع العالميّ المعاصر؟: فمن جهة هي مسألة الإدراك الحسيّ للظاهرة، فالمجتمع العالميّ يحظى الآن بمعرفة أفضل مما كان لديه سابقاً قبل اختراع الهاتف، والتلفزيون، والصواريخ، ومركبات الفضاء نفسه يصبح الآن بالأقمار الصناعية للاتصالات التي تبثّ سيلاً من الصور الحية المتلفزة إلى كل أجزاء العالم، وكلّ عملية إرهابية من التفجير، أو قتل أو خطف، أو تهديم عبر المحطات الفضائية - مثال خطابات ابن لادن، والظواهريّ، وبوش، والزرقاويّ وغيرهم - سرعان ما تصبح معروفة على نطاق العالم. [1] ومن جهة ثانية وهو المهمّ في الأمر أنّ " التعبير التكنولوجيّ ليس سريعاً جداً فحسب، بل أنه متسارع جداً، فقد استمرت الثورة الصناعية في أوروبا مائة عام أو أكثر، أما في القرن الواحد والعشرين فإن الأفق التكنولوجيّ لبعض الصناعات لا يزيد عن سنتين أو ثلاث سنوات " [2].

ويؤكد (أرنسون) بأنّ المصدر لهذه التغيرات المتسارعة هما قطاعا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي تنمو وتنتشر وفق زمن "وتوقيت الإنترنت"(Internet Time) والذي يعني (سنة إنترنت واحدة تساوي أسبوعاً واحدا بالتوقيت العاديّ (Calendar Week) [3] ويرتبط بذلك أن انتشار الاتصالات المعلومات اللاسلكية (Wireless Data) في العقد القادم سيغيّر كلّ شيء تقريباً[4] .

لكن ما هي علاقة ذلك بظاهرة الإرهاب ؟: ببساطة لن يعود هناك حائل دون المزيد من الترابط والتشابك في الاتصالات بين شبكات الإرهابيين، وإذا كان أعضاء وتنظيم القاعدة في الفلوجة في العراق قد خرّبوا أبراج الاتصالات خوفاً من ملاحقتهم - كما قلنا سابقاً - فإنّ العقد القادم –وربما أقل- لن يكون الإرهابيون أو غيرهم بحاجة إلى هذه الأبراج المكلفة، والتي تحدّ من انتشار خدمات الاتصالات في المناطق الوعرة، أوصعبة المسالك، وسيكون أثر ذلك طردياً على الإرهابيين في جبال أفغانستان،

---

(١) المرجع السابق.
(٢) Aronson ,2001,P541
(٣) Ibid
(٤) Ibid.,Pp.545-549

وباكستان، وغابات الفلبين، وأندونيسيا، والجزائر، وكولومبيا، والصين وروسيا، إذ سيتحركون بحرية أكثر، ويتواصلون، ويخططون بشكل أكثر فعالية.

وهناك ثلاثة اتجاهات رئيسة في مؤشرات العولمة التكنولوجية المعاصرة، يمكن من خلالها أن تبين الأثر الطرديّ لهذه المؤشرات على الظاهرة. وهذه الاتجاهات الثلاثة، هي: (١)

١- أن نموّ بث المعلومات والمعطيات هو أكثر بكثير من نموّ الاتصالات الصوتية، ولقد حصلت النقلة النوعية في هذا الاتجاه اعتباراً من عام١٩٩٩، وذلك بفضل النجاح المنقطع النظير للشبكة (WWW) واستخدام الإنترنت، وتبيّن القائمة رقم (١) بعض ملامح التسارع في هذا الاتجاه:

جدول رقم (٩): حجم نمو شبكة الانترنت لعام ١٩٩٨-١٩٩٩م.

المقياس:Metric	المجموع الكليّ لعام١٩٩٩	النموّ المقدر يومياً ٩٨-٩٩٩
السكان في العالم	٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١٣,٠٠٠
صفحات الشبكة	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٢٠,٠٠٠
عدد مستخدمي الإنترنت عالمياً	١٩٦,٠٠٠,٠٠٠	١٤٨,٠٠٠
مزوّدات الإنترنت	٧٢,٤٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠

المصدر: Aronson, 2001, p.546

ويوضح الجدول رقم (٩) ما يلي:

- كلّ يوم تزيد الصفحات على شبكة بمقدار تسع مرات أكثر من زيادة سكان العالم.
- يزيد عدد مستخدمي الإنترنت بمقدار أكثر من مليون مستخدم أسبوعياً .
- عدد مزوّدي خدمة الإنترنت نما بمقدار (٢٩) مليون خلال ١٩٩٩ تقريباً، (١٣) مليون في النصف الأول من السنة، ١٦ مليون في نهاية السنة.

(١) Ibid.,P549-551

- كان عدد مزوّدي خدمة في بداية ١٩٩٣م، (١,٣١)مليون، ثم ارتفع إلى (١٤,٣٥)مليونا في بداية ١٩٩٦، ثم وصل إلى (٢٩,٦٧)مليون في عام ١٩٩٨م، وفي عام ٢٠٠٠م وصل (٧٢٠٤) مليون في بداية العام .

١) الاتجاه الثاني: وهو التجارة الإلكترونية: (E-Commerce) والذي يوصف بأنه "الاتجاه القاتل" لاستخدامات الإنترنت، والذي سيشكل معالم الإنترنت في المستقبل، وتقف الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان في مقدمة دول العالم في استخدام تطبيقات هذا الاتجاه، لكنّ الدول في العالم الثالث تحرز تقدماً مع مرور الوقت .

٢) الاتجاه الثالث: الثورة في المجال الاتصالات اللاسلكية (Wireless)، إذ تجاوزت الاتصالات الصوتية اللاسلكية حجم الاتصالات السلكية، بخاصة في بعض البلدان الفقيرة في العالم الثالث: كالشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، إذ ارتفع عدد المستخدمين من صفر تقريباً عام ٢٠٠٠م، إلى (٢٣,١) مليوناً عام ٢٠٠٥م، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبيّ من صفر إلى (٣٥,١)مليوناً عام ٢٠٠٥م، وارتفعت في مناطق وسط آسيا للمحيط الهادي من (٥,٩) مليون عام ٢٠٠٠م إلى (١٥٩) مليون مستخدم عام ٢٠٠٥م، متجاوزة أمريكا الشمالية التي يبلغ عدد المستخدمين فيها عام ٢٠٠٥م (٩٥,٦) مليونا، وتأتي أوروبا في المقدمة بحجم (١٧١,٦)مليوناً عام ٢٠٠٥م.

ولهذا الاتجاه تأثيرات عميقة وبنيوية على ظاهرة الإرهاب، وبخاصة في المستقبل، حيث سيؤدي الى المزيد من عولمة الظاهرة بما يحرزه الإرهابيون من تقدم في مجال كسر احتكار الدول للفضاء الخاص بالشبكات، بمعنى أن فضاء الاتصالات سيصبح نهباً للقادرين على الاستفادة منه.

ولقد أثرت الاتجاهات الثلاثة أعلاه على كافة الأطراف – كما أشرنا سابقا – على المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدولية، وعلى الأفراد والجهات، وعلى الدول وصناع القرار، والشركات الخاصة . وبنسب متفاوتة. [1]

(١) Ibid., Pp. 549-551

وقد تؤثر هذه الاتجاهات سلبيا على خصوصية الأفراد والجماعات، لكنها في الوقت نفسه تزودهم وتمنحهم القدرة على تنفيذ أهداف ممثلة بالنظام.[١]

وهذه الأهداف قد تمتد من أفعال فردية يقدم بها أفراد دون تنسيق، أو تعاون مع آخرين مثل الهاكرز:Hackers الذين أصبحوا الآن يملكون القدرة على الدخول على الشبكات وتخريبها أو تعطيلها من خلال إطلاق أنواع مختلفة من فيروسات الكمبيوتر أو، نشر معلومات على الشبكة عن صناعة القنابل والمتفجرات، وغسيل الأموال، أو تحويلها عبر العالم[٢] إلى أفعال تقوم بها جماعات وشبكات إرهابية تسعى للاستفادة من قدرات وخبرات هؤلاء الأفراد، وتعمل على تجنيدهم للقيام بالعمليات الإرهابية.

وبصورة تشير إلى الرعب يصوّر (أرنسون) الأمر قائلاً: (إنّ أيّ شخص لديه كمبيوتر هو عدوّ محتمل) [٣].

ومن هنا تأتي خطورة هذه المؤشرات بأنها تضع اليد على أهم مفاصل بنية سيرورة العولمة كفضاء واسع، وبيئة أخذ الإرهاب يعمل فيها بسهولة وتكيف، تزيد يوماً بعد يوم، باتساق تامّ مع تسارع نحو مؤشّرات التكنولوجيا أحياناً إن لم نقل بأنه يتجاوزها أحياناً .

لقد كانت الاتصالات دائماً موضوعاً مركزياً في مناظرات العلاقات الدولية، لكنها تكسب المزيد من الاهتمام في عالمنا المعاصر اليوم[٤].

ويرى أحد الباحثين العرب [٥] لموضوع المؤشرات التكنولوجية للعولمة بأنّ مؤشّرات التكنولوجيا تعدّ المحرك الأول للعولمة، ويرتبط بذلك نتيجة مهمة جدا تتعلق بظاهرة الإرهاب، وهي تقلص سيادة الدولة شأنا، تتقاسمه الدولة مع أطراف الجزاء الفاعلة من غير الدول، من أهمها: شبكات الإرهاب. [٦]

---

(١) .Ibid, p. 551

(٢) Ibid

(٣) .Ibid, p. 554

(٤) Ibid.,P540

(٥) علي، نبيل، الثقافة العربية، وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب، الكويت ٢٠٠١، ص ٤٠-٤١.

(٦) المرجع السابق ص ٤١

إن تطور الإنترنت – مثلا- ليس متساويا في جميع مواقع الجغرافية في العالم، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف التطور الاقتصاديّ، والثقافيّ الذي يسبّب تبني التكنولوجية الجديدة، وطرف الاتصالات بنسبٍ متفاوتة، وبناء عليه فأن أنواع الأجهزة مثل الكومبيوترات الشخصية (Pc) وأجهزة الهاتف المحمول، والتلفزيونات التفاعلية التي تستخدم للاتصال بالإنترنت تتنوع وتختلف بين المستخدمين في العالم، ولذلك فأن تأثير العولمة – مؤشرات التكنولوجية- سيكون غير متجانس، وأحيانا بطيئا نسبيا[1]، ونقول ذلك حتى لا تعطي الانطباع، أو مجالاً للنقد بأننا نفترض أن سيرورة العولمة على سبيل واحد، أو أنها ظاهرة خطية .

لذلك يرى بعض الباحثين بأنه في إطار عمل العولمة بشكل عامّ، فأن ما يسمّى "بالوصول الشبكيّ " بمعنى اختراق ونموّ الوصول إلى الإنترنت عبر الخطوط اللاسلكية (مثل: الميكرويف، والأقمار الصناعية (هو الذي يقرر توقيت العولمة وحجمها [2]، وهذا يطرح سؤالاً آخر: هل نجحت الشبكات الإرهابية بالوصول الشبكيّ ؟، وبدون الخوض في التفصيلات التقنية الدقيقة يتعلق ببنية المؤشرات التكنولوجية المختلفة وبخاصة الإنترنت ؛ نقول: نعم، لقد نجحت الشبكات الإرهابية حتى الآن بذلك .

لكن قبل الخوض في محاولة إثبات ذلك والإجابة عن السؤالين أعلاه، لنشير إلى أن سرعة تطور الإنترنت، والمؤشرات التكنولجية بشكل عامّ كبيرة للغاية، لكن معادلات التبني (Adoption) والتغير في التقبل الثقافيّ هما أبطأ بكثير من التطور في ذلك تفترض التكنولوجيا، [3] ومنها على سبيل المثال اختراع الإنترنت ١٩٦٨م، وكان هناك عدد قليل من المستخدمين المحترفين في القوات المسلحة الأمريكية، لكنها تحولت إلى وسط اتصالات سهلة استعمال بعد ٢٠ سنة [4].

---

(١) ملمغرين، مايك، على الإنترنت كل الأعمال عالمية(احببت ام لم تحب) الفصل الرابع، في كيرايد، بول، العولمة الضغوط الخارجية، ٢٠٠٣م، ص٢١٢.

(٢) المرجع السابق ص ١١٩

(٣) المرجع السابق، ص١٣٤

(٤) المرجع السابق، ص ١٤٢

وحسب قوانين مور (Moore's Law) [(١)] * حول تطور أداء الكمبيوترات، فإن سرعة معالج البيانات (Microprocesser) تتضاعف كل سنتين، ولقد كان هذا القانون خلال العقود الثلاثة الماضية، ومن المتوقع أن يستمر في المستقبل، مع الإشارة إلى أن التكنولوجيا لا تتطور بشكل دائم، مثال ذلك أنّ التكنولوجيا استمرّت بالنمو والتطور حتى صعد الإنسان إلى سطح القمر، ثم تباطأت بعد ذلك. [(٢)]

ويعبر الخبراء والعلماء المختصون بدراسة تطور التكنولوجيا عن هذا التوجه باستخدام صيغ الرياضية وإحصائية مثل منحى التكنولوجيا S-Curve لتبيين حدود نمو التكنولوجيا[(٣)] ومنحى الجرس لروجرز (Rogers bell Curve)[(٤)] الذي يوضح دورة حياة التبني التكنولوجي (Technology Adoption Lifecycle) .

ويعدّ استخدام (S-Curve) مهماً مركزياً في فهم استراتيجيات التكنولوجيا، وتقوم الفكرة الرئيسة للمنحى التي أوجدها قبل حوالي ربع قرن ريتشارد فورستر[(٥)] على نظرية التطورات الكامنة في التكنولوجيا والتي تتغير مع الوقت، وتختلف كلما أصبحت التكنولوجيا اكثر نضجا:Mature .

وتشير هذه النظرية باختصار شديد إلى أنّ تطور الأداء في المراحل الأولى التكنولوجية (المختلفة) يكون بطيئاً نسبياً، لكن كلما أصبحت هذه التكنولوجيا أكثر فهماً، وأكثر سيطرة، وأكثر انتشارا كلما زاد تطور التكنولوجيا، لكن النظرية تشير إلى أنه في مرحلة النضج التكنولوجيّ (Mature Stages) تصل إلى حد ماديّ أو طبيعيّ، يتطلب معه المزيد من الوقت والمداخلات الهندسية والجهود للحصول على زيادة أخرى في تطور الأداء. [(٦)] ويبين المنحنى التالي رقم (١٠) ما يسمى بمنحنى حدود التكنولوجيا-S.

---

(١) Seidensticker, Bob The Myth Of Technology Change, An Exrepet From: Future Hype , Barrett-Koehler Publishers, 2006, P.2-6

* قانون مور هو قانون جاء على اسم مخترع تقنية الانتل للكمبيوتر وهو جوردن مور.

(٢) Ibid.

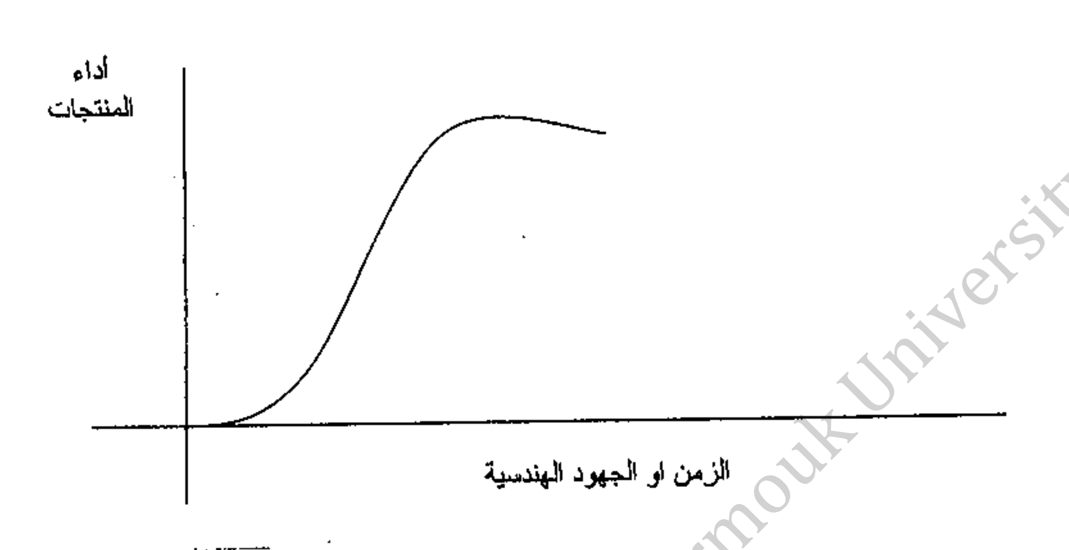
(٣) Wikipedia, Technology Adoption Lifecycle, 2007, Pp1-2, Http://En. Wikipedia.Org/Wiki/Technology-Adoption-Life Eycle

(٤)

(٥) P,Asthana Jumping The Technoly S-Curve, Sfectrum,Leef 10,32 No.6 Jwn 1995,Pp 49-54, Http://Ieexplore/Xplore //Ogin. Isp?Urt ؟

(٦) Christensen,Clayton,1992,P334

شكل رقم (١٠): منحنى حدود التكنولوجيا: S-curve

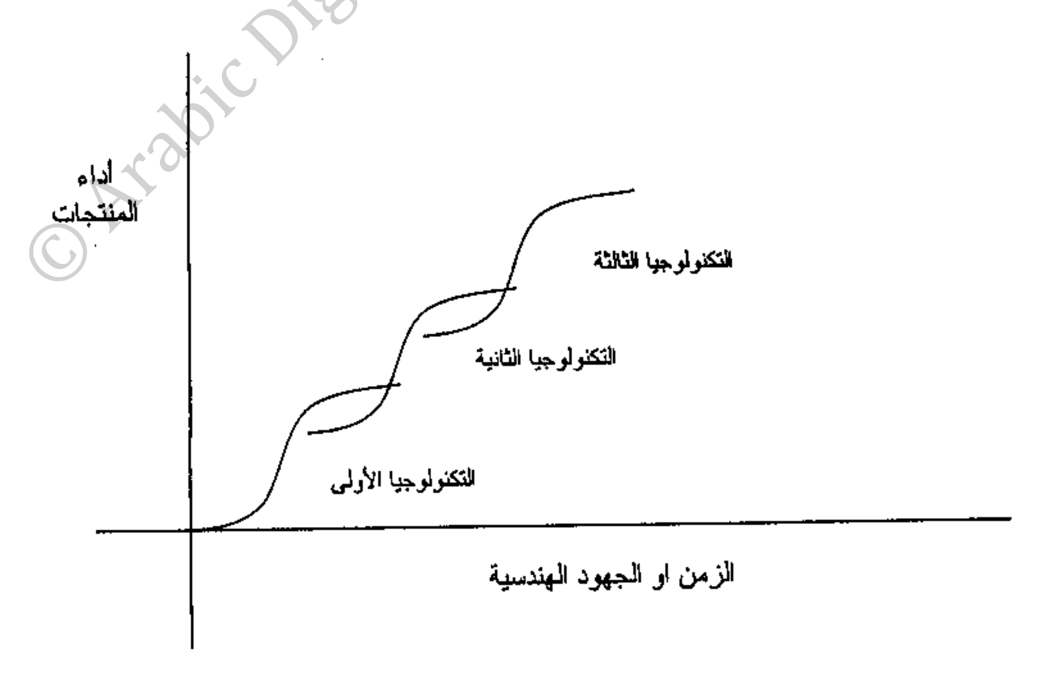


المصدر: .Christensen, Clayton, 1992, p.335

ويستخدم الباحثون هذا المنحنى لدراسة طيف واسع من الاستراتيجيات المتعلقة بالصناعة التكنولوجية وحقول الاقتصاد والدراسات السكانية، و علم الأحياء.

وحسب الباحث كريستنسن: Christensen .[1] فإن شكل منحنى (S-Curve) لأشكال مختلفة من التكنولوجيا المتطورة من مرحلة إلى أخرى أكثر تطوراً يمكن أن يظهر على الشكل التالي: المنحنى رقم (١١) .

الشكل رقم (١١): منحنى حدود التكنولوجيا المتعدد.



المصدر: .Ibid, p.340

(١) Ibid.,P340

وهذا الشكل مفيد لفهم كيفية استخدام الشبكات الإرهابية لآخر ما توصلت إليه التطورات التكنولوجية في العالم، بمعنى كيف استخدم الإرهابيون المرحلة الأولى؟ ثم الثانية؟ ثم الثالثة من تلك التطورات التكنولوجية عبر مسيرة التطور التكنولوجي تاريخيا؟.

أما منحنى (الجرس) أو روجرز، الخاصّ بدورة حياة تبني التكنولوجيا، فهو في الأساس نموذج اجتماعيّ طوره في الأساس الأكاديميان، جو م. بوهلين (Joe M.Bohlen) وجورج م. بيل (George M.Beal) عام ١٩٥٧ في جامعة ولاية أيوا الأمريكية، وكان مصمماً في الأساس لتتبع أنماط شراء المزارعين لبذور الذرة المهجّنة، ثم جاء بعد ٦ سنوات (ايفريت روجرز) ووسع من استخدام هذا النموذج في كتابة انتشار الاختراعات. [١]

وتستند فكرة نظرية الانتشار وهذا المنحنى على وصف عملية تقبل وتبني المنتجات الجديدة أو الاختراعات، حسب المواصفات الديمقراطية والنفسية للجماعات، وعملية التقبل مع الزمن توضح بشكل معتاد على شكل توزيع طبيعيّ كلاسيكيّ، أو ما يسمّى منحنى الجرس (Bell Curve) [٢] .

ويبين المنحنى – كما سنوضح لاحقاً- بأن المجموعات الأولى من الناس التي تستخدم المنتجات تسمّى المجددين (Innovators)، وهؤلاء متميزون بأن لديهم مؤسسات كبيرة، على درجة عالية من التعليم، أكثر غنىً، ويميلون للمخاطرة، ثم يأتي بعدهم المتلقون الأوائل (Early Adopters)، وهؤلاء أصغر سناً، وأكثر تعليماً، ولديهم مطامع ليكونوا قادة المجتمع، ثم المجموعة الثالثة الأغلبية الأوائل:Early Majority، وهؤلاء محافظون أكثر، لكنهم منفتحون على أفكار جديد، ومؤثرون في مجتمعهم ومحيطهم، أما المرتبة الخامسة منهم المتباطئون فهم (Laggards) محافظون جداً، ويمثلون المؤسسات الصغيرة، كبار السن، وأقل تعليماً. [٣]

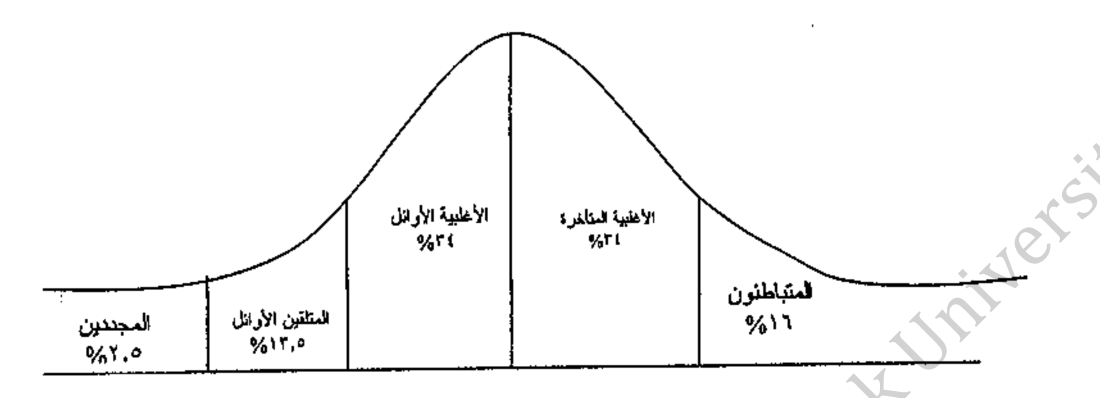
---

(١) Wikipedia,2007, P.1

(٢) Ibid

(٣) .Ibid

الشكل رقم (١٢): منحنى روجرز (Rogers Bell Curve).



المصدر **Ibid. :Myers. James, H., 1986, p.302**

لقد توسّع استخدام نظرية الانتشار (Diffusion Theory) هذه، وهي استخدام تحليل سلوك أي فكرة أو مخترع جديد (أفكار جديدة، منتج تكنولوجيّ جديد، أو أفكار سياسية، أو اجتماعية جديدة ...الخ) (١)، وخلاصة النظرية بأن أيّ منتج جديد لا ينتشر فوراً، وأن هناك مجموعة قليلة هم المجددون أو "الرواد الأوائل" هم الذين يأخذون قصب السبق في استخدام وتبني هذا المنتج قبل غيرهم، على الرغم مما فيه من مخاطرة ومغامرة. (٢)

أما الوقت الذي يستغرقه المنتج للانتشار فهو يتفاوت من منتج إلى آخر فقد يأخذ أسابيع، مثل: أنواع من الملابس أو أسطوانات الأغاني المشهورة، أحياناً بحاجة إلى تشكيل اتجاه أو طوال مثل استخدام فرن الميكرويف وبطاقات الصرّاف الآليّ، أو استخدام السيارات المستوردة (٣) .

وبناء على ذلك فإن قياس العلاقة بين المتغير التكنولوجيّ كأحد محركات العولمة والإرهاب يجب أن يضع في اعتباره عدة جوانب، هي:

(١) Myers, James H, Marketing, Mcgraw- Hill International Edition, 1986,Pp-302-305

(٢) Ibid.,P303

(٣) Ibid.,P305

(أ) المنحنى السوقيّ (Logestic Curve)، أو منحنى (S)، ومدته ٢٥عاما[١].

(ب) نقاط البداية المختلفة لكل فتتبعه وتأثيراته (الهاتف بدأ قبل الانترنت، الراديو قبل التلفزيون، القنبلة النووية، قبل الهيدروجينية...الخ)، ما يعني أن لدينا كمّاً هائلاً من المنتجات (S) وهو ما يجعل الربط بين العولمة وكل متغير تكنولوجيّ من ناحية أو ظاهرة الإرهاب من ناحية ثانية أمراً في غاية التعقيد[٢]، فإذا أدركنا أن هناك أربعة آلاف(٤٠٠٠) مصطلح علميّ جديد يدرسون ذلك ؛ يعني أنّ هناك (٤٠٠٠) ظاهرة اجتماعية ستتأثر بشكل أو بآخر بهذا المصطلح الجديد، وهو ما يدلّ على حجم التداخل والتشابك بين الظاهرة التكنولوجية (كمحرك للعولمة) والظاهرة الاجتماعية (ومنها ظاهرة الإرهاب) [٣].

وخلاصة الحديث عن منحنى التكنولوجيا (S-Curve)، ومنحنى نظرية الانتشار يمكن أن نجملها في ثلاث نتائج حاسمة، هي:

١. أن التسارع التكنولوجيّ عامل حاسم في تسارع ظاهرة الإرهاب، وأن شبكات الإرهاب(المدربة، المتعلمة، المغامرة) استطاعت حتى الآن أن تستخدم آخر مخرجات التكنولوجيا الحديثة لمصالحها الخاصة، بمعنى أن الإرهابيين نجحوا في القفز على(المنحنى-S)، واستخدموا أعلى نقطة فيه دون المرور بمراحل تطوره، سواءً كانت طويلة أم قصيرة، وخلال ذلك كانت الشبكات الإرهابية تتكيف مع مراحل التطور التكنولوجيّ بسهولة أكبر من تكيف الدول، وحتى الأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول، مثل: الشركات المتخطية للحدود، التي قد تصطدم بحواجز التكاليف والبيروقراطية الإدارية.

ونعتقد بأن أهم مؤشر أو مظهر في هذا المجال هو نجاح الشبكات الإرهابية في بناء مواقع الانترنت على الشبكة العالمية، وليس هذا فحسب بل إدامة صيانتها، وتشفيرها، ثم إعادة تشفيرها باستمرار عندما تتعرض للهجوم من الخارج.

---

(١) Aronson, 2001,P.541

(٢) Meade, Naudt, Islamm Technological Forecasting, Manag- Ment Science, Vol.44,No 8,Aug 1998.Pp.1115-1130

(٣) .Www.Elmandjra.Com

وحسب "مشروع الشبكة السوداء(Dark Web Project) الذي يشرف عليه العالم/هنستون تشن: (Husinchun Chen) في جامعة أريزونا/تكسون[1] والذي يشرف على نشاط كافة الشبكات والمواقع على الإنترنت الخاصة بالإرهاب حول العالم، والتي يبلغ عددها حسب المشروع، والمرصودة على شبكة (١٥٠٠)شبكة.

وهناك (٥٠٠) شبكة منها لها جذور في منطقة الشرق الأوسط، فإن هناك عددا من المؤشرات المهمة الأخرى أهمها[2]:

(أ) توسع كبير في الشبكات (Web) .

(ب) توسع كبير في التكنولوجيا اللاسلكية .

ولقد سبق أن أشرنا إلى خطورة هذا المؤشر في مجال التوسع الجغرافيّ – المكانيّ والزمانيّ للإرهاب.

(جـ) توسع في برامج: التشغيل المجانية، والتي يمكن أن يعدّل عليها. Open – Source Coding

(د) توسع في التشفير المتطور، حيث يتم أخفاء الرسالة المشفرة داخل ملف موسيقى، وصور على الشبكة.

(هـ) توسع في مصادر:الدعم والإسناد والاستشارات المجانية عن الشبكة. Free Third-Party

(و) توسع في التخزين (Storage)، وكلّ هذه المؤشرات كانت مصدر قوة للشبكات الإرهابية وأكثر من ذلك فإن الشبكات الآن وفرت للإرهابيين البيئية لما يسمّى " بالجهاد الالكتروني*(E - Jihad) [3] في مجالات: التخطيط، التجنيد، التمويل،

---

(١) Glausiusz, Josie And Kengisberg, Amos,Etal, Discover Magazine, The Future Of Terrorism, Weapons Tsecurity Technology, 07.25 2006,Pp1-3 .Http://Discover Magazine. Com/2006/Jul/Cover

(٢) .Ibid. , P L

* يلاحظ كيف عملت التكنولوجيا في مجال الشبكات على عولمة لفظ الجهاد باللغة الانجليزية .

(٣) .Ibid

التدريب الدعاية والإعلان، ونشر المبادئ والأيدلوجيات، لذلك فإنّ " أهمّ نمو حققته شبكة تنظيم القاعدة (مثلا) بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م لم يكن نموًّا ماديا ـ فحسب ـ بل كان نموًّا على شبكة الإنترنت[١] ولقد أكد روبرت ميلر/مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) خلال إحدى جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ الأمريكيّ ٢٠٠٧م، حول تقيم المخاطر الإرهابية بأن الشبكات الإرهابية زادت من استخدام شبكة الإنترنت:للاتصال، "وتخطيط العمليات التدريب والتجنيد، وتأمين الدعم الماليّ واللوجستيّ "[٢]، فيما أكد أحد المسؤولين في مكتب (FBI) على خطورة الوضع وتنبأ بأن الشبكات الإرهابية ستقوم إما بتطوير قدراتها، أو الاستعانة ببعض (الهاكرز:Hackers) لتنفيذ هجمات إرهابية عبر الشبكة الإلكترونية .[٣] ورصدت الأجهزة الاستخبارية الأمريكية [٤] عمليات سرقة لبطاقات الهوية الشخصية، وبطاقات الاعتماد المالية، وتزوير لهذه المواد لدعم عمليات إرهابية تخصّ نشاطات القاعدة، وأشارت معطيات مماثلة إلى أنّ هجمات بالي/بأندونيسيا عام ٢٠٠٢م قد تمّ تمويلها من خلال تزوير بطاقات الاعتماد على شبكة الإنترنت، كذلك الأمر مع الشبكة الإرهابية التي نفذت هجمات مدريد قد استخدمت هذه البطاقات المزورة للقيام بعمليات تسوق واسعة، ولتقييم مدى خطورة هذه البطاقات، فقد رصد "مكتب التحقيقات الفيدرالية" ما مجموعه (٩، ٣) مليون عملية سرقة لأشخاص أمريكيين كانوا ضحايا لهذه النوعية من الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيا وذلك خلال عام ٢٠٠٥م. [٥] .

وهنا يصبح التفريق بين: العمليات الإرهابية، والحربية، والإجرامية مختلطا، ويصعب التفريق بينها، وكلها تزداد وتتشابك بسبب التكنولوجيا، ولأن هذه العمليات ترتكب في فضاء موازي للفضاء الماديّ (Physical World) يصبح من الصعب أيضا على الأطراف الفاعلة من الدول التأكد من هوية صاحب الهجوم من خلال الشبكة أو

---

(١) شوي، مايكل، ٢٠٠٥م، ص١٣٦.
(٢) Rollins And Wilson, 2007, P. 1
(٣) .Ibid
(٤) .Ibid P.2
(٥) .Ibid

الكمبيوتر (CAN : Computer Network Attack)، وهل هو هجوم إجرامـيّ (Cyber Crime) أم هجوم حربيّ؟ (Cyber War) [1]، وقد تتورط أطراف أخرى ليس لها علاقة بالهجوم، وهذا سيؤدي في المستقبل إلى مخاطر جديدة تهدد جهود الدول في مكافحة الإرهاب، وتعقد من المسألة ولا تسهلها، الأمر الذي يعني أن أثرها عكسيّ (سلبيّ) على التعاون الدوليّ في هذا المجال.

ويرى بعض الخبراء بأن هذا التعقيد والتشويش سيكون له تأثير على طبيعة مكافحة الإرهاب من حيث ضرورة التركيز على الفعل (Act) وليس على الفاعلين أو المنفذين (Perpetator) الذين أصبحوا أكثر ضبابية وغموضاً بوجود الشبكات. [2]

إن أخطر التهديدات التي تتحدث عنها الأجهزة الأمنية الأمريكية الآن هي سيناريو قيام شخص واحد ارهابي أو مجموعة اشخاص من الإرهابيين، يعملون بحرية دون مساعدة باختراق أمن البلاد والإقامة فيها ثم يأخذون تعليماتهم من الشبكة الافتراضية، إضافة إلى ذلك فإنّ بعض مواقع الشبكات المشتبه بضلوعها بالإرهاب موجودة على الأراضي الأمريكية نفسها، بمعنى أن مزود خدمة الإنترنت (ISP) موجود في أمريكا، أو خطورة الأمر أن هؤلاء المزودين (ISP) قد لا يعرفون بأن خدمتهم تستخدم لمواقع إرهابية إلا إذا تمّ إعلامهم بذلك، وحالما يتمّ اكتشاف أمرهم فإن الإرهابيين سرعان ما يقومون بتغيير المزود بسرعة تفوق سرعة ردّ فعل النظام، وأجهزة مكافحة الإرهاب. [3]

وفي عام ٢٠٠٦م تم اكتشاف أن إحدى الشبكات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة قد قامت بإنتاج كتاب إرشادات مكون من (٢٦) صفحة يزود المستخدمين بإرشادات حول كيفية استخدام محرك البحث غوغل لتحسين ودعم اهداف الجهاد العالمي. وبنفس الاتجاه عثرت القوات البريطانية في العراق على صور مأخوذة من موقع (Google-Earth) عن انتشار القوات البريطانية، من أجل استهداف القوات البريطانية وقوات التحالف [4] .

---

(١) Ibid.
(٢) Ibid.
(٣) Ibid, p.13
(٤) Ibid.

وفي دراسة حديثة نشرت عام (٢٠٠٦) لأكثر من (٢٠٠,٠٠٠) وثيقة وسائط (Multimedia) في ٨٦ موقع للإنترنت[١] في أمريكا وحدها تبيّن بأن شبكات الإرهابيين والمتطرفين تمتلك من المعرفة المقدار نفسه أو أكثر من المواقع الحكومية، لا بل إن مواقع الإرهابيين توظف وبشكل متزايد الكثير من تكنولوجيا الوسائط أكثر من المؤسسات الحكومية الأمريكية، وأن هذه الشبكات تدعم مواقع المنتديات، وغرف المحادثة (Chat Rooms) أكثر من الشبكات الحكومية.

أما مؤشر عدد المواقع الجهادية على الشبكة فقد ارتفع من مجرد حوالي (١٢) موقع فقط عام ١٩٩٨م إلى (٤٨٠٠) موقع في تموز/٢٠٠٦م [٢]* وهذا تسارع هائل يفوق كل تصور. ويؤكد ما أشرنا إليه في مجال تسارع الإرهاب وتكيفه مع تسارع التكنولوجيا، وجهود مكافحة الإرهاب.

علاوة على موضوع التوسع المؤكد والتسارع في مجال إرهاب الشبكات، هناك مؤشرات أخرى عن استخدام أرقى وأعقد منتجات التكنولوجيا، لكن ليس بذلك الوضوح والتسارع الموجود في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وهذه المؤشرات هي:

١- الإرهاب النوويّ: والتهديد بالهجمات الإرهابية النووية.

وكما يرى بعض المعلقين والخبراء فإن هذا النوع من الإرهاب يعدّ حالياً أكبر وأخطر تحدٍّ تمثله التكنولوجيا بيد الإرهابيين، ولقد وصفه (غراهام الينسون) مساعد وزير الدفاع في فترة رئاسة بيل كلنتون الأولى، بأنه خطر لا مفر منه:(Inevitable) [٣]* لكنه وفي الوقت نفسه قلل من التعليقات والتكهنات بشأن حصول بعض الشبكات الإرهابية على مواد أو مقدرات نووية بعد انهيار الاتحاد السوفيتيّ ودول الكتلة الشرقية،

---

(١) Ibid.

(٢) Glausiusz And Amos,2007,P.1

* مشروع الشبكة السوداء تقنية وضعها العالم (تشن) ومجموعته بهدف تقيم المخاطر على الشبكة العالمية، وتتبع الاتصالات المحتملة والمشتبهة بها بني الجماعات الإرهابية، وقد وضع خارطة للجماعات الإرهابية الداخلية في أمريكا.وارتباطات الشبكات العالمية ورصد نشاطات هذه الشبكات للتبوء بنشاطاتها المستقبلية المحتملة

(٣) Ibid P.2 ،

* هناك كم هائل من التعليقات والدراسات عن هذا الموضوع، والتحذير من مخاطر هذا النوع من الإرهاب، رغم أن كافة الدلائل العلمية الموثقة تشير إلى عدم قدرة أي جماعة إرهابية حتى الآن على امتلاك أي مشكل من أشكال هذا الإرهاب.كله يبقي خطرا داهما

واصفا إياها بأنها من خيالات منتجي هوليود؛ وأنه من أصل (١٨٠٠٠) راس نوويّ كانت موجودة قبل الفوضى التي عمّت بعد انهيار الاتحاد السوفيتيّ، فليس هناك أيّ دليل يذكر على حصول جماعات إرهابية على مثل هذه الرؤوس أو غيرها " [(١)]، لكن هذا لا يعني بأنّ الخطر والتهديد بعيدان أو مستبعدان، وكي نبقى في صلب الموضوع، ونبتعد عن الإشارة أو التعليقات غير الأكاديمية الموثقة، ونشير إلى مؤشرين فقط عن:

أولا: النية المبينة للقيام باستخدام الإرهاب النوويّ،

ثانيا: إمكانية توافر المواد في المستقبل للقيام بذلك.

المؤشر الأول النية: حصل تنظيم القاعدة على فتوى شرعية باستخدام كافة أسلحة الدمار الشامل ضدّ ما يسمّيهم التنظيم بالكفار، [(٢)] فقد حصل ابن لادن على فتوى من ناصر بن محمد الفهد عام ٢٠٠٣م، باستخدام تلك الأسلحة ضد الكفار [(٣)]، وفي هذه الحالة ضدّ أمريكا، ودول الغرب المتحالف معها.

وحجة الفهد في ذلك " أنّ التحريم (لاستخدام الأسلحة النووية وغيرها) يعود إلى الله سبحانه وتعالى، لا لأيّ أحد غيره من البشر"*، وهذا يعني بأنّ أمر استخدام هذه التكنولوجيا منوط بإمكانية الحصول عليها فقط، وأنه بعد النهضة كبيرة الفتوى، فلا رادع دينيّ أو أخلاقيّ أو أمنيّ مهما كانت سمعتها، وكما قال غراهام الينسون. أنه خطر [(٤)]. لا مفرّ منه.

ويقول محمد البرادعيّ/مدير وكالة الطاقة الذرية بأنه "عقب هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م "أدركنا أن المنشآت النووية بما فيها السدود، ومصافي النفط، ومرافق الإنتاج الكيمائيّ، أو ناطحات السحاب هي عرضه للهجوم، ولا يوجد ملجأ بعد الآن أو

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid .P.3.

(٣) شوير، ٢٠٠٥م، ص ص ٢٤١-٢٤٦، ٤٣٠

* الفتوى جاءت على شكل دارسة وبحث بعنوان (بحث في شرعية استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الكفار، في دراسة مايكل شوير، موجودة على الموقع الالكتروني WWW.Al-Thd.Com,May ٢٠٠٣.

(٤) العموش، أحمد فلاح، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦م، ص ٤

منطقة أمان " وما يثير قلق الخبراء في وكالة الطاقة الذرية وصناع القرار من سياسيينّ ودوائر أمنية واستخباريينّ في العالم المعاصر هو الخوف من أن تتمكن الشبكات الإرهابية مستغلة كافة التسهيلات التي زودتها بها ميكانزمات العولمة التكنولوجية من تطوير وسائل بدائية منزلية ورخيصة الثمن لنشر المواد المشعة، مستخدمين مواد شائعة في حياتنا اليومية، وبخاصة مواد التنظيف والدهان.[١]

لذلك حذر أبيل غونزاليس/ مدير الإشعاع وسلامة الفضلات في وكالة الطاقة الذرية من إمكانية تمكن الشبكات الإرهابية من هذه التكنولوجيا، مؤكدا "أننا نتعامل مع معادلة جديدة تماماً منذ أيلول/٢٠٠١ فهؤلاء الإرهابيون بينوا للعالم استعدادهم للتضحية بأرواحهم، والخطر المميت للتعامل مع مواد مشعة لا يمكن أن يعدّ بعد الآن رادعاً فعالا"[٢] وهذا يقودنا إلى المؤشر الثاني: ألا وهو إمكانية توافر البنية التحتية (المواد) اللازمة للقيام بعمل إرهابيّ باستخدام تكنولوجيا نووية؟.

لقد اعترف مسئولون روس[٣] بأنه خلال الفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٢م قامت مجموعات إرهابية (لم تحدد) بعمليتي رصد ومتابعة ومراقبة لاثنتين من المرافق النووية، واثنين من مطارات نقل الأسلحة النووية، لكنها لم تفلح في الاستيلاء عليها، وبفضل مؤشرات التكنولوجيا أصبح من السهل العثور على تفصيلات كاملة عن كيفية صناعة المتفجرات والقنابل الذرية، والقنابل القذرة على شبكة الإنترنت، فعلى سبيل المثال هناك دراستان مهمتان جدا صدرتا عن الحكومة الأمريكية-غير سرية-حول كيفية صناعة وبناء قنبلة نووية، بناء على عمل "مشروع منهاتن العلميّ" موجودتان على موقع التسوق على الشبكة أمازون: (Amazon.Com) مقابل سعر يبلغ (٤٠، ٧٦) دولار شاملا للشحن.[٤]

وإذا ربطنا ذلك بالعديد من المؤشرات الرسمية وشبه الرسمية التي تحذر من تسيب، أو ضعف الرقابة على بعض المواقع النووية فإن الخطر يتضاعف ويزداد مصداقية.[٥] ومعلوم بأنّ كافة برامج الأسلحة النووية في الدول الخمس النووية (أمريكا،

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٧

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٦-١٢٧

(٣) Glausius And Amos Etal,2007,P.3

(٤) .Ibid

(٥) .Ibid

روسيا فرنسا، بريطانيا، الصين) لا تخضع لأشراف ضمانات وكالة الطاقة الذرية، أما الهند، الباكستان، وإسرائيل فلم توقع أصلا على معاهدة انتشار الأسلحة النووية[1]، لذلك طلب محمد البرادعيّ/مدير وكالة الطاقة الذرية عقب هجمات ١١/أيلول، ٢٠٠١م بتعزيز نشاط ضمانات أمن المواد النووية والمشعة، وتوسيع أنظمة مكافحة تهريب تلك المواد. [2]

وشكى أحد المسئولين في الوكالة صراحة من ضعف الإشراف التنظيميّ على مصادر المواد والمشعة في الكثير من البلدان، [3] وهذا يدفعنا للسؤال: ماذا سيكون ردّ أمريكا إذا هوجمت من قبل شبكات إرهابية بالأسلحة النووية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ارث الحرب الباردة كان مصمم هيكليا، على أنّ مثل هذا التهديد قائم على أساس النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، وإستراتيجية الردع، وتشعباتها.

والجواب نجده في تقرير سري أعده البنتاغون وقدمه للكونغرس الأمريكيّ بعنوان (إعادة تقييم الوضع النوويّ) [4] قدّم خلاصة تبين مدى التحولات النوعية في الفكر الاستراتيجيّ الأمريكيّ، وتغيّر في بنية وسلوك السياسية الخارجية الأمريكية، عقب هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١، إذ كشف أن أمريكا تعتزم استخدام الأسلحة النووية لمواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات: اثنان منها يمكن أن ينطبق على الشبكات الإرهابية:

١- حصول تطورات عسكرية مفاجئة، مثلا تعرض الأراضي الأمريكية لهجوم من تنظيم القاعدة أو غيره، باستخدام أنواع من الأسلحة النووية أو الإشعاعية، أو تعطيل أنظمة الاتصال الحساس في المؤسسات والوزارات الأمريكية، ما قد يؤدي إلى الفوضى وخروج الأمن عن السيطرة مع التأكيد بأن المخيلة الأمريكية الرسمية والشعبية تمثل هكذا سيناريوهات، ولا زالت سينما هوليوود تضخ بها باستمرار، حيث "يقوم متخصصون في المخابرات وفي أداء معكوس للأدوار، بالسعي سرا إلى انتداب سيناريوهات إرهابية من كبار كتاب السينما الأمريكية في هوليوود ". [5]

(١) العموش، أحمد فلاح، ٢٠٠٧م، ص ١٢٥
(٢) المرجع السابق، ص٢٦
(٣) المرجع السابق، ص١٢٧
(٤) العموش، أحمد فلاح٢٠٠٧م، ص ١٢٩
(٥) دير ديريان، جيمس، ٢٠٠٥م، ص ص ١٥١-١٥٢

وهو ما دفع أحد الباحثين إلى القول بأن هجمات ١١/أيلول ٢٠٠١م، دشنت على ما يدير شبكة جديدة هي "شبكة الترفيه العسكرية-الصناعية- الإعلامية". [١]

٢- ردّا على الهجمات بالسلاح النوويّ أو البيولوجيّ أو الكيميائيّ، وهذه الثلاثة هجمات محتملة في المستقبل من قبل الشبكات الإرهابية.

٣- ضدّ أهداف قادرة على الصمود أمام هجمات غير نووية وهذا تهديد مختلط قد يشمل الدول والشبكات، وتطرح مثل هذه السيناريوهات الآن أسئلة عميقة جدا لذي الكثير من الباحثين، وبخاصة في الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، أسئلة مثل هل يدفع التطور التكنولوجي الذي تتبارى فيه الدول، والشبكات الإرهابية، إلى "التحول من أسلوب مركزية الدول إلى مركزية الشبكات من ناحية لضرب الدول، ومن ناحية أخرى لردع وهزيمة تلك الشبكات"، ما يعني تحول الدور الإنسانيّ في اتخاذ القرارات، وهل يعني تطوير إستراتيجية" حرب المعلومات " التي تستخدم الإلكترونيات كتقنية سيطرة في كل انتشار الأسلحة الذرية.

وازاء هذا الاضطراب الماليّ والشكوك العسكرية، أصبح من الصعب التمييز بين المعلومات الحقيقية والتضليل المتعمد، وأن العالم مقبل على أزمة أو حدوث كارثة، نتيجة لتعقيد الشبكات وغزارتها.؟ [٢]

٢- الإرهاب البيولوجيّ: وبدون الدخول في تفصيلات ذلك، فإنّ معظم الخبراء والعلماء يعدون استخدام بكتيريا الجمرة الخبيثة(Anthrax)* أحد مهددات هذا النوع من الإرهاب المعاصر. [٣]

ولقد انتشر الرعب من هذا النوع من الإرهاب بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م في أمريكا، وإصابة عدد بسيط من المواطنين بها، عن طريق استخدام الطرود والرسائل

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٢

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٤-١٥٥

* الجمرة الخبيثة مرض غير معد والطريقة الوحيدة للإصابة به تكون عن طريق التعرض لكمية كبيرة من الجرثومة التي عادة ما تصب الحيوانات الظلفية والماشية.

(٣) العموش، أحمد فلاح، ٢٠٠٧م، ص ١٣٢

البريدية لنشر الجرثومة- إذ بلغ عدد حالات الإصابة بها في أمريكا وحدها، (٤٤) حالة، ولقد أدّت سلسلة من التهديدات باستخدام الجمرة الخبيثة عقب هجمات ١١/أيلول ٢٠٠١م إلى إغلاق عدد من الصحف ووكالات الأنباء الأمريكية، والكونغرس، [١] ومقر شركة مايكروسوفت.

وقد كان من آثار هذه العملية أن تغيّر سلوك المؤسسات السياسية، مثل: الكونغرس، إذ طلب أعضاء الكونغرس الأمريكيّ في المقاطعات الأمريكية بالتواصل مع السياسيين من خلال البريد الإلكترونيّ بدلا من البريد العاديّ، بخاصة بعد أن وصلت إحدى الرسائل المحلية بالجمرة الخبيثة إلى رئيس مكتب الأغلبية في الكونجرس السناتور توم داشل. [٢] وأدى الخوف من الجمرة الخبيثة إلى تذمّر في الأوساط الطبّية، والقطاع الحكوميّ في أمريكا خلال الفترة التي تمت في ١١/أيلول ٢٠٠١م. إذ نفد الدواء المستخدم في علاجها من الصيدليات، ما أدّى إلى زيادة الطلب عليه، الأمر الذي دفع السلطات الأمريكية إلى التفكير في تحقيق القوانين والإجراءات المتعلقة ببراءة اختراعات الأدوية لإغراض توفيرها على نطاق واسع لمواجهة هذه التهديدات الإرهابية الجديدة [٣]*.

والدليل على خطورة هذا النوع من الإرهاب التكنولوجيّ المتمثل بالجمرة الخبيثة، يطرح الخبراء والعلماء المئات من السيناريوهات المرعبة عن كيفية استخدامها للقضاء على مدن كاملة، واحد من هذه السيناريوهات النظرية:أنه إذا تم نشر مائة كيلو غرام (١٠٠) كغم منها فوق مدينة واشنطن العاصمة فقد تقتل ما بين (١٣٠) ألف شخص إلى (٣) ملايين شخص، وبخاصة إذا كانت الظروف الجوية مواتية لنشرها، مثل: الرياح والأمطار التي تزيد من سعة انتشارها وتأثيرها القاتل، [٤] ويؤكد انتوني فوشي (Anthony Fuci) /مدير المعهد الوطنيّ الأمريكيّ للأمراض المعدية والحساسية في دراسة حديثة له، [٥] أن اتجاهات الإرهاب التكنولوجية، تؤكد بأن "الإرهاب البيولوجيّ:

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣٣-١٤٥

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٥

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٧

*. يقول الخبراء أنه لكي تستخدم الجمرة الخبيثة كسلاح قاتل، لابد من تحويلها إلى مسحوق ناعم يمكن استنشاقه، لذلك كانت ترسل عبر رسائل البريد العادي.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤٣

(٥) Glausius And Amos et al., 2007, p..5

(Bioterrorism) يزداد خطورة بتسارع أكثر من أيّ نوع أخر من الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل (WMD) الأخر-وأن تكلفة قتل شخص واحد بهذا النوع من الإرهاب قدرت بدولار واحد فقط." [١]

إن هذا مع يجعل السلاح البيولوجيّ مناسبا، ومرعبا بيد الإرهابيين، وبخاصة إذا ترافق ذلك باتجاهات أخرى بالظاهرة العلمية نفسها، مثل: الثورة الهائلة المتسارعة الآن في المجلات البيولوجية الحيوية والجزئيات، والهندسة الوراثية، وحسب بعض العلماء فإن إرهابيا واحدا على دراية بهذه الحقول المتقدمة من التكنولوجيا قادر على خلق الدمار.

وإن الخوف الآن من أن يتحوّل أحد علماء البيولوجيا إلى إرهابيّ[٢]، وأخطر ما في الأمر أن الكثير من العلماء والخبراء باتوا يتساءلون الآن عن فائدة نشر بعض الأبحاث المهمة للجمهور وعلى الشبكة العالمية، وإن هذه العملية قد تصبّ في مصلحة الشبكات الإرهابية التي ترصد كل كبيرة وصغيرة في هذه المجالات العلمية المتطورة، وبخاصة الأبحاث في مجالات إنتاج الفيروسات والمضادات الحيوية، وإنتاج مواد بيولوجية تدمّر المواد الصلبة، مثل: أجهزة الكومبيوتر من خلال تقنية جديدة تدعى (الميكروبات آكلة المعادن Metal Eating Microbes) بحيث تدخل أو تحقن للأجهزة فتعمل على تدميرها .[٣]

وللتدليل على خطورة هذه الميكروبات يرى أحد العلماء بأن خطرها (على مقياس ١الى ١٠) يساوي (٠,٠١)، ما يعني خدمه كبيرة في يد الشبكات الإرهابية .[٤]

وتشير المعطيات إلى إن الحكومة الأمريكية وإدراكا منها لهذه الاتجاهات الخطيرة من الإرهاب التكنولوجيّ، وبخاصة في المجال البيولوجيّ، قامت بعد ١١\أيلول\٢٠٠١م الانفاق في هذا القطاع من (٤١٨) مليون دولار عام ٢٠٠١م إلى أكثر من (٥) بليون دولار. [٥]

---

(١) Ibid.
(٢) Ibid.
(٣) Ibid.
(٤) Ibid, P.6.
(٥) Ibid.

وحسب مؤشرات مركز منع انتشار وحفظ الأسلحة في واشنطن العاصمة، فأن الحكومة الأمريكية والوكالات والمؤسسات الفدرالية قد أنفقت منذ عام ٢٠٠١م (٤١، ٥) بليون دولار لمكافحة الإرهاب البيولوجيّ(Bioterrorism) [١]

ويرى الخبراء بأنّ خطر هذا النوع من الإرهاب وتعاطي الأطراف الفاعلة معه، يتم على صعيد منهج الواقعية والدولة والتعاون الثنائيّ بين الدول، على الرغم من أن هذا النوع من الإرهاب لم تعد تنطبق عليه مناظرات السياسة القديمة، فبوجود الشبكات الإرهابية يصبح من الصعب تصميم سياسات للردع، مهما كان نوعها، كما أن إمكانية التعرّض لهذا الإرهاب ونقص الوسائل الفعالة لمواجهته، والمفاهيم المتأصلة للسياسة الخارجية التي كانت متبعة أبان فترة الحرب الباردة كلها أمور تجعل من مواجهة خطر هذا الإرهاب مهمة شديدة التعقيد والصعوبة. [٢]

٢- النتيجة الثانية التي نستخلصها من دراسة منحنى التكنولوجيا (S-Curve)، ونظرية الانتشار، أنه وبالعودة إلى شكل منحني (روجرز) فاننا نرى بأن الشبكات الإرهابية، وعلاوة على أنها تسلقت منحنى التكنولوجيا، دون المرور في مراحل صيرورته احتلت أعلى قمة المنحنى فإنها أيضا كانت من المغامرة والعزم والتصميم لتحقيق الأهداف ونشر أيدلوجيتها بحيث جاءت ضمن المجموعة الأولى من المتلقين لكافة مخرجات التكنولوجيا الحديثة، أي ضمن مجموعة المجددين الذين لا تتجاوز نسبتهم عند طرح المنتج الجديد عن (٢، ٥-٣%). [٣] ولعلّ من أهمّ المفارقات التي يمكن أن نشير إليها وهي أنها بحاجة إلى تحليل وبحث مستفيض.(ليس هذا مكانه) وهي أنّ الشبكات الإرهابية خاصة الإسلامية وإن كانت تقليدية-سلفية، وتنظر بعيني الشك والريبة للكثير من معطيات ونتائج الحداثة، فإنها هنا تقف في المقدمة .

---

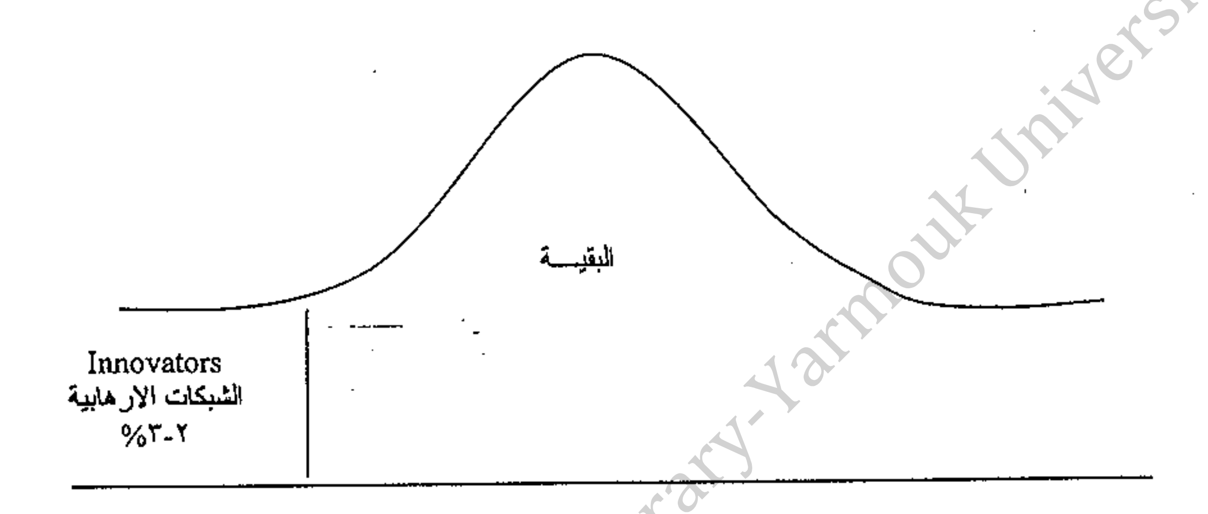
(١) Cass, Stephen , Anti- Terroisme Effort, Vary From The Narg In Ally Effective To The Utterly Pointless, Discover Magazine 8/2.4/2007 ,P.2 ,Http://Discovermaazine.Cam/2007/Sep/Homeland/Inseu

(٢) المرجع السابق، ١٥٢

(٣) .Myers, James H, 1986, P.302

هذا يعني أن الجماعات والشبكات الإرهابية يمكن أن تظهر في منحنى انتشار التكنولوجيا على الشكل التالي: *

الشكل رقم (١٣): شبكة الإرهابيين في منحنى روجرز



المصدر: Mayers, James, H., 1986, p.302.

ويشير بعض الباحثين بأنّ من أهم الصفات التي تميز هؤلاء المجددين أنهم: من الشباب، ومن مراكز اجتماعية عالية ومحترمة، وضعهم الماديّ جيد، ويستخدمون مصادر غير تقليدية للحصول على المعلومات مثل المجلات والكراسات، ويبقون على قرب دائم من مصدر المعلومات الأصليّ .[(١)]

وفي دراسة كمّية على انتشار الهاتف الأرضي الحديث (الكبسات) (Touch-Tone) في بداية انتشاره، تبين أن أول (١٠%) من المجددين لتكنولوجيا هذا الهاتف تميز بالإضافة إلى الميزات التي ذكرناها أعلاه بأنهم كانوا أشخاصا يحبّون المغامرة، ويرتبطون مع بعضهم بجماعة أو أكثر !؟ " أكثر من بقية المجموعات[(٢)]، هذا يعني بأن شبكات الإرهاب كانت بما تملك من حرية حركة ومناورة قادرة على استخدام آخر

---

* الشكل أعلاه من أعداد الباحث اعتماد على (مايرز Myers) توضع شبكات الإرهابيين في منحنى انتشار التكنولوجيا علما بأن النسب المعطاة لكل مرحلة من مراحل الانتشار هي نسب افتراضية جرى الاتفاق عليها من قبل الخبراء والعلماء في هذا الحقل

(١) Ibid, P.303.

(٢) Ibid.

مخرجات ميكانزمات العولمة التكنولوجية، لا بل أن هذه الشبكات بما أصبحت تملكه من خبرة وبراعة في استخدام تلك المخرجات، إحدى أهم وسائل وطرق عولمة التكنولوجيا نفسها، وهذا ما سنبحثه في المبحث القادم

لذا نرى بأنّ أهمّ فشل لهذه النظرية أنها تركز على تفسير الجزء الأكبر من الفعل الإرهابيّ المعاصر بكل أطيافه (سواء الإسلاميّ، أم المسيحيّ، أم اليهوديّ، أم الهندوسيّ، وغيره)، المتمثل بالعمليات الانتحارية."إذ هي عالم إنسانيّ وراء العالم المدرك بالحواس " الذي تركز علية النظرية الوضعية" [١].

فأننا نعود مرة أخرى إلى السؤال حول مستقبل سيرورة العولمة نفسها، وبقاء النظام العالميّ الحاليّ المركز على المناهج الوضعية"، ونسأل هل هناك مقارنة أخرى لفهم الظاهرتين، وهل يمكن التنبؤ بانهيار النظام العالميّ المعاصر، حسب نظرية أيما نوبل فالرشتين، بحيث نقدم مقاربة مختلفة: ميزتها: الكلانية[١].

وفي صميم هذه المقاربة نرى بأن هناك ترابطا وتشابكا بين ثلاث من الظواهر المعاصرة التي أفرزتها مؤشرات التكنولوجيا المختلفة، وأن نسبها متفاوتة؛ وهذه الظواهر هي:

١. ظاهرة الإرهاب المعاصرة؛ولقد كشفنا العلاقة الطردية بين الظاهرتين.

٢. ظاهرة التغير المناخيّ أو الاحتباس الحراريّ؛ وتأثيرها على العولمة وعلى مؤشرات الترابط الفردي تحديدا.

٣. ظاهرة الندرة المتزايدة في الموارد الطبيعية.

ولما كانت " التغيرات المؤسساتية، تتم من خلال التفاعلات المعقدة ما بين الأسواق، التكنولوجيا والايدولوجيا، والحاجات الاجتماعية، والضغوط فإن من الصعب التنبؤ بشكل النظام ومؤسساته التي ستبرز في المستقبل . [٢]

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٩٢-٩٣.

(٢) غاي، دام، حالات فوضى، ١٩٩٧، ص٨.

ويمكن النظر إلى هذه التفاعلات ما بين الظواهر الثلاث أعلاه، من خلال التركيز على ثلاثة مستويات للبحث هي:

١- المستوى الأول: مسؤولية التكنولوجيا كإحدى أدوات الهيمنة الرأسمالية على العالم في خلق انقسام حاد بين مستفيد ومتضرر من ذلك.ما أوجد بيئة صعبة لنمو الإرهاب.

لقد وضعت الثورة التكنولوجية في القرن الثامن عشر بريطانيا على المسار لتصبح أول نظام اقتصادي حديث ومعاصر"Modern"، ومن خلال ذلك سيطرت بريطانيا على تجارة العالم، واستعمرت أجزاء أخرى في: آسيا، إفريقيا، وأمريكا الشمالية، [١] وفي اليابان استفادت ثورة مياجي:Meiji في بداية القرن العشرين من تبني التكنولوجيا الغربية، محدثة ثورة صناعية كانت بداية للتطور التكنولوجيّ الهائل في اليابان، وكانت المواد الأولية تأتي من خلال هيمنة اليابان العسكرية، ومستعمراتها في تايوان، وكوريا [٢].

ولقد حدث الشيء نفسه مع أمريكا وأستراليا وغيرها من الدول التي استطاعت تسخير التكنولوجيا لمصلحتها، وبتفاوت بين دولة وأخرى [٣]، ويمكن القول بأن القوة الدافعة التي كانت وراء معظم أنظمة الإنتاج الجديدة التي ساهمت بزيادة الهيمنة الرأسمالية على العالم، هي تسارع التقدم التكنولوجي- وبخاصة في الإلكترونيات - ووسائط النقل والاتصال. [٤]

ولقد اشتمل هذا التسارع على اتجاهات أخرى فرعية، مثل: تخفيض كلفة الاتصالات، زيادة سرعة الاتصالات، وتغيير طبيعة الاتصالات والنقل، [٥] لكنّ لهذه التطورات آثاراً اقتصادية وسياسية واجتماعية هائلة، منها: التحوّل في علاقات العمل،

---

(١) Stiglitz, Joseph And Charlton, Andrew, Fair Trade For All:How Trade Can Promote Development, Oxford University Ress,First Pub Lished 2005 , Pp. 11-12.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) حالات فوضى، ١٩٩٧م، ص٤٦.

(٥) المرجع السابق

واختفاء بعض الوظائف، وخلق وظائف أخرى [1]، وإضعاف الاستقلالية الوطنية، ثمّ استبعاد الاقتصاديات الوطنية عن العمليات الاجتماعية، ولقد ساعد ذلك كله في إعادة صياغة الرأسمالية، وإعادة هيكلة الدول القومية، التي أصبحت بضغط ميكانزمات العولمة تلك أكثر تجاوباً مع قوى الاقتصاد الدولية.

كما أن النظام الماليّ العالميّ الجديد أخذ يعمل خارج سيطرة الحكومات.[2] ويقول جوزيف ستيغلتز بأنّ هجمات ١١/أيلول ٢٠٠١م قد طرحت-(بشكل غير مباشر)-قضية الانقسام بين من يملكون، ومن لا يملكون، وأن القضية هي قضية " عدل ومساواة: Fair And Just" وأنه إذا كان للعولمة أن تسير فأنها يجب أن تعكس هذه القضية، وذلك لجعل العولمة أكثر إنسانية[3] ويضيف ستيغلتز "بأنّ هذا الانقسامّ المتزايد بين: من يملكون (The Haves) ؛ ومن لا يملكون (Have-Nots) تركت الكثيرين من في العالم الثالث في فقر ودفع حيث يعيشون على أقل من دولار في اليوم "[4] ولعل هذا هو المدخل إلى نظرية فالرشتان الذي يرى بأن السياسة العالمية تتحرك ضمن إطار نظام- عالميّ يسوده منطق الرأسمالية العالمية[5] .

٢- المستوى الثاني: سيطرة فكرة النمو الاقتصاديّ (في ثقافة) العولمة على فكرة عدالة التوزيع، الأمر الذي عزز من بيئة الإرهاب من ناحية، وخلق مشاكل بيئية، والتي تقف على رأسها الآن ظاهرة التغير المناخيّ التي انعكست بشدة (عكسيا) على مؤشرات العولمة الاجتماعية في السياحة والسفر، والهجرة.

وتتجلى مسألة عدم عدالة التوزيع التي تحدث عنها ستغيلتز، وفالرشتاين في أنه ورغم وعود العولمة خلال العقد المنصرم بتقليل الفقر في العالم فإن الرقم الحقيقيّ للبشر

---

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق، ص ص٤٨-٥١.

(٣) Stigitz, Joseph E, Gobalizati On And Its Discontents Www. Nortont Company, Newuork,First Published ,2003 Pp.Xv-5

(٤) Stiglit2,2003,P.5

(٥) هوبدن، ستيف و وين جونز، رتيشرد، في بيليس، جون وسميث، ستيف، ٢٠٠١م، ص ٢٦٦.

الذين يعانون الفقر قد ارتفع إلى قرابة (١٠٠) مليون شخص، بينما زاد مجموع الدخل العالميّ بتوسط ٢,٥% سنويا. [١]

وزادت المشاكل الاقتصادية-الاجتماعية في قارة إفريقيا بعد الاستعمار، وانخفض مستوى المعيشة، وزاد تدمير البيئة، وتعطلت العملية السياسية في الكثير من دول العالم الثالث لان إيقاع التغيرات المتسارع لم يمكن تلك الدول من إحداث التغيرات والتكيف الثقافيّ معها[٢] ويرتبط بذلك أن ظاهرة التغير المناخيّ، وتدمير البيئة هي مظهر آخر من مظاهر تفكك الاستقرار العالميّ الذي يؤثر في العالمين الغنيّ والفقير، [٣] وأخذت قضايا البيئة تشكل تحدياً لنظرية العلاقات الدولية[٤] ثم زيادة على ذلك كله فأن العالم اليوم يتوجه بشكل متزايد نحو" الندرة المتزايدة في الموارد الطبيعة، إذ ارتفعت أسعار: النفط والغاز الطبيعي، وأسعار المواد الغذائية خاصة القمح والذرة، إذ بلغت الزيادة على مستوى العالم (٤٠%) عام ٢٠٠٦م.

ولقد ارتبط بذلك زيادة نسبية التلوّث، واستنزاف الموارد الطبيعية، [٥] وذلك حينما تحوّل قطاع واسع من المزارعين في الغرب (في أمريكا والبرازيل) من الزراعة لإنتاج الغذاء إلى إنتاج الوقود-الإيثانول عن طريق تخمير كميات هائلة من محاصيل الذرة وقصب السكر، وإنتاج الديزل الحيويّ، عن طريق تحويل زيت فول الصويا، [٦] الأمر الذي وصفه بعض الخبراء في الأمم المتحدة بأنه " جريمة بحق الإنسانية " لأنه يساهم في دفع أسعار المواد الغذائية، ويخرّب الأراضي الزراعية. [٧]

٣- المستوى الثالث: المنظور العلموي: Cienticism الذي تعزز بالنجاح الكبير للعلوم الطبيعية، والتطور التكنولوجيّ، الذي مكّن من الهيمنة الرأسمالية على العالم، وساعد

---

(١) Stiglit2,2003,P.5

(٢) Ibid. Pp.-8

(٣) إسحاق، روبرت، مخاطر العولمة، 2005م، ص 269.

(٤) Green,Owen,Environmental Issues, In Baylis And Smith , The Gloobalization Of World Politics , 2001 , Pp.387-404

(٥) ساش، جيفري، الطبيعة وتكاليفها المتصاعدة، عن البروجيكت سند بكيت، في صحفية الغد الأردنية، العدد ١١٤٠، ٢٠٠٧/٩/٢٥م، ص٣٧.

(٦) المرجع السابق.

(٧) صحفية الراي الأردنية، عن وكالة رويترز، خبير غذاء دولي يدعو إلى تغلب أنتاج العضوي، العدد ١٣٥٣٨، ٢٠٠٧/١٠/٢٨م، ص١١٤.

بشكل كبير في انفلات المستوى الأولي عن السيطرة [1]، والذي أخذ منحى إيجاد صدمات حادّة للمنظومة الثقافية في الدِّين، والعادات، والتقاليد في مختلف المجتمعات، ما عزّز من شبكة الترابط بين الجماعات الدينية، والعرقية، أي أن ثقافة العولمة أدّت إلى حركة معاكسة من الثقافات الفرعية (الدين، اللون، القبيلة، الطوائف، الأعراق القوميات، النساء، جماعات حقوق الإنسان جماعات حماية البيئة، جماعات حماية الحيوان .....الخ) ولقد أخذ تعبير الدفاع عن هذه الثقافات الفرعية شكل الإرهاب في الكثير من الأحيان حتى عند جماعات حماية الحيوان وجماعات مناهضة العولمة: Anti-Globalization:

ويرى (فالرشتاين) بأن المنظور العلمويّ " هو الدعامة الثانية للنظام العالميّ الحديث في الإطار الثقافيّ العالميّ، وأنّ الدعامة الأولى هي إيديولوجية الليبرالية .

ويقصد بمصطلح العلمويّة " نظام المعرفة الذي تطوّر ضمن النظام بينما كان المجتمع يتحرك نحو العلمانية، وحين أصبحت المعرفة مشروعة باطّراد في مجالات كانت محرمه عليها من حيث تسخير آليات العالم الماديّ عبر الزمان والمكان، الأمر الذي انعكس على زيادة عمليات الإنتاج، وبالتالي زيادة عمليات تراكم رأس المال الذي تسخره أيديولوجيته الليبرالية، (التي تعدّ فلسفة العولمة) لمصلحتها. [2]

ويرى ستغلتز [3] بانه "إذا كانت العولمة لم تنجح في تخفيف الفقر، وتأمين الاستقرار العالميّ، فأن الأزمات(Crises) في آسيا، وأمريكا اللاتينية ستهدّد الاقتصاديات والاستقرار في جميع دول العالم الصناعية المتقدمة، وأنّ انهيار أحد الأسواق المالية سيهدّد بقية اقتصاديات العالم، كما حدث عامي ١٩٧١، ١٩٩٨ في أزمة الأسواق الآسيوية التي هددت كافة الأسواق العالمية " وهذه النوعية من الأزمات هي في جوهر نظرية فالرشتاين .

---

(١) هويدن، ٢٠٠١م، ص٢٩٩.
(٢) هويدن، ٢٠٠١م، ص ص ٢٩٧-٣٠٠.
(٣) Stiglitz, 2003,P. 6

ويضيف ستغلتز بأن" أزمات البطالة العالمية قد جلبت معها المشاكل الاجتماعية والعنف في دول أمريكا اللاتينية، إلى الصراعات العرقية في أجزاء مختلفة من العالم "[١] ورغم أن بعض هذه المشاكل ليست جديدة، إلا أنّ الجديد والتغيّر المهمّ هو ردّ الفعل العالميّ ضدّ المشاكل والسياسات التي تخلقها العولمة والتي لم يكن يدركها الكل في العالم لولا ميكانزمات العولمة التكنولوجية، بمعنى أنّ العولمة خلقت ترابطاً في مشاكل العالم، والتي من أهمّها ظاهرة الإرهاب .

وبينما لم يتحدّث ستيغلتز عن ظاهرة الإرهاب وعلاقتها بالعولمة بالتحليل، ولم يتحدث عنها فالرشتاين في دراسته النظرية للنظام العالميّ في ثلاثة أجزاء . ١٩٧٤، ١٩٨٠، ١٩٨٩، إلا أن (فالرشتاين) لم يترك موضوع الإرهاب دون بحث وتحليل، ففي مكان أخر كتب دراسة قصيرة (*) بعد ستة أشهر من خطاب جورج بوش الابن أمام الكونغرس الذي أعلن فيه " الحرب العالمية على الإرهاب" عقب هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م. وفي هذه الدراسة حلل كتابات الحكومة الأمريكية، والصعوبات التي واجهته في إعلان الحرب على الإرهاب، وغزو أفغانستان، والتهديد باحتلال العراق-لم تكن أمريكا قد احتلت العراق بعد-وكيف كانت تتصرف بأحادية، وتهدّد الدول والأطراف وشبه الإطراف، وقد خلص إلى نتيجة "أن الهيمنة السياسة التي تمارسها أمريكا بصورة طبيعية في النظام العالميّ حالياً قد تتهاوى بسرعة بالغة".

وتوقع أن يحصل انكماش في الاقتصاد العالميّ، وبروز المزيد من الأزمات الاقتصادية التشبيهية بما حصل في الأرجنتين، وبروز سياسة الحمائية الاقتصادية للمنتجات والصناعات الأمريكية، وهذا ما يدفعنا عند هذه النقطة الانتقال إلى الجانب الأخر من المعادلة، وهو كيف أثرت ظاهرة الإرهاب على العولمة ؟

وهذا ما سنبحثه في المبحث الثاني تحت عنوان أثر ظاهرة الإرهاب واتجاهاته المعاصرة على ظاهرة العولمة.

---

(١) Ibid. Pp.-7

* دليل ذلك أن لفالرشتاين دراسة عن تلك الأحداث في الكتاب الذي حرره كين تيم ويتم ديون تحت عنوان عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي وجاءت دراسة فالرشتاين تحت عنوان (حرب بوش ضد الإرهاب مدى التأكد من النتائج)، ص ص ١٢٩-١٣٧ .

المبحث الثاني

تأثير ظاهرة الإرهاب واتجاهاته المعاصرة على ظاهرة العولمة

يتناول هذا البحث فحص وتحليل تأثير الإرهاب واتجاهاته المعاصرة على ظاهرة العولمة، ومؤشراتها المختلفة من خلال استخدام "مؤشرات الإرهاب البديلة – S" التي قام بنائها الباحث لغايات هذه الدراسة، ثم بحث أثر مؤشر دور القطاع الخاص وذلك من خلال ثلاثة مطالب، وعلى النحو التالي:

المطلب الأول: اتجاهات الإرهاب وتأثيرها على العولمة:

يحظى موضوع اتجاهات الارهاب المعاصر بأهمية بالغة في النقاشات السائدة حالياً لتحليل الظاهرة، ويلاحظ بأن الدوائر الامريكية، سواءً الرسمية او الاكاديمية البحثيةمن أكثر الجهات العالمية اهتماماً بهذا المجال، ولقد اتخذ هذا الاهتمام بعداً أوسع وأكثر عمقاً بعد هجمات ١١/ ايلول/ ٢٠٠١م، ضد امريكا.

وتقوم وزارة الخارجية الاميركية والمركز الوطني لمكافحة الارهاب (NCTC) بالتعاون مع بعض المؤسسات البحثية الخاصة برصد سنوي لأهم اتجاهات الارهاب في امريكا وفي العالم[١].

ولقد سبق أن أشرنا في الفصول السابقة الى أهمية دراسة الاتجاهات (Trends) وتحدثنا عن معظمها بشكل متفرق في متن الدراسة.

وكما سبق أن أشرنا فأن اتجاهات الارهاب يمكن ان تعرف بأنها (التغيرات الحاصلة في النوع، العدد، وعنف الهجمات الارهابية، أساليب العمل، امكانيات الارهابيين، التجنيد، والتمويل، توجهات الجماعات الإرهابية، وتغيرات ذلك مع الزمن) [٢].

(١) . Perl, 2006, p.1.

(٢) .Ibid.

هذا يعني إمكانية معرفة قدرة الشبكات الارهابية على سبيل المثال على تنفيذ هجوم وعمليات واسعة وهل تزيد هذه الامكانيات ام تقل مع الزمن؟ وبأي طريقة تتغير هذه الامكانيات؟

ويمكن ان نستغل التحليل لهذه الاتجاهات للاستدلال على مدى ترابطها وتأثيرها على العولمة خاصة وأننا نستخدم هذه الاتجاهات كمؤشرات على النشاطات الارهابية[1].

ولا ننسى الاشارة هنا الى الكثير من الملاحظات التي تحدثنا عنها عند نقدنا لمؤشرات الارهاب المستخدمة وأن التعريفات الاجرائية المختلفة للإرهاب تعطي نتائج مختلفة لدراسة الظاهرة، ومن ضمنها شكل وفحوى وعمق هذه الاتجاهات المرصودة.

ونبين فيما يلي أهم تلك الاتجاهات وعلاقتها بظاهرة العولمة ومؤشراتها* دون الدخول في تفصيلات تلك العلاقة خاصة.

أ- أثر اتجاهات الإرهاب على مؤشرات العولمة السياسية:

١- التوسّع الكبير في دور الشبكات أو الأطراف على من غير الدول (Micro-Actors)[2]، والتي انتشرت أصلاً بسبب مؤشرات العولمة التكنولوجية، وبخاصة الإنترنت إذ انتشرت إيديولوجيتها في الخارج، وبخاصة في أوروبا، المغرب العربيّ، جنوب شرق آسيا، بحيث أصبحت شبكات ذات استقلالية كبيرة، وخطرها الإرهابيّ (مرتفع جدا) مستقبلاً.

٢- ظهور خطر تنظيم القاعدة كشبكة إرهابية عالمية التي تعدّ الآن حسب بعض الخبراء والأكاديميين والباحثين البريطانيين (أخطر شبكة أو طرف فاعل من غير الدول – إرهابية يواجهها العالم، وذلك لأنها تمتلك إيديولوجية استبدادية مطلقية[3]

---

(١) Ibid., P.5 .

* سنعتمد هنا على "اتجاهات الإرهاب" التي تعدها المؤسسات الأمريكية الحكومية الخاصة، وبعض التقارير البريطانية خاصة دراسة مركز دراسات الإرهاب والعنف السياسي في جامعة سانت اندروز حول الاستعدادات البريطانية للهجمات الإرهابية المستقبلية ودراسة صادر عن مركز جافا في إسرائيل عن ظاهرة النساء الانتحاريات في العالم. ودراسة عن المخابرات الهولندية.

(٢) Ibid., P.3 .

(٣) Wilkinson, Paull Etal, P.6 .

تريد تغيير العالم، وأثبتت قدرتها على تنفيذ عمليات قتل واسعة، وأعلنت رغبتها باستخدام أسلحة الدمار الشامل).

٣- انخفاض في ظاهرة الإرهاب المدعوم من الدول، علماً بأن هذا مقياس أمريكيّ بحت، وليس بالضرورة أن يعدّ أو يلقى رضا الأطراف كافة، وبخاصة الدولية، ومعروف بأن الخارجية الأمريكية كانت تضع دولا مثل: إيران، سوريا، كوبا، كوريا الشمالية، كدول راعية للإرهاب[١].

٤- زيادة التعاون "الدوليّ لمكافحة الإرهاب[٢]، وبخاصة التعاون في مجال الحرب العالمية على الإرهاب، و تبرز السعودية، والباكستان كأمثلة على عمق هذا التعاون، كذلك تدخل ليبيا، والسودان، بما قامتا به من المساعدة والتعاون في هذا المجال، وهذا التعاون سواء الثنائيّ أو متعدد الأطراف، ضمن استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب، يدخل ضمن استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب، يدخل ضمن مؤشرات العولمة السياسية.

٥- ضعف النظام القضائيّ، والأجهزة الأمنية في بعض الدول التي مكنت الشبكات الإرهابية من العمل بحرية، ما زاد من عولمة الظاهرة[٣].

٦- تسطح المجمع الاستخباريّ، نتيجة تأثير الإرهاب على بنية وسلوك الدول، وبخاصة بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م بخاصة في مجالات تقاسم المعلومات الاستخبارية، والتعاون بين الدول لمكافحة الإرهاب، ولقد أسفر هذا التعاون - الذي يحدث لأول مرة في التاريخ بهذا الحجم وهذا العمق - عن نتائج إيجابية في مجال مكافحة الإرهاب، إذ يتم ملاحظة الإرهاب في أكثر من (١٠٠) دولة في العالم، وتمّ التعامل مع أكثر من (٣٠٠٠) إرهابي[٤] عبر العالم من أوروبا إلى سنغافورة.

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid., P.7 .

((٣) Ibid., P.9

(٤) Ibid., P.2

٧- تعميم عدم مشروعية العمليات الإرهابية، ولقد قام (روبرت كيوهان) [1] بالإشارة إلى هذا التوجه بتوسع مؤكد بأنه (أصبح التسامح مع المستويات المتدنية من الإرهاب أكثر إشكالاً، وأنها إحدى النتائج التي أسفرت عنها هجمات ١١/ أيلول/ ٢٠٠١م.

٨- يرتبط بالتوجهين أعلاه، توجّه آخر مهمّ فرضته ضرورات مكافحة الإرهاب (خاصة بعد ١١/ أيلول/ ٢٠٠١) وهو سياسة التحالفات) لمواكبة التغييرات في مصالح الدول[2]، ما يعني تغييراً نسبياً في بنية الدول، وتغييرات جوهرية في سلوكها، ويؤكد روبرت كيوهان بأنّ الإرهاب قد (غيّر مصالح دول لم تكن تعدّ نفسها أهدافاً للإرهاب، فيما تغيرت المواقف السياسية لدول كانت تشارك على هذا الجانب أو ذاك في صراعات لها علاقة بالإرهاب) [3]، وهنا نلاحظ كيف أثر هذا التوجه على مؤشرات العولمة السياسية والاقتصادية.

٩- تشتّت القوة بعيداً عن الحكومات، وتمكن الأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول (شبكات الإرهاب) من لعب أدوار مهمة في السياسة الدولية (بما في ذلك إلحاق الدمار الشامل، كانت في السابق أدواراً مقتصرة على حكومات الدول)، وذلك كله بفضل مؤشّرات العولمة التكنولوجية[4]، ويتوقع (جوزيف ناي) أن تلعب الشبكات الإرهابية أدواراً أكبر في المستقبل، وسيكون لها "قوتها الناعمة" الخاصة بها من خلال الخطاب الجذاب الذي يتجاوز ويتجاهل الحدود الوطنية[5].

١٠- تزايد خصخصة جهود مكافحة الإرهاب ويؤكد (جوزيف ناي) بأن ظاهرة الإرهاب نفسها هي "خصخصة للحرب"[6] وأهم ملمح لهذا التوجه هو تزايد نشاطات

---

(١) كيوهان، روبرت، تعميم عدم مشروعية الإرهاب وسياسة التحالفات، في بوث، كين وديون، تيم، عوالم متصادمة، الفصل الثاني عشر، ٢٠٠٥م، ص١٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٤) ناي، جوزيف، ٢٠٠٣م، ص١١.

(٥) المرجع السابق، ص ١٥..

(٦) المرجع السابق، ص ١١.

الشركات الأمنية الخاصة في أمريكا اللاتينية، وأفغانستان، والعراق، ونظراً لأهمية هذا الاتجاه في ظاهرة الإرهاب فستقوم بتخصيص المطلب القادم للحديث عنه.

١١- تزايد خطر عودة إرهاب الجيش الجمهوريّ الأيرلنديّ، واحتمالية تسلله داخل بريطانيا؛ على الرغم من عملية السلام السائدة الآن، وهذا الاتجاه تمّ رصده من مجموعة من الباحثين والأكاديميين البريطانيين(١).

ب- أثر اتجاهات الإرهاب على مؤشرات العولمة الاجتماعية:

١- تزايد العمليات الإرهابية الانتحارية، وتزايد خطورتها عالمياً، وتؤكد أودري كيرث كرونين في دراسته لها عن العمليات الانتحارية بأن أهمية هذه العمليات تأتي من أنها تترك نتائج تدميرية أكثر من غيرها من العمليات الإرهابية وحسب المؤشرات الكمية فقد بلغت نسبة العمليات الانتحارية العالمية (٣%) خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠١م، لكنها تسببت بمقتل (٤٨%) من مجموع القتلى، ويرتبط بذلك نشر المزيد من التأثير النفسيّ لهذه العمليات على الدول والمجتمعات المستهدفة(٢).

٢- ويرتبط بالاتجاه أعلاه اتجاه فرعيّ آخر يتمثل بزيادة استهداف الأمريكيين، بهذه الهجمات سواء داخل أمريكا نفسها أو الخارج، الأمر الذي يمثل مشكلة تواجه السياسة الأمريكية(٣)، ويمثل العراق وأفغانستان حقل تجارب واسعاً لتتبع مسارات هذا التوجه وتأثيره على استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب، وتغيير سلوك السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تبنّي المزيد من الأساليب العسكرية والتدخلات لمكافحة هذه العمليات على مستوى العالم.

ولقد تركت الهجمات الانتحارية في ١١/ أيلول/٢٠٠١م تأثيراً بالغاً على الأمن الوطني الأمريكيّ، وغيرت ذلك الانطباع الخاطئ لدى صناع القرار والسادة الخبراء

---

(١) Wilkinson, Paull et al., P.6

(٢) Cronin, Audrey Kurth, Terrorists And Suicide Attacks, The Library Of Congress, Congressional Research Service (Crs), Order Code Rl 32058, August 28, 2003, Attacks. Pdf, ٢٠ %٢٠ Http://Www.Brazoshealth.Org/Epr/Supp/SuicidePp.1-9 30, 4, 2007

(٣) Ibid., P.I

الأمنيين الأمريكان بأن المواطنين معرضون للخطر (Vulnerable) فقط خارج أمريكا[1]؛ وهذا يعني بأن العمليات الانتحارية المعولمة المعتمدة على آخر ميكانزمات العولمة التكنولوجية، قد فتت ذلك الحاجز بين الداخل والخارج (بين الإرهاب الداخليّ، والإرهاب العالميّ)، فالكل الآن معرض للخطر، وبخاصة أن خبراء ومحللين لظاهرة الإرهاب مثل (كرونين) [2]، يربطون بين هذا الاتجاه، واتجاهات أخرى مثل: السعي لاستخدام أسلحة الدمار الشامل راسمين سيناريوهات مرعبة للنظام العالميّ في المستقبل، إضافة إلى ربط ذلك بتصريحات لأسامة بن لادن بأن العمليات الانتحارية هي أهم (العمليات لزعزعة نشاطات أمريكا وحلفائها) [3].

٣- الترابط (Overlap) بين ظاهرة الإرهاب، والجريمة العالمية المنظمة، وهذا أدى إلى عولمة الظاهرة، مثال ذلك أن تفجيرات مدريد ٢٠٠٤م مولت عن طريق تجارة المخدرات وتفجيرات لندن ٢٠٠٥م عن طريق بطاقات التسليف المزورة[4].

٤- تزايد العمليات الإرهابية المرتكبة من قبل "النساء الانتحاريات Women Suicide Bombers)، أو كما في تسمية أخرى Female Suicide Bombers، وحسب دراسة أكاديمية واسعة تحت إشراف مركز جافا للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب/ إسرائيل (JCSS)، شملت العمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والشيشان، وسيرلانكا، تبين أن هذا التوجه ليس جديداً، وأن النساء شاركن في العمليات الانتحارية الإرهابية منذ أواخر القرن التاسع عشر، ثم انتشر هذا التوجه الفرعيّ (Sub-Trend)* حول العالم من سيرلانكا إلى الشيشان، تركيا، الهند، باكستان، أوزبكستان، لبنان، العراق[5].

---

(١) .Ibid., P.1-12

(٢) Ibid., P.1

(٣) .Blanchard, 2007, P.8

(٤) Raphael, 2006, P.5

* وصفت دراسة مركز جافا هذه العمليات بالظاهرة (Phonemenon) غير أننا نرى (وحسب وجهة نظر للأستاذ الدكتور وليد عبدالحي أثناء فترة إعداد الرسالة بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٢م)، بأن تلك العمليات لا تعدو أن تكون توجهاً فرعياً ضمن التوجه العام لظاهرة الإرهاب ولا تصل الى مرحلة الظاهرة).

(٥) Schweitzer, Yoram, Editef, Female Suicide Bombers: Dying For Equality?, Jaffee Center For Strategic Studies (Jcss) Memorandom No. 48, August, 2006, .Pp.7-12, Http://Www.Tau-Ac-Il/Jcss

وتشير المعطيات الكمية لدراسة جافا[1] بأنّ العالم شهد خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٥-٢٠٠٦م ما مجموعه (٢٢٠) عملية انتحارية نسوية، أكثرها كان في سيرلانكا (٧٥) عملية، وإسرائيل والأراضي الفلسطينية (٦٧) عملية، روسيا والشيشان (٤٧) عملية، تركيا (١٥) عملية، لبنان (٦) عمليات، أوزبكستان (٤) عمليات، ولعل الأهم من ذلك أن هذا "الاتجاه الفرعي" لعمليات النساء الانتحاريات بات يطرح أسئلة في عمق مناظرات العلاقات الدولية المعاصرة خارج مناظرات المنهجية الوضعية، بما يعني إعطاء المزيد من الدفع في جلب "النظرية النسوية" و"التنويعات الرئيسة لنظرية المساواة بين الجنسين[2]، ما يعني المزيد من التفسيرات المقترحة لنظرية العلاقات الدولية بعيداً عن عالم يسيطر عليه الذكور فقط"[3]*.

٥- انخفاض في متوسط أعمار الإرهابيين[4].

٦- زيادة العمليات الإرهابية التي تعود جذورها إلى ردّ الفعل على آثار العولمة نفسها[5]، وهذا اتجاه ذو أثر عكسيّ على سيرورة العولمة.

٧- زيادة عدد العمليات الإرهابية التي لا يعلن عن مرتكبيها[6].

٨- احتمالية القيام بعمليات إرهابية في المستقبل من قبل اليمين المتطرف، الفوضويين، ودعاة حماية البيئة الراديكاليين[7].

٩- تزايد خطر إرهاب جماعات حقوق الحيوان المتطرفة والتي تهاجم موظفي الشركات والمختبرات العلمية عن طريق استخدام القنابل، ومثال ذلك جماعة (جبهة تحرير الحيوان: Animal Liberation Front -ALF وتدعو هذه الجماعات

---

(١) Ibid., P.8

(٢) بيليس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ٢٠٠٤م، ص ص ٣٦٩-٣٧٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٠٢.

* يمكن الرجوع إلى تفصيلات كثيرة عن النظرية النسوية وتنويعاتها المختلفة في "عولمة السياسة العالمية" الذي حرره جون بيليس وستيف سميث، الطبعة العربية، ٢٠٠٤م، ص ص ٣٦٩-٣٧٣. ص ص ١٠٠١-١٠٢٧..

(٤) Raphael, 2006, P.9

(٥) Ibid.،

(٦) Ibid.،

(٧) Ibid.،

المتطرفة إلى عدم الإساءة للحيوانات وعدم استخدامها في مختبرات التجارب، وهي تنشط في معظم دول أوروبا الغربية وأمريكا[1]، والخوف أن تستخدم هذه الجماعات أساليب الجماعات الإرهابية الأخرى نفسها.

١١- زيادة التركيز على الأهداف المدنية السهلة (الناعمة) [2].

١٢- زيادة في عدد العمليات الإرهابية الداخلية، وبخاصة في أوروبا، وذلك حسب تقديرات للمخابرات المركزية الهولندية[3].

١٣- زيادة الشبكات الإرهابية ذات الدوافع الدينية[4].

١٤- النمو الملاحظ في زيادة التعاون بين الشبكات الإرهابية عبر العالم في مجالات التعاون والتدريب العسكريّ، التمويل، نقل التكنولوجيا، والمشورة السياسية[5].

١٥- سهولة انتقال أساليب وتكتيكات الشبكات الإرهابية من مكان إلى آخر في العالم[6].

ج- تأثير اتجاهات الإرهاب على مؤشرات العولمة التكنولوجية:

١- زيادة في تعقيد العمليات الإرهابية (Sophistication)، وهنا حصل نوع من عولمة الإرهاب، إذ استفادت الشبكات الإرهابية من مؤشرات العولمة الاقتصادية والسياسية، والتكنولوجية لمصلحتها، ثم قامت بتطوير وتكييف تلك التكنولوجيا، فوسعت وعولمت استخدامات جديدة لها، حتى أصبحت ظاهرة الإرهاب ظاهرة تقاد بالشبكات (Web-Directed)[7].

---

(١) .Wilkinson, 2007, P.12
(٢) Perl, Raphael, 2005, P. 8
(٣) Ibid., P.7
(٤) Ibid., P.7
(٥) .Ibid
(٦) Ibid., P.9
(٧) Ibid., P..5

٢- التحريض على الإرهاب (Incitement) من خلال استخدام مؤشرات التكنولوجيا، وبخاصة الإنترنت، ويرتبط بذلك تخوّف الخبراء، وبخاصة في أوروبا من أن ذلك قد يدفع باتجاه تنفيذ عمليات إرهابية فردية[1].

٣- الرغبة الشديدة باستخدام مكونات أسلحة الدمار الشامل (WMD)، لكن مع قلة الإمكانيات الحالية لتنفيذ عمليات بهذه الأسلحة[2]، علاوة على أن إمكانية استخدام تلك المكونات تتفاوت من سلاح إلى آخر، فإذا كان لا يستبعد استخدام الأسلحة البيولوجية، والإرهاب الإلكترونيّ، فإن الإرهاب النوويّ مستنفذ - حسب الكثير من الخبراء والباحثين البريطانيين[3].

٤- الاتجاه الفرعيّ بزيادة استخدام المتفجرات المرتجلة: Improvised Explosive Devices (IED) و السيارات المفخخة Vehicle Borne IED (VBIED[4] إذ أصبحت المتفجرات المرتجلة (IED) أكبر خطر يواجه القوات الأمريكية، وقوات التحالف منذ احتلال العراق، وقد بلغ عدد هذه الهجمات عام ٢٠٠٤م (١١٧٨٤) عملية، من خلال الحقائب وحقائب الظهر، أو تحت الملابس، أو قذفها باليد.

أما السيارات المفخخة فقد استخدمت عام ١٩٩٣ المحاولة لتفجير مركز التجارة العالميّ وعام ١٩٩٥م لتدمير في الحكومة الفيدرالية في أوكلاهوما.

ولقد شهد عام ٢٠٠٤م أكثر من (٨٩) عملية من هذا النوع في العراق، أما أهم الأهداف التي استهدفت بهذه الطريقة فهي تدمير السفارة الأردنية في بغداد أب/٢٠٠٣م،

(١) Ibid., P.8

(٢) Ibid

(٣) Wilkinsom, Paul And Grewyory, Frank Etal, Reprt Of St-Andrews/ Southaptom Esrc Projection The Uk;S Preparedness For Future Terrorist Attack, Center Http://Www.St-Forstudy Of Terrorism And Political Violence, 2005, Pp.8-26, Ac.Uk /Intrel/Research/Cstpv/20.4.2007 .Andrews

(٤) Dcsint (Deputy Chief Of Staff For Intelligence- The Reats, Amilitary Guide To Terrorism In The Twenty-First Century Dscin Handbook No. 1.03, Suicide .Http://Www.FasBombing In The Coe, 15 August 2005, P.P. 70-1-71-2, .Org/Irp /Threat /Terrorism /Sup3.Pdf

وتدمير مبنى الأمم المتحدة في بغداد أيلول ٢٠٠٣م[١]، وهناك خشية لدى الخبراء من انتقال هذه التكتيكات والأساليب خارج العراق، وبالذات داخل أمريكا[٢].

٥- التوسع النسبيّ الذي منحته مؤشرات التكنولوجيا، وبخاصة من خلال الإنترنت، لأمن الاتصالات للشبكات الإرهابية، وحسب بعض الدراسات هناك (٤٥٠٠) موقع يستخدم بفعالية من قبيل الشبكات الإرهابية[٣].

د- تأثير اتجاهات الإرهاب على مؤشرات العولمة الاقتصادية:

١- زيادة الشبكات الإرهابية المستقلة تنظيمياً ومالياً[٤]، وهذه الشبكات أصبحت تعتمد على نفسها ذاتياً، مثل: اعتماد تنظيم القاعدة على عمليات التهريب والاحتيال المالي، وجمع التبرعات، وقامت بتدريب بعض الإرهابيين الأندونسيين في الفلبين، كذلك فإن هناك مؤشرات على أن الجيش الثوريّ الكولومبيّ (FARC) جمع ملايين الدولارات من خلال تنفيذ عمليات إجرامية، أهمها: التهريب للمخدرات.

٢- استمرار تهديد الأهداف الاقتصادية في العالم، وتخريب صناعة السياحة، مثل ذلك: هجمات الأقصر في مصر، وعمّان/ الأردن، ولندن، ومدريد[٥]، والتي ينسحب تأثيرها الاقتصاديّ على أرجاء العالم كافة، على اعتبار أن العالم أصبح بسبب العولمة "سوقاً اقتصادية واحدة"[٦].

وتشكل هذه الاتجاهات أل (٣١) السابقة بمجموعها "الاتجاه العام لظاهرة الإرهاب" مع التأكيد على أننا قمنا بالتعامل معها على أساس أنها اتجاهات مستقلة، حتى وإن كان بعضها اتجاهات فرعية (Sub-Trends) أو أحداثاً (Events) أو اتجاهات عظمى (Mega-T).

---

(١) Ibid., P.71-3

(٢) Ibid., P. Conclusion-1

(٣) Raphael, 2006, P.9.

(٤) Perl, Rapharel, 2005, P.7.

(٥) Perl, Raphael, 2006, P.8 .

(٦) Sachs, Jeffrey, International Economics: Unlocking The Mysteries Of Globalization, Foreign Policy, U.S.A. No. 110, Spring 1998, P. 97.

وفائدة رصد هذه الاتجاهات المختلفة، ضمن الاتجاه العام لظاهرة الإرهاب أنها تعطينا صورة تفصيلية وهيكلية عن بنية ظاهرة الإرهاب، وارتباطات وامتدادات الظاهرة داخل بنية وسيرورة ظاهرة العولمة نفسها.

المطلب الثاني: آلية قياس أثر الإرهاب على العولمة:

سنقوم بقياس أثر ظاهرة الإرهاب واتجاهاته المعاصرة والتي أشرنا إلى معظمها (اربع اتجاهات عظمى : Mega-Trend)، والبقية فهي إما: (اتجاه فرعيّ، أو حدث) في المطلب الأول على ظاهرة العولمة ومؤشراتها أل (١٦) المعتمدة من مؤسسة (كارني) من خلال الآلية نفسها التي قمنا من خلالها بقياس أثر العولمة على الإرهاب في المبحث الأول من الفصل الثالث.

وتقوم هذه الآلية على منهجين، الأول: استخدام المصفوفة التاشيرية.

والثاني: استخدام معادلات معاملات: الارتباط، والانحدار، ومعامل التحديد (R^2).

١- المنهج الأول: استخدام المصفوفة التاشيرية:

ومن خلال استخدام آلية المصفوفة التأشيرية سنقوم بتحليل أثر كلّ مؤشر من مؤشرات الإرهاب، ثم سنقوم وبنفس الطريقة التي استخدمناها في المبحث الأول باحتساب صافي التأثيرات، والمصفوفة رقم (٢) التالية توضح ذلك.

وتوضح المصفوفة التأشيرية رقم (٢) (أنظر الملحق رقم (١٢)) أثر كل مؤشّر من مؤشّرات الإرهاب على بقية مؤشرات العولمة، ثم بعد حساب صافي مجموع التأثيرات (ما بين التأثير الطرديّ الموجب (+)، والعكسي السالب (-) يبقى لدينا صافي التأثير وشكله، هل هو طرديّ أما عكسيّ، ثم يتمّ توضيح أسباب ذلك بالتحليل لكل مؤشّر من المؤشرات، وهكذا.

ونؤكد بأن التحليل النهائيّ للمصفوفة- بمعنى مجموع صافي التأثيرات - يثبت الفرضية الرئيسة للدراسة، وهي أن هناك أثراً إيجابيا متبادلاً بين الظاهرتين، وهذه هي دلالة الرقم (+١٤٤) الذي يمثل المجموع الإيجابيّ الصافي التأثير المتبادل بين

الظاهرتين، وفيما يلي استعراض لتأثير كل مؤشر من مؤشرات الإرهاب على مؤشرات العولمة، وصافي هذا التأثير:

١- مؤشّر التوزيع الجغرافيّ للعمليات الإرهابية، وصافي تأثيره (+٤) ؛ أي أنّ تأثيره كان إيجابياً على ظاهرة العولمة، ويلاحظ بأن انتشار العمليات الإرهابية عبر العالم قد كان له دور معرقل لمؤشرات العولمة الاقتصادية، والاستثمارات الخارجية، والتجارة الخارجية، ومؤشرات العولمة الاجتماعية، والثقافية المرتبطة بمؤشّر الارتباط الشخصيّ: السياحة والسفر والهجرة، وحركة العمال، وهذه مؤشرات مرتبطة بتحقيق الأمن ولا تزدهر مع الخوف والترويع[1].

وفي الوقت نفسه الذي تدفع فيه باتجاه المزيد من الترابط السياسيّ والتكنولوجيّ مع العالم بحثاً عن طلب المساعدة والعون في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب.

٢- مؤشر الاتفاقيات الدولية، وهذا المؤشر من أهمّ المؤشرات في منهجية "المؤشرات البديلة- S"، وله دور حاسم وواضح جداً في زيادة ظاهرة العولمة، بتأثير إيجابيّ (+١٦) وهو يتقاطع مع مؤشرات العولمة السياسية المتمثلة في عضوية الدول في المنظمات الدولية، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وقد سبق أن ذكرنا بأن هذا المؤشر كان من أهمّ الاتجاهات التي فرضتها ظروف وبيئة العولمة، وظاهرة الإرهاب المعاصر، في ظل التوسع الضخم في التفاعل العالميّ بين الأفراد والشركات والحكومات والمنظمات غير الحكومية، والشبكات الإرهابية وكينونات أخرى ناشئة[2].

٣- مؤشر تقاسم المعلومات، وبخاصة المعلومات الأمنية والاستخبارية، وقد كان هذا المجال في الماضي - وبخاصة خلال الحرب الباردة - من أكثر الأمور خطورة وحساسية، إذ شكلت حول سرية المعلومات والتصميم المحموم للحصول عليها بكل الأساليب هالة من الأساطير، وقصص الجاسوسية، والتنافس بين المعسكر الشرقيّ

---

(١) جاكسون، روبرت، ٢٠٠٣، ص٣٤٦.

(٢) هنتغتون، صموئيل ب، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، ط1، ٢٠٠٥م، ص ص ٢٧٠-٢٧١.

بقيادة المخابرات السوفياتية (KGB) والمعسكر الغربي بقيادة أمريكا وجهاز (CIA).

لقد غير ذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتيّ، وزادت وتيرة التعاون بعد ذلك حتى إذا وصلنا تاريخ ١١/ أيلول/٢٠٠١ تسارع التعاون، حتى غدا العالم كأنه جهاز استخباريّ واحد تسيطر عليه أمريكا، وبقية الاجهزة الاستخبارية في العالم وكأنها: شعب، وفروع، وأقسام استخبارية* لدى أل (CIA).

ولقد أدى هذا التسطح الاستخباريّ في العالم إلى نتائج إيجابية في مجال مكافحة الإرهاب، وتبادل الخبرات وعزز من حالة الشعور بالأمن، حول العالم في الوقت نفسه الذي ضيق على الشبكات الإرهابية وتحركاتها داخل الدول.

وهذا المؤشر كسابقه من أهم (مؤشرات الإرهاب البديلة – S) ولقد كان صافي تأثيره أيضاً إيجابياً على ظاهرة العولمة (+١٦) مع التأكيد هنا بأننا عند الحديث عن هذا المؤشر فأننا نتجاوز عالم الأمن في (منهج الوضعية) في العلاقات الدولية المرتكز على: (استراتيجية الردع، السياسة الدفاعية، ودبلوماسية الإكراه والقسر) [(١)] إلى الأمن في ظل العولمة، حيث زبائن الأمن هم خليط مشترك من كافة الأطراف الفاعلة، الدول، الشبكات، الشركات، والأفراد.

٤- مؤشر عدد الجماعات الإرهابية، وهذا المؤشر مشترك لدى كافة المنهجيات التي بحثت ظاهرة الإرهاب، لذلك فهو مؤشر حاسم في فهم الظاهرتين، وقد كان تأثيره إيجابياً على ظاهرة العولمة، وكان صافي تأثيره (+٤)، أما تأثيره العكسيّ المثبط لسيرورة العولمة فقد تركز في تلك المؤشرات المرتبكة بقيمة الأمن، وهي مؤشرات العولمة الاقتصادية، والاجتماعية، إذ تسقط العولمة كمشروع اقتصاديّ بإيديولوجية ليبرالية في بيئة ينعدم بها الأمن، والعراق وأفغانستان أحدث الأمثلة المعاصرة، إذ تتقدم تماماً المشاريع الاقتصادية (الاستمارات الخارجية، التجارة)،

---

* الشعب والفروع والأقسام هي أهم التقسيمات الإدارية في معظم الأجهزة الاستخبارية في العالم الآن والتي عادة ما تتبع النمط الأمريكي أو البريطاني.

(١) جاكسون، ٢٠٠٣، ص٣٣٩.

بينما تزدهر سوق التكنولوجيا التي أصبحت ميدان تجارب للأطراف كافة، والارتباط السياسيّ لتحقيق استمرار السيطرة السياسية العسكرية على الأرض.

وتشير الجداول (١٣ +١٤) إلى الكيفية التي نما بها هذا المؤشر في عينة الدول (١٥) في الدراسة، إذ لم يهبط منذ عام ١٩٩٨م عن (٢١٥) جماعة (أو شبكة) إرهابية، وجميعها تقريباً أصبحت ذات امتدادات عالمية، وزادت من تشابك العولمة.

ونحن نرى بأنّ هذه الجماعات الإرهابية التي بلغ عدد أعضائها في مصر عام ١٩٩٣م على سبيل المثال[1]، عشرة آلاف عضو (١٠,٠٠٠)، وينتمون إلى ما مجموعه(٢٨) جماعة، (٩) منها على الأقل لها امتدادات عولمية خارج مصر، أصبحت في ظل "البيئة الافتراضية" التي وفرتها العولمة التكنولوجية من "النخب الكوزمولتيه" المتخطية للحدود الوطنية مثلها مثل مدراء الشركات العالميين والمقاولين الناجحين في التكنولوجيا المتقدمة، والذين يقدر هينتغتون عددهم بـ(٢٠) مليون عام ٢٠٠٠م، ويتوقع أن يتضاعف هذا العدد عام ٢٠١٠م[2]، ما يعني ويؤكد بأن هذه الشبكات الإرهابية أصبحت أداة، ومظهر من مظاهرة العولمة المعاصرة.

٥- مؤشر التكنولوجيا المستخدمة من قبل الإرهابيين، وهذا مؤشر مشترك مع مؤشر العولمة، وهو من المؤشرات البديلة- S ويلاحظ بأن تأثير هذا المؤشر كان عكسياً على مؤشرات العولمة الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلت الاستخدامات الواسعة والمتسارعة لمخرجات التكنولوجيا من قبل الشبكات الإرهابية هذه المؤشرات، بينما كانت ذات تأثير طرديّ على بقية المؤشرات خاصة مؤشرات العولمة التكنولوجية نفسها، إذ عملت الشبكات الإرهابية على تطويرها، وزيادة انتشارها عبر العالم، ولقد تحدثنا بالتفصيل عن الكيفية التي طوع بها الإرهابيون مخرجات هذا المؤشر لمصلحتهم الخاصة وتحقيق أهدافهم.

---

(١) البدري، جمال، السيف الأخضر، دراسة في الأصولية الإسلامية المعاصرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م، ص ص ٣٤١-٣٤٣.

(٢) هنتغتون، ٢٠٠٥م، ص ٢٧٤.

ويرى خبير الشبكات الإرهابية جابريل فيمنان[١] بأن استخدام هذا المؤشر عمل باتجاهين لخدمة العولمة التكنولوجية، فمن ناحية: زاد عنف العمليات الإرهابية وانتشارها، لكنه على الجهة المقابلة فتح عيون الخبراء والمحللين، على فضاءات أخرى في العالم لم تكن معروفة من قبل في مجال استخدام التكنولوجيا المضادة لمكافحة الإرهاب"، ومن هنا تأتي مقاومة هذا المؤشر المشترك بين العولمة والإرهاب، إذ أن التسابق في استخدامه من قبل الأطراف الفاعلة من الدول، والأطراف الفاعلة من غير الدول أدّى إلى المزيد من العولمة التكنولوجية.

ويربط بعض الباحثين[٢] في الظاهرة الاتجاه أعلاه، باتجاه أكبر ما كان قد نظر له منذ التسعينات المنظر السياسيّ (جوزيف ناي) من خلال ما يسمّى "بالقوة الناعمة" (Soft Power) حيث تتقاطع "القوة الصلبة" المرتكزة على القوة العسكرية، وما تسمى تقليدياً (الواقعية) أو السياسية العليا (Realpolitic) مع "القوة الناعمة" (Hoopolitic)، ويخلص هؤلاء الباحثون "بأن استخدام الشبكات الإرهابية للقوة الناعمة من خلال المزيد من استخدام مخرجات ميكانزمات العولمة كان أكثر فعالية من الأطراف الفاعلة من الدول وعلى رأسها أمريكا.

٦- مؤشر الإصلاحات والهيكلة الأمنية، وهو من مؤشرات الإرهاب (البديلة-S) ونلاحظ بأن صافي تأثيره كان طردياً موجباً على مؤشرات العولمة كافة، ولقد جاءت هذه الإصلاحات والهيكلة تحت ضغط من عنف ظاهرة الإرهاب المعاصر، واستمرارية حالة الرعب والخوف، وتركزت في معظمها في مجال إصلاح وهيكلة الأجهزة الأمنية والاستخبارية.

ونؤكد بأن الكثير من تلك الإصلاحات والهيكلة كانت على أجهزة الكثير من الحكومات، لكن أحداث ١١/ أيلول/٢٠٠١م[٣]، أطلقت العنان للكثير من الاتجاهات،

---

(١) Weimann, Gabriel, The Internet Offers Terrorists A Forum For Debating .Http://Www.Global/Politician.Com/ArticlesStrategy, 2007, P. 1-3, Asp?Id=1946& Pring=Tru

(٢) Ronfeldt, Daivid And Arquilla, John The Promise Of Noopolitic, First Monday, Peer- Reviewed Journal On The Internet, 2007, P.1-25, . Issues/Issue12-8/RonfeldtHttp://Www.Firstmonday.Org/

(٣) ولد أباه، ٢٠٠٤م، ص ص ٢٥.

وغيرت بعض المسلمات (براديم) في الكثير من القطاعات الحساسة، سواء في السياسة أو غيرها[1]، ويلمّح بعض الباحثين (على سبيل المثال) إلى اتجاه الإصلاحات والهيكلة الشاملة في أمريكا بدأ بعيد انتهاء الحرب الباردة، وخروج أمريكا منتصرة بهذه الحرب[2].

وبدون الدخول في تفصيل كافة مؤشرات الإصلاح والهيكلة يكفي أن نشير إلى الاتجاه العام لهذا المؤشر، والذي نقتبسه من حديث (فوكوياما)، فبعد أن بدا أن هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م ستغير جذرياً التوجهات الإستراتيجية الأمريكية، ذكر بأن " التحول الأبرز الذي أنجز وينتج عن الهجمات، كان القطعية النهائية مع المقاربة الانعزالية التي جمعت بين الاتجاهين الحزبيين: الديمقراطيّ، والجمهوريّ على اختلافهما في الرؤية والتوجه خلال العقد الأخير.. فتغيرت الإستراتيجية كلها جذرياً باتجاه بناء عقيدة استراتيجية جديدة تلائم تحديات غير مسبوقة مثل الإرهاب، والتي تبلورت - كما سبق أن أشرنا - بعقيدة بوش الابن "الحرب العالمية على الإرهاب"، والتي سحبت معها الاصلاحات كافة، وإعادة الهيكلة في أجهزة الحكومة الفيدرالية، وشجعت غيرها من الدول لاقتفاء الأثر[3]، من خلال عقد تحالفات مع أنظمة غير ديمقراطية مثل باكستان، قرغيزيا، وأزبكستان وطاجكستان، وغيرها[4]ونلاحظ بأنه في صلب هذه الإصلاحات والهيكلة تتمحور أهم تأثيرات الإرهاب على بنية وسلوك الدول وبقية الأطراف الفاعلة، وتمثيل أحدهما في تعديل القانون الدوليّ، من خلال التوسع في مفهوم حق الدول في الدفاع عن النفس[5].

إن قراري مجلس الأمن - الصادرين في ١٢و٢٨ أيلول٢٠٠١ (رقم ١٣٧٣، ١٣٦٨) عقب هجمات ١١/أيلول ٢٠٠١ مباشرة - لم يمنحا تفويضاً باستخدام القوة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بل تمت صياغتهما بعناية لتأكيد الحقّ في الدفاع عن النفس في القانون الدوليّ العرفيّ، ضمن إطار ردّ شامل على الإرهاب "وسيكون لهذا التغيير

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٥-٢٧ .
(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٢-٣٥ .
(٣) - المرجع السابق، ص ص ٣٨-٤١.
(٤) - بايزر مايكل، ٢٠٠٥م، ص ١٥٨.
(٥) - المرجع السابق، ص ١٦١.

البنيوي دور كبير في المستقبل[1]على سلوك الكثير من الدول، والأطراف من باب حقها أيضاً باستخدام هذا الحق الذي ضمنه القانون الدوليّ الذي تغير بسب ظاهرة الإرهاب.

(٧) مؤشر عدد الاعتقالات والمحاكمات: وقد كان تأثيره الصافي إيجابياً على مؤشرات العولمة كافة، لما يمنحه هذا المؤشر من الشعور بالأمن للمواطنين والساسة ورجال الإعمال، وهو يرتبط بشكل كبير بنجاح أو فشل إستراتيجية مكافحة الإرهاب التي تنتهجها كل دولة.

إن نجاح دولة في مطاردة الإرهابيين واعتقالهم، وجلبهم للعدالة ومحاكمتهم وإيداعهم للسجن يعني بأن أجهزتها ناجحة في مكافحة الإرهاب، والعكس صحيح وهنا ينشر الخوف وعدم الأمان، وتسود حالات الفوضى والتخبط والتضييق على الحريات العامة.

ولقد كان قرار المنظمة الأممية من خلال قرار مجلس الأمن /رقم ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ أيلول ٢٠٠١م الإطار الفضاض الذي تعمل من خلاله الدول كافة لملاحقة الشبكات الإرهابية، وتجميد نشاطاتها وأرصدتها المالية[2].

(٨) عدد العمليات الإرهابية: وهذا المؤشر مرتبط بجوهر ظاهرة الإرهاب وهو مؤشر متحرك في المنهجيات كافة التي رصدّت لمؤشرات الإرهاب، ويلاحظ بأن صافي تأثيره كان إيجابياً على ظاهرة العولمة، وإن لم يكن قوياً (+٢)، وذلك لأنه عمل على عرقلة مسيرة العولمة الاقتصادية والاجتماعية- الثقافية، من خلال نشر الخوف والذعر والتدمير، بينما أثر طردياً على مؤشرات العولمة التكنولوجية، والسياسية، ومرتبط بهذا المؤشر عدد القتلى وعدد الجرحى.

ويمكن القول بأن المؤشرات الثلاثة أعلاه مجتمعة(عدد العمليات، عدد القتلى، وعدد الجرحى) والتوزيع الجغرافيّ العالميّ لهذه العمليات إلى التأثير الطرديّ على ظاهرة العولمة، ولقد أوضحنا سابقاً تفصيلات كاملة عن الاتجاهات المهمة في المؤشرات أعلاه.

---

(١) - المرجع السابق، ص ص ١٦٤-١٦٩.

(٢) Perl, Raphael, 2005, P.9.

وكيف إن التسارع التكنولوجيّ قد ساهم في زيادة التأثير الإيجابيّ لهذه المؤشرات على العولمة، وبشكل عام يمكن الإشارة إلى توصيف (فريد هاليدي) بهذا السياق، إذ يرى بأن هجمات ١١/ أيلول/٢٠٠١م قد تكون أضعفت التفاؤل الليبراليّ المساند للعولمة فيما يتعلق بأمن السفر، (مؤشرات العولمة الاجتماعية- الثقافية)، لكنّ العولمة دون أمن عالميّ، وأمن تديمه قوى مصممة وقادرة فلن تكون هناك عولمة.

ويخلص هاليدى إلى أن بؤر التعاون والمعارضة التي تشكلت غداة ١١/أيلول/٢٠٠١ هي نفسها مصادر قوة العولمة[١].

كذلك فإن (بنجامين باربر) [٢] يختصر هذه المسألة بشكل دقيق ومكثف ؛ إذ يرى بأن الشبكات الإرهابية اعتمدت على العولمة، واستخدمت أدواتها في الاعتمادية المتبادلة بين دول العالم، والاعتمادية بين الأنظمة التقنية والاقتصادية المشتركة في كل مكان في العالم.

لذلك فإنه يزعم بأن ظاهرة الإرهاب "هي نسخة فاسدة من ظاهرة العولمة"، ما يعني في المحصلة أن ظاهرة الإرهاب من خلال اشتراك المؤشرات الثلاثة أعلاه قد أثرت طردياً على سيرورة ظاهرة العولمة ومؤشراتها وبكافة الاتجاهات (العكسية والطردية).

(٩) الأساليب المستخدمة في العمليات الإرهابية، أو أنواع الأسلحة المستخدمة في تنفيذ العمليات الإرهابية، هذا المؤشر مشترك في المنهجيات كافة لمؤشرات الإرهاب أل(٢٦) وتشمل هذه الأساليب والأنواع وتصنف على (٢١) أسلوبا أو نوعا (Type) في منهجية وقاعدة بيانات بيكرتون:PGIS على سبيل المثال، ويلاحظ بأنّ أهمّ هذه الأسلحة كالمتفجرات، والديناميت، والقنابل، والأسلحة الأوتوماتيكية مثل(M16، AK-47) كانت الأكثر استخداماً في العمليات الإرهابية، فمن أصل ٦٣٩٥ عملية إرهابية (مسجل الأساليب PGIS) خلال الفترة ٩٧٠-٩٩٧ استخدم (الديناميت، والمتفجرات، والقنابل) في (٢٦١٣٤) عملية في ما نسبته (٤٠,٨%)

---

(١) هاليدي، ٢٠٠٥م، ص ص ٣١٠-٣١٥.
(٢) باربر، ٢٠٠٥م، ص ص ٣٢٨-٣٢٩.

من مجموع العمليات، وهذه الأساليب لها ارتباط كبير بالعولمة التكنولوجية والسياسية[1].

وتدلّ تجربة الجيش الجمهوريّ الايرلنديّ (I.R.A) ومنذ أواخر الستينات (١٩٦٩م). إلى الريادة بفنّ استخدام أساليب التفجيرات المختلفة، وبخاصة تفخيخ السيارات والمتفجرات المؤقتة، والقنابل النائمة (Sleeperbombs) [2] أو التفجير عن بعد من خلال الراديو. وغيرها من الأساليب المعقدة.

على أن عولمة أنواع الأسلحة كانت موجودة بشكل مبكر، إذ استخدم إرهابيو (IRA) على سبيل المثال لا الحصر: صواريخ (أر. بي. جي: RPG7) الروسية، والرشاش الأتوماتيكي الروسيّ الشهير: الكلاشنكوف، والبنادق الصينية، بنادق الصيد الفرنسية، والمسدسات الألمانية، وأسلحة أخرى كان يستخدمها حلف الناتو، مثل: الرشاش (M60) وكانت هذه الأسلحة تصل إلى ايرلندا من مختلف دول العالم، وبخاصة أوروبا الغربية، وأمريكا، وكندا.

(١٠) مؤشر أنواع الهجمات الإرهابية(Type Of Attack) ولقد كان تأثير هذا المؤشر الصافي إيجابياً (+٢) على مؤشرات العولمة وهو مؤشر مشترك في الهجمات المستخدمة كافة.

ويلاحظ بأن تأثيره العكسي كان على مؤشرات العولمة الاقتصادية والترابط الشخصيّ، بينما كان تأثيره طردياً على مؤشرات العولمة التكنولوجية والسياسية، وتتمثل أهمّ أنواع الهجمات بالتفجيرات (Bombing)، إذ تشير بعض المعطيات[3] الكمية إلى أن (٤٠,٦%) من عدد العمليات الإرهابية في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧) كانت من خلال هذا النوع. ثم تأتي عمليات مهاجمة المنشآت والاغتيالات، والخطف، وخطف الطائرات (Hijaking) وجميع هذه الأنواع لها علاقة مباشرة بمؤشرات العولمة التكنولوجية والسياسية.

---

(١) Lafree, Etal, 2006, P.P 44-45.

(٢) Coogan, Tim Pat, The Ira, Foutana Parerbacks, Uk, 2 End Edetion, 1980, Pp534-545.

(٣) Lafree, Etal ,2006,Pp38-39..

(١١) مؤشرات عدد المنفذين للعمليات الإرهابية: Number Of Perpetrators

ولقد أثر هذا المؤشر طردياً على مؤشرات العولمة التكنولوجية والسياسية، وعكسياً على مؤشرات العولمة الاقتصادية والترابط الشخصيّ (العولمة الاجتماعية والثقافية)، فقد مكّنت العولمة التكنولوجية المنفذين من القيام بنجاح بتنفيذ عملياتهم الإرهابية عبر العالم، لكن ذلك انعكس على عرقلة العولمة الاقتصادية والترابط الشخصيّ من خلال نشر الخوف والذعر وبالتالي التضييق على حركة السفر، والهجرة، وزيادة التدقيق والتفتيش على الحدود، وفي المطارات، والموانئ، وإصدار جوازات سفر تحمل معطيات بيولوجية عن أصحابها[١]*.

ولعل أهم حدث (Event) أو ملمح من تأثيرات هذا المؤشر العكسية على العولمة هو قيام الكثير من الدول ببناء وإقامة الأسيجة الالكترونية لمنع تسلل الأشخاص إلى حدودها، إذ قررت أمريكا عام ٢٠٠٦م من جانب واحد ببناء سور ضخم على حدودها مع المكسيك لمنع الهجرة غير الشرعية والتهريب عبر الحدود، ومنع دخول إرهابيين محتملين إليها، وتشير المعطيات إلى أن هذه الحواجز والأسيجة ممتدة لآلاف الكيلو مترات في أماكن متباعدة في العالم، معرقلة العولمة الاقتصادية والاجتماعية في (الهند – الباكستان– أفغانستان) (إسبانيا- المغرب حول مدينتي سبتة ومليلية)، (تايلند – ماليزيا)، (العراق- السعودية)، (الكويت – العراق) وهذه كله بهدف منع دخول المنفذين للإعمال الإرهابية.

لكن النتيجة مناقضة لسيرورة العولمة القائمة على حرية رؤوس الأموال والأشخاص بالانسياب والحركة[٢]، وأعمق من ذلك أنه حتى المهاجرين الساعين إلى الرغبة في العيش بحرية وأمن في أوروبا- مثلاً أصبحت الحكومات والمواطنين يرون فيهم إرهابيين محتملين قد يهددون أمن تلك الدول[٣]، لا بل أن بعض الدراسات الأمريكية

---

(١) صحيفة الغد الأردنية، العدد ١٠٥٠، ٢٠٠٧/٦/٢٧م، ص٣٢.

* أعلنت السلطات الأمريكية أواسط عام ٢٠٠٧م، بأنها ستشدد مجدداً من إجراءاتها الأمنية على الحدود وفي المطارات من خلال إلزام أي شخص يرغب بدخول البلاد بأخذ بصمات أصابعه العشرة. من خلال جهاز جديد لاختيار البصمة بدلاً من النظام الحالي الذي يأخذ صورة للشخص وبصمة أصبعين فقط وستتطال هذه الإجراءات حتى رعايا الاتحاد الأوروبي.

(٢) صحيفة الرأي الأردنيتن عن وكالة رويترز، العدد ١٣٣٦٣، ٢٠٠٧/٥/٤م، ص٤٨.

(٣) صحفية الرأي الأردنية، العدد ١٣٣٧٥، ٢٠٠٧/٥/١٦م، ص٦٤.

تشير إلى بروز اتجاهات مرتبطة بموضوع الهجرة وربطها بالإرهابيين المحتملين دفعت باتجاه عودة ظهور منظمات عنصرية إرهابية مشهورة مثل (الكو كلاكس كلان)، إضافة إلى ظهور أكثر من (٢٠٥) مجموعة جديدة معادية للهجرة تشكلت منذ نيسان ٢٠٠٥م [١]. وتنشر معظم رسائلها المعادية على الإنترنت.ولأن العولمة كما يؤكد (جوزيف ناي) "هي نتاج التقديم التكنولوجيّ والسياسات الحكومية التي خفّفت الحواجز أمام التبادل الدوليّ" فإن الإرهابيين، وظاهرة الإرهاب دفعت طردياً باتجاه المزيد من العولمة التكنولوجية والسياسية لكنها أثرت عكسياً على العولمة الاقتصادية والترابط الشخصيّ [٢].

(١٢) مؤشرا عدد القتلى وعدد الجرحى الأمريكان: وصافي تأثيرهما طرديّ- إيجابيّ (+٢) على مؤشرات العولمة كافة، وبالتحليل نلاحظ بأنهما أثرا عكسياً على مؤشرات العولمة الاجتماعية (أو الترابط الفرديّ انسياب حركة الأفراد والجماعات في العالم) والعولمة الاقتصادية (انسياب حركة رؤوس الأموال والتجارة) في العالم باعتباره سوقاً "اقتصادية واحدة" [٣].

وحيث أن الولايات المتحدة تشكل إحدى القوى المركزية في ظاهرة العولمة، [حتى أن البعض يرى بأن العولمة تعني الأمركة]، فقد تأثرت ظاهرة العولمة عكسياً بهذين المؤشرين، فيما يتعلق بالعولمة الاقتصادية، وتشير الإحصائيات إلى أنّ المصالح الاقتصادية الأمريكية هي الأكثر استهدافاً من الشبكات الإرهابية [٤]. من أصل المجموع الكليّ للعمليات التي استهدفت المصالح الأمريكية، أما فيما يتعلق بالعولمة الاجتماعية فإن الإحصائيات تؤكد بأنّ الأمريكان احتلوا المرتبة الرابعة في العالم في عدد القتلى بسبب العمليات الإرهابية، بعد: كولومبيا، البيرو، والسلفادور [٥].

لذلك فقد تعرقلت ظاهرة العولمة في هذين المؤشرين (الاقتصاد والترابط الفرديّ) وبخاصة وإن (بروس هو فمان وأدري كروين) سبق أن أشارا إلى أن الأمريكان كانوا

---

(١) صحيفة الرأي الأردنية، عن وكالة الأنباء الفرنسية (أغاب)، واشنطن العودة المخيفة لكوكس كلان تذكي العنصرية في أمريكا وترهب المهاجرين، العدد ١٣٢٨٨، ٢٠٠٧/٢/١٨م، ص٧٢.

(٢) ناي، جوزيف، ٢٠٠٣م، ص١٦٣.

(٣) .Sachs, Jeffrey, 1998, O.97

(٤) .Lafree. Et Al , 2006, Pp. 43-44

(٥) .Ibid, P.50

الأكثر تعرضاً واستهدافاً للإرهاب منذ عام ١٩٦٨، وإن هذين المؤشرين (عدد القتلى، وعدد الجرحى الأمريكان) باتا يشكلان أحد أهم اتجاهات الإرهاب المعاصر [١].

ونشير هنا إلى أن مؤسسة (نيكرتون PGIS) و (ITERATE) قد وضعتا هذين المؤشرين أساساً بهدف تحليل مخاطر الإرهاب على بيئة الأعمال، والعولمة الاقتصادية، وهذا يعني بأنه إذا كانت تلك البيئة غير ملائمة للعولمة الاقتصادية- المشاريع الأمريكية والاستثمارات الخارجية الأمريكية- وغير ملائمة للعولمة الاجتماعية – عدم شعور الأمريكان (كأفراد أو مجموعات) بالأمن- فإن النتيجة ستكون بطئاً لمؤشرات العولمة الاقتصادية والاجتماعية باعتبار " الولايات المتحدة داعية لمشروع العولمة" [٢].

لكن تأثير هذين المؤشرين على مؤشرات العولمة التكنولوجية والسياسية كان طردياً (ايجابياً) وأكثر وأعمق، لذلك جاء صافي التأثير طردياً، ما يعني بأن محركات العولمة السياسية والتكنولوجية قد قلصت الآثار السلبية والعكسية لمحركات العولمة الاقتصادية والاجتماعية، إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصالحها سواء عبر العمل الدبلوماسي، وشن الحروب أو التهديد بشنها يدفع السلطات الأمريكية للاتصال مع الدول، والأطراف الأخرى لتأمين حياة أفرادها ومصالحها في الداخل والخارج.

وهناك مظاهر كثيرة لهذا التعاون سواءً على المستوى الثنائي، أو متعدد الأطراف أو العالمي، وتأمين الأمن من قبل حكومات الدول كان على الدوام "من أهم واجبات الدول" [٣].

ومن خلال سيرورة هذه العملية فإنها تدفع باتجاه زيادة ترابطها مع العالم الخارجيّ وزيادة العولمة السياسية، لأنه لا يمكن لدولة بمفردها - مهما كانت قواتها مكافحة الإرهاب وحدها - فإنه لا بد لترابطهما مع العالم من محركات العولمة التكنولوجية التي تساعدها، وغيرها من الدول، والأطراف الفاعلة لواجهة ظاهرة الإرهاب، وبذلك تزيد

---

(١) Kronun, Audrey Kruth, 2002, P.43.

(٢) Kellner, Dorglas, Globalization, Terorism, And Democracy:(9/11) And Artermath, 2003, P.1, Http://Www.Gseis.Ucla.Edu/ Faculty/Kellner/

(٣) Freedman, Lawrence International Security: Changing Targets, Foreign Policy, Spr Ing- 1998, P.49.

وتتوسع العولمة التكنولوجية عن طريق سرعة تبادل المعلومات وترابطها عبر العالم والكثير من الأطراف الفاعلة من التشابك والترابط لتحقيق الأمن العالميّ (Global Security)[1].

(١٣) مؤشر عدد القتلى والجرحى من الإرهابيين وعدد الجرحى من الإرهابيين:
ونلاحظ بأن تأثيرهما طرديّ موجب (+٢) على مؤشرات العولمة، ويمكن القول بأن ذلك يرتبط كما في المؤشرين السابقين بقضية التأثير النفسيّ على الأطراف الفاعلة من الدول وغيرها حسب تحليل (ديفيد بيل السابق)، فعملية التصدي للإرهابيين والقضاء عليهم قد تعطي انطباعاً بالأمن من منطلق تعزيز فرص مكافحة الإرهاب، ولكنها في الوقت نفسه قد تعني أن هناك المزيد من التهديدات الإرهابية.

ذلك أن استمرار عمليات استهداف قادة وأعضاء الشبكات الإرهابية في العراق وأفغانستان، لم توقف تلك العمليات لا بل زادتها في الوقت نفسه الذي يقوم فيه السياسيون والقادة العسكريون باستخدام هذين المؤشرين للتعديل عل نجاح استراتيجياتهم بمكافحة الإرهاب ؛ لذلك فإن للمؤشر آثاراً طردية، وأخرى عكسية، لكن صافي التأثير كان طردياً موجباً، وهذا هو المهمّ في الاتجاه.

(١٤)مؤشر القادة والأعضاء للشبكات الإرهابية، وهذا المؤشر موجود في المنهجية البديلة- S، وهو من بناء وصياغة مؤسسة (MIPT-RAND) في الأساس، ويتعلق بمتابعة قادة الجماعات الإرهابية وكوادرها المهنية في العالم، وملاحقتهم وتقديمهم للمحاكمة، وأثر هذا المؤشر عكسيّ سلبيّ على مؤشرات العولمة الاقتصادية والارتباط الشخصيّ.

وببساطة لأن المزيد من قادة الجماعات الإرهابية والكوادر القيادية يتحركون بحرية ونشاط في العالم، ما يعني زيادة التهديدات الأمنية وتخريب مناخ الاستثمار والتجارة، وتشديد الرقابة على الحريات السياسية والشخصية للأفراد ؛ أي عرقلة العولمة

(١) Report Of The International On Al Commission On Peace And Food, Uncoommou Opportunities, Au Agenda For Peace And Equitable Development ., 2ed Books, Uk And U.S.A, First Published, 1994, P.1-41

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الوقت نفسه تنشط ميكانزمات العولمة التكنولوجية من الطرفين: الشبكات الإرهابية التي تتحرك بسرعة أكبر عبر الإنترنت، والوسائط الأخرى وأجهزة مكافحة الإرهاب من الدول التي تستخدم أخر منتجات لتكنولوجيات من مراقبة وتصنت وملاحقة للقبض على الإرهابيين وبالتنسيق مع الأطراف الأخرى الدولية، وبهذه العملية المعقدة[1] تزيد العولمة في المؤشرات السياسية والتكنولوجية، وتعرقل بمؤشرات العولمة الاقتصادية والترابط الشخصيّ.

لذلك يرى (كلنر:Kellner) بأن هذا التعقيد في ميكانزم العولمة المختلفة هو إحدى سمات العولمة نفسها[2].

(١٥) مؤشرا نقطة الانطلاق. ونقطة الانتهاء للعمليات الإرهابية، وأكثر ما يعبر هذين المؤشرين عن عمليات خطف الطائرات، ونلاحظ بأن صافي تأثيرهما طردي على مؤشرات العولمة، وأنه يساوي (٢+)، وذلك لأنهما يؤثران عكسياً على العولمة الاقتصادية والاجتماعية (الترابط الشخصيّ)، مثال ذلك: إذا كان بلد معروف بأنه نقطة انطلاق وتجهيز للعمليات الإرهابية (مثل الباكستان، سوريا، إيران، وروسيا، الآن) فإن ذلك يؤثر عكسياً على بيئية ومناخ الاستثمارات الخارجية والتجارة الخارجية، بينما يؤثر طردياً على العولمة التكنولوجية والسياسية، إذ تمكن التكنولوجيا الإرهابيين من الاتصال والتنسيق والتخطيط عن بعد، فيما تدفع سياسات مكافحة الإرهاب بين الدول إلى العولمة السياسية، واهم مثال على ذلك حالياً: التنسيق مع باكستان لمكافحة الإرهاب، ومطاردة القاعدة، وطالبان.

وكما يقول المنظّر السياسيّ (كنيث ولتز) فإن " الحرب العالمية على الإرهاب" غيرت وضع باكستان من دولة منبوذة تخضع لعقوبات اقتصادية إلى شريك اقتصاديّ وسياسيّ مفضل لدى الأمريكان"[3].

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) والتز، كينيث، استمرارية السياسة الدولية، الفصل الحادي والثلاثون في بوث، كين، ديون يتم، ٢٠٠٥م، ص٤٣٥.

من ناحية أخرى فإن هذين المؤشرين لهما علاقة بصميم وبنية العولمة من حيث هي تخطٍ للحدود الجغرافية الوطنية، فنقطة الانطلاق من الدولة (أ) قد تنتهي في الدولة (ب) فقط، أو (ب)+(ج)+(د). أو أكثر من ذلك في الفضاء الافتراضيّ للعولمة التكنولوجية، مثال ذلك: عمليات التخطيط لهجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، شملت: ماليزيا، أفغانستان، باكستان، دبي، ألمانيا، (هامبورغ) أمريكا.

(١٦) مؤشر عدد التهديدات الإرهابية: وهو مؤشر جديد فقط في المؤشرات البديلة، S وهو يتعلق بالأثر النفسي لظاهرة الإرهاب، وحالة الخوف والذعر الدائم واستمرار حالات الإنذار بوجود عملية إرهابية في الكثير من دول العالم الأمر الذي يدفع الحكومات والدول المستخدمة إلى تغيير سلوكها وسلوك المواطنين فيها فمنعت انتشار التهديد باستخدام البريد الصادر لنشر (الجمرة الخبيثة) في تشرين أول/٢٠٠١م انخفض استخدام البريد العاديّ، وزاد استخدام الانترنت للاتصال بين قائمة الأطراف بمعنى انخفاض الترابط الشخص بين الأفراد وزاد مؤشر التكنولوجيا. وهذا متأصل في بنية ظاهرة العولمة نفسها[١].

وعقب هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م تم استدعاء نحو (٥٠٠٠) مقيم عربيّ الأصل من الفئة العمرية ١٨-٣٣ عاماً لاستجوابهم من قبل مكتب التحقيقات الأجنبيّ الفيدرالية (FBI) وأصبح (٢٠) مليون أجنبيّ مقيم يعيشون فجأة في ظل قانون عسكري جديد"[٢].

ولأن هذا المؤشر تمت صياغته من قبل الباحث ليعبر عن حالة الخوف المستمر، ويشرح أثرها في ظاهرة الإرهاب فإن حالة الخائف داخل جدران منزله، والذي حدوده الجغرافية المنزل فقط، لا يمكن أن يساهم في العولمة الاقتصادية أو الاجتماعية، وبخاصة " حينما يصبح أي شخص يسبب لنا الخوف هو العدو"[٣]، والمفارقة أن هذه الحالة تدفع باتجاه ميكانزمات أخرى تتغذى على هذه الحالة متمثلة بميكانزمات العولمة التكنولوجية والسياسية، فالدول والمواطنين بحاجة إلى أجهزة تكنولوجية متطورة للتعامل مع

---

(١) Kellner, 2003, P.16.

(٢) ويليامز، باتريشيا، السلام والشعر والبنتاجونية، الفصل الثلاثون، في بوث، كين ودوين، تيم، ٢٠٠٥م، ص٤٣٥.

(3) المرجع السابق، ص ٤٣٧.

التهديدات المستمرة للإرهاب، وبحاجة إلى التبادل، والتعاون مع الدول والأطراف الأخرى لمكافحة هذه التهديدات والحد منها، وبروز اتجاهات فرعية أخرى بعد ١١/أيلول في كافة دول العالم تقريبا تتمثل بالتوسع في التجسس الداخليّ على المواطنين أو المؤسسات، [١] والتنصّت على المكالمات الهاتفية للمواطنين دون إذن قانونيّ[٢] ففي أمريكا مثلاً ينصّ القانون لعام ١٩٧٨م على تحريم التنصت دون إذن قانون مسبق.

ولقد أكد الرئيس بوش الابن في بداية شهر كانون ثاني/٢٠٠٦م (إن من حقه إعطاء أوامر بإجراء مثل هذه العمليات بعد هجمات ١١/أيلول، من أجل اكتشاف نوايا العدو) [٣] وكان الكونغرس الأمريكي في جلسته رقم (١٠٧) قد سنّ قانون (الوطنيّ الأمريكي USA Patriot Act) في تشرين أول/٢٠٠١م الذي أعطى صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية لمراقبة وملاحقة، والتصدي للتهديدات الإرهابية[٤]. (وسنتحدث عن هذه القوانين والتشريعات بتفصيل أكثر في المؤشر القادم).

وخلاصته تأثير هذا المؤشر أن هناك تأثيرا طرديا على العولمة السياسية والتكنولوجية من خلال ترويج ما أطلق عليه بريجنسكي [٥] (سياسية ترويج الخوف) والتي عبرت عن نفسها من خلال: الحرب العالمية على الإرهاب بهدف مقصود منه زرع ثقافة الخوف والتهديد المستمر بشكل يفخم من العواطف ويكفها ليستخدمها السياسيون لاستمرار حالة الحرب، وبالتالي عولمة السياسية من خلال الإيحاء بأن هذه الحرب مثل: الحرب ضد الاتحاد السوفياتيّ، والشيوعية، وألمانيا النازية[٦]، ويرتبط بذلك عولمة التكنولوجيا وتغذية المجمع الصناعيّ العسكريّ وتكنولوجيا الحرب وزيادة الإنفاق العسكريّ على التسلح. [٧] * وترافق ذلك أيضاً مع الاتجاهات الجديدة التي تؤكد عودة

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٤٠-٤٤١.

(٢) صادق محمد، الكونغرس الأمريكي ليبدأ الجمعة التحقيق في مسالة التصنت على الأمريكيين، صحيفة الرأي الأردنية، والعدد ١٢٨٩٨، ٢٠٠٦/١/١٨، ص١٣، ص٢٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) Perl, 2005,P.14

(٥) بريجنسكي، زيسغنيو، سياسة ترويج الخوف، صحيفة لوس انجلوس تايمز، في صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣٣٢٤، ٢٠٠٧/٣/٢٦م، ص٦٥.

(٦) المرجع السابق.

(٧) دير ديريان، جيمس، ٢٠٠٥م، ص١٥٥،

سباق التسلح مرة أخرى حسب تقديرات بعض الخبراء في (معهد بحوث السلام الدولي في استكهولم-السويد) حيث تزايد سباق التسلح منذ ١٩٩٠ عقب انتهاء الحرب الباردة من مبلغ لا يتجاوز (المليار) دولار وتسارع حتى بلغ عام ٢٠٠٥م (تريلون) دولار!؟ [١]

وأشارت مؤسسة (ميريل لينش) المتخصصة في الاستثمارات المصرفية أنها أصدرت أواخر عام ٢٠٠٦م تقييما استثماريا لصناعة التقنية العسكرية أكدت فيه أن الإنفاق العسكريّ يلتهم ٢,٥% في المتوسط من النتائج المحليّ الإجماليّ لدول العالم.

بمعنى أخر فإن الإنفاق العسكري ارتفع بنسبة (٢٥%) خلال ١٩٩٠-٢٠٠٦م. [٢] ولأن الصناعة العسكرية احتكارية إلى حدٍ بعيد، فإن نصيب العولمة الاقتصادية والاجتماعية، منها ضئيل جداً، على عكس مؤشرات العولمة السياسية، والتكنولوجية.

أما الإنفاق العسكريّ على (الحرب على الإرهاب)، فإن (مركز تقديرات الميزانية والإستراتيجية في واشنطن) يقدر كلفته بمبلغ (٥٠٢) مليار دولار خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٦م. ويتوقع أن يتفق مبلغ (٩٣) مليار خلال عام ٢٠٠٧م، (١٤٢) مليار خلال عام ٢٠٠٨م. لمواجهته الحرب في العراق وأفغانستان والحرب العالمية على الإرهاب[٣] .

ولعله من المفيد هنا أن نُذكّر بأن منظر(الواقعية السياسية) (كينث ولتز)[٤] يؤكد بأنّ زيادة الإنفاق العسكريّ الأمريكيّ هذه ليست جديدة ولا علاقة لها بتغيير بيئة أو سلوك أمريكا فهو يرى أن نفقاتها منذ عام ١٩٩٧م تزيد على مجموع إنفاق الدول الخمس الكبرى. وعلى إنفاق الدول الثماني التي تليها بحلول عام٢٠٠٠، وأن الميزانية الدفاعية الأمريكية كانت تتصاعد باستمرار، لكن الحرب العالمية على الإرهاب وسعت من

---

* يُذكر (دير ديريان) هنا بدراسة (سي. رايت ميلز) المشهورة (النخبة القوية) على المجمع الصناعي العسكري غير أن دير ديريان يتحدث عن مجمع أوسع ظهر بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م هو شبكة الترفية العسكرية الصناعية- الإعلامية.

(١) فرانسيس، ديفيد، سباق التسلح يعود بقوة من جديد، صحيفة كريستشيان سابينس مونيتود، في صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣٣٢٧، ٢٩/٣/٢٠٠٧م، ص٣٢ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق

(٤) ولتز، ٢٠٠٥م، ص ص ٤٥٢-٤٥٥.

العولمة السياسية، إذ أصبح بإمكان أمريكا (إنشاء قواعد على حدود روسيا الجنوبية، وتمديد الطرق حول الصين وروسيا) [١] .

(١٧) مؤشر القوانين والتشريعات والأنظمة: وهو مؤشر صاغه الباحث في المؤشرات البديلة لتحليل الاتجاهات الفرعية، والأحداث المتفرقة التي رافقت ظاهرة الإرهاب المعاصر، وبخاصة بعد هجمات ١١/أيلول.

ونلاحظ بأن تأثيره كان طردياً ايجابيا بشكل كبير (+١٦)على كافة مؤشرات العولمة، ويتضمّن هذا المؤشر طيفاً واسعاً جداً من القوانين والتشريعات والأنظمة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والتكنولوجية، للتعاطي مع ظاهرة الإرهاب، وبخاصة بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، ولا يخفى بأن دور أمريكا بهذا الاتجاه كان حاسماً، وساعد على عولمة كافة المؤشرات في سيرورة ظاهرة العولمة، وأن هذا المؤشر قد ساهم في تغيير سلوك وبنية الكثير من الدول، حتى أمريكا نفسها (على عكس وجهة نظر كينيث ولتز بهذا الخصوص)*

حتى وأن كان هذا التغيير في المدى القصير المتوسط أن التعامي عن اتجاهات التغيير الحاصلة في حقل السياسة الدولية، والعلاقات الدولية بالذات، يعني الركون إلى مناخات وأسس النظرية الواقعية ونظام الأمن الجماعي، والمبادئ الأربعة عشر التي وضعها الرئيس الأمريكي وودرو ولسون عام ١٩١٨ [٢]، لكن الحقائق على الأرض تؤكد بأن هناك الكثير من التغيرات المتسارعة.

ويتجلى أوضح مثال على تأثير هذا المؤشر على العولمة بأن معظم دول العالم قامت في أعقاب هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١ بسنّ قوانين وتشريعات جديدة أو تحديثها خاصة بمكافحة الإرهاب(٣)، مثل: إيطاليا، تركيا، أمريكا، الفلبين، استراليا، بريطانيا،

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٥٤-٤٥٥.

* كينيث، ولتز، يتحدث من منظور الواقعية السياسية، ويؤكد بان الإرهاب بشكل عام لم يغير في بنية وسلوك الدولة الواقعية شيء . أنظر تفصيلات ذلك في كتاب عوالم متصادمة ٢٠٠٥م. تحرير كين بوث ويتم ديون، الفصل الحادي الثلاثون، ص ص ٤٥١-٤٥٨.

(٢) بيليس وسميث، ٢٠٠٤م، ص ص ٣٢٢-٣٢٣.

(٣) صحيفة الدستور الأردنية، الاندفاع لسن قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب، ٩/١١/٢٠٠٥م، ص١٥.

هولندا، السويد، حيث أثبت الهجمات لكافة دول العالم بوضوح بأن سياسات الدول الداخلية في عصر العولمة تربط بسياستها الخارجية. [1]

لذلك كان أول رد فعل على هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م ردّ فعل عولمي شامل من خلال صدور قرارين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: القرار١٣٦٨ بتاريخ٢٠٠١/٩/١٢م، وفيه أدان المجتمع الدوليّ الهجمات الإرهابية على أمريكا، وقرّر الاستمرار في متابعة الموضوع) [2]، والقرار الثاني رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٨ الذي أقر في مقدمته وأكد على حق الدفاع عن النفس، لكنه لم يوافق على استخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[3]، وقد اكتسب هذان القراران المزيد من العولمة من خلال التأييد في منتديات دولية أخرى[4].

ويقول جوزيف ستجليتز بأن هجمات ١١/ ايلول ٢٠٠١م أسفرت عن تحالف عالميّ ضد الإرهاب[5]. وهذا يعني بأن هذا التحالف العالميّ يتطلب تغيرات واسعة في الأطراف الفاعلة من الدول وغيرها من الأطراف للتعامل مع مستجدات هذا التحالف.

وأهم مثال على ذلك نشاط المنظمات غير الحكومية في مجال معارضة الممارسات التي تتم باسم الحرب العالمية على الإرهاب، مثل: منظمة مراقبة حقوق الإنسان[6] وغيرها من المنظمات والتي أصبحت ضمن فضاء العولمة تنشط بشكل عموديّ، وكذلك أخذت تفعل الشبكات الإرهابية العالمية التي أصبحت أكثر قوة وعولمة بفضل مؤشرات العولمة التكنولوجية[7]، ولقد عبر توني بلير/ رئيس وزراء بريطانيا السابق عن وجهة نظر الداعين إلى ضرورة التعاطي مع ظاهرة الإرهاب وسن قوانين وتشريعات لمكافحة

---

(١) سميث، ستيف، ٢٠٠٥م. ص:٨٧.

(٢) النعيم، عبدالله أحمد، التمسك بالشرعية الدولية ضد الجهاد الإسلامي الأمريكي، الفصل الرابع عشر، في بوث، كين وديوت، تيم، ٢٠٠٥م، ص٢٢٠.

(٣) المرجع السابق.

(٤) بوث، كين وديون، تيم، ٢٠٠٥م، ص: ٢٤ .

(٥) بوك، سيسلا، إعادة التفكير في القيم المشتركة، الفصل الخامس والعشرون، في بوث، كين وديوت، ٢٠٠٥م، ص ٣٨٠. .

(٦) منظمة مراقبة حقوق الإنسان، التقرير العالمي لعام ٢٠٠٦، ص ص ١-٢ .

(٧) آش، غارتون تيموثي، دافوس، ٢٠٠٧م، كيف انتقلت مراكز القوة؟ صحيفة الغادريان، في صحيفة الغد الأردنية، العدد ٩٠٠، ٢٨/١/ ٢٠٠٧م، ص٣٤.

الإرهاب، وقال[1]: أنه في عصر العولمة فإن نتيجة الصدام ما بين التطرف والتقدم سيقرر مستقبلنا، ولا يمكننا النأي بأنفسنا عن هذا الصراع كما لا يمكننا النأي بأنفسنا عن المناخ المحيط بنا، والتوقف عن العمل وتوجيه المسؤولية إلى أمريكا وحدها، وخداع أنفسنا بأن هذا الإرهاب هو مجرد سلسلة من الأعمال الفردية المعزولة أكثر مما هو حركة عالمية، سيكون خطأ فادحاً وأساسياً).

ونرى بأن أعمق وأهمّ قانون وتشريع أو مرسوم تمّ تشريعه على الأقل بعد هجمات ١١/ أيلول/ ٢٠٠١م كان مجاله (CIA) المجمع الاستخباريّ الأمنيّ الذي كانت أمريكا تتباهى به، وظل عصيّاً على التغيير منذ تاريخ أول أيار ١٩٤٧م حينما ترأسها أول مدير الأميرال هيلينكوتر[2].

وكانت وكالة المخابرات المركزية (CIA) تحديداً في جوهرها ومنذ تأسيسها مؤسسة عولمية لما تحتويه بنيتها التحتية من تشابك وترابط عالميّ، وخيوط في كافة أنحاء العالم، تتسم بالشمولية والتخصصية بهدف دعم دور أمريكا كشرطيّ عالميّ[3].

لكنها وقد اتهمت بالإخفاق للقيام بهذا الدور أمام أطراف فاعلة من غير الدول مثل الشبكات الإرهابية بعد هجمات ١١/ أيلول/٢٠٠١[4]* فلقد قام الرئيس بوش الابن بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٧م بتوقيع قرار إصلاح (Reform) المخابرات ومكافحة الإرهاب، وتأسيس ما يسمّى مديرية المخابرات الوطنية ومركز مكافحة الإرهاب Counterrorism[5].

وقبل ذلك وبتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٥م كان الرئيس بوش الابن قد وقع على قانون الأمن الداخليّ: (Home Land Security ACT) وتأسيس وكالة الأمن الداخليّ (DHS)

---

(١) بلير، توني، معركة من أجل قيم عالمية، مجلة فورين، افيرز (Fa) الأمريكية، في صحيفة الغد الأردنية، العدد ٢٠٠٧/١٢/٢٩م. ص٤١.

(٢) غيران، ألان، رجالات السي آي إي، Cia ترجمة جورج عبدو، دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص ص ٧-٤٠.

(٣) المرجع السابق.

(٤) بول، ديزموند، البحث المحموم عن أسامة بن لادن، البعد الاستخباري للحرب ضد الإرهاب، الفصل الخامس، في بوث وديون، ٢٠٠٥م، ص ٨١.

* وديزموند بول هو خبير استرالي في قضايا المخابرات بأن هجمات ١١/أيلول/ ٢٠٠١، كانت أسوء فشل استخباري للمؤسسة الاستخبارية الأمريكية منذ هجمات بيرل هاربر عام ١٩٤١.

(٥) Perl, Raphael, 2005, Pp. 14-16.

التي جمعت جهود (٢٢) وكالة حكومية مستقلة ومركز دراسات، تضم في كوادرها (١٦٩٠٠٠) موظفاً ثم تم إنشاء إدارة المركز المتكامل للتهديدات الإرهابية (TTIC)، وفي تاريخ تشرين أول ٢٠٠١م، كان الكونغرس الأمريكيّ قد صادق على القانون الوطنيّ الأمريكيّ USA Patriot Act كما تمّ المصادقة على الكثير من المراسيم بهذا الاتجاه منها عام ٢٠٠٢م برنامج تابع لوزارة الخارجية الأمريكية باسم قانون منع الإرهاب (TIP: Terrorist Interdiction Program)[١].

ومن خلال هذه القوانين والتشريعات والمراسيم التي فرضتها ظاهرة الإرهاب تمّ التأثير طردياً على كافة مؤشرات العولمة لأن هذا المؤشر تضمن:

أ- مساعدة الدول الأخرى في العالم لتحسين أمن الحدود.

ب- تزويدها بالتكنولوجيا اللازمة للمراقبة وإدامة تحديد قاعدة بياناتها عن الإرهابيين.

ت- تزويد إدارات الهجرة في الكثير من الدول بقواعد بيانات زمنية لحركة المسافرين والمشتبهين على الحدود، إضافة إلى تفعيل قوانين تعويض ضحايا إرهاب الدول، والإرهاب الذي ترعاه الدول، مثل: إيران وكوبا[٢].

وعلى صعيد هذا تأثير هذا المؤشر على العولمة الاجتماعية والثقافية (الترابط الشخصيّ) فقد وقع الرئيس الأمريكيّ بوش الابن في تموز ٢٠٠٢م على مرسوم يسمح لكل شخص مهما كانت جنسيته ويخدم في القوات المسلحة الأمريكية في "الحرب العالمية على الإرهاب" بطلب الجنسية الأمريكية، وتشير المعطيات إلى أن (١٥) ألف شخص من أصل (٣٥) ألف شخص أجنبيّ مقيدين في القوات المسلحة عام ٢٠٠٢ قد تقدموا بذلك معظمهم من المهاجرين اللاتينيين الذين يعبرون حدود أمريكا للاندماج والعثور على عمل والجنسية الأمريكية[٣].

---

(١) Ibid. Pp. 13-16.

(٢) Ibid.

(٣) صحيفة العرب اليوم الأردنية، لاتينيو الولايات المتحدة وقود البنتاغون في العراق، العدد ٣٥١٤، ٢٩/١/ ٢٠٠٧م، ص ٩.

هذا يعني في النهاية أن هذا المؤشر يؤثر طردياً على ظاهرة العولمة، أما حقيقة هل هذا التأثير إنسانيّ أم لا؟، فهذا سؤال آخر.

فالإرهاب كما وصفه (بنجامين باربر) (نسخة فاسدة من العولمة وسيئة من الفوضوية العالمية...) [(١)].

(١٨) مؤشر دور القطاع الخاص: وهو من المؤشرات الموجودة في المنهجية البديلة- S ويهدف إلى تحليل دور الأطراف الفاعلة من غير الدول، ومن أهمها الشركات المتخطية للحدود الوطنية، خاصة بعد بروز الكثير من التحليلات من بعض المراقبين عن ما يسمى "خصخصة الحرب"[(٢)]*، ومعلوم بأن مفهوم "الخصخصة" يرتبط عادة، وذهنياً بالليبرالية الاقتصادية المتوحشة التي ينظر إليها أيضاً على أنها محرك العولمة الاقتصادية والتكنولوجية[(٣)].

ويلاحظ بأن تأثير هذا المؤشر قد كان طردياً على كافة مؤشرات العولمة وبشكل حاسم (+١٦).

وباختصار شديد (لأن هذا المؤشر قد تحدثنا عنه كثيراً في متن الدراسة وبشكل متفرق في الفصول، وتجنباً للتكرار) فإن هذا المؤشر هو أوضح مثال على دراسة (رايت ميلز) عن المجمع الصناعيّ العسكريّ، وتشابكه مع التكنولوجيا، ويعاد إنتاجه حالياً بدخول أطراف فاعلة مثل الشبكات الإرهابية، وشبكات الإجرام العالمية للمخدرات والأسلحة، وهذا المجمع سبق أن حذر منه الرئيس الأمريكي ايزنهاور منذ عام ١٩٦١م[(٤)] وهو يتغذى الآن وفي كل أنحاء العالم على ما تقدمه له ظاهرة الإرهاب العالميّ من وقود ودافعية، ونظراً لأهميته فأننا سنتحدث عنه بالتفصيل في المطلب الثالث.

---

(١) باربر، بنجامين، ٢٠٠٥، ص ص ٣٢٩-٣٣١.

(٢) سكاهيل، جيرمي، مرتزقتنا في العراق، صحيفة لوس انجلوس تايمز، في صحيفة الدستور الأردنية، العدد ٢٩/١/ ٢٠٠٧م، ص ٤٨.

* وسكاهيل مؤلف كتاب بعنوان (بلاكووتر صعود أقوى جيش من المرتزقة في معهد نيشن الأمريكي.

(٣) Kellner, 2003, P.2.

(٤) دير ديريان، جيمس، ٢٠٠٥، ص١٥٥.

(١٩) عدد العمليات الإرهابية الفاشلة: وهو من المؤشرات التي صاغها الباحث في المنهجية البديلة-S ولا يوجد في بقية المؤشرات، ويهدف إلى إعطاء صورة شاملة عن الفعل الإرهابي، حيث لا يوجد إحصاء لمثل هذه العمليات في المنهجيات المستخدمة، ونلاحظ بأن صافي تأثيره على مؤشرات العولمة كان طردياً (+٢)،، كان تأثيره الطرديّ على مؤشرات العولمة السياسية والتكنولوجية بينما أثر عكسياً على مؤشرات العولمة الاقتصادية والاجتماعية، وتعليل ذلك أن زيادة عدد العمليات الإرهابية الفاشلة في دولة ما يعني بأن تلك الدولة:

أ- مستهدفة أكثر من غيرها من الشبكات الإرهابية، لذلك تستمر العمليات بالحدوث.

ب- أن هناك حراكا ونشاطا للشبكات الإرهابية داخل ذلك البلد، وقد يكون هناك تنافس شديد بين أكثر من جماعة لإثبات الوجود داخل ذلك البلد.

ج- وقد تتقاطع نشاطات بعض الشبكات الإرهابية مع جماعات إجرامية، أخرى مثل: عصابات تهريب المخدرات، الأسلحة، وغيرها التي قد تقوم ببعض العمليات لمصلحتها، فتجعل من الصعب على الأجهزة الأمنية التحقق من طبيعة تلك العمليات.

د- وقد يعني زيادة العمليات الإرهابية الفاشلة ترهل وعدم حرفية الأجهزة الأمنية في الدولة المعنية، وبخاصة إذا كان فشل العمليات لأسباب ذاتية، مثل: عدم الدقة في التخطيط، وعدم خبرة المنفذين الكافية، هذه الأسباب مجتمعة تعني أن بيئة الأمن في ذلك البلد غير صالحة للمشاريع والاستثمارات، وتشكل في النهاية بيئة طاردة للعولمة الاقتصادية والترابط الشخصيّ بما يعنيه من انسيابية حركة الأفراد والجماعات في الهجرة أو السفر للسياحة إلى بلدان مثل: العراق، الباكستان، أفغانستان، السودان، نيجيريا، كولومبيا، سيريلانكا.

لكن في مقابل ذلك فإن الدول التي تتعرض لهذه العمليات، تنخرط بقوة في عملية ترابط وتشابك ضمن العولمة السياسية من خلال التعاون الثنائيّ أو المتعدد مع بقية الدول لمكافحة الإرهاب متخلية في الكثير من الأحيان عن بعض من سيادتها مقابل ضمان أمنها

الداخليّ، وأمن المجتمع العالميّ، لأن طبيعة الصراع نفسه قد تغيّرت بفعل العولمة، فلم تعد السياسة الداخالية لبلد تنفصل عن السياسة الخارجية لبلد آخر بعيد عنها.

وفي النهاية توسع مفهوم الأمن[1]، وفي سيرورة عملية الترابط السياسيّ تلعب محركات العولمة التكنولوجية دور العامل المشترك الذي يمكن العملية من النجاح الآن وفي المستقبل[2]، سواء للدول أو الأطراف الفاعلة الأخرى مثل: الشبكات الإرهابية، التي تستخدم التكنولوجيا نفسها –وربما- بحرفية وإتقان أكثر من الدول التي لا تستطيع السيطرة أو احتكار هذه الدول أطلق منظراً دراسات الحرب لورنس فريدمان[3] على هذه المعضلة مصطلح كعب أخيل (Achilles Heel)[4].

(٢٠) مؤشر نوع الأهداف (Target Type): وهذا المؤشر موجود في المنهجية البديلة- S وPGIS، وMIPFRAND، وهناك قائمة واسعة من الأهداف عند (نبكرتون- PGIS) تعدّ الأشمل، وتضم (٢٢) هدفاً من أهمها[5]: (الأمن والجيش، الموظفين الحكوميين، الأحزاب السياسية، المشاريع الاقتصادية المحلية الوطنية، وسائط النقل العامة، المنشآت العامة وسائل الأعلام، المشاريع الاقتصادية الأجنبية رجل السلك الدبلوماسيّ، الأجانب بشكل عامّ، ثم الأهداف الأمريكية في القائمة أعلاه). والمهم والملفت للنظر في هذا المؤشر هو ما يلي:

أ- (٢٣,٠٧%) من الأهداف في العمليات الإرهابية كانت أهداف عسكرية ورجال الأمن والشرطة (Police/Military) بواقع (١٥٤٩٢) عملية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠-١٩٩٧ من أصل المجموع الكليّ لعدد العمليات الإرهابية البالغ (٦٧٦١٦٥) عملية حسب قاعدة بيانات مؤسسة بنكرتون- PGIS (انظر الجدول

(١) Freedman, Lawernce, 1998, P. 48-54.

(٢) Ibid., P. 56،

(٣) Ibid.

(٤) كعب أخيل: مصطلح يعني نقطة الضعف في شخص أو في أي شيء، وقد استخدمه فريدمان هنا لنقد استراتيجية الأمن للولايات المتحدة للقرن الواحد والعشرين ٢٠١٠-٢٠٢٠. المعتمدة على التكنولوجيا وأنظمة المعلومات، من حيث أن هذه التكنولوجيا لا يمكن السيطرة عليها ويمكن أن تصل إلى أطراف أخرى.

(٥) Lafree, Etal, 2006, Pp.43-44.

رقم ٧). و (٢,٠٣%) من الأهداف كانت ضد السلك الدبلوماسيّ (Diplomatic) بواقع (١٣٦٦) عملية.

ب- (١٥,١٦%) من الأهداف كانت حكومية (Governmwnt) وبواقع (١٠١٨٥) عملية خلال الفترة نفسها أعلاه، حسب معطيات مؤسسة بنكرتون.

هذا يعني بأن مجموع الأهداف الثلاثة الأخيرة أعلاه (٢٧٠٤٣) أي ما نسبته (٤٠,٢٦%)، بشكل عامّ حكومية غير مدنية، ما يعني أن البقية (٥٩,٧٤%) كانت أهدافاً مدنية [هذا ما عدا الأهداف الأمريكية]، وذلك يعني نتيجة مهمة ترتبط بجوهر تعريفنا للإرهاب في الفصل الأول وتثبت أن (الأهداف) للإرهاب كانت في النتيجة تطال المدنيين أكثر من العسكريين بالعمليات الإرهابية.

الملاحظة الثانية على نوعية الإرهاب هو ذلك الجدل حول استهداف الأمريكان والمصالح الأمريكية فحسب قاعدة بيانات مؤسسة (بنكرتون- PGIS) [1]، نرى بأن المواطنين الأمريكان والمصالح الأمريكية استهدفت بما مجموعه (٢٦٩٣) عملية (خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧) ؛ أي ما نسبته (٤%) فقط من المجموع الكليّ للعمليات، وأنّ أكثر الأهداف الأمريكية استهدافاً هي المصالح الاقتصادية الأمريكية (US Business) التي استهدفت من خلال (١٠٦٨) عملية، أي ما نسبته (١,٥٩%) من المجموع الكليّ للعمليات الإرهابية خلال الفترة أعلاه[2].

وإذا أخذنا نسبة الأهداف الاقتصادية إلى نسبة الأهداف الأمريكية فقط فإننا نلاحظ بأن نسبة استخدامها كانت (٣٩,٦%)، ويأتي بالمرتبة الثانية القوات المسلحة الأمريكية ورجال الأمن بواقع (٤٦٣) عملية، ثم السلك الدبلوماسيّ (٤١٢) عملية، والموظفين الحكوميين (١٢٤) عملية[3].

---

(١) Ibid.
(٢) Ibid
(٣) Ibid.

خلاصة المؤشرات الكمية أعلاه، أن:

- ظاهرة الإرهاب تستهدف المدنيين وأن ذلك يثبت صحة معظم تعريفات الإرهاب التي ذكرناها سابقاً، وتعريفنا الإجرائيّ لظاهرة الإرهاب.
- أن الأهداف العسكرية والأمنية ومؤسسات الدولة، والسلك الدبلوماسيّ تأتي في المرتبة الثانية.
- أن المصالح الاقتصادية الأمريكية هي الأكثر استهدافاً للعمليات الإرهابية من مجموع العمليات التي تستهدف الأمريكان ومصالحهم بشكل عامّ. وحيث أن الولايات المتحدة تشكل إحدى القوى المركزية للعولمة، فإن ذلك يعني أن توجيه الإرهاب لها ولمصالحها يؤكد العلاقة بين الظاهرتين.

هذا يعني بأن ظاهرة الإرهاب أثرت بشكل مباشر على مؤشرات العولمة الثلاثة المهمة: مؤشرات العولمة الاجتماعية والثقافية (الترابط الشخصيّ) من خلال استهداف المدنيين العزّل.

ومؤشرات العولمة السياسية من خلال استهداف القطاعات العسكرية، وأجهزة حفظ النظام والمؤسسات والأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة والسلك الدبلوماسيّ، ثم مؤشرات العولمة الاقتصادية الأمريكية كمثال على هذه المؤشرات.

وبناء عليه فأننا نرى بأن صافي تأثير مؤشر أنواع الأهداف كان عكسيا على ظاهرة العولمة (-٨)، ما يعني بأنه المؤشر الوحيد في مؤشرات الإرهاب الذي كان تأثيره سلبياً، ومعرقلاً لسيرورة ظاهرة العولمة، وأنه لم يؤثر طردياً إلا على مؤشر العولمة التكنولوجيّ ببساطة لأن هذا المؤشر هو الذي مكنّ الشبكات الإرهابية من النجاح بتنفيذ هجماتها.

(٢١) مؤشر التوزيع الزماني للعمليات الإرهابية: وتولي المؤسسات ومراكز البحوث والباحثين والأكاديميين أهمية كبيرة لهذا المؤشر، وإن لم يكن له دور هيكلي في سيرورة ظاهرة الإرهاب، وهو ليس مؤشراً جوهرياً في الظاهرة كبقية المؤشرات

الـ(٢٦) غير أنه حيوي لفهم ترابط الظاهرة ببيئة وسيرورة العولمة التي لا يمكن أن تستوعب دون فضائها الزماني.

لقد سبق أن ذكرنا في تعريفنا للعولمة (تعريف: بيليس وسميث) بأن العولمة:" هي عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات بشكل يكون معه تأثير الأحداث في ركن من أركان العالم متزايداً أكثر فأكثر في الناس والمجتمعات، ضمن ركن أو أركان أخرى بعيدة للغاية عن مركز تلك الأحداث"[١].

فكيف يمكن فهم الأحداث تلك دون فضاء زماني "يأخذ في التقلص"[٢] تعبر عنه الشبكة العالمية (WWW) والاتصال المباشر والفوري عن طريق الإنترنت.

وتفترض العولمة كذلك:" أن الزمان والمكان في طور الانهيار، فأفكارنا القديمة عن المكان الجغرافيّ والتأريخ الزمنيّ تنسفها الآن سرعة الاتصالات الحديثة ووسائل الإعلام[٣]).

والمهم في ذلك أن هذا الفضاء الزمنيّ المضغوط والمقلص دفع العولمة لأن "تبرز في التفكير اليوميّ للبشر"[٤].

بمعنى أن عملية إرهابية تحدث في كراتشي الباكستان في الدقيقة والساعة واليوم يحسها ويدركها كل مواطن في العالم قريب من وسيلة اتصال حديثة، ويتفاعل معها وقد ويتخذ على ضوئها قرارات مصيرية، قد يلغي سفره صباح اليوم التالي إلى باكستان، وقد يعجل بسفره إذا كان له مصلحة اقتصادية يمكن أن يهددها العمل الإرهابيّ، وقد يزور عائلته أو أصدقاء له أصيبوا في العملية، أو قد يجري اتصالا عبر الهاتف النقال، أو قد يرسل رسالة بالبريد الإلكترونيّ بعد العملية الإرهابية مباشرة، وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الأطراف الأخرى، وتتفاوت في الاستجابة وردود الفعل، وحفظ الزمن يفيد في تخفيض حلقة الموت) أي الزمن الفاصل بين تحديد الهدف (الإرهابيّ) وتدميره أو

---

(١) بيليس وسميث، ٢٠٠٤م، ص: ١٣.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق، ص ١٩.
(٤) شولت، جان آرت، في بيليس وسميث، ٢٠٠٤م، ص٢٨-٣٢.

تلافيه بفضل استخدام الرادارات المتطورة مثل نظام(JSTARS) الذي استخدمه الأمريكان في أفغانستان والعراق[1].

وبهذا المعنى يبرز هذا المؤشر ليعطينا سجلاً للعمليات الإرهابية السابقة والمعاصرة بما يمنح الباحثين والأكاديميين القدرة على إجراء التنبوءات بسيرورة ظاهرة الإرهاب واتجاهاته ويمكن من اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن محصلة تفاعل هذه القرارات تدفع باتجاه التأثير الطرديّ لهذا المؤشر على كافة مؤشرات العولمة.

لذلك فان هناك أهمية كبيرة لهذا المؤشر عند المؤسسات البحثية الكبيرة المهتمة بتحليل ظاهرة الإرهاب خاصة جهة تحليل ورصد اتجاهات الإرهاب المعاصر Modern Trends In Terrorism [2] وعند التخطيط لعمليات مكافحة الإرهاب والردّ السريع عليها.

وخلاصة ذلك أن مؤشرات الإرهاب أل (٢٦) في المنهج الأول باستخدام المصفوفة التأشيرية رقم/٢ توضح بأن صافي تأثير المؤشرات كان طردياً إيجابياً، ويثبت فرضية الدراسة بأن هناك علاقة طردية إيجابية، وتأثيراً متبادلاً بين ظاهرتي العولمة والإرهاب، فكما أن العولمة أثرت طردياً على الإرهاب، فإن ظاهرة الإرهاب أثرت طردياً أيضاً على العولمة.

هذا يعني بأن هناك تأثيرا طردياً ومتبادلا على مستوى الظاهرتين (العولمة/ الإرهاب) لكن هناك تباين وتفاوت بين مؤشراً وآخر، بمعنى أن هناك اختلافا في تأثير مؤشر على مؤشر آخر، وتأثير مؤشر منفرد على الظاهرة سواء العولمة أو الإرهاب.

لذلك فإنه من المفيد في هذه الدراسة أن نحاول رصد بعض أهم المؤشرات في ظاهرة الإرهاب التي أثرت أكثر وأعمق على ظاهرة العولمة ومؤشرات العولمة التي تأثرت أكثر من غيرها بمؤشرات الإرهاب.

---

(١) لوران، إريك، حرب آل بوش: أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، ترجمة سلمان حرفوش، دار الخيال، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ص١٨٣

(٢) .Perl, Raphael, 2005, Pp.1-16

أ- أكثر مؤشرات الإرهاب تأثيراً على مؤشرات العولمة:

إن نتيجة التحليل ليست منفصلة عن النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال المصفوفة التأشيرية رقم (٢)، بل هي خلاصة مكثفة جداً لما جاء في صافي التأثيرات التي توصلت إليها المصفوفة، وبناء عليه فإن المؤشرات التالية هي أكثر مؤشرات ظاهرة الإرهاب تأثيراً على مؤشرات ظاهرة العولمة:

١- الاتفاقيات الدولية (+١٦).

٢- تقاسم المعلومات (+١٦).

٣- دور القطاع الخاص (+١٦).

٤- القوانين والتشريعات (+١٦).

٥- الإصلاحات وإعادة هيكلة الأجهزة (+١٦).

وجميع هذه المؤشرات موجودة في "المنهجية البديلة-S" التي صاغها الباحث.

ونظراً لأن هذه المؤشرات لها علاقة مباشرة بظاهرة العولمة، من حيث هي زيادة الترابط والتشابك بين الدول "التي تعتبر الأساس في العولمة"، ونظراً لأن الدولة القومية نفسها مظهر من مظاهر العولمة[1] فإن هذه المؤشرات ساهمت بزيادة ظاهرة العولمة...، بمعنى أن تأثيرها كان طردياً إيجابياً حاسماً، ومن هنا تأتي الإضافة التي جاءت بها (المنهجية البديلة-S) في أنها وسعت وعمقت من مؤشرات الإرهاب حتى تستطيع ملائمة بيئة العولمة والتغيرات الجارية على نظرية الأمن القوميّ، وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمات الأمن العالميّ التي برزت بعد ذلك، وبداية "الظهور التدريجيّ لمجتمع عالميّ ذي مصلحة مشتركة[2].

---

(١) Linklater, Andrew, Globalization And The Transformation Of Political Community, In, Baylis, John And Smith Steve, 2001, Pp. 618-622.

(٢) بريجنسكي، ٢٠٠٤م، ص٧.

ب- أكثر مؤشرات العولمة تأثراً بالإرهاب:

تدلّ نتائج المصفوفة التأشيرية (رقم ٢) على أن مؤشرات العولمة التكنولوجية هي الأكثر تأثراً بمؤشرات الإرهاب، وهذه المؤشرات الرئيسة والفرعية هي:

١- مؤشر الارتباط التكنولوجيّ (+٢٦) رئيسيّ.
٢- مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت (+٢٦) فرعيّ.
٣- مؤشر عدد شبكات الربط (+٢٦) فرعيّ.
٤- مؤشر عدد مزودي خادمات الإنترنت (+٢٦) فرعيّ.

وهذه النتيجة طبيعية نظراً إلى كثافة الاعتماد المتبادل على محركات العولمة التكنولوجية من قبل كافة الأطراف الفاعلة (الدول) وغير الدول (الشبكات الإرهابية)، ذلك أن خاصية "الاعتماد المتبادل" على محركات العولمة التكنولوجية في المجتمع المعاصر، توفر أهداف مغرية للقيام بالعمليات التي يصعب إحباطها من قبل الدول[١].

فلقد غيرت هذه المحركات التي تتميز بالتسارع طبيعة السياسة العالمية والأسواق العالمية والترابط الفردي، حتى أن بعض منظري علم الاجتماع والسياسة مثل: (دانيال بل، وجوزيف ناي) يرون فيها المؤشر المناسب كمقياس لقوة الدول[٢].

لكن مقدار الأثر الطرديّ- الإيجابيّ، والتأثير المتبادل، وبنسبته الهيكلية، ونسب تأثيره غير معروفة رياضياً وإحصائياً حتى الآن لذلك فإننا سنقوم في "المنهج الثاني" بدراسة وتحليل هذه العلاقة رياضياً وإحصائياً من خلال استخدام أدوات التحليل الإحصائي التالية:

١- معامل الارتباط (بيرسون).
٢- معامل الانحدار.
٣- معامل التحديد R^2

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٣-٣٥.

(٢) Nye, Joseph S, The Changing Nature Of American Power, Article (56), In Williams, Phil, 1994, Pp.472-475.

المنهج الثاني: استخدام معاملات الارتباط والانحدار والتحديد R^2 لتحليل أثر مؤشرات الإرهاب على العولمة

يهدف هذا المنهج إلى توضيح واستخراج وتحليل التعبير الإحصائيّ الرياضيّ عن درجة العلاقة بين الظاهرتين واتجاه هذه العلاقة، والعلاقة البنيوية- الوظيفية القائمة بين المتغيرين: الإرهاب والعولمة، وعمق هذه العلاقة.

وبتطبيق معادلة بيرسون على المعطيات الموجودة لدينا لقيم الظاهرتين: الإرهاب (كعامل مستقل) والعولمة (كعامل تابع) الموضحة في الملحق رقم (٣) لنا بأن قيمة معامل الارتباط بيرسون [ر = ٥٦%]، وهذا يعني حسب دلالات معامل الارتباط [ر] ما يلي:

١- أن لدينا ارتباطا وعلاقة طردية إيجابية قوية بين الإرهاب والعولمة، وأن الاتجاه لهذه العلاقة طرديّ- إيجابيّ، وهذا يثبت الفرضية الرئيسية في الدراسة من الطرفين: طرف العولمة وتأثيرها الطرديّ على الإرهاب، وقد سبق وأن أوضحناه، وطرف الإرهاب وتأثيره على العولمة، مما يعني أن هناك أثرا طرديا إيجابيا متبادلاً بين الظاهرتين.

٢- أن حجم هذه العلاقة يبلغ (٥٦%) وهذا يعني بأن لدينا ارتباطا قويا جدا بين الظاهرتين.

٣- أصبح لدينا الآن تعبير إحصائيّ كمّيّ عن درجة العلاقة بين ظاهرة الإرهاب وتأثيرها عن ظاهرة العولمة.

٤- إن قيمة معامل الارتباط ر=٥٦% وهي قيمة أكبر من الصفر، وأقلّ من الواحد صحيح بمعنى آخر [صفر< ٠,٥٦ < ١] وتفسير ذلك إحصائيا يعني: أن هناك علاقة طردية، وأن هذه العلاقة تزداد قوة كلما اقتربنا من قيمة الواحد الصحيح.

٥- إن العلاقة الطردية أعلاه تعني: أن الزيادة في ظاهرة الإرهاب تؤدي إلى زيادة في ظاهرة العولمة، ولكن ليس بالضرورة بالمقدارنفسه، كذلك النقصان في ظاهرة الإرهاب يؤدي إلى النقصان في ظاهرة العولمة ولكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه، وهذا ما ثبت لدينا في التحليل السابق.

وحتى نتمكن من قياس والتوصل إلى مقدار هذا التغيير، لأنه يعبر عن العلاقة البينوية بين الظاهرتين، فقد قام الباحث باستخدام معادلة معامل الانحدار كما في المعادلة رقم (٢) السابقة مع الإشارة إلى أن الإرهاب أصبح المتغير المستقل والعولمة المتغير التابع، وبالتعويض في المعادلة، تبين أن النتيجة هي [$G=20.9 + 0.6T$] حيث ترمز (G) إلى العولمة و (T) ترمز للإرهاب، ولهذه النتيجة عدد من الدلالات الإحصائية المهمة في تفسير علاقة ظاهرة الإرهاب بالعولمة، وتأثيرها على العولمة ومؤشراتها وهذه الدلالات هي:

١- تعبر القيمة (٢٠,٩) عن مقدار الزيادة في المؤشر العام للعولمة، عندما تنعدم الزيادة في المؤشر العام للإرهاب، هذا يعني أنه لو افترضنا أن مؤشر الإرهاب غير موجود وبلا تأثير، فإن مؤشر العولمة سيكون عند القيمة (٢٠,٩)، وان ظاهرة العولمة موجودة أصلاً بدون وجود الإرهاب، لكن ظاهرة العولمة تزيد بوجود الإرهاب وهذا هو المهم.

٢- وتعبر القيمة (٦% T) عن أنه إذا زاد المؤثر العام للإرهاب بمقدار وحدة واحدة فقط فإن مؤشر العولمة سيزيد بمقدار (٦%) من الوحدة وهذا يعبر عن قوة تأثير الإرهاب على العولمة، والذي يوضح بأن قوة تأثير العولمة على الإرهاب كان أقوى بأكثر من (٦) أضعاف، [حيث كان كما بينا في المبحث الأول من الفصل الثالث= ٤٧%].

٣- أن القيمة (٦% T) تعني أن هناك علاقة طردية إيجابية مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية =٥%، وهذا يعني كمياً بأنه يمكن قبول فرضيتنا التي تقول: بأن هناك علاقة طردية بين ظاهرة الإرهاب وظاهرة العولمة.

وحتى تستكمل التحليل من كافة الجوانب فقد قمنا باستخراج ما يسمى بمعامل التحديد (R^2) بالطريقة السابقة نفسها التي استخدمناها في المبحث الأول، وذلك بهدف تحليل عمق العلاقة بين الظاهرتين، وحيث أن (R^2) هي مربع معامل الارتباط (ر) وأن ر=٠,٥٦ فإن [R^2= ٣١%] ولهذه القيمة نتيجة مهمة وحاسمة في تحليل الأثر المتبادل بين الظاهرتين، وهي أن قيمة (٣١%) من التباين يرتبط بالاختلافات أو الفروق بقيم ظاهرة الإرهاب، أما باقي التباين أي (-٣١%) = ٦٩%، فإنه يرجع إلى عوامل أخرى، بمعنى آخر نقول بأن (٣١%) من التغيرات التي طالت ظاهرة العولمة وسيرورتها في دراستنا، كان مردها وسببها التغيرات والتباينات وتأثيرات ظاهرة الإرهاب على العولمة، وأن تأثيرات "ظاهرة الإرهاب" تفسر ما حجمه (٣١%) من تغيرات-دالة العولمة، أو ظاهرة العولمة، أما بقية التأثيرات والبالغة (٦٩%) فإنها تغري لأسباب أخرى ومتغيرات عديدة، أهمها ميكانزمات العولمة الأربعة التي تحدثنا عنها ودرستها مؤسسة كارني.

خلاصة ذلك أننا استطعنا التأكد إحصائياً ورياضياً من أن هناك علاقة طردية إيجابية وتأثير متبادل بين الظاهرتين العولمة والإرهاب.

بمعنى أن العولمة أثرت طردياً على الإرهاب، والإرهاب نفسه أثر طردياً على العولمة لكن بنسب متفاوتة.

ونعتقد بأن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها دراسة أثر الإرهاب على العولمة كمياً مع الإشارة إلى أن بعض التحليلات الوصفية الوظيفية مثل تحليلات (بنجامين باربر، والرئيس الأمريكي كلينتون... لفتت الانتباه إلى أن ظاهرة الإرهاب تعتبر بحق الجانب السلبي والمظلم للعولمة وحسب وصف باربر (نسخة فاسدة من العولمة).

المطلب الثالث: دور مؤشر القطاع الخاص في ظاهرة الإرهاب وأثره الطردي على ظاهرة العولمة:

يرى روبرت جاكسون "أن أحد أهم أوجه الاختلاف الأكثر إثارة للدهشة بين الحقبتين القديمة والحديثة هو المدى الذي بلغته الدولة على طريق بروزها على المسرح

السياسي بوصفها منظمة أمنية لا تضاهى"[1]، ولقد حلت الدولة تاريخياً محل العشائر والمجتمعات القبلية و الإقطاعيات، والمدن الحرة والروابط المهنية والدوقيات، والإمارات الصغيرة والشركات التجارية (مثل شركة الهند الشرقية) عن طريق إثبات كونها منظمة أمنية أفضل.[2] لكن هذه "المسلمة" تغيرت بسبب محركات العولمة المختلفة، إذ أصبح المجتمع الدولي المعاصر (عولمياً) فتغيرت نظرية الأمن الدولي، فلم يعد ثمة فصل بين الداخل والخارج، فقد يأتي الخطر من الداخل، أو من دول أخرى، وأحياناً من الشبكات والجماعات الإرهابية.[3]

ولقد غيرت سيرورة العولمة مقاربة الأمن في النظرية الدولية الكلاسيكية، سواء المقارنة الواقعية حول الأمن القومي، أو المقاربة العقلانية حول الأمن الدولي [4]

إن أهم التغيرات المعاصرة، هو زيادة الأدوات التي بات يلعبها القطاع الخاص من خلال الشركات الأمنية الخاصة، والمتقاعدين الأمنيين (أو المرتزقة)، وقطاع واسع من الأعمال والشركات العملاقة لصناعة الأسلحة، في العالم والذين أطلق عليهم (المنتفعون من الحرب على الإرهاب) [5]

ورغم أن أدوار القطاع الخاص في الحروب (خاصة المرتزقة)، ليست جديدة في التاريخ إلا أن الاتجاهات الجديدة في هذه الظاهرة خاصة بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠٦م، هي الجديدة. حيث يربط الكثير من المحللين والباحثين الاتجاهات الجديدة للظاهرة بالحرب العالمية على الإرهاب[6]. حيث بات من اليسير تلمس تدخل الدول باستخدام الشركات الأمنية الخاصة، والمرتزقة للقيام بعمليات إرهابية (مدعومة من الدولة) مضادة لإرهاب الشبكات خاصة في أماكن مثل: العراق، وأفغانستان، وأمريكا اللاتينية. من خلال هذه الشركات، والطيف الواسع من الشركات الفرعية المتعاونة معها (ضمن سلسله

---

(١) جاكسون، ٢٠٠٣م، ص٣٧٦ .
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٦٢.
(٤) المرجع السابق، ص ص ٣٥٩-٣٦١.
(٥) شير، روبرت، المنتفعون من الحرب على الإرهاب، عن صحيفة ذي نيشن الأمريكية، في صحيفة الدستور الأردنية، العدد ١٤٤٧٥، ٢٠٠٧/١١/٤م، ص٣٩ .
(٦) المرجع السابق.

طويلـة)، (فـوق الدولـة)تـدخل جماعـات (دون مـستوى الدولـة) [1] مثـل العـصابات، المتخصصة بتهريب المخدرات، والأسلحة. والجريمة المنظمة [2] وجماعات المقاومة، والأحزاب السياسية القومية لتتشابك وتترابط معها بعضها البعض في بيئة العولمة التي تساعد على توفيرها لكافة الأطراف محركات التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال فقد كان لمقتل أربعة أفراد من إحدى الشركات الكبرى العاملة في مجال الأمن في العراق سبباً في اندلاع موجه عنيفة وواسعة من العمليات الإرهابية ضد القوات الأمريكية في العراق، إثر اجتياحها لمدينة الفلوجة انتقاماً لمقتل هؤلاء الأربعة والتمثيل بهم عام ٢٠٠٤م. [3]

هذا يعني أن هذه الشركات (ما فوق الدولة) بالتعاون مع جماعات المرتزقة المختلفة (مـا دون الدولـة) ومـع الدولـة ممثلـة بـالجيش الأمريكـي تـدخلت فـي صـراع فـي كافـة الاتجاهات مع طرف فاعل دون الدولة (جماعات الإرهابيين) أو المقاومين في العراق والمتحالفين معهم من مهربين ورجال عصابات.

إنّ هنـاك أكثـر مـن (١٨٣) شـركة خاصـة حسب تقديرات مستشار الأمن القوميّ العراقيّ/ موفق الربيعي (جميعها تعمل بموجب قانون (بول بريمر) رقم١٧/٢٠٠٧. وتحظى بالحصانة من أي محاسبة أو اجراء قانوني عراقي بموجب ذلك القانون) [4]. وتوظف هذه الشركات متعاقدين من (٣٠) دولة في العالم. وتتضارب أرقام أعداد هؤلاء المتعاقدين ! ولا توجد أرقام دقيقة عن أعدادهم، لكن (الرابطة الدولية لعمليات السلام) التـي تـضم معظـم تلك الشركات قدرت عددهم بحوالي(١٨٠) ألـف متعاقد[5]. وهنـاك تقديرات أخرى تعود إلى أواخر عام ٢٠٠٦م.ذكرت بأنهم (١٠٠) ألف متعاقد[6].

---

(١) باسيفتس، اندرو،٢٠٠٤م، ص ص٢١٣-٢١٤.

(٢) The Report Of The International Commission On Peace And Food., 1994, Pp.36-37.

(٣) محطة تلفزيون الجزيرة في قطر، تقرير خاص عن شركة بلاك ووتر في العراق، ٢٠٠٧/٩/١٨م. ولقد أعلن وزارة الداخلية العراقية بتاريخ٢٠٠٧/٩/١٧م. سحب ترخيص الشركة لقيامها بقتل (١١)عراقي وجرح (٢٠) في حادثة لانطلاق نار في بغداد ولقد أثارت تلك الحادثة ردود فعل واسعة وفتحت ملف الشركات الخاصة في العراق.

(٤) صحيفة الغد الأردنية، العدد ١١٣٥، ٢٠٠٧/٩/٢٠، ص٢٤.

(٥) صحيفة الراي الأردنية، العدد ١٣٥٠٢، ٢٠٠٧/٥/٢٠م، ص٢٦..

(٦) دينوتشي، مانيلو، الجيش المرتزق السري العامل في العراق وأفغانستان، ترجمة بديع أبو عيودة، عن صحيفة المنفيستو الايطالية، في صحيفة العرب اليوم الأردنية، العدد ٣٤٧٥، ٢٠٠٦/١٢/١٨م، ص٨.

والمفارقة هنا أنه إذا صحت هذه التقديرات فإن عدد المتعاقدين يزيد عن عدد القوات الأمريكية العاملة في العراق التي تقدر الآن (أيلول /٢٠٠٧م) (١٦٧٥٠٠) جندي[١].

وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية(بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٨)أن الجيش الأمريكي في العراق يوظف وحدة (٧٣٠٠)عنصر من الشركات الأمنية الخاصة، من أصل (١٣٧)ألف موظف أمني يعملون لمصلحة الجيش فقط، ما يعني أن هذا الرقم لا يتضمن الذين يعملون لمصحة وزارة الخارجية مثل شركة بلاك ووتر، والوكالات الحكومية الأخرى ومن أصل (١٣٧)ألف هناك (٢٢٤٠٠)ألف أمريكي، (٦٩٠٠)عراقي، و (٤٥١٠٠) من جنسيات ودول أخرى[٢].

هذا يعني في النهاية أن التشابك والترابط يتم على مستوى الدولة (ككيان واضح المعالم)، والشبكات الإرهابية، والشركات الخاصة كجماعات صعبة الملامح ومعقدة(مثل شركات الأمن الخاصة) أو أنها مجرد {أشباح} كالجماعات الإرهابية[٣]* ومع تطور العمليات على الأرض تتصارع كافة الأطراف وتصبح الدول كافة بفعل قوى العولمة (ضغط المكان والزمان) ساحة واحدة (مكان واحد) لتهديدات الإرهابيين، حتى وأن كانت بعيدة عن الساحات الرئيسية لمراكز الصراع.

ويؤكد الباحث المختص بهذا المجال (جيرمي سكاهيل[٤]) بأن هناك ترابط بين الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسية حيث قدم (مدير شركة بلاك ووتر/إيريك برنس، الدعم المالي لحملة الرئيس الأمريكي، وبوش الابن، وأصبحت شركته على رأس الحملة العسكرية لمكافحة الإرهاب في العراق وأفغانستان، وقامت معالجة الكوارث الطبيعية في

---

(١) جاكسون، ٢٠٠٣م، ص٣٧٦.

(٢) جاكسون، ٢٠٠٣م، ص٣٧٦.

(٣) هيكل، محمد حسين، الإمبراطورية ا؟الأمريكية والإتمارة على العراق، داء الشروق، القاهرة، ط2، ٢٠٠٣م، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

* ينقل هيكل عن الصحفي الأمريكي المعروف بوب وودوارد في كتابة (بوش في حرب:(Bush At War)) حقيقة ضيق وتبرم الإدارة الأمريكية عشية هجمات ١١/أيلول ٢٠٠١م، من كيفية تحديد ملامح الشبكات الإرهابية وما هي أفضل الوسائل بضرب تلك الشبكات، وأنه من الأفضل التعامل مع الدول كأهداف واضحة ومتجسدة، لذلك تم ضرب أفغانستان، ثم احتلال العراق باعتبارها (دول).

(٤) سكاهيل، جيرمي، ٢٠٠٧م، ص:٤٨.

(يتواورلتيز) وهي تمتلك لوحدها أكبر قاعدة عسكرية خاصة في العالم وأسطولاً جوياً من عشرين طائرة وعشرين ألف جندي في حالة تأهب، الكثير منهم يحصلون على راتب يزيد عن ألف دولار يومياً.

وحول انتشار هذه الشركات الجغرافي (العولميّ)فانها تنشر في كل مكان تقريباً فهي موجودة في نيجيريا تقاتل في دلتا نهر النيجر الذين يعارضون العولمة الاقتصادية والشركات النفطية المتخطية للحدود الوطنية. فيهاجمون منصات إنتاج النفط باستمرار. وفي أفغانستان، وكولومبيا. [1]

وحسب بيتر سينغر[2] / المحلل الأمني في معهد بروكينغر في واشنطن، فأن هذا المؤشر بات الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي. وتقدر قيمة الاستثمارات فيه حالياً بأكثر من (١٢٠) بليون دولار سنوياً مع توزيع جغرافيّ عولميّ للعمليات ينتشر في (٥٠)بلداً على الأقل. (فيما يؤكد خبراء أكاديميون بأن (معدل النمو في الصناعات الأمنية قد اتخذ شكل الظاهرة) [3]. وأن أكبر مختبر يتغذى عليه هذا المؤشر ليصل إلى ذروة ازدهاره هو الحرب في العراق. بما فيها تزايد مستمر لظاهرة الإرهاب.

إنّ الكثير من الخبراء الأمنيين والمحللين الأمنيين والأكاديميين، (ومنهم الخبير الأمني في مؤسسة تشاتام هاوس- لندن/ بوب آيريز) يؤكدون بأن بروز أهمية هذا المؤشر (كان موجوداً من قبل)يعود إلى سيرورة العولمة، وبروز ظاهرة الإرهاب المعاصر وتضاعف التهديدات العالمية[4]. في حقبة شهدت بضغط من ميكانزمات العولمة الاقتصادية وإيديولوجيا الليبرالية خفضاً كبيراً في حجم الجيوش النظامية، وخصخصة الجيوش: في الوقت الذي ارتفعت فيه وتيرة غياب الأمن العالميّ. [5]

وهنا جاءت هذه الأطراف الفاعلة من غير الدول التي تشارك الشبكات الإرهابية نفس الفضاء ونفس البيئة ألا وهي بيئة العولمة فملأت الفراغ.

---

(١) هودن، دانيال ودويل، ليونارد، الجيوش الخاصة صناعة كونية قيمة استثمارها (١٢٠) مليار دولار، صحيفة الإندبندنت، في صحيفة الغد الأردنية العدد ١١٤١، ٢٦/٩/٢٠٠٦م، ص:٣٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق.

وهذا يعني حسب بعض الخبراء[1] (مثل سينغر) بأن هذه العملية تعكس بطرق عديدة تلك الميول والاتجاهات الأوسع في إطار الاقتصاد العالمي، والاقتصاد السياسي العالمي(حسب اعتقادنا) مع تحول البلدان في العالم من قطاع الصناعة والزراعة إلى قطاع الخدمات وتعدد الموارد البشرية. التي كان ينظر إليها (في النظريات الواقعية) بأنها احتياجات للدولة.

وليس هذا فحسب، فإذا كان الترابط والأثر المتبادل قد توضح بين هذا المؤشر، مؤشرات العولمة المختلفة فأنه أيضاً أثر على بقية الأطراف الفاعلة من غير الدول خاصة المنظمات غير الحكومية، حيث أصبحت الوكالات الإنسانية العاملة في مناطق الحروب ولأزمات تعول على الشركات الخاصة (أو المؤسسات العسكرية الخاصة:PMF) لمساعدتها بتنفيذ مهامها، معظم مناطق الحروب ابتداءً من البوسنة، حتى العراق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويرى بعض المراقبين بأن استمرار هذا الاتجاه قد يعني مستقبلاً صناعة مقابلة هي صناعة (حفظ السلام) التي بدأت (جماعات الضغط) تعمل من أجل فتحها [2] .

ومن أخطر الاتجاهات في هذا المؤشر السعي لخصخصة الأجهزة الاستخبارية، ويقود هذا الاتجاه الآن المجمع الاستخباريّ الأمريكيّ بكل تنويعاته الجديدة، التي ظهر الكثير منها بعد إعادة إصلاح وهيكله الأجهزة عقب هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م. وانتهاء لجان الكونغرس من التحقيق في الهجمات.

فلقد دعا السيناتور بوب جراهام/رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي، وبعيد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م. إلى ما أسماه (علاقة تكافلية بين مجتمع الاستخبارات والقطاع الخاص) [3]، ويمكن أن نرصد عدد من المؤشرات الفرعية في هذا الاتجاه وعلى النحو التالي[4]:

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) كيف، باتريك رادين، مخاطر خصخصة الاستخبارات الأمريكية، صحيفة لوس انجلوس تايمز، في صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣٤١٧، ٢٠٠٧/٦/٢٧م، عن٣٨.

(٤) المرجع السابق.

أ- عدد المقاولين الخصوصيين العاملين في وكالة المخابرات المركزية CIA الآن يفوق عدد الموظفين الحكوميين بنسبة(٣ إلى ١).

ب- إن (٧٠%) من ميزانية (CIA)تنفق حالياً على المقاولات الخاصة.

ت- زاد عدد المنشآت الخاصة المتعاونة مع(CIA) من (٤١) منشأة عام ٢٠٠٢م إلى (١٢٦٥) منشأة عام ٢٠٠٦م. ونلاحظ هنا أمرين يتعلقان بسيرورة العولمة هما: التسارع في عدد المنشآت خاصة العاملة في مجال التكنولوجيا المتطورة، في البيولوجيا الإحصائية أو البرامج البيومترية الخاصة بالتعرف على هوية الأشخاص المشتبه بهم، وتطوير لوغرتيمات جديدة للتوصل للبيانات. وانفلات هذه المنشآت العاملة في مجال التقنية الإلكترونية، والتي انفجرت فقاعتها(فقاعة الدوت كوم) قُبيل هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م، وبعد ذلك استوعبت السوق الناشئة بطالة كل هذه المنشآت.

ث- قامت الشركات العملاقة المتخطية للحدود الوطنية في المجمع الصناعي الأمريكي مثل(بوينج، لوكهيدمارتن ونورثوب جرومان، وبوز آلن هاملتون، وغيرها) بإنشاء أقسام مخابرات، وأمن داخلي خاصة بها وتقوم بالإعلان على شبكة الإنترنت وبشكل يومي عن توافر فرص عمل لأشخاص تحالفات استخبارية ولغوية خاصة مثل العربية، والبشتونية، والأردو والصينية، والسواحلية. وهو ما أدى إلى نشأة . مجتمع استخبارات ظل.

ج- أدت الرواتب المرتفعة والمزايا الأخرى التي تمنح للخبراء في تلك الشركات إلى هجرة العقول، استنزاف الخبرات الاستخبارية، بحيث أن ثلثي عدد المسئولين والخبراء في وزارة الأمن الداخلي (التي أنشئت أصلاً بعد هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١) قد استقالوا والتحقوا بهذه الشركات الخاصة.

ح- معظم الشركات المستفيدة من الحرب العالمية على الإرهاب هي شركات السلاح والدفاع التي تعتمد على التكنولوجيا العالمية والمعقدة. والتي يرى بعض الخبراء بأنها لا تلائم مكافحة الجماعات الإرهابية بل مصممة للحروب التقليدية (دولة

ضد دوله) وليس (دوله ضد جماعة إرهابية) لذلك فهي تستنزف مبالغ مالية هائلة من ميزانيات الدول بدون فائدة إلا فائدة تلك الشركات ومدرائها [1].

خ- زيادة أرباح أسهم شركات الدفاع الكبرى الموجودة في العالم، خاصة في أمريكا. حيث تجاوزت هناك في مؤشراتها المالية، ومؤشرات (ناسداك) بما يزيد على (٤٠%). [2]

د- معظم شركات الدفاع، وشركات الأمن الخاصة كادت أن تنهار (بشكل مؤقت) بعد انهيار الاتحاد السوفياتيّ. وانتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات إلا أن هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م. (أثرت على حد كبير في العلاقات الدولية، لكن هذا التأثير نتج لأن(١١/أيلول) غيّر أمريكا أكثر مما غيّر العالم). [3] حيث سرعة تلك الهجمات، ونتائجها العديد الاتجاهات الدولية الأساسية التي كانت جارية بالفعل. وجوهر هذه الاتجاهات هو: إعادة ترتيب استراتيجية لكافة أوضاع أمريكا الداخلية والخارجية. [4] ومن ضمنها كيفية التعاطي مع الشبكات الإرهابية. الأمر الذي فتح المجال مرة أخرى لإعادة النشاط في المجمع العسكري، وزوّد صناعة الأسلحة المتطورة المعتمدة على التكنولوجية المعقدة بدماء جديدة لتحقيق المزيد من الأرباح الطائلة، ولقد أشارت الاحصائيات للربع الثالث من عام ٢٠٠٧م، إلى نسبة أرباح الشركات العسكرية العملاقة بسبب الحرب العالمية على الإرهاب [5] كانت على النحو التالي:

- شركة صناعة السلاح لوكهيد مارتن زادت أرباحها بنسبة (٢٢%).
- شركة نورثروب غرومان (٦٢%).
- شركة جنرال دايناميكس (٢٢%) .
- شركة بوينغ (٦١%).

---

(١) شير، روبرت، ٢٠٠٧م، ص:٣٩.
(٢) المرجع السابق.
(٣) بريجنسكي، ٢٠٠٤م، ص:١٠١.
(٤) المرجع السابق، ٢٠٠٤م، ص:١٠٢.
(٥) شير، دوبرت، ٢٠٠٧م، ص:٣٩.

وحسب مؤشرات (معهد الدراسات السياسية الأمريكي) فأن المديرين التنفيذيين للشركات أعلاه (وغيرها العاملة في صناعة الدفاع) والتي احتلت أول (٤٣)مرتبة في الشركات الأمريكية، كسبوا مجتمعين مليار دولار منذ هجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م. (١)

خلاصة ذلك أن هذا المؤشر قد ساعد بشكلٍ حاسم على زيادة ظاهرة العولمة، وعقد من جهود مكافحة الإرهاب، وتدخل الدول في الظاهرة خاصة فيما يتعلق بمسالة تعريف مفهوم الإرهاب ذلك أن هذا المؤشر يحمل ملامح اختلاط إرهاب جماعات ما دون الدولة مع الدولة وما فوق الدولة- ممثلة بالشركات المتخطية للحدود الوطنية- مثل شركات الأمن، التي لا تنطبق عليها قوانين الدول.

---

(١) المرجع السابق.

الخلاصة والنتائج

والتوصيات

عالجت هذه الدراسة الكمّية موضوع الأثر المتبادل بين ظاهرتين العولمة والإرهاب في الفترة (١٩٨٩ – ٢٠٠٦م)، فتناولت الدراسة سيرورة ظاهرة العولمة، من حيث جوانب تعريفها، وأبعادها، ومؤشّراتها المختلفة، وكيف ساهمت هذه المؤشرات المختلفة في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، والتكنولوجيا بزيادة تشابك وترابط العالم، وجعله يبدو وكأنه مكان واحد .

كما تناولت الدراسة ظاهرة الإرهاب، من حيث: تعريف الإرهاب، والجدل حول تعريفه والمؤشّرات المستخدمة لقياسه.

ولتحليل الأثر المتبادل بين المتغيرين: العولمة والإرهاب قام الباحث باستخدام منهجين:

الأول: من خلال استخدام تقنية المصفوفات التأشيرية .

والثاني: من خلال استخدام أدوات التحليل الرياضية والإحصائية، مثل: معامل الارتباط، ومعامل الانحدار، ومعامل التحديد R^2، إذ تمّ تحليل أثر مؤشرات العولمة على مؤشرات الإرهاب أولاً، وثانياً: أثر مؤشّرات الإرهاب على العولمة.

وبعد دراسة وتحليل ما سبق فقد توصل الباحث في الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: هناك علاقة طردية – إيجابية وأثر متبادل بين العولمة والإرهاب، وهذا يعني أن الزيادة في ظاهرة العولمة تؤدي إلى الزيادة في ظاهرة الإرهاب، ولكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه، كذلك النقصان في ظاهرة العولمة يؤدي إلى النقصان في ظاهرة الإرهاب ولكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه .

ولقد بينت المصفوفة التأشيرية رقم (١)، بأن هناك علاقة طردية – إيجابية بين العولمة والإرهاب.

وعزز التحليل الإحصائي باستخدام معامل الارتباط بيرسون (ر) هذه النتيجة، وأثبت وجود ارتباط قويّ بين المؤشّر العامّ للإرهاب والمؤشر العام للإرهاب، وأن اتجاه

العلاقة بين المتغيرين هو اتجاه طرديّ – إيجابيّ، وأن حجم هذه العلاقة بلغ (٦٧%)، ما يعني أن لدينا ارتباطاً قوياً جداً بين الظاهرتين، وأن هناك تعبيراً إحصائياً كميّاً عن درجة العلاقة بين الظاهرتين.

ولقد تعزز عمق هذا التحليل باستخدام "معامل الانحدار"، الذي بين حجم العلاقة الهيكلية الوظيفة بين الظاهرتين، وأثبت أن هذه العلاقة طردية إيجابية وذات دلالة إحصائية، بحيث أنه لو زاد المؤشر العام للعولمة بمقدار وحدة واحدة فقط فإن مؤشر الإرهاب العامّ سيزيد في المقابل بمقدار (٤٧%) من الوحدة، وهذا يعبر عن قوة هذه العلاقة.

ولزيادة التحليل عمقا أكثر فقد أثبت استخدام "معامل التحديد R2" أن (٤٥%) من التغيرات التي طالت ظاهرة الإرهاب في الدراسة كانت بسبب ظاهرة العولمة؛ بمعنى أن تغييرات وتباينات ظاهرة العولمة تفسر لوحدها ٤٥% من تغييرات الإرهاب أو دالة الإرهاب، وأن ما تبقى وهو (٥٥%) من التغيرات فإنه يُعزى لأسباب أخرى، ومتغيرات عديدة غير العولمة.

وقد بينت الدراسة بأنّ مؤشرات العولمة كافة قد أثرت طردياً على ظاهرة الإرهاب، لكن مؤشر الترابط التكنولوجيّ كان له الدور الحاسم في تسارع الظاهرتين: العولمة والإرهاب، إذ استطاعت الشبكات الإرهابية المتخطية للحدود الوطنية، والشبكات المحلية من استغلال مخرجات التكنولوجيا بفعالية أكثر من الدول، ونجحت بتنفيذ الكثير من الأهداف في العالم، والاستمرار بنشر الترويع والخوف من استخدام أسلحة الدمار الشامل، بخاصة الأسلحة البيولوجية، واستخدام الإرهاب الالكترونيّ، أو إرهاب الشبكات.

ثانياً: هناك علاقة طردية – إيجابية وأثراً متبادل بين الإرهاب والعولمة، ولقد تمّ التوصل إلى هذه النتيجة من خلال استخدام الأدوات نفسها التي استخدمت في التوصل إلى النتيجة الأولى، إذ تبين أن الإرهاب يساهم في زيادة العولمة، لكن بمقدار حجم أقل من تأثير ومساهمة العولمة بنشر الإرهاب.

وقد تبين أنّ معامل الارتباط (ر) بين الإرهاب والعولمة يساوي (٥٦%)، وهذا يدلّ ويثبت أن هناك ارتباطاً وعلاقة طردية – إيجابية، وأن حجم هذه العلاقة يبلغ (٥٦%)، وهو ارتباط قوي.

وتبين أن معامل الانحدار يساوي ٦% بمعنى أنه إذا ازداد المؤشر العامّ للإرهاب بمقدار وحدة واحدة فقط فإن ذلك يؤثر على مؤشر العولمة بمقدار (٦%) من الوحدة.

وأثبت معامل التحديد R^2. بأن (٣١%) من التغيرات التي طالت ظاهرة العولمة كان مردّها إلى تغيرات ظاهرة الإرهاب، بمعنى آخر فإن تغيرات واتجاهات الإرهابية خلال الدراسة تفسّر ما نسبته (٣١%) من تغيرات العولمة، أو دالة العولمة، وأنّ ما تبقى (٦٩%) من التغيرات يعزى لأسباب أخرى.

ثالثاً: أدّى التطور في ميكانزمات العولمة التكنولوجية إلى التسارع التكنولوجيّ من خلال التوسع باستخدام مخرجات التكنولوجيا الحديثة، ورخص كلفة هذه المخرجات وقلتها، الأمر الذي أدّى في المحصلة إلى نوع من فقدان السيطرة على التكنولوجيا، إذ زوّدت الشبكات الإرهابية عبر العالم بأدوات إرهابية لا حصر لها على الإطلاق، بحيث أصبحت هذه الشبكات الإرهابية قادرة على ابتزاز الدول الكبرى، وخلقت مأزقاً لهذه الدول في كيفية مكافحة الإرهاب، وكيفية التعاطي مع ميكانزمات العولمة التكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي بات يطرح أسئلة كبرى حول مستقبل النظام العالمي ونقل التكنولوجيا في ظل العولمة.

التوصيات

١. تعاني معظم الدراسات لتحليل الظاهرتين من الانطباعية، وقلة الدراسات التي عالجت الظاهرتين كمياً. وتعاني الدراسات العربية بشدة أكثر من هذه المشكلة، لذلك يرى الباحث بأنه من المفيد التركيز على الدراسات الكمية في تحليل الظاهرتين، خاصة وأن منطقتنا العربية عانت من كافة موجات الارهاب.

٢. التركيز على دراسة وتحليل أثر المتغير التكنولوجي على الظاهرتين: العولمة والإرهاب، ورصد اتجاهات هذا المتغير في المستقبل.

٣. التركيز على دراسة وبناء مؤشرات كمية للإرهاب حتى تسهل دراسة الظاهرة كمياً.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

أبو صالح صبحي، محمد وعوض، عدنان، (١٩٨٣). مقدمة في الإحصاء، دار جون وايلي وأبنائه، لندن، ط١.

باربر، بنجامين، (٢٠٠٥). إمبراطورية الخوف: الحرب والإرهاب والديمقراطية ترجمة عمر الأيوبي، الكتاب العربي، بيروت، ط١.

البدري، جمال، (٢٠٠٣). السيف الأخضر، دراسة في الأصولية الإسلامية المعاصرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١.

بريجنسكي، زبيغنيو، (٢٠٠٤). الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العال ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.

بريغز، أساو بورك، بيتر، (٢٠٠٥). التاريخ الاجتماعي للوسائط من غنتبرغ إلى الإنترنت، ترجمة مصطفى محمد قاس سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣١٥.

بن بيه، عبدالله بن الشيخ المحفوظ، (٢٠٠٧). الإرهاب التشخيص والحلول، الرياض، ط١.

بوث، كين وديون، تيم (٢٠٠٥). عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبدالحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١.

بيليس، جون وسميث، ستيف (٢٠٠٤). عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١.

تايلر، برادلي ا (٢٠٠٤). السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١ أيلول، ترجمة عماد فوزي شعبي، الدار العربية للعلو بيروت، ط١.

تشومسكي، (٢٠٠٤). نعو الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العال ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.

تشومسكي، نعوم (٢٠٠٤). الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة اسامة أسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١.

تلحمي، شبلي (٢٠٠٥). المخاطر: امريكا في الشرق الاوسط، عواقب القوة وخيار السلام، ترجمة ثائر أديب، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١.

جاكسون، روبرت (٢٠٠٣). ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، تعريب فاضل جتكر، العبيكان للنشر، ط١، الرياض.

جيدنز، انتوني، (٢٠٠٢). بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع السياسة، الكويت، العدد ٢٨٦.

حريز، عبد الناصر، (١٩٩٧). النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، دراسة مقارنة مع النازية والفاشية، والنظام العنصري في جنوب أفريقيا، مكتبة مدبولي، ط١.

حسن إبراهيم حسن، (١٩٦٧). تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الرابع، دار أحياء التراث، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، ط١.

دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت (١٩٨٥). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبدالحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١.

مديرية الافتاء في القوات المسلحة الأردنية (٢٠٠٦). التطرف حقيقته وبواعثه ومظاهره، وعلاجه، المطابع العسكرية، عمان، الأردن ، ط١.

شوير، مايكل (٢٠٠٥). الفوقية الإمبريالية الأمريكية، ترجمة سمية عبدربة، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط١.

عبد الحي، وليد، (١٩٩٤). تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولاية، مؤسسة الشرق للاعلام والنشر، الجزائر، ط١.

العموش، أحمد فلاح، (٢٠٠٦). مستقبل الإرهاب في هذا القرن، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عيد فتحي، محمد ، (٢٠٠٥). الإرهاب والمخدرات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ط١.

فارس، منير، (١٩٩٥). العنف الأصولي: نواب الأرض والسماء، مجموعة مؤلفين، الفصل الأول، سلسلة الكتاب الناقد، رياض الريس للكتب والنشر، لندن- بيروت، ط١.

فولر ادموند. (١٩٩٧). موسوعة الأساطير الميثيولوجية اليونانية، الرومانية والاسكندنافية، ترجمة حنا عبود الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١.

كيركبرايد، بول، (٢٠٠٣). العولمة، الضغوط الخارجية، تعريب رياض الأبرش، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١.

كينيدي، بول، (١٩٩٨). نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الثانية.

لوران، أريك، (٢٠٠٣). حرب آل بوش: أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها ترجمة سلمان حرفوش، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١.

منصور، عوض، وآخرون (٢٠٠٢). مقدمة في الإحصاء، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١.

المنيزل، عبدالله فلاح وغرايبة، عايش موسى، (٢٠٠٧). الإحصاء التربويّ: تطبيقات باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية.

مونروند، مكيموس، (٢٠٠٣). تاريخ الحروب الصليبية، في المحلاوي، حنفي، ملامح: التسامح والعنف والإرهاب في الأديان السماوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١.

نـاي، جوزيـف، (٢٠٠٣). مفارقـة القـوة الأمريكيـة: لمـاذا لا تـستطيع القـوة العظمـى الوحيدة فـي العـالم أن تمضي وحدها، تعريـب محمـد توفيـق البجيرمـي، مكتبـة العبيكان الرياض، ط١.

نوريس، بيبا (٢٠٠٠). الفجوة الرقمية: العمل المدني وفقر المعلومات والانترنت على صعيد العالم، نيويورك، جامعة كامبردج، ط١.

هنتغتـون، صـموئيل ب، (٢٠٠٥). مـن نحـن؟ التحـديات التـي تواجـه الهويـة الأمريكيـة، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، ط١.

هيكل، محمـد حـسنين (٢٠٠٣). الإمبراطوريـة ؟الأمريكيـة والإغـارة علـى العـراق، دار الشروق، القاهرة، ط٢.

ولـد أبـاة، الـسيد، (٢٠٠٤). عـالم مـا بعـد ١١ سـبتمبر، ٢٠٠١ الإشـكالات الفكريـة والإستراتيجية، الدار العربية للعلو بيروت، ط١.

ياسين، الـسيد، وآخـرون (٢٠٠٠). أسـامة أمـين محـررا، مفهـوم العولمـة، نـدوة مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣.

غيران، ألان، (١٩٨٥). رجالات السي آي إي، CIA ترجمة جورج عبدو، دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١.

فصل في كتاب:

بايرز، مايكل، (٢٠٠٥). الإرهـاب ومستقبل القـانون الـدولي، الفـصل العاشـر، فـي عـوالم متـصادمة، الإرهـاب ومـستقبل النظـام العـالمي، ترجمـة صـلاح عبـدالحق، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١ .

بوث، كين، و تيم ديون، عوالم متصادمة، الإرهـاب ومـستقبل النظـام العـالمي فـي عـوالم متـصادمة، الإرهـاب ومـستقبل النظـام العـالمي، ترجمـة صـلاح عبـدالحق، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١.

بوك، سيسلا، (٢٠٠٥). إعادة التفكير في القيم المشتركة، الفصل الخامس والعشرون، في عوالم متصادمة.

بيليس، جون، (٢٠٠٤). الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، الفصل العاشر في عولمة السياسة العالمية. ط١.

توز، روجرز، (٢٠٠٤). الاقتصاد السياسيّ الدوليّ في عولمة السياسة العالمية، في بيليس، سميث.

سكوت، الين، التاريخ الدولي، (٢٠٠٤). الفصل الرابع، في عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبدالحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١.

سميث ستيف، (٢٠٠٤). عولمة السياسة العالمية، الفصل التاسع، ط١.

سميث، ستيف، (٢٠٠٥). الفصل الرابع ، في عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبدالحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١.

شولت، جان آرت (٢٠٠٤). الجزء الأول في عولمة السياسة العالمية، في بيليس وسميث، عولمة السياسة العالمية، ط١.

فريدمان، لورنس، (٢٠٠٥). حرب من نوع جديد، الفصل الثالث، عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١.

كيوهان، روبرت، (٢٠٠٥). تعميم عدم مشروعية الارهاب وسياسة التحالفات، عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ط١.

كروكات، وريتشارد، (٢٠٠٤). نهاية الحرب الباردة، عولمة السياسة العالمية..

كوكس، مايكل، (٢٠٠٥). الفصل الثالث عشر، في عوالم متصادمة الارهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١.

لمغرين، مايك (٢٠٠٣). على الإنترنت كل الأعمال عالمية(أحببت أم لم تحب) الفصل الرابع، في كير برايد، بول، العولمة الضغوط الخارجية. ط١.

النعيم عبدالله احمد (٢٠٠٥). التمسك بالشرعية الدولية ضد الجهاد الإسلامي الأمريكي، الفصل الرابع عشر، في عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبدالحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١ .

هوبدن، ستيف و وين جونز ريتشارد (٢٠٠١)، عولمة السياسةالعالمية، ط١..

والتز، كينيث، (٢٠٠٥). استمرارية السياسة الدولية، الفصل الحادي والثلاثون العالمي في عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبدالحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١

بول، ديزموند (٢٠٠٥). البحث المحموم عن أسامة بن لادن، البعد الاستخباري للحرب ضد الإرهاب، الفصل الخامس، عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبدالحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١

ويلر، نيكولاس ج (٢٠٠٤). التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية، الفصل العشرين، في عولمة السياسة العالمية، ط١.

ويليامز، باتريشيا، (٢٠٠٥). السلام والشعر والبنتاجونية، الفصل الثلاثون، عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبدالحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١.

الدوريات والصحف:

آش، غارتون تيموني، دافوس، (٢٠٠٧). كيف انتقلت مراكز القوة؟ صحيفة الغادريات، في صحيفة الغد الأردنية، العدد ٩٠٠.

اوزبورون، اندرو، (٢٠٠٦). الرسالة الأخيرة لمراسله صحفية قتلت لأنها قالت الحقيقة، عن مقالة غير مكتملة للصحيفة الروسية أنا بويتكوفسكايا، عن صحيفة الإندبندنت البريطانية، في صحيفة الغد الأردنية.

بريجنسكي، ازبسغنيو، (٢٠٠٧). سياسة ترويج الخوف، صحيفة لوس انجلوس تايمز، في صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣٣٢٤.

بلير، توني، (٢٠٠٧). معركة من أجل قيم عالمية، مجلة فورين، أفيرز الأمريكية، في صحيفة الغد الأردنية.

بيدل، ستيغان وتاكي، راي (٢٠٠٦). حدود القوة: كابوس العراق يلاحق أمريكا، عن الهيرلدتربيون، في صحيفة العرب اليوم الأردنية، العدد ٣٣٥٦

تشرتوف، مايكل، (٢٠٠٦). صحيفة العرب اليوم الأردنية، تقرير عن استهداف بريطانيا من قبل تنظيم القاعدة، عن صحيفة الغارديان البريطانية، العدد ٣٤١٩.

تشومسكي، نعوم وديسباتيش، توم (٢٠٠٧). كيف تتجنب أمريكا الصدام مع إيران، صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣٣٤٢.

توفلر، آلفن، (٢٠٠٧). الصين وأمريكا تتنافسان في عسكرة الفضاء"، صحيفة الرأي الأردنية، عن الهيرلد تريبيون، العدد ١٣٢٧٩.

حسيب، خير الدين (٢٠٠٥). العراق .... إلى أين؟ العملية السياسية مآلها الفشل ولا مخرج لأمريكا إلا المبادرة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

خروب، محمد، تصريحات ألن غرينسبان عن أسباب حرب العراق، صحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠٧/٢/٢٨.

دوركين، رونالد، (٢٠٠٦). لا تضحوا بالمبدأ لحساب النزعات الاستبدادية الجديدة، عن صحيفة الفاينشال تايمز، في صحيفة الغد الأردنية، العدد (٨٠٢).

دياب، محمد حافظ، (٢٠٠٦). الإسلام والغرب:محاورة أم سجال ؟ في مجلة الديمقراطية مؤسسة الأهرام القاهرة، العدد ٢٢.

ساش، جيفري، (٢٠٠٧). الطبيعة وتكاليفها المتصاعدة، عن البروجيكت سند بكيت، في صحفية الغد الأردنية، العدد ١١٤٠.

ستيجلتز، جوزيف، (٢٠٠٦). إنجاح العولمة، صحيفة الغد الاردنية.

ستيفنز، فيليب، (٢٠٠٧). الجيش البريطاني بين البصرة وهلمند: من الرمضاء الى النار، الانديبندت

سكاهيل، جيرمي، (٢٠٠٧). مرتزقتنا في العراق، صحيفة لوس انجلوس تايمز.

شير، روبرت، (٢٠٠٧). المنتفعون من الحرب على الإرهاب، عن صحيفة ذي نيشن الأمريكية، في صحيفة الدستور الأردنية، العدد ١٤٤٧٥ .

صادق محمد، (٢٠٠٦). الكونغرس الأمريكي ليبدأ الجمعة التحقيق في مسألة التصنت على الأمريكيين، صحيفة الرأي الأردنية، والعدد ١٢٨٩٨.

صحيفة الدستور الأردنية، (٢٠٠٧). العدد ١٤٤٣٠، وصحيفة الغد الأردنية، العدد ١١١٢ .

صحيفة الدستور الأردنية، (٢٠٠٦). كلمة الرئيس الأمريكي بوش الإبن إلى الشعب الأمريكي عبر التلفزيون من الكتب البيضاوي في البيت الأبيض، في الذكرى السنوية الخامسة الهجمات ١١/أيلول/٢٠٠١م.

صحيفة الرأي الاردنية، (٢٠٠٦). كلمة كلاوس شوب، خلال افتتاح منتدى العمل العربي الامريكي في نيويورك، العدد ١٣١٤٣.

صحيفة الرأي الأردنية، (٢٠٠٧). عن وكالة الأنباء الفرنسية، واشنطن العودة المخيفة لكوكس كلان تذكي العنصرية في أمريكا وترهب المهاجرين، العدد ١٣٢٨٨.

صحيفة الرأي الاردنية (٢٠٠٧). عن وكالة الأنباء الفرنسية، العدد ١٣٢٥٤.

صحيفة الرأي الأردنية (٢٠٠٦). عن وكالة الأنباء الفرنسية، تصريحات راسموسن للتلفزيون الدنمركي حول الإرهاب والعراق، العدد ١٣١٥٨.

صحيفة العرب اليوم (٢٠٠٦). العدد (٢٢٤٠)، عن وكالة رويترز.

صحيفة العرب اليوم الأردنية (٢٠٠٦). (عن مجلة التايم الأمريكية، تقرير عن التعاون بين المخابرات الأمريكية (CIA)، والمخابرات السورية في إطار ما عرف بقضية السجون السرية الأمريكية، ونشر في صحيفة الخليج الإماراتية ٢٠٠٦/١٠/١٥م)، العدد ٤٣١٥.

صحيفة العرب اليوم الأردنية (٢٠٠٦). العدد (٣٣٥٩).

صحيفة العرب اليوم الاردنية (٢٠٠٧). مؤشرات التقدير العالميّ لتكنولوجيا المعلومات، العدد، ٣٥٧٣.

صحيفة العرب اليوم الأردنية (٢٠٠٧). لاتينيو الولايات المتحدة وقود البنتاغون في العراق، العدد ٣٥١٤.

صحيفة الغد الأردنية (٢٠٠٧). العدد ١٠٥٠، والعدد ١١٣٥.

صحيفة الغد الأردنية، (٢٠٠٦). رسالة مفتوحة إلى البابا بندكت السادس عشر فند فيها (٣٨) من علماء المسلمين من (١٠) دولة من مختلف المذاهب الإسلامية (السنة، الشيعة/، الصوفية، الزيدية، ....) ما ذهب اليه البابا في محاضرته التي القاها في جامعة "جنسبورغ/ألمانيا في ٢٠٠٦/٩/١٢ العدد (٨٠١).

صحيفة الغد الأردنية، (٢٠٠٦). عن مجلة الايكونوميست، تقرير خاص عن عنوان: مستقبل العولمة، العدد ٧٦٦.

صحيفة كرسينتان مونتور (٢٠٠٧). لماذا يجب على الجيش الأمريكي أن يخرج من العراق؟، في صحيفة الغد الأردنية، العدد ١١١٢.

صحيفة الغد الأردنية، (٢٠٠٧). عن وكالة الأنباء الفرنسية، العدد ١٠٠٧.

علي، نبيل، (٢٠٠١). الثقافة العربية، وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سل عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب، الكويت.

فرانسيس، ديفيد، (٢٠٠٧). سباق التسلح يعود بقوة من جديد، صحيفة كريستشيان سابنس مونيتور، في صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣٣٢٧.

كابلان، روبرت، (٢٠٠٦). ايران واستراتيجية الحرب المركبة، عن صحيفة لوس انجلوس تايمز، في صحيفة الغد الأردنية، العدد ٧٨٨.

كيف، باتريك رادين، (٢٠٠٧). مخاطر خصخصة الاستخبارات الأمريكية، صحيفة لوس انجلوس تايمز، في صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣٤١٧.

ماكاريان، كريستان، (٢٠٠٧). صحيفة الأكسبرس الفرنسية، في الدستور الأردنية، العدد ١٤٢٨٥.

مورفي، دان، خسائر العراق البشرية، (٢٠٠٦). عن صحيفة كريستشيان سانيس موينتور، في صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣١٦٩٠، والعرب اليوم الأردنية، العدد ٤٣١٥.

نادو ، باربي (٢٠٠٤). تحت البركان الثاني ، مافيا بيئية للنفايات في ايطاليا، مجلة النيوزويك باللغة العربية.

هاس، ريتشارد، (٢٠٠٦). الشرق الأوسط الجديد: أخطاء للتفادي وفرصة للاغتنا مجلة الفورن أفيرز، في صحيفة العرب اليوم الأردنية، العدد ٣٤٥٣.

هودن، دانيال ودويل، ليونارد، (٢٠٠٦). الجيوش الخاصة صناعة كونية قيمة استثمارها (١٢٠) مليار دولار، صحيفة الإندبندنت، في صحيفة الغد الأردنية العدد ١١٤١.

هوفمان، بروس، (٢٠٠٧). القاعدة تعود من جديد، صحيفة لوس انجلوس تايمز، ترجمة امل الشرقي، صحيفة العرب اليوم الاردنية، العدد ٣٥٤١.

هوفمان ، مراد، (٢٠٠٧). الغلو والتطرف والإرهاب وموقف الإسلام منها، مجلة الإسلام ، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ، الأردن، العدد الثالث، المجلد ٥١.

رسائل ماجستير غير منشورة:

ردايدة. محمود، رمزي، (٢٠٠٦). أثر العولمة على الفساد السياسيّ والاقتصاديّ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الناصر، نسرين محمد، (٢٠٠٥). أثر العولمة على الحركة النسوية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

محطات البث والتلفزة:

محطة تلفزيون الجزيرة في قطر، (٢٠٠٧). تقرير خاص عن شركة بلاك ووتر في العراق، ٢٠٠٧/٩/١٨م.

محطة تلفزيون الجزيرة (٢٠٠٦)، قطر، برنامج وثائقي باللغة الإنجليزية بعنوان: السجن، الناس والقانون في (Gitmo)، وهو الاسم الذي يطلقه الجنود الأمريكان على معتقل غوانتانامو، ١٢ مساءاً، ٢٠٠٦/١٠/١٦م.

محطة تلفزيون الجزيرة، مقابلة مع د.رضوان السيد، الجزء الأول، برنامج مسارات الذي يقدمه مالك التريكي، مساء ٢٠٠٦/١٠/١٦م..

مواقع الانترنت:

بندر، توماس، (٢٠٠٦). نظرات حديثة للتاريخ الأمريكي في عصر العولمة، على الموقع: Www.Rezagar.Com/Debat/Show.Art.Asp..

التقارير الرسمية:

الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول (٢٠٠٢). على Merin:/ Ndu.Edu/Whitepapers/Usnss-Arabic.Doc.

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (Unrisd) (١٩٩٧). حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة، ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة هشام عيدا المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١.

منظمة مراقبة حقوق الإنسان، التقرير العالمي لعام ٢٠٠٦. Http//hrw.org

منظمة مراقبه حقوق الإنسان (هيومن راتيس ووتش) لعام ٢٠٠٦ النسخة العربية، Htm Http//hrw.org/arbic: //Org.Hrw/Docs/Arabic/2006/01/18/ Ball 910 2454.

وزارة الثقافة والاعلام السعودية (٢٠٠٤). موقف السعودية من الإرهاب، دار القمم للإعلا الرياض، ط١.

وزارة الخارجية الأمريكية، (٢٠٠٦). مكتب برامج الأعلام الخارجي، نشرة واشنطن التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية المركز القومي لمكافحة الإرهاب.

الكتب باللغة الانجليزية:

Al-Khattar, Aref, (2003). Religion And Terrorism: Interfaith Perspective, Praeger, Westport, Connecticut, First Published.

Barber, Benjamin R, Jihad Vs. Mcworld, (1998). Annual Editions: Comparative Politics, Mcgraw-Hill Cam Panies, 15 ed.

Charles, Krauthammer, (1992). Terror and Peace: the "Root Cause "Fallacy, Inc., Levine, Hebert M.

Coogan, Tim Pat, (1980). The Ira, Foutana Parer backs, Uk, 2nd ed Edition.

Cox, Robert, (2000). Problems Of Power And Knowledge At The Turn Of The Millennium, Chapter 1, In Stubbs, Richard And Underhill, Geoffrey, Political Economy And The Changing Global Order, Oxford University Press, Canada, 2nd Edition.

Dugan, Laura, Lafree, Car And Fogg, Hether, (1970). A First Look At Domestic And International Global Terrorism Events, S.Mehrotra Et Al

Jackson, Robert J And Jackson Doreen, (2000). An Introduction To Political Science: Comparative And World Politics, Prentice Hall Allyn, And Baconcanada Ontario, Third Edition.

Lapiere, Richard T, (1965). Social Change, Mcgraw-Hill Book Company, New York.

Mickolus, Edward, Sandler, Todd And Murdock, Jean M, (2005). International Terrorism In The 1980, A Chronology Of Events, Ames, Iowa State Universities Press, 1989, In Rosedorff And T. Sandler.

Myers, James H, Marketing, (1986). McGraw- Hill International Edition.

Sageman, Mark, (2004). Social Networks And Jihad, Philadelphia University Of Pennsylvania Pres.

Seidensticker, Bob, (2006). The Myth Of Technology Change, An Except From: Future Hype, Barrett-Koehler Publishers.

Stigitz, Joseph E, (2003). Gobalizati On And Its Discontents. Nortont Company, Newuork, First Published.

Stiglitz, Joseph And Charlton, Andrew, (2005). Fair Trade For All:How Trade Can Promote Development, Oxford University Ress, First Pub Lished .

Williams, Phil et al, Edited, (1994). Classic Reading Of International Relations, Wardsworth Publishing Company, Belmomth, California.

Linklater, Andrew, (2001). Globalization And The Transformation Of Political Community, In, Baylis, John And Smith Steve .

Mansbach, Richard, Et Al, Towards A New Conceptualization Of Global Politics, Article 23. In Williams, Phil et al.,

الدوريات باللغة الانجليزية:

Green, Owen, Environmental Issues, In Baylis And Smith, (2001). The Gloobalization Of World Politics, 2001.

Hewitt, Christopher,(2006). 1993, In Crelinsten, Ronald D, Terrorism And Political Violence. Taking Stock In Interesting Times

Jongman, A.J. (1993). Trends In International And Domestic Terrorism In Western Europe 1968-1988 .

Nye, Joseph S, (1994). The Changing Nature Of American Power, Article (56), In Williams, Phil.

Scholte, Jan Aart, (2001). The Globalization Of World Politics In The Globalization Of World Politics: An Introduction To International Relations, Oxford University Press, 2nd. Ed.

مراجع الانترنت باللغة الانجليزية:

A. T. Kearary Globalization Index Data, (2006). Pp.Http://Www.Atkearuey .Com/Main .Taf?P=5, 4, 1, 127, 1 .

----- (2007). Http://Www.Atkearney.Com/ Shared-Res/Pdf/Globalization-Index-Fp1-No- Dec-06-S.Pdf.

----- Globalization Index Data, Methodology (2007)., Http://Www. Atkearney . Com/Main. Taf?P=5, 4, 1, 127 .

A.T.Kearny & Foreign Policy (FP) Magazine Globalization Index, Measuring Global Top 20, 2004, P58, At) Www.@Kearny. Com/ Shared-Res/Pdf/2004g-Index. Pdf.

----- (2006)., Http://Www . Atkearney.Com./Main> Taf? P5.4.1.127.1.

Burgess, Mark, (2007). Terrorist: The Problem Of Definition, Centeror For Defense Information, Htt://Www.Cdi.Org/Frindly Version/ Print Version. Cfm? Documents Id = 1564 .

Carnegie Endowinent For International Peace (2005). ;2005 A.T.Kearneg/Foreign Polic magazine Globalization Index ;At; Jmarn@Carnegie Endowment .Org.

Caselli, Marco, (2006). On The Nature Of Globalization And Its Magsurement Some notes On The A.T.Kearney Forgn Policy Magazine Globalzetion Index And The GSGR globalization, United Nation Unvirsity 2006, Www.Unu.Edu/Admin/Documents.

Central Intelligence Agency (CIA) (2003). , Global Trends Terrorism, National Strategy For combating terrorism (N.S.C.T), Http:// Www. CIA. Gov/ Terrorism /Publication /Counter-Terrorism-Strategy.

----- (2007)., Global Trends, 2015 Terrorism, Http://Www. CIA. Gov / Terrorism/Global-Trends-20154.Html.

Christistison, William, (2002). Globalization And The Root Causes Of Terrorism, The Washington Post, Http://www. Foi.Missouri.Edu/Terrobkgd/Rootcaues.Html.

Cooper, Brenda And Ttiemstra, Glen, (2002). Terrorism: A Call To Positive Action, Futurist News. http://www.Futrist.Com

Cordes, Bonnie, (2007). A Conceptual Frame Work For Analyzing Terrorism Groups, Http://Library. Mipt.Org/Uhtbing/Vg../5 ؟Search Dated=A+ Conceptual+ Frame Work+ For+ Analysis In.

Cronin, Audrey Kurth, (2007). Terrorists And Suicide Attacks, The Library Of Congress, Congressional Research Service (Crs), Order Code Rl 32058, Http://Www.Brazoshealth.Org/Epr/Supp/Suicide 20 %Attacks. Pdf.

Dcsint (Deputy Chief Of Staff For Intelligence- (2005). The Relates, A military Guide To Terrorism In The Twenty-First Century Dscin Handbook No. 1.03, Suicide Bombing In The Coe, Http://Www.Fas .Org/Irp /Threat /Terrorism /Sup3.Pdf.

Foreign Policy (Fp), (2007). Special Reports Measuring Globalization Who's Up, Who's Down, Http://Www.Foriegnpolicy, www.Board/G-Index.Php.

----- (2007). The Globalization Index, At www.Foreign Policy.Com.

----- (2005). Measuring Globalization: An Invitation To Terror?, At www. Foreign Policy.Com

----- (2005). The Global Top 20, Measuring Globalization Http://Web. Ebscohost.Com/ Ehost/Detail/?Vid=21 & Hid=11& Sid=Ecfgde 79-De 43-46of-8b .

Globalization Index 2003, (2007). Measuring Globalization: Who's Up, Who's Down, At: Http://Www.Foreign Policy.Com/Wwwboard/G-Index.Php .

Guergensmeyens Meyer, Mark, (2007). Teroror In The Mind Of God, University OfCall Fornia Press, , Http://www.en. Wikipedia Org/Wiki/Terrorism.

Hoffman, Band D.K. Hoffman, (2002). And Lafree And Dugan, Http://Hrw.Org/ Arabic /Docs/2005/05/20/Sweden//002 +Xt. Ht

Ji, You, China's Post 9/11 Terrorism Strategy, The JamestownFoundation, China Brief, Volume 4, Issue 8, April 15 2004, P.L, Httpi//Www.Jamestown.Org.

Juergensmeyer, Mark, (2007). Terror In The Mind Of God, Universities Of California Press, Ch7, Http://En.Wekipedia.Org/ Wiki/ Terrorism .

Jussawalla, Meheroo And Taylor, (2002). Richard, The Role Of It Parks Bridging The Digital Divide,, Www.Iip.Ist.Psuedu Publication /Taylor/Its 2002.P&F

Kan, Shirley, (2002). V.S-China Counter-Terrorism Cooperaration! {Ssuesforv.S Policcy, Congressional Research Service, The Library Order Code. Htt//Www.Fas.Org/Sgpcry/Row/Rs21995.Pdf.

Kellner, Doglas,(2003). Globalization, Terorism, And Democracy:(9/11) And Artermath, Http://Www.Gseis.Ucla.Edu/ Faculty/Kellner /

Khan, Ali, (1987). Alegal Theory Of International Terrorism, 19 Connecticut Law Review, Htt://Papers.Ssrn.Com/20/3/Papers.Cfm? Abstract-Id=935347.

Klempp, Tonya M, (2006). Conterrporary Radical Islam As A Cones Quence Of Traditional Legacies And Globalization A Case Study Of Son Thern Philiens, Master Thesisnaval Postgraduates School, Monterey, Ca G3g43-5000 March 2006, Pi, Http://Stinet.Dtic.Mil/Cgi-Biu Get Trdoc? Ad.

L1, Quan And Schaub, (2004). Drew, Economic Globalization And Translation At Terrorism: A People Time-Series Analysis, Journal Of Conflict Resolution, Vol. No.2, Http://Jcr.Sagebub.Com/Cgi .

Lynce, Timothy, (2006). Breaking Te Vicious Cycle: Preserving Our liberties While Fighting Terrorism, Policy Analysis, No. 443, June 26, 002, Cato Institute, Washington Dc, At Www. Cato.Org.

Maskliuanite, Asta, (2002). Terrorism And Globalization: Recent Debates, Rubikon, E-Journal, Http://Venus.Ci.Uw.Edu.P1/~Rubikon/Forum/ Terrorism. Htm.

Mazari, Shireen M, (2007). Future Of Terrorism: A Critical AppraialHttp.// Www.Issi.Or.Pk/Joural/2006-Ties/No-1/Article/Al.Html.

Merarim, Ariel, (1993). Terrorism As A Strategy O Fins urgency, Terrorism And Political Violence, Vol. 5, Published By Frank Cass, London, Www.St-Endrws.Ac.Uk/Academic.

Mipt (2007). Terrorism Knowledge Base, Incidents By Group Classification, Http://Www.Tkb.Org/Incident Class Module. Jsp? Start Date=

----- Net Topological Issues, P.1 Http://Db.Mipt.Org/Rand-Tc.Cfm.. 15/04/2007

----- Terrorism Knowledge Base, Knowledge Base Directory, Http://Www.Tbk.Org/ Category. Jsp? Catid=10568.

----- Terrorism Knowledge Base, Terrorist Incident Erports, P.1, At, Http://Www.Tko.Org/Incident Region Module Jsp? Start Date=01% 2fol% 2f 1995 Tend ....

----- Terrorism Incident Database, Http://Db.Mipt.Org, File://A:Rand: 20%2015e% 20% Projects% 20%20% Terrorism %20databse.

Muqtedar Khan, M.A, (2007). Teach Ring Globalization In The Era Of Terrorism, Global Eye, 2007, P.2.Http://Www.Ijtihad./Globalterror.Html..

P, Asthana (1995). Jumping The Technology S-Curve, Spectrum, Leef 10, 32 No.6 Jwn Http://Ieexplore/Xplore //Ogin. Isp?Urt ؟

Perl, Raphael, (2007). Terrorism And National Security: Issue And Trends, Crs Issue Breif For Congress, Order Code, Iblolly, Updated Feb. 22, 2005, P.15, Http://Kun/House.Gov/Uploaded Files/Terrorism.Pdf.... 30/4/2007.

----- (2007). Trends In Terrorism: Congressional Research Service, The Library Of Congress, Crs Report Rl 33555, Www.Fas.Org/Sgp/Crs/ Terror /Rl33555. Pdf.

----- (2001). Terrorism And National Security: Sues And Trends Congressional Research Service Center The Library Of Congress, Www, Fas.Org/Sgp/Trerror/Ib10119

Rasmussen, Mikkelvedby, (2000). A Parallel (Globalization Of Terror: 9-11 Security And Globalization, Cooperation And Conflict, Vol37, No.3. Norfic International Studies Association, Sage Publication. Http//Cac.Sagepub.Com/ Cgi/ Context/

Ronfeldt, Daivid And Arquilla, John (2007). The Promise Of Noopolitic, First Monday, Peer- Reviewed Journal On The Internet, Http://Www.Firstmonday. Org/ Issues/Issue12-8/Ronfeldt .Rosendorff And Sandier.

Scholt, Jan Aart, (2006). Global Capitalism And State, International Affairs, Vol 7, Http://Www.Mtholoyke.Edu/Acad/Interl/Schote.Htm

Schweitzer, Yoram, Edite, (2006). Female Suicide Bombers: Dying For Equality?, Jaffee Center For Strategic Studies (Jcss) Memorandom No. 48, Http://Www.Tau-Ac-Il/Jcss.

State Department, Office Of The Coordinator(2003). For Counter Terrorism Patterns Of Global Terrorism. Www.State.Gov/S/Ct/R/S/Pgtrpt/ 2003/31569. Html.

Tilly Charles, (2007). Terror As Strategy And Relational Process, International Of Comparative Sociology, 2005, Vol. 46 (1-2) P.1-32, Htt://Cos.Epub.Com/Cgi/ Content/Abstract/46/1-2/11.

U.S. Deprtment Of State, (2007). Terrorist Groups, Profiles, Index Of Groups, Http://Librarey, Nps.Havy/Home/Tgp/Tgpndx.Htm.

Vakini, Sam, (2007). How Acts of Terror Lead To Tyranny And Dictatorships , Http//Www.Global Politician.Corr /Artic/Es.Asp?Id = 3269 + Print = True

Weimann, Gabriel, (2007). The Internet Offers Terrorists A Forum For Debating Strategy, Http://Www. Global/Politician.Com/Articles .Asp?Id=1946& Pring= Tru

Wikipedia, (2007). The Free Encyclopedia, Terrorism, Official Definition, Http://En. Wikipedia. Org/ Wiki /Terrorism.

----- (2007). The Free Encyclopedia, Terrorism, Http://En.Wikipedia .Org/ Wiki / Terrorism.

-----, (2007). Technology Adoption Lifecycle, Http://En. Wikipedia.Org/Wiki/ Technology-Adoption-Life Cycle

----- (2006). Terrorism, History, Http://En.Wikipedia.Org/ Wiki/Terrorism..

----- Terrorism, (2007). Http://Www.Stste. Gov/Documents/ Organization /60/72.Pdf.

----- (2003). The Free Encyclopedia, Terrorism: Key Criteria, Http:/En. Wikipedia. Org/Wiki/ Terrorism And Merari..

Wilkinsom, Paul And Grewyory, Frank et al, (2005). Report Of St-Andrews/ Southaptom Esrc Projection The Uk; S Preparedness For Future Terrorist

Attack, Center For study Of Terrorism And Political Violence, Http://Www.St-Andrews .Ac.Uk /Intrel/Research/Cstpv/20.4.2007

الدوريات باللغة الانجليزية:

Barros Pestana, Carlos And Proenca, Isabel, (2003). Technical University Of Lisbon, Portugal, Journal Of Conflict Resolution, Vol. No2.

Barros, Carlos, P. Proenca, Isable, (2005). Mixed Logit, Estimation Of Radical Islamic Terrorism In Europe And North America, A Comparative Study, Journal Of Conflict Resolution, Vol.49, No.2.

Bergesen, J. Albert & Han, Yi, (2005). New Directions For Terrorism Reseh, International journal Of Comparative Sociology, Htt://Cos.Sagepub.Com/ Cgi/Content/ Abstract/ 46/133.

Burgoon, Brain, (2006). On Welfare And Terror: Social Welfare Policies And Political- Economic Roots Of Terrorist, Amsterdam School For Social Science Research, University Of Amsterdam Journal Of Conflict Resolution, Vol.50

Cass, Stephen, (2007). Anti- Terrorism Efforts Vary From The Narg In Ally Effective To The Utterly Pointless, Discover Magazine, Http://Discovermaazine. Cam/ 2007/Sep /Homeland/Inseu

Cha, Victor D, (2000). Globalization And Intentional Security, Journal Of Peace Research No.3.

Coker, Christopher, (2003). Globalization And In The Twenty-First Century: Nato And The Management Of Risk, Paper 345, London International Institute For Strategic Studies.

Cronin, Audrey Kurth, (2003). Behind The Curve: Globalization And International Terrorism, International Security. Beifer Center For Since And International Affairs, John F. Kennedy School Of Government, Harvard University.

Dwlla Porta, Donatella, (1995). Left-Wing Terrorism In Italy, (3)University Park: Pennsylvania State University Press.

Enedrs, Walter, And Sandler, Todd, (2001). Terrorism, Theory And Application, Handbook Of Defenses Economics, Vol.1, Edited By K .

Fowler, W, (1981). Terrorism Databases: A Comparison Of Mission, Methods And System, Rand Publication, Ca, USA.

Freedman, (1998). Lawrence International Security: Changing Targets, Foreign Policy. .

Ganor, Boaz. (2004). The First Iraqi Suicide Bombing: Attint Of Thing To Come International Policy Institute For Counter Terrorism Article 30/3/2003, P1, Www.Ict.Org.It/ Articales/Articleid=477 .

Glausiusz, Josie And Kengisberg, Amos, et al., (2006). Discover Magazine, The Future Of Terrorism, Weapons Security Technology, Http://Discover Magazine. Com/2006/Jul/Cover.

Hoffman, Band D, (1997). Hoffman, The Rand- St Andrews Chronology Of International Terrorism, Terrorism And Political Violence Vol.7.

Karacasulu, Nilufer, (2007). Security And Globalization In The Context Of International Terrorism, The Journal Of Turkish .

La Free, Gary, . Dugan, Laura, . Fogg, Heater V., (2006). And Scott, Jerffrey, Building A Global Terrorism Database.

Meade, Naudt, (1998). Islam Technological Forecasting, Manag- Ment Science, Vol.44, No 8.

Naim, Moses, (2005). Dark Trade: How The Smuggling Of Every Thing From People To Purses Threatens The Global Economy, News Week.

Pen Chung, Chine, (2006). Con Fronting Terrorism And Other Evils In Chinas AlquieOn The Western Fornt ?, China And Eurasia Forum Quaertly, Vol 4.

Potvin, Kevin, (2006). Globalization and its promoters have bred terrorism, The republic of East Vancouver.

Rosendorff Peter, B And Sandler, Todd, (2006). The Political Economy Of TransnationalTerrorist, Journal Of Conflict Resolution, Vol.49 No.2, Sage Publication, Http: Jcr.Sage Pub.Com .

Sachs, Jeffrey, (1998). International Economics: Unlocking The Mysteries Of Globalization, Foreign Policy, U.S.A. No. 110 .

Shaw, Marten, Jan Art Scholt, (2006). Globalization: A Critical Introduction, Draft Of Review For Millennium: Journal Of International Studies.

Tan, Jean, (2006). Singapore's Migrant Workers, Newsweek, Vol. Cxlvll, No.11.

Zakaria, Fareed, (2006). We All Have a lot To Learn, Newsweek International.

التقارير باللغة الانجليزية:

Report Of The International On Al Commission On Peace And Food, (1994). Uncoommou Opportunities, Au Agenda For Peace And Equitable Development, 2ed Books, Uk And U.S.A, First Published.

الملاحـــــق

ملحق رقم (١)

المصفوفة (Matrix) رقم (١) أثر مؤشرات العولمة على مؤشرات الإرهاب *

مؤشرات الإرهاب Y: ص	مؤشرات العولمة الرئيسية والفرعية X: س																
	التكامل الاقتصادي	الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI	التجارة الخارجية	الارتباط الفردي	عدد السياح المسافرين	عدد المكالمات الدولية	الحوالات المالية الشخصية	الارتباط التكنولوجي	عدد مستخدمين الإنترنت	عدد شبكات الربط	عدد مزودي خادمات الإنترنت	الارتباط السياسي	عضوية الدولة في المنظمات الدولية	المصادقة على المعاهدات الدولية	الحوالات الحكومية	المساهمة في مهمات حفظ السلام	صافي تأثيرات مؤشرات الإرهاب
التوزيع الجغرافي	(+)	+	+	(+)	+	+	+	(+)	+	+	+	(+)	+	+	+	+	١٦+
الاتفاقات الدولية	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
تقاسم المعلومات	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
عدد الجماعات	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
التكنولوجيا	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
إصلاحيات هيكلية	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
عدد الاعتقالات والمحاكمات	+	−	−	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٠+
عدد العمليات	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
عدد القتلى	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
عدد الجرحى	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
الأساليب المستخدمة	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
أنواع الهجمات	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
عدد المنفذين	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
عدد القتلى الأمريكيين	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
عدد الجرحى الأمريكان	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
عدد القتلى الإرهابيين	−	−	−	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٠+
عدد الجرحى الإرهابيين	−	−	−	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٠+
القادة والأعضاء	−	−	−	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٠+
نقطة الانطلاق	−	−	−	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٠+
نقطة الانتهاء	−	−	−	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٠+
عدد التهديدات	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
والقوانين والتشريعات	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
دور القطاع الخاص	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
عدد العمليات الفاشلة	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
نوع الأهداف	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
التوزيع الزماني	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	١٦+
صافي تأثيرات مؤشرات العولمة	١٤+	١٤+	١٤+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٢٦+	٣٧٧

* المصفوفة التأثيرية أعلاه من إعداد الباحث، اعتماداً على مؤشرات مؤسسة (كارني) للعولمة لعام ٢٠٠٦م، والمؤشرات البديلة -s التي وضعها الباحث لمؤشرات الإرهاب الـ (٢٦)، ويعتمد الباحث بتقديرات إشارة (+) الموجبة للدلالة على الأثر الطردي، وإشارة (-) السالبة للأثر العكسي على التحليل الكلاني المنظم لتأثير الظاهرتين على بعضهما البعض، وبشكل متسق ومكمل ومنسجم مع كافة التحليلات والبيانات والمعطيات التي وردت في متن الدراسة والتي جاءت المصفوفة لتضغطها وتقابلها مع بعضها البعض بشكل كمي. الأمر الذي يعني بأن هذه التقديرات للموجب او السالب لم توضع من قبل الباحث عشوائياً أو أنها اعتباطياً أو انطباعية لأنها خاضعة في النهاية للاختبار والتحليل.

مؤشر الارتباط السياسي (عدد المعاهدات الدولية المصادق عليها) حسب تصنيف كارني*

الدولة	مركزها في العولمة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
		عدد المعاهدات خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٤م						
سنغافورة	1	5	5	5	6	7	7	7
أميركا	3	2	3	3	3	5	5	5
أستراليا	8	5	6	6	6	8	8	8
بريطانيا	12		6	7	9	9	9	9
المانيا	18	6	6	7	7	8	8	8
فرنسا	23	6	6	7	8	9	9	9
اسبانيا	25	6	6	7	8	9	9	9
الفلبين	31	5	5	7	7	8	8	8
المغرب	40	5	4	4	5	6	6	6
السعودية	44	4	4	4	6	6	6	6
سيريلانكا	46	4	5	6	7	6	7	7
الصين	51	5	5	5	5	7	6	6
كولومبيا	54	53	3	5	5	6	7	7
مصر	55	4	4	4	4	5	5	5
الهند	61	5	5	5	5	5	6	6
المجموع		70	73	81	89	103	104	104

المصدر:

A.T.Kearney/Foreign Policy Magazine Index 2006, number of treaties retified, 8-2-2006, : http://www.atkearney.com/main.taf?p=5,4,1,127,1

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات مؤسسة كارني لعام ٢٠٠٦م، التي رصدت تلك المعاهدات منذ عام ١٩٩٨-٢٠٠٤م، وليس كباقي المؤشرات التي تم رصدها من تاريخ ١٩٨٩م.

معدلات نمو مؤشرات العولمة، ومؤشرات الإرهاب ومعدل النمو المرجح للظاهرتين خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٦م.

السنوات	البعد الاقتصادي: المؤشر الفرعي الاستثمار المباشر الخارجي	البعد التكنولوجي المؤشر الفرعي عدد مستخدمي الانترنت	البعد الاجتماعي المؤشر الفرعي عدد السياح	البعد السياسي المؤشر الفرعي عدد المعاهدات الموقعة	مؤشرات عدد العمليات الارهابية	مؤشر عدد قتلى العمليات الارهابية	مؤشر عدد جرحى العمليات الارهابية	مؤشر عدد الجماعات الارهابية	المؤشر العام للعولمة	المؤشر العام للإرهاب
١٩٨٩										
١٩٩٠					٢٧-	١٠-	٣٧-	١٦-	a١٧	٦,٦-
١٩٩١	٣٤-	٥٧	١٥-	غير متوفر	١٤,٦	٨,٧-	٢٣٧	٤١,٥	٣٠-	٢٥
١٩٩٢	٥	٥٤	١٠	غير متوفر	١	٧	١٣	٢٤-	٣٣	٤,٧-
١٩٩٣	٢٤	٣٥	١	غير متوفر	١٦-	٦٧١	٢٢٢٢	٥-	٤٦,٦	١٤٨
١٩٩٤	١٦	١٠٨	٣,٨	غير متوفر	١٦	٩٣٠	٩٧-	٧-	٥٦	٩-
١٩٩٥	٣٥	٩٢	٣,٧-	غير متوفر	٤٢	٨٠٨,٧	١١٣٧	١٣٦	٦٢	١١٨
١٩٩٦	١١	٨٠,٥	٣,٤-	غير متوفر	٢٧-	٠	١٥٦	٥٠-	٣٤	٣-
١٩٩٧	٢٢	٤٣,٥	٤٢	غير متوفر	٣٨-	٤٤-	٨٧-	٢٩-	٧٨,٥	١٣-
١٩٩٨	٢١٠	٥٠,٦	١٥,٨-	غير متوفر	٤٩٣	٢٠٢	١٤١	٤١٢	٢١١	١١٧
١٩٩٩	٦٢-	٣٨	٥,٤	٤	٢١-	١٢٢	٣٢-	٤٢	١٠-	١٠
٢٠٠٠	١٦٢	٣٦	٦,٧	١٠,٩	٢٨	٧٠,٦	١٥٨	٢٣	٤٥	١٧
٢٠٠١	٥١-	٢٤,٦	٣,٨-	٩,٨	٧	٧٦,٧	١٦١	٨,٧	٩-	١٣
٢٠٠٢	٢٤-	٢٧	٣,٦	١٥,٧	٢٧	٣٥-	٥٤-	٩	١١	١,٥-
٢٠٠٣	٣٦-	١٥	٠,٢٤-	٠,٩-	٣٥-	٢,٨-	١٧,٦-	٣٣-	٧,٥-	٩,٥-
٢٠٠٤	١١٣	١٦	١٥-	٥	٤١-	٢٥	٣٩	٣	٢٧	٣,٤
٢٠٠٥	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٩٧	٤,٦-	١٠-	٢٣-	b١٧,٣	٦-
٢٠٠٦	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٨	٤٥	٣٤	١١,٤	c٢٤,٣	٥,٧

* الجدول أعلاه من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مؤسسة كارني في جانب بيانات العولمة، وبيانات مؤسسة راندو (MIPT)، وهناك قيم ومعطيات غير موجودة لعدم توفرها، خاصة المعطيات التفصيلية لظاهرة العولمة، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، والقيم (a,b,c) تقديرية، تم التنبؤ بها من خلال معامل الانحدار (ص=ب س+أ).

ملحق رقم (٤)

ويوضح ترتيب الدول حسب مراكزها بتصنيف كارني للعولمة لعام ٢٠٠٦م وحجم الاستثمار المباشر (FDI) خلال الفترة من ١٩٨٩–٢٠٠٤ م * (التدفقات الداخلية Inflows)

الدولة	مركزها في العولمة	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بالدولار الأمريكي ١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سنغافورة	١	٥٥٧٤٧٤٩١١١٠	٤٨٨٧٠٩٤٤٤٠	٢٢٠٤٣٣٣٧٧٠	٤٦٨٦٣١٤٤٢٠	٨٥٥٠١٨٨٥٠	١١٥٣٦١٠٠٠٠	٩١٣١٣٠٠٠٠	١٣٦٠٧٦٠٠٠٠	٧٦٩٠٣٠٠٠٠	١١٠٦٦٥٠٠٠٠	١٢٣٦٦٨٠٠٠٠	١٥٠٣٣٨٠٠٠٠	٥٧٢٩٩٠٠٠٠	١١٤٠٨٩٠٠٠٠	١٦٠٥٩٨٠٠٠٠
أمريكا	٢	٤٨٤٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٢٧٩٩٠٠٠٠٠٠	١٩٢٢٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٦٦٣٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٩٥٠٠٠٠٠٠	٥٨٧٧٢٠٠٠٠٠٠	٨٤٤٥٥٠٠٠٠٠٠	١٠٣٣٩٨٠٠٠٠٠٠	١٧٤٤٣٤٠٠٠٠٠٠	٢٨٣٣٧٦٠٠٠٠٠٠	٣١٤٠٠٧٠٠٠٠٠٠	١٥٩٤٦١٠٠٠٠٠٠	٧١٣٣١٠٠٠٠٠٠	٥٦٨٣٤٠٠٠٠٠٠	٩٥٨٥٩٠٠٠٠٠٠
أستراليا	٨	٨١٢٧٨١٣٩٠٠	٤٣٠٣٣٤٨١٠٠	٥٧٢٩٤٥٧١٠٠	٤٣٨٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٢٢٢٤٣٠٠	١١٩٩٦٩٠٣٠٠٠	٦١٠٩٠٠٠٠٠٠	٧٦٥٦٧٨٩٠٠٠	٦٠١٩٠٠٠٠٠٠	٢٩٢٦٠٠٠٠٠٠	١٣٠٧١٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٦٠٠٠٠٠٠	١٣٩٩٨٠٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠٢٠٠٠٠	٤٢٥٩٣٧٢٣٧٨٩
بريطانيا	١٢	٣٠٤٦١١١٦٦٣٠	١٦٨٤١١١٨٠٩٠	١٥٤٧٨٠١٥٠٠٠	١١٨٠٤٩٦٩٩٠	٩٢٥٣٧٥٥٠٩٠	١٩٩٦٩١٤٧٧٣٠	٢٤٤٣٥٢٩٨١٠	٣٣٢٢٦٥٩٤٣٠	٧٤٣٢١٣٣٥٤٣٠	٨٧٩٧٨٩٤٠٥٠	١١٨٧٦٤٢٨٨٥١٠	٥٢٦٢٣٤٤٢٣٠	٢٧٧٧٦٣٣٠٦٦٠	١٤٥١٥٤٩٣٦٠	٧٨٣٩٩٠٦٨٠
كندا	١٨	٧٥٨١٢٣٦١١٤٠	٢٧٤٠٢٧٤٧٠٠	٢٠٨٩٢٣٥٧٣٠	٣٦٨٢٢٢٢	٧٩٢٤٥٠٨٩١٠	١٢٠٧٢٤٧٧١٤٧٠	٩٦٣٤٥٠١٣٣٠	١١٧٦٤٢٢٢٤٣٠	٢٢٨٠٩٣٨٧٨٧٠	٢٤٧٤٣٢٩٦٤٠	٦٦٧٩٥٦٦٨٧٦٣٠	٢٧٦٦٣٨٢٤٠٠	٢١٠٢٤٠٣٣٣٠	٦٧٣٤٥٨٥٣٩٠	٦٥٨٢١٨٩١٢٥٣
فرنسا	٢٣	١٥٦١١٤٤٩٥٩٥٠	١٥١١٣٧٣٦٥٠٧٠	١٧٨٤٩٢٢٩٠٧٠	١٦٤٣٦٢٧٧٣٩٠	١٥٥٧٤١٤٠٦٢٠	٢٣٦٧٥٧٨١١٠	٢١٩٦٠٩٢٤٥٩٠	٢٣٦٢٣٨٠٨٠٠٠	٣٠٩٨٤٧٠٣٣٦٠	٤٦٥٤٤٠٨٠٥٠	٤٣٢٥٠٤١٤٥٩٠	٥٠٤٧٥١١٤٩١٠	٤٨٩٠٥٣٢٢٨١٠	٤٢٤٩٨١٢٢٧٠٨٠	٢٤٣١٨١٢٢٢٣٧
أسبانيا	٢٥	١٣٩٨٣٦٠٠٠٠٠	١٢٤٩٦٢٨٠٠٠٠٠	١٣٢٧٥٣١٣٧٤٣٠	٩٥٧٠٥٢٩٠٠٠	٩٢٧٦٨٣٣٣٢٠	٦٢٨٥٠١١٧٧٠	٦٨٢١١٣٩٤٧٠	٦٣٨٦١١١٣٦٠	١١٨٩٧١١٩٩٠٠	١٥٧٥٨١٣٣٣٠٠	٣٧٥٢٣٤٩٣٦٤٠	٢٨٠٠٥٦١٨٥٧٠	٣٥٩٠٧٩٥٧٣٧٠	٢٥٦٢٤٣٧٤٣٠	١١٨٧٦٦٥٣٢٣٤
الأردن	٣١	٣٨٠٠٠٠٠٠	٥٥٦٠٠٠٠٠٠	٧٧٦٠٠٠٠٠٠	١٢٢٨٠٠٠٠٠٠	١٥٩٦٠٠٠٠٠٠	١٥٧٤٠٠٠٠٠٠	١٦١٩٠٠٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٢١٢٠٠٠٠٠٠	١٧٢٥٠٠٠٠٠٠	١٢٤٥٠٠٠٠٠٠	٩٨٢٠٠٠٠٠٠	١٧٩٦٠٠٠٠٠٠	٣١٩٠٠٠٠٠٠	٤٦٩٠٠٠٠٠٠
المغرب	٤٠	١٦٥٠٠٠٠٠٠	٣١٧٠٠٠٠٠٠	٤٢٤٠٠٠٠٠٠	٤٩١٠٠٠٠٠٠	٥٥١٠٠٠٠٠٠	٣٣٢٠٠٠٠٠٠	٣٢٢٠٠٠٠٠٠	١٨٨٠٠٠٠٠٠٠	٤١٧٠٠٠٠٠٠	٨٤٩٥٠٥٠٦٠	٢١٥٣٩٩٩٦٠	٢٨٢٤٥٥١٠٠٠	٨١٠٦٦٠٦٠	٢٢٩٣٧٠٣٠٠	٨٥٣١١٠٣٩٠
السعودية	٤٤	١٨٦٣٢٨٢٠٠٠٠	١٦٠٧١٤٠٠٠	٣٩٠٢٨٧٠٠	١٣٦٩٠٣٠٠٠	٣٤٩٨٠٠٠٠٠	١٨٧٧١٧٠٠٠	١١٧٨٩٧٠٠٠	٣٠٤٣٥٣٠٠٠	٤٢٨٩١٩٠٠٠	٧٩٩٤٢٠٠٠	١٨٨٣٥٨٠٠٠	١٩٩٧٠٠٠	١١٤٩٥٠٠٠	٢٠٧٨٨٧٠٠٠	١٨٦٧٤٩٨٧٤٢
سريلانكا	٤٦	٤٣٣٥١٤٠٠	٦٧٠٠٠٠٠٠	١٢٢٦٣٦٠٠٠	١٩٤٤٨٦٠٠٠	١٦٦٠٦٦٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠	١٣٣٠٠٠٠٠٠	٤٣٣٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠١٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠٠٠	٢٤٢٠٠٠٠٠٠	٢٢٩٠٠٠٠٠٠	٢٣٣٠٠٠٠٠٠
الصين	٥١	٣٤٨٧١١٠٠٠٠	٤٣٦٦٣٤٠٠٠٠	١١٠٠٧٥١٠٠٠٠	٢٧٥١٤٩٥٠٠٠٠	٣٣٧٦٦٥٠٠٠٠٠	٣٧٥٢١٥٣٠٠٠٠	٤١٧٢٥٥٢٠٠٠٠	٤٥٢٥٧٠٤٠٠٠٠	٤٥٤٦٣٠٠٠٠٠٠	٤٠٣١٩٠٠٠٠٠٠	٤٠٧١٤٨١٠٠٠٠	٤٦٨٧٧٥٩٠٠٠٠	٥٢٧٤٣٠٠٠٠٠٠	٥٣٥٠٥٠٠٠٠٠٠	٦٠٦٣٠٠٠٠٠٠٠
كولومبيا	٥١	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٦٩٠٠٠٠٠	٧٢٨٧٠٠٠٠٠	٩٥٩٠٠٠٠٠٠	١٤٤٦٥٩٧٢٦٠	٩٦٨٢٦٨٢٧٠	٣١٢٢٩٧٩٥٩٠	٥٥٦٢٣١١٢٣٠	٢٨٢٨٨٣٢٦٠	١٥٠٧٩٠٧١٣٠	٢٣٩٤٧٣٩٠٠	٢٥٢٤٨٨٥٢٧٠	٢١١٤٥٢٧٨٥٠	١٧٦٢١٢٦٦٠٠	٢٧٧٢٨٩٥٩٦١١
مصر	٥٥	٧٣٤٠٠٠٠٠٠	٢٥٣٠٠٠٠٠٠	٤٥٩٠٠٠٠٠٠	١٢٠٢٥٠٠٠٠٠	١٢٥٦٠٠٠٠٠٠	٥٩٨٠٠٠٠٠٠	٦٣٦٠٠٠٠٠٠	٨٨٧٠٠٠٠٠٠	١٠٧٦٠٠٠٠٠٠	١٠٦٥٠٠٠٠٠٠	١٢٣٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٩٠٠٠٠٠٠	٦٤٧٠٠٠٠٠٠	٢٣٧٠٠٠٠٠٠	١٢٥٣٠٠٠٠٠٠
الهند	٦١	٢٣٦٦٩٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠٠٠٠	٥٣٢٠٠٠٠٠٠	٩٧٤٠٠٠٠٠٠	٢١٥١٠٠٠٠٠٠	٢٥٢٥٠٠٠٠٠٠	٣٦١٩٠٠٠٠٠٠	٢٦٣٣٠٠٠٠٠٠	٢١٦٨٠٠٠٠٠٠	٣٥٨٤٠٠٠٠٠٠	٥٤٧٢٠٠٠٠٠٠	٥٦٢٧٠٠٠٠٠٠	٤٥٨٥٠٠٠٠٠٠	٥٣٣٥٠٠٠٠٠٠
المجموع	١٥	129587828630	85475027770	89768658730	120668604453	139894341420	189371338330	210686770080	257243413360	797966823260	302246015870	792392410480	387970413380	293580072540	186834918500	398958520012

- المصدر: A.T. Kearney/foreign policy magazine globalization index 2006, Foreign Direct investment, inflows (US$) UNCTAD FDI database, july 2006, at http://www.atkearney.com/main.taf?p=5,4,1,127.

- الملحق من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات مؤسسة كارني ويوضح حجم الاستثمار المباشر الخارجي في عينة من (١٥) دولة موزعة حسب عولمة الدول: (١–٥) اكثر الدولة عولمة (٦–١٠) متوسط عولمة، و (١١–١٥) منخفضة العولمة، وذلك من اصل (٦٢) دولة الاكثر العولمة في قائمة مؤسسة كارني لعام ٢٠٠٦م.

ملحق رقم (٥)

يوضح الدول حسب مراكزها بتصنيف كارني للعولمة لعام ٢٠٠٦م وتطور المؤثر الفرعي للعولمة :(السياحة والسفر ١٩٨٩ - ٢٠٠٤م) (قادمين Arrivais) *

الدولة	مركزها في العولمة	السياحة والسفر عالمياً (قادمين) ١٩٩٠ - ٢٠٠٤														
		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سنغافورة	1	48420000	4913000	5446000	5804000	6268000	6422000	6608000	65311000	5631000	6258000	6917000	6726000	6997000	5705000	7450730
أمريكا	3	39363000	42674000	47261000	45779000	44753000	43317000	46489000	47766000	46396000	48491000	50891000	45491000	41892000	40356000	46085000
أستراليا	8	2215000	2370000	2603000	2996000	3362000	3726000	4165000	4318000	4167000	4459000	4931000	4843000	4420000	4354000	4774000
بريطانيا	12	18013000	17125000	18535000	19863000	20794000	23537000	2516300	25515000	25744000	25396000	25191000	20972000	23942000	23671175	25706896
ألمانيا	18	17045000	15648000	15913000	14348000	14494000	14847000	15205000	15837000	16511000	17116000	18983000	17861000	17969000	18399000	20137000
فرنسا	23	52497000	55041000	59740000	60565000	61312000	60033000	62406000	67310000	70040000	73042000	77190000	75202000	77012000	75048000	75121000
أسبانيا	25	34085000	34181000	36492000	37268000	43232000	34917000	36220000	39553000	43396000	46776000	47898000	50093000	52327000	52478000	52430000
الفلبين	31	1025000	951000	1153000	1372000	1574000	1760000	2049000	2223000	2149000	2171000	1992000	1797000	1933000	1907000	2291000
المغرب	40	4024000	4162000	4390000	4027000	3465000	260200	2693000	3072000	3242000	3817000	4113000	4223000	4303000	4552000	5477000
السعودية	44	2209000	2094000	2582000	2869000	3229000	3325000	3458000	3594000	3700000	3802860	6296000	5099760	7511000	7332000	8599000
سيريلانكا	46	298000	318000	394000	392000	408000	403000	302000	366000	381000	436000	400000	337000	393000	501000	566000
الصين	51	10484000	12464000	16512000	18982000	19147000	20034000	22765000	23770000	25073000	27047000	31229000	33167000	36803000	32970000	41761000
كولومبيا	54	813000	857000	1076000	1047000	1207000	1399000	757000	639000	674000	546000	557000	616000	541000	553443	791000
مصر	55	2411000	2112000	2944000	2291000	2356000	2871000	3528000	3657000	3213000	4489000	5116000	4357000	4906000	5746000	7795000
الهند	61	1707000	1678000	1868000	1765000	1886000	2124000	2288000	2374000	2359000	2482000	2649000	2537000	2384000	2750000	3457000
المجموع	15	232629000	196588000	216909000	219178000	227487000	218975200	211449300	300355000	252676000	266328860	284353000	273321760	283333000	276322618	234403000

المصدر:

- A.T.Kearney/Foreign Policy Magazine Index 2006, International Tourism Arriuals, compendium of Tourism statistics, 8/2/2006, ar : http://www.atkearney.com/main.taf?p=5,4,1,127,1

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات مؤسسة كارني.

ملحق رقم (٦)

يوضح ترتيب الدول حسب مراكزها بتصنيف كارني للعولمة لعام ٢٠٠٦م وتطور المؤشر الفرعي للبعد التكنولوجي للعولمة (عدد مستخدمي الانترنت) ١٩٨٩ - ٢٠٠٤م

الدولة	مركزها في العولمة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
سنغافورة	1	٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	750000	950000	1300000	1700000	2100000	2135034	2421782
أميركا	3	٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	84587000	102000000	124000000	142823008	159000000	172250000	185000000
استراليا	8	١٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	4200000	5600000	6600000	7200000	10500000	11300000	13000000
بريطانيا	12	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	٤٣١٠٠٠٠	8000000	12500000	15800000	19800000	25000000	29055000	37600000
المانيا	18	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	8100000	17100000	24800000	30800000	36000000	39000000	35200000
فرنسا	23	٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	١٥٠٤٠٠٠	٢٤٨٥٠٠٠	3704000	5370000	8460000	15653000	18716000	21900000	25000000
اسبانيا	25	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٢٦٠٠٠	١١١٠٠٠٠	1733000	2830000	5486000	7388000	7856000	9789000	14332800
الفلبين	31	٠	٠	٠	٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	823000	1090000	1540000	2000000	3500000	4730000	4400000
المغرب	40	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠٠	١٥٥٢	٦٠٠٠	40000	50000	200000	400000	700000	1000000	3500000
السعودية	44	٠	٠	٠	٠	٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	20000	100000	460000	1016208	1418880	1500000	1586000
سيريلانكا	46	٠	٠	٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	55000	65000	121500	150000	200000	225000	280000
الصين	51	٠	٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	2100000	8900000	22500000	33700000	59100000	79500000	94000000
كولومبيا	54	٠	٠	٠	٠	٢٨٣٧١	٦٨٥٦٠	١٢٢٥٠٠	٢٠٨٠٠٠	433000	664000	878000	1154000	2000113	2300202	4050243
مصر	55	٠	٠	٠	٦٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	100000	200000	45000	600000	1900000	2700000	3900000
الهند	61	٠	٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	1400000	2800000	5500000	7000000	16580000	18481044	35000000
المجموع	15	2285000	3585000	5516000	7444600	15490871	29722560	53659052	77019000	116045000	160219000	217690500	271384216	344570993	395865280	459270825

المصدر :

- A.T.Kearney/ Foreign policy Magazine Globalization Index 2006 number of enternet users, ITU Database, 8/2/2006, at: http://www.atkearney.com/mail.taf?p=5,4,1,127,1
- الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على معطيات أولية من مؤسسة كارني/ ٢٠٠٦م.

ملحق رقم (٧)
يوضح مؤشر عدد العمليات الإرهابية وتوزعها الجغرافيّ والزمانيّ خلال الفترة (١٩٨٩/١/١ ـ ٢٠٠٦/١٢/٣١ م)

التسلسل	اسم الدولة ومركزها في العولمة	التوزيع الجغرافي في العالم	التوزيع الزماني لعدد العمليات الارهابية حسب السنوات																	
			١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
١	سنغافورة *	جنوب شرق آسيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	أميركا	أميركا الشمالية	٨	٢	٤	١	٢	٣	١	٢	١٦	٧	٨	٩	٣٦	١٦	١٨	٧	١٣	١
٣	استراليا	جنوب شرق آسيا	٠	٠	٣	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠
٤	بريطانيا	أوروبا الغربية	١٣	٢	٣	٦	٥	٦	٥	١	٤	٣	٠	٦	٦	٣	١	١	١٢	٠
٥	ألمانيا	==	١٢	٤	٣١	٣٥	١٨	٦	٧٢	٢٠	٢	١	٣	٤	١	٢	٧	١	٠	٤
٦	فرنسا	==	٩	٧	١٤	٧	١٥	٣	١٥	١٥	٤	٣٨	١٠٨	٤٤	٧٢	٧٢	١١٧	٧١	٥٨	٦٧
٧	أسبانيا	==	١٧	١١	٧	٥	٢	٣	٢	٧	١	١٠٩	١٧٢	٢١٠	٢٣٦	١١٤	٤٦	٥١	٦٧	٤٨
٨	الفلبين	جنوب شرق آسيا	٩	٣٦	٣	٥	٣	٧	٢	٥	٧	١٤	٨	٤١	٤٣	٤٣	١٩	٢١	٤١	٣١
٩	المغرب	أفريقيا	١	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٦	٠	٠	٠
١٠	السعودية	الشرق الأوسط والخليج العربي	٣	٠	١	٠	٠	١	٣	١	٢	٠	٠	٤	٥	٦	١٢	١٥	٣	٣
١١	سيرلانكا	شمال آسيا	٦	٠	٢	٠	٠	١	١	٥	٦	١٦	١٨	٢٤	١١	٠	٤	٦	٨٣	٨٧
١٢	الصين	شرق ووسط آسيا	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	١	٢	١	٤	٠	٦	١	٠	٢	٢	٠
١٣	كولومبيا	أميركا اللاتينية والكاريبي	٢٢	٨	٣	٢١	٩	٣١	١٠	٢٢	١٢	١٣٦	٩٥	١٩٢	١٢٦	٤٣٢	١٧٤	٧٦	١٠٤	١٣٥
١٤	مصر	الشرق الأوسط والخليج العربي	٢	٤	١	٦	١٥	١٦	٥	٥	٢	٢	٠	٠	٠	١	٠	٣	٧	٨
١٥	الهند	شمال آسيا	١	١	١٢	١	٣	٥	٤	٤	٣	٣٤	٢٢	٢٦	٥٨	٧٦	٩٥	٣٨	١٨٥	٢٣٩
١٥	المجموع		١٠٣	٧٥	٨٦	٨٧	٧٣	٨٥	١٢١	٨٨	٦١	٣٦٢	٤٣٨	٥٦٠	٦٠١	٧٦٦	٤٩٩	٢٩٢	٥٧٥	٦٣٢

المصدر:

- MIPT Terrorism Knoweldge Base, terrorist incident reports, incidents by Region, at : http:///www.tkb.org/incidentregion module.jsp?startDate=... 7/19/2007

* الجدول أعلاه من اعتماد الباحث اعتماداً على قاعدة البيانات MIPT التي تغطي العمليات الارهابية من ١٩٦٨-١٩٩٧م، الارهاب العالمي فقط، من ١٩٩٨ فصاعداً تغطي العمليات الارهابية العالمي والمحلي.
* سنغافورة لم تشهد خلال الفترة من ١٩٦٨/١/١م، حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١م، إلا ٥ عمليات ارهابية فقط أولها كانت بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٣١م، عملية مشتركة بين الجيش الاحمر الياباني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،وآخرها ١٩٨٨/٤/٢٠، عن طريق جماعة مجهولة.

الملحق رقم (٨)

يوضح مؤشر عدد القتلى العمليات الإرهابية وتوزيعها الجغرافي في العالم خلال الفترة ١٩٨٩/١/١-٢٠٠٦/١٢/٣١م .

التوزيع الزماني لعدد قتلى العمليات الارهابية

التسلسل	اسم الدولة ومركزها في الارهاب	التوزيع الجغرافي في العالم	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
١	سنغافورة	جنوب شرق آسيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	امريكا	امريكا الشمالية	٠	٠	٠	٠	٨	٢	١٦٨	١	٢	٢	٣	٠	٢٩٨	٣	٠	٠	٠	١
٣	استراليا	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤	بريطانيا	أوروبا الغربية	١	٠	٠	١٢	٢	١	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٦	٠
٥	المانيا	= =	٤	١	٥	٩	٨	٠	٥	١١	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	فرنسا	= =	١	١	٣	١	١	١	١٠	١٢	٠	١	٠	٥	٦	٢	١	٠	٠	٣
٧	اسبانيا	= =	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٦	٠	٢٢	١٦	٧	٤	١٩١	٠	٣
٨	الفلبين	جنوب شرق آسيا	٦	١٥	٣	٣	٠	١	٠	٥	٣	٤	١٠	٤٨	٦٧	٨٤	٥٤	١٦٤	٤٨	٣٠
٩	المغرب	افريقيا	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥	٠	٠	٠
١٠	السعودية	الشرق الأوسط والخليج العربي	١	٠	٠	٠	٠	٠	١٥	١٩	٠	٠	٠	١	٢	٢	٥٢	٥٢	٦	٤
١١	سيرلانكا	جنوب آسيا	٣١	٠	١٤	٠	٠	٠	٠	٩٦	١٤	٧٩	٤٤	١٥٣	٢٤	٠	٥	١٠	٥٧	١٧٦
١٢	الصين	شرق ووسط آسيا	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١٢	٥٠	٥	٢	٠	٠	٣	٠	٠
١٣	كولومبيا	امريكا اللاتينية والكاريبي	٤	١	١	٣	١	٢	٤	١	٦	١٢٠	٥٩	١٨٤	٢٨٧	٣٧٣	١٧٨	٩٩	١١٤	١٣٧
١٤	مصر	الشرق الأوسط والخليج العربي	٠	١٥	٠	١	١٠	١٢	١	١٩	٨٤	٦	٠	٠	٠	١	٠	٣٦	٧٥	٢٤
١٥	الهند	جنوب آسيا	٦	١٣	١٦	١٥	٣١٧	١	٢	٤٥	٦	١٣٠	٤٥	٥٠	١٢٧	١٦٤	١٩٢	٩٧	٢٦٦	٥٢٧
		المجموع	٥٤	٤٦	٤٢	٤٥	٣٤٧	٢٣	٢٠٩	٢٠٩	١١٥	٣٤٨	٢١١	٤٦٩	٨٢٩	٥٣٦	٥٢١	٦٥٢	٦٢٢	٩٠٥

المصدر: المرجع السابق.

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات MIPT

ملحق رقم (٩)

يوضح مؤشر عدد جرحى العمليات الارهابية وتوزيعها الجغرافي والزماني خلال الفترة ١/١/١٩٨٩ - ٣١/١٢/٢٠٠٦

التسلسل	اسم الدولة ومركزها في الارهاب	التوزيع الجغرافي في العالم	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
		التوزيع الزماني لعدد جرحى العمليات الارهابية																		
١	سنغافورة	جنوب شرق آسيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٢	امريكا	امريكا الشمالية	2	3	2	0	1054	3	500	111	15	3	14	0	3283	3	0	0	0	5
٣	استراليا	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٤	بريطانيا	اوروبا الغربية	1	0	0	58	1	20	1	0	2	1	0	0	9	0	0	0	220	0
٥	المانيا	= =	9	0	23	11	12	4	30	40	1	0	13	0	0	0	0	0	0	0
٦	فرنسا	= =	2	0	0	0	0	8	184	181	0	4	12	1	17	10	21	14	7	5
٧	اسبانيا	= =	0	0	2	1	4	0	8	54	0	31	26	124	164	59	22	615	48	33
٨	الفلبين	جنوب شرق آسيا	5	4	44	1	0	13	0	7	0	92	95	394	174	359	234	179	249	130
٩	المغرب	افريقيا	0	0	0	0	0	2	1	0	0	0	0	0	0		0	0	0	0
١٠	السعودية	الشرق الأوسط والخليج العربي	16	0	2	0	0	0	160	502	0	0	0	6	7	0	181	218	0	4
١١	سيرلانكا	شمال آسيا	0	0	12	0	0	0	0	1409	100	141	100	500	44	0	8	30	142	230
١٢	الصين	شرق ووسط آسيا	0	0	0	0	0	0	0	0	82	0	51	0	6	0	0	6	4	0
١٣	كولومبيا	امريكا اللاتينية والكاريبي	4	0	0	5	11	2	1	1	3	102	27	119	270	687	438	215	209	142
١٤	مصر	الشرق الأوسط والخليج العربي	0	20	0	27	70	24	24	15	32	130	0	0	0	0	0	171	227	83
١٥	الهند	شمال آسيا	4	0	6	0	1200	0	31	89	68	343	165	131	416	461	360	309	681	1467
	المجموع		43	27	19	103	2392	76	940	2409	303	730	494	1275	1534	1534	1264	1757	1567	2099

المصدر : المرجع السابق.

- الجدول أعلاه من اعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات MIPT.
- المانيا كانت حتى عام ١٩٩٨ يطلق عليها جمهورية المانيا الاتحادية ثم اصبحت المانيا بعد ذلك بعد وحدة الشطرين الغبي والشرقي.

ويوضح مؤشر عدد الجماعات الإرهابية وتوزيعها الجغرافي خلال الفترة ١٩٨٦/١/١-٢٠٠٦/١٢/٣١م

التوزيع الزماني لعدد جرحى العمليات الارهابية																				
التسلسل	اسم الدولة ومركزها في الارهاب	التوزيع الجغرافي في العالم	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
١	سنغافورة	جنوب شرق آسيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٢	امريكا	امريكا الشمالية	8	2	4	1	2	3	1	2	16	7	8	9	18	4	5	2	5	1
٣	استراليا	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	0	0	3	0	0	2	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0
٤	بريطانيا	أوروبا الغربية	13	2	1	3	2	3	5	1	1	3	0	5	2	3	1	1	7	0
٥	المانيا	= =	6	1	31	32	12	6	55	18	2	1	2	4	1	2	7	1	0	4
٦	فرنسا	= =	9	7	8	5	13	3	5	12	4	24	56	36	51	59	105	56	35	40
٧	اسبانيا	= =	4	2	4	2	2	3	2	1	1	53	116	181	190	114	40	20	40	48
٨	الفلبين	جنوب شرق آسيا	3	31	3	5	2	3	2	4	1	7	2	19	21	20	10	11	21	20
٩	المغرب	افريقيا	1	0	0	0	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0	6	0	0	0
١٠	السعودية	الشرق الأوسط والخليج العربي	3	0	1	0	0	1	3	1	2	0	0	4	5	6	7	9	3	3
١١	سيرلانكا	شمال آسيا	4	0	2	0	0	1	1	1	2	6	14	13	3	0	4	6	22	20
١٢	الصين	شرق ووسط آسيا	0	0	1	0	1	0	0	1	2	1	4	0	6	1	0	2	2	0
١٣	كولومبيا	امريكا اللاتينية والكاريبي	17	3	3	5	8	18	8	10	6	70	37	82	70	200	83	46	40	41
١٤	مصر	الشرق الأوسط والخليج العربي	2	4	1	3	9	2	5	3	2	2	0	0	0	1	0	3	7	2
١٥	الهند	شمال آسيا	1	1	13	1	3	5	4	4	3	34	22	23	41	37	31	151	54	84
المجموع			63	53	75	57	54	50	118	59	42	215	306	376	409	447	299	308	236	263

المصدر: المرجع السابق.

- الجدول أعلاه من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات MIPT. ولقد اعتمد الباحث في حساب تطور إعداد هذه الجماعات زمنياً ومكانياً على إدراج الجماعات الإرهابية التي تعلن مسؤولياتها عن تنفيذ الهجمات إضافة الى جماعات غير المعروفة وغير المدرجة في قوائم الجماعات الإرهابية العالمية على اعتبار ان زيادة أعداد هذه الجماعات المجهولة الهوية والأهداف السياسية من ابرز اتجاهات الإرهاب الجديدة وخاصة منذ عام ١٩٩٨ لذلك نلاحظ بأنه من ذلك التاريخ لم ينخفض عدد الجماعات الإرهابية عن (٢١٥) جماعة سنوياً.

ملحق رقم (١١)

معدل النمو في مؤشرات الإرهاب التقليدية خلال الفترة من ١٩٨٩/١/١-٢٠٠٦/١٢/٣١م*، ثم مؤشر الإرهاب العام (معدل النمو المرجح لمؤشرات الإرهاب).

المؤشر	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
عدد العمليات الإرهابية		٢٧-	١٤,٦	١	١٦-	١٦	٤٣	٢٧-	٣٨-	٤٩٣	٣٢	٢٨	٧	٢٧	٣٥-	٤١-	٩٧	٨
عدد قتلى العمليات الإرهابية		١٥-	٨,٧-	٧	٦٧١	٩٣-	٨٠٨,٧	-	٤٤-	٢٠٢	٢٣٣	٧٠,٦	٧٦,٧	٣٥-	٢,٨-	٢٥	٤,٦-	٤٥
عدد جرحى العمليات الإرهابية		٣٧-	٢٣٧	١٣	٢٢٢٢	٩٧٠-	١١٣٧	١٥٦	٨٧-	١٤١	٣٢-	١٥٨	١٦١	-٤٥	١٧,٦-	٢٩	١٠٠-	٣٤
عدد الجماعات الإرهابية		١٦-	٤١,٥	٢٤-	٥-	٧-	١٣٦	٥٠-	٢٩-	٤١٢	٤٢	٢٣	٨,٧	٩	٣٣-	٣	٢٣-	١١,٤
معدل النمو المرجح لمؤشرات الإرهاب		٦,٦-	٢٥	٤,٧-	١٤٨	٩-	١١٨	٣-	١٣-	١١٧	١٠-	١٧	١٣	١,٥-	٩,٥-	٣,٤	٦-	٥,٧

* الجدول أعلاه من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات MIPT، والمؤشرات الأربعة "التقليدية" أعلاه تعبر عن عمق وواقعية ظاهرة الإرهاب، وتحظى بالقبول لدى المنهجيات التي سبق أن درسناها وهي STATED, ITERATE, MIPT-RAND, PGIS)، والمؤشرات البديلة-S).

وعلى خلاف مؤشرات العولمة التي أعطيت أوزان مختلفة، فقد تم إعطاء أوزان متساوية لمؤشرات الإرهاب في دراستنا، حيث أعطي كل مؤشر وزن نسبي مقداره (٤/١) ليكون مجموع الأوزان = ١.

ملحق رقم (١٢)

المصفوفة (Matrix) رقم (٢) وتبين تأثير مؤشرات الإرهاب على مؤشرات العولمة*.

مؤشرات العولمة	مؤشرات الإرهاب																										
	التوزيع الجغرافي للعمليات	الاتفاقات الدولية	تقسيم المنظمات	عدد الهجمات	التكنولوجيا المستخدمة	إصلاحيات هيكلية	عدد الاعتقالات والمحاكمات	عدد العمليات	عدد القتلى	عدد الجرحى	الأساليب المستخدمة	أنواع الهجمات	عدد المنفذين	عدد القتلى الأمريكيين	عدد الجرحى الأمريكان	عدد القتلى الإرهابيين	عدد الجرحى الإرهابيين	الفئة والأعضاء	نقطة الانطلاق	نقطة الانتهاء	عدد التهديدات	التمويل والتشريعات	دور القطاع الخاص	عدد العمليات الفاشلة	نوع الأهداف	التوزيع الزمني	مجموع صافي التأثيرات
التكامل الاقتصادي	-	+	+	-	-	+	+	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+	+	-	-	+	١٢-
الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI	-	+	+	-	-	+	+	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+	+	-	-	+	١٢-
التجارة الخارجية	-	+	+	-	-	+	+	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+	+	-	-	+	١٢-
الارتباط الفردي	-	+	+	-	-	+	+	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+	+	-	-	+	١٢-
عدد السياح المسافرين	-	+	+	-	-	+	+	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+	+	-	-	+	١٢-
عدد المنظمات الدولية	+	+	+	-	-	+	+	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+	+	-	-	+	١٠-
الحوالات المالية الشخصية	-	+	+	+	-	+	+	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+	+	-	-	+	١٠-
الارتباط التكنولوجي	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	٢٦+
عدد مستخدمين الإنترنت	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	٢٦+
عدد شبكات الربط	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	٢٦+
عدد مزودي خدمات الإنترنت	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	٢٦+
الارتباط السياسي	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	-	+	٢٤+
عضوية الدولة في المنظمات الدولية	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	-	+	٢٤+
المصادقة على المعاهدات الدولية	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	-	+	٢٤+
الحوالات الحكومية	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	-	+	٢٤+
المساهمة في مهمات حفظ السلام	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	-	+	٢٤+
المجموع	٤+	١٦+	١٦+	٤+	٢+	١٦+	١٦+	٢+	٢+	٢+	٢+	٢+	٢+	٢+	٢+	٢+	٢+	٢+	٢+	٢+	٢+	١٦+	١٦+	٢+	٨-	١٦+	١٤٤+

- المصفوفة التأشيرية أعلاه من إعداد الباحث، اعتماداً على مؤشرات مؤسسة (كارني) للعولمة لعام ٢٠٠٦م، والمؤشرات البديلة -s التي وضعها الباحث لمؤشرات الإرهاب الـ (٢٦)، ويعتمد الباحث بتقديرات إشارة (+) الموجبة للدلالة على الأثر الطردي، وإشارة (-) السالبة للأثر العكسي على التحليل الكلاني المنظم لتأثير الظاهرتين على بعضهما البعض، وبشكل متسق ومكمل ومنسجم مع كافة التحليلات والبيانات والمعطيات التي وردت في متن الدراسة والتي جاءت المصفوفة لتضغطها وتقابلها مع بعضها البعض بشكل كمي. الأمر الذي يعني بأن هذه التقديرات للموجب او السالب لم توضع من قبل الباحث عشوائياً أو أنها اعتباطيا أو انطباعية لأنها خاضعة في النهاية للاختبار والتحليل.

Abstract

Saud F. Al Sharafat, The Reciprocal Effect Between Globalization And Terrorism. Yarmouk University, 2007, (Supervisor: Prof. Dr. Waleed Abdel Hai).

This study aimed at demonstrating and analyzing the reciprocal effect between globalization and terrorism during the period (1989-2006).

The study assumed a positive and reciprocal relationship between the two phenomena, and for hypothesizing this, it used the quantitative approach through analyzing the effect in fifteen countries concerning the significance of globalization indicators in each, the application of these indicators and terrorism indicators, which the researcher developed and estimated so as to embody and explain the relationship between globalization and terrorism.

The study concluded the following:

1. There is a reciprocally positive impact between terrorism and globalization.
2. The estimated impact of globalization on terrorism was greater than that of terrorism on globalization.
3. Terrorism is mainly determined by globalization, while there are many factors in addition to terrorism determining globalization.

These results were consistent to the main hypothesis of the study.

Key words: globalization, terrorism, globalization indicators, terrorism indicators.